

كِتَابُ أَدَاءِ مَا وَجِبَ مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الْوَضَائِعِ فِي رَجَبٍ

أُمْلَاهُ

أَبُو الْخَطَّابِ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَنْدَلُسِيُّ السَّبْتِيُّ
الشَّهِيرُ بِأَبْنِ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ
(٥٤٦ هـ - ٦٣٣ هـ)

وَبَيَّنَّاهُ :

- جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ إِمْلَاءِ الْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ ت ٥٧١ هـ
- جُزْءٌ فِيهِ حَدِيثَانِ أَحَدُهُمَا فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُعْشَرٍ
عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الطَّبْرِيِّ الْمَقْرِيءِ ت ٤٧٨ هـ

قَرَأَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا
جَمَالَ عَزُّونَ

كِتَابُ أَدَاءِ مَا وَجَبَ مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الْوَضَائِعِ فِي رَجَبٍ

أُمْلَاهُ

أَبُو الْخَطَّابِ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَنْدَلُسِيُّ السَّبْتِيُّ
الشَّهِيرُ بِأَبْنِ دَحْيَةَ الْكَلْبِيِّ
(٥٤٦ هـ - ٦٣٣ هـ)

وَبَدِيلُهُ :

- جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ إِمْلَاءِ الْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ ت ٥٧١ هـ
- جُزْءٌ فِيهِ حَدِيثَانِ أَحَدُهُمَا فِي فَضْلِ رَجَبٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ
عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الطَّبْرِيِّ الْمَقْرِيءِ ت ٤٧٨ هـ

قَرَأَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا
جَمَالَ عَزَّوْنَ

كِتَابُ أَدَاءِ مَا وَجَبَ
مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الْوَضَائِعِ فِي رَجَبٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

إنَّ الحمدَ لله نحمدهُ ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد :

فقد تكفلَ المولى عزَّ وجلَّ بحفظ هذا القرآن الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)، وأنعم على عباده ببيان هذا الذِّكر على لسان رسوله محمدٍ ﷺ ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢)، فتمَّت النعمة بالكتاب المبين والسنة المبيّنة، وشمل الحفظُ الإلهيُّ ذلك كله؛ فلم يعتر القرآنَ تبدلٌ، ولم يُفقد من السنة النبويّة شيءٌ، مصداقاً لوعده الله تعالى ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(٣)، رغم توالي

(١) الحجر : الآية ٩ .

(٢) النحل : الآية ٤٤ .

(٣) النساء : الآية ١٢٢ .

العصور، وتقدام الأزمنة، وتكالب الأعداء، ومحاولات المغرضين، مع ذلك كله يبقى حفظ الكتاب والسنة معجزة باهرة وآية ناطقة على عظمة هذا الدين، ورفعة أمره وعلو شأنه.

وإن من حكمة الله تعالى أن هيأ وسائل شتى لحفظ بها الكتاب والسنة، ومن ذلك صدور واعية سهل الله عليها استيعاب هذا القرآن حفظاً وضبطاً ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾^(١)، وكان أول ذلك الأمر مع رسول الله ﷺ الذي جمع الله له القرآن في صدره ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾^(٢)، فما يفرغ الروح الأمين من إبلاغ الوحي المبين حتى يعي رسول الله ﷺ ذلك كله.

والأمر سيان مع السنة إذ هيأ الله لحفظها رجالاً لم يعرف التاريخ لهم نظيراً وفي مقدمتهم الصحابة الكرام الذين حفظوا عن رسول الله ﷺ سنته، ولم يدعوا شاذة ولا فاذة إلا وعتها صدورهم، وحفظ كل واحد منهم قسطاً من السنة أكمل به قسط غيره، وحفظ مجموعها بمجموعهم.

ثم انتقل ذلك كله إلى من بعدهم من التابعين حتى وصل إلى صدور الحفاظ والمحدثين الذين رزقهم الله تبارك وتعالى حافظة عبقرية تستطيع أن تعي مئات الآلاف من الأحاديث النبوية بأسانيدھا ومتونها، ولا غم لك حينئذ إلا أن نقول: إنه تسخير إلهي لحفظ السنة الميَّنة للكتاب.

(١) العنكبوت : الآية ٤٩ .

(٢) القيامة : الآية ١٧ .

و لم يمنع ذلك أن يستعين العلماء - مع مرور الزمن وتناقص الحفظ - بالكتابة والتدوين، فساعد ذلك على ضبط كامل وتقييد شامل للسنة، وتميزت بذلك الأمة الحمّدية بخصيصة الإسناد التي لم تحظ بها الأمم الأخرى، وصار هذا الإسناد علماً يُهتدى به، حتّى قال الإمام عبد الله بن المبارك: « الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء »^(١). و تهاوت معه ظاهرة الوضع التي ابتليت بها الأمة، وكُشف أمر الوضّاعين والكذّابين الذين اختلقوا أحاديث كثيرة ونسبوها زوراً وبهتاناً إلى رسول الله ﷺ، وتنوّعت في ذلك أغراضهم وتعدّدت دوافعهم، ويجمع ذلك كلّهُ وصف الكذب والوضع .

وقد علم النّبي ﷺ - بإخبار الله له - أنّه يكون في أمته كذّابون، ولذا حذّر من الكذب عليه تحذيراً شديداً فقال: « إنّ كذباً عليّ ليس ككذب على أحدٍ ، من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »^(٢) ، « من حدّث عنيّ بحديث يُرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذبين »^(٣) .

إلى غير ذلك من الأحاديث النبويّة التي حذّرت من هذه الظّاهرة وقد كانت حيناً من الدّهر ظاهرة، ثمّ تهاوت على أيدي الأئمّة الجهابذة، والحفاظ النّقّاد، الذين كشفوا الوضّاعين وما وضعُوا، وهتكوا الكذّابين وما صنعُوا، وخرجت السنة من هذه المحنة نقيّة، وبقيت بعد هذا البلاء غصّة

(١) أخرجه مسلم في مقدّمة صحيحه ١٥/١ .

(٢) متّفق عليه .

(٣) أخرجه مسلم في مقدّمة صحيحه ٩/١ .

طريّة، وتميّز الثابت من الموضوع، وانفصل الصّحيح عن المصنوع، كلّ ذلك من حكمة الله تبارك وتعالى، حيث قويت عزائم الأئمة الحفاظ وتضافرت جهودهم - بعد انتشار ظاهرة الكذب على رسول الله ﷺ - على تقويضها وحصارها من كلّ جانب، والكرّ عليها رغم الشّدائد والمصائب، وكانوا حقّاً في جهادٍ مستمرّ، صنيعةً صنعها الله بسنة نبيّه المصطفى ﷺ، فحفظها حفظاً، وصانها صيانةً، ولا جرم حينئذٍ أن يقول رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»^(١).

ولم تنقطع جهود العلماء عبر الأزمنة والأعصار في التذكير بخطورة الكذب على النبيّ ﷺ، وكتابنا هذا «أداء ما وجب من بيان وضع الوضعّاءين في رجب» لابن دحية الكلبيّ ت ٦٣٣ هـ نموذجٌ من تلك الجهود التي تسعى إلى تأصيل قضية هامّة هي وجوب التّحرّي فيما يُنقل عن رسول الله ﷺ، والاكتفاء بما صحّ وثبت عنه من ذلك، وضرورة البعد التام والإقصاء الكامل لكلّ ما هو مكذوبٌ مختلَقٌ، إذ هو من نسج عقول بشر لا عصمة لهم، ولا يستويان مثلاً كلامُ المعصوم ﷺ المحاطُ بالعناية الإلهيّة، وكلامُ وضّاعٍ مغفلٍ دفعه هواه أن يخلق كلاماً مصنوعاً ينسبه إلى رسول ربّ العالمين، وهنا مكمُنُ الخطورة حين يُعزى للدين ما ليس منه، ويُنسب إلى الوحي ما هو برىء منه، ولا عجب حينئذٍ أن نرى جهودَ أهل الحديث تترى في كلّ زمانٍ محدّرةً من كلّ مكذوبٍ دخيل، ومرشدةً إلى

(١) أخرجه أحمد ٤١٠/٢٨، رقم: ١٧١٧٤، وأبو داود ١٠/٥، رقم: ٤٦٠٤، وغيرهما من حديث المقدم بن معدي كَرِب رضي الله عنه بإسنادٍ صحيح.

كلّ ثابتٍ أصيل، إذ فيه الغنيّة والكفاية، وقد قال ابنُ المبارك: « في صحيح الحديث شُغلٌ عن سقيمه »^(١).

لقد اهتمّ الحافظُ ابن دحية كثيراً بهذه القضية، وشغلت فكره شغلاً برز بشكل واضحٍ في مؤلفاته الكثيرة، ولا تكاد تمرُّ به أدنى مناسبةٍ إلّا وذكر بخطورة الكذب على النبي ﷺ، وأرشد إلى ضرورة الاكتفاء بالثابت، وليس المقام الآن مقام استقصاءٍ لكلماته المشرقة في تأصيل هذه القضية، وحسبنا أن نكتفي بشذراتٍ منها تُغني عن غيرها.

ففي وجوب العمل بالكتاب والسنة الصحيحة يقول: « أوجب الله تعالى العمل بكتابه الكريم المتواتر النقول، وبما صحّ عن رسول الله ﷺ من المنقول »^(٢). وفي خطر مخالفة السنة يقول: « ومن حجّته السنة الثابتة خصمته »^(٣) ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(٤). وعن ضرورة التمييز بين الصحيح والسقيم يمثل بحديث موضوع ويقول: « ذكره القصاصُ ومن لا ينظرُ في صحيح ولا سقيم، ولا يفرّقُ بين نَسْرٍ وظَلِيمٍ »^(٥). وأشار إلى بعض الأحاديث الضعيفة فقال: إنّ « أسانيدَها لم تكن قائمةً بل ضعيفةً واهيةً،

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي ١٥٩/٢ ، رقم : ١٤٨٢ .

(٢) تنبيه البصائر في أسماء أمّ الكبائر ل ١ / ب لابن دحية .

(٣) الأحزاب : الآية ٣٦ .

(٤) تنبيه البصائر ل ٣١ / أ .

(٥) العلم المشهور ل ١٥٠ / ب .

فتركتُ ذِكْرَهَا ورفعَهَا إلى النَّبِيِّ ﷺ خَوْفَ الوَعِيدِ عَلَيْهَا»^(١). وقال عن أحاديث أخرى لا تصحُّ : « لولا شهرةُ هذه الأحاديث لم ألفت منها إلى حرفٍ، لكن أعرضها على سُوقِ النِّقْدِ لِلصَّرْفِ »^(٢). ويمدح أحدَ المحدثين فيقول : « كان محدثاً عالماً بالصَّحِيحِ والسَّقِيمِ »^(٣). وعن الأحاديث الموضوعة في السِّفَاحِ وأخيه المنصور يقول : « وقد وُضِعَ في تسمية السِّفَاحِ وأخيه المنصور أحاديثُ موضوعة، وجُعِلَتْ إلى رسول الله ﷺ مرفوعة، أسندها الطُّبرانيُّ في معجمه وأبو نعيم الأصبهانيُّ في دلائل النِّبوة من تأليفه، ولم يُبينَّاها ولا أوضحَّا وضعَهَا وهاءَهَا، وأسندا في ذلك أولادَهُم وعقبَهُم، وأسماء بعضهم ولقبَهُم. والأحاديثُ كُلُّهَا تدورُ على قومٍ كذَّابين وضَّاعين، مثل محمد بن زكريَّا الغلابيِّ وهو من الوضع من المُتَقِنين، يحدثُ عن قومٍ مُفْتَعَلين، وربَّما تحيِّل بهم على المعروفين، وإن لم يكونوا من المخلوقين، وهو من الدَّاخِلين تحت الوعيد النَّبويِّ عند كافَّة أهل الدِّين. وإِنَّمَا هم مَمَّنْ باع في دنياه الدِّينَ بالدُّنْيَا، ووضع لأولي الأمر ما يتقرَّبُ به عندهم ويُبعد من الأخرى، نعوذُ بالله من شهوةٍ تغلبُ على عقل، وتؤدِّي إلى وضعٍ على رسول الله ﷺ في النِّقْلِ »^(٤). وتبيِّن له وضعُ حديث فقال : « لما علِمْتُ أنَّ الحديثَ - بحمد الله - لا يصحُّ من طريق من الطُّرُق أصْلَحْتُهُ على الصَّوَابِ، وولجتُ المنزلَ من الباب، وأسندتُ الحديثَ إلى

(١) تنبيه البصائر ل ٢٩ / ب .

(٢) التَّبراس في تاريخ خلفاء بني العباس ص ١٢ .

(٣) نفسه ص ١٥٧ .

(٤) نفسه ص ١٩ - ٢٠ .

واضعه، ويُنْتُ مثالبَ صانِعِه، وإنّما للأئمّة في ذِكْرِ هذه الأحاديث الموضوعية غرضٌ وهو أن يَعْرِفُوا الحديثَ من أين مَخْرَجُه؟ والمنفردَ به أَعْدَلُ هو أو مجروحٌ؟ وكان يجبُ عليهم شرعاً أن يُبَيِّنوها خوفاً من الوقوع في الوعيد النبويّ الوارد فيها ...»^(١).

وانتقد بعضَ جَلَّةِ العلماء كابن عبد البرّ في تصحيح أحاديث واهية فقال: «وكم له في تواليفه - على جلاله قَدْرُه - من أحاديث حكم بصحّتها وهي أوهى من نسج العنكبوت»^(٢). إلى غير ذلك من كلمات نيرات بثّها الحافظُ ابنُ دحية في مؤلّفاته الكثيرة، وفي كتابه هذا «أداء ما وجب» شيءٌ كثيرٌ من ذلك، وهي في مجملها تؤكّد على ضرورة التّمييز بين الثّابت والموضوع، والحرص على معرفة صحيح السّنة والعمل بها، والحذر من المخلوق المكدوب والبعد عنه ما استطاع المسلم إلى ذلك سبيلاً. إنّ تبنيّ هذا المنهج وتوظيفه في حياتنا الاجتماعية بات أمراً ضرورياً للغاية خاصّةً ونحن في زمنٍ كُثُرَتْ فيه الأخبار وتنوّعت فيه أساليبُ نقله وبثّه، وتفنّن المبتطلون في تزيين الباطل حتّى يبدو للنّاس صدقاً لا مريّة فيه، وتشويه الصّدق بزخارف القول وفنون الكلام حتّى يجزم المرءُ بكذبه وبطلانه، وغابت بين ذلك كلّ الحقيقة وانتشر الكذب، وصُعِبَ حينئذٍ التّمييزُ بين الأخبار؛ فصار ضرورياً إحياءُ منهجِ المحدّثين القائم على قواعد دقيقة وضوابط صارمة، يتمحّصُ بها لا محالة الصّدقُ من الميّن، ويظهرُ

(١) النّبراس في تاريخ خلفاء بني العبّاس ص ١٤ .

(٢) العلم المشهور ل ١٥٨ / أ .

بتطبيقها الكذبُ لذي عينين. وما فشلُ ظاهرة الكذب على النَّبيِّ ﷺ إلا دليلٌ واضحٌ على جزالة قواعد المحدثين في قبول الأخبار وردّها؛ فجديرٌ بنا في عصرنا الحاضر تطبيقُ تلك القواعد على الأخبار المنقولة على ألسنة الناس، المنتشرة في مجالسهم، المسيبة لهم الهموم والأحزان، والمفضية إلى تقاطعهم وتدابرههم، بناءً على خبرٍ نقله غمامٌ، أو كلمةٍ بثّها امرؤٌ ساقطُ العدالة، أو حكايةٍ نشرها مجهول، أو قصّةٍ اختلقها كذابٌ، أو روايةٍ زاد فيها ضعيفُ العقل والدين، أو قلبها رأساً على عقبٍ مخلطٌ لا يضبطُ الأخبار، وذلك كله ساعد على انتشار الكذب في أوساط الناس، وساهم في خفاء الحقيقة بينهم، وأدّى في كثيرٍ من الأحيان إلى تبادل التّهم والسّباب، وماذا عليهم لو تأملوا في الناقل والمنقول، ودقّقوا في المخبر والخبر، وفحصوا الرّواي والمرويّ، وأجروا عليهم جميعاً قواعد المحدثين، وطالبوا بالإسناد، فكم من خبرٍ نقله المرءُ نقلاً لا زمام له ولا خطام، وعزاه إلى من لم يره أو يدركه أو يسمعه، وساقه سياقٍ جازمٍ بصحّته وثبوته، رغم أنّه لا يخلو من انقطاعٍ أو إعضال، وكم من روايةٍ أسندها ناقلُ الخبر إلى مصادر واهية، مشهورة بالكذب والسّعاية. وهكذا يظهر بالتأمل عللٌ كثيرةٌ في الأخبار من الانقطاع والإعضال والإبهام والجهالة والتّدليس والنّكارة ومخالفة الثّقات الأثبات، وغير ذلك من عللٍ مسقطّةٍ للأخبار مكذّبةٍ لناقليها، ولا إخال يبقى مع مراعاة قواعد المحدثين مجالٌ لنشر الأباطيل وبثّ الواهيات، وهو ما يأمله كلُّ غيورٍ على دينه، حريصٍ على انتشار الصّدق ودحض الباطل .

وكتب : جمال عزّون

في المدينة النبويّة ٧ شوال ١٤٢٠ هـ

طلائعُ الكتاب

- الطَّلِيعَةُ الأولى : مؤلَّفُ الكتاب
- الطَّلِيعَةُ الثَّانِيَّةُ : كتابُ أداءِ ما وجب
- وفيه المباحثُ التَّالِيَةُ :
- أوَّلا : عنوان الكتاب
- ثانيا : توثيق نسبة الكتاب
- ثالثا : موضوع الكتاب
- رابعا : تاريخ تأليف الكتاب
- خامسا : قيمة الكتاب العلميَّة
- سادسا : منهج المؤلِّف في الكتاب
- سابعا : نسخ الكتاب
- ثامنا : نظرةٌ حول تحقيقين للكتاب

الطليعة الأولى مؤلف الكتاب

لي عن حياة الحافظ ابن دحية الكلبي وآثاره دراسة موسّعة بثت جزءاً منها في تحقيقي لكتابه الآيات البيّنات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات^(١)، وليس من المناسب أن أثقل كاهل القارئ الكريم وأشغل باله بتكرار ذلك إذ الدراسة المشار إليها وشيكة الإتمام، وحسبي في هذا المقام أن أذكر بعض ما وقفت عليه في الآونة الأخيرة من جديد حول ابن دحية، وأعظم ذلك كتابه الكبير التنوير في مولد السراج المنير، إذ يسر الله جلّ جلاله وصول نسخة ورقية مصوّرة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأحمدية بحلب، وبقراءة هذا الكتاب يظهر للمتأمل بجلاء ضخامة العمل الذي قام به ابن دحية في سرد سيرة رسول الله ﷺ من مولده إلى وفاته مع تحقيقات مهمة لقضايا كثيرة تهّم الباحث في مجال السيرة والتاريخ، بل تجاوز ذلك - كما هي عادة ابن دحية - إلى الاستطراد في مسائل متنوعة شملت علوماً عدّة من فقه وحديث ولغة ونحو وشعر وغير ذلك من فنون تطرب القارئ للغاية، خاصّة وأنّ ابن دحية طرّزها بتلك الأسانيد الزاهية

(١) نشرته مكتبة العُمَريين العلميّة بالإمارات العربيّة المتّحدة - الشارقة ١٤٢٠ هـ .

عن المغاربة والمشاركة، وبثّ في ثنايا صفحات الكتاب معلوماتٍ نفيسةٍ عن رحلاته ومشايخه ومؤلفاته، وغير ذلك ممّا له صلةٌ بحياته العلمية.

وأودّ هنا أن أسجّل تسعَ مؤلّفاتٍ لابن دحية ورد معظمُها في كتابه التّنوير، وهي بمثابة استدراك وملحق على المبحث الذي كتبته حول تراث ابن دحية في تحقيقي لكتابه «الآيات البيّنات»، وهذه المؤلّفاتُ هي :

١ - استيفاء المطلوب في تدبير الحروب^(١) :

قال : « وحسبك بشجاعةٍ نطق بها القرآن، ووجب التصديقُ بها والإيمان، وقد ذكرتُ ذلك كلّهُ مستوفى في كتابي الذي سمّيته باستيفاء المطلوب في تدبير الحروب »^(٢).

٢ - جزء في التيمّم وهيئته وأحاديثه وبيان عللها :

قال : « قد أفردتُ للتيمّم وهيئته وأحاديثه وبيان عللها والصّحيح في الصّعيد ما هو من الكتاب والسّنة وكتب اللّغة جزءاً مفيداً نفعنا الله »^(٣).

٣ - جزء في المحبة :

قال - بعد أن ذكر معنى محبة العبد لله والرّسول ﷺ - : « وقد أفردتُ للمحبة جزءاً مفيداً نفعنا الله »^(٤).

(١) هذا الكتاب ورد ذكره في تحقيقي للآيات البيّنات ص ٨٢، لكن معزّواً للثبّت الملحق بآخر نهاية السّؤل، لذا ذكرته هنا من أجل وروده في التّنوير.

(٢) نفسه ل ١٩٠ / أ - ب . وقد كنتُ ذكرتُ الكتاب في تحقيقي للآيات البيّنات ص ٨٢، وعزّوته للثبّت الملحق بآخر نهاية السّؤل، فيضاف إليه ما في التّنوير.

(٣) نفسه ل ٣٢٨ / ب .

(٤) نفسه ل ٣٥٧ / ب .

٤ - شرح الموطأ :

قال - بعد أن ذكر معنى الفعل وتر - : « وقد بينتُ ذلك بشواهد في شرحي للموطأ »^(١).

٥ - فهرست ابن دحية :

قال : « ونرويه - أي مصنف عبد الرزاق - بإسقاط رجلين على ما ذكرته في الفهرست »^(٢).

٦ - فوائد الرحلة وتقييد علوم الملة :

ذكره الأذفوي في كتابه « البدر السافر »^(٣) .

٧ - المسائل التي أملاها ابن دحية بمدينة شيراز :

قال : « فالخمرُ محرمةُ العينِ محرمةُ الذاتِ، والدليلُ على تحريمِ عينها وذاتها الذي هو عينها الكتابُ والسنةُ والإجماعُ، وقد ذكرتُ ذلك على الاستيفاء في المسائل التي أملتُها بمدينة شيراز نفعا لله بها »^(٤).

٨ - ما وضع واستبان في فضائل شهر شعبان^(٥) :

وهو جزءٌ من كتاب ابن دحية الكبير « العلم المشهور » .

(١) التنوير ل ٣٣٧ / أ .

(٢) نفسه ل ١٥٣ / ب .

(٣) البدر السافر وتحفة المسافر ل ٤١ ب .

(٤) التنوير ل ٣٢٠ / أ . ويسميه الأذفوي في البدر السافر ل ٤١ ب : كتاب الشيرازيات .

(٥) المصدر نفسه .

٩ - المنتخب في أنساب العرب :

قال ابن دحية : « وقد اختلف الفقهاء في تعيينهم - أي آل محمد ﷺ - على سبعة أقوال ذكرتهم في تأليفي المنتخب في أنساب العرب »^(١).
ومن الجديد أيضاً عن الحافظ ابن دحية معرفتنا بجزء أفردته أحد تلاميذ ابن دحية لشيخه وهو المحدث المتقن المفيد أبو صادق محمد بن يحيى ابن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج القرشي الأموي العطاردي النابلسي ثم المصري^(٢)، وقد وقف على هذا الجزء الحافظ ابن كثير الدمشقي وذكر بعض محتواه^(٣).

ومن المفيد أيضاً التنويه بمصدرين هامين تعرضا للحافظ ابن دحية بالترجمة وهما :

١ - تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب^(٤) لكمال الدين عبد الرزاق بن أحمد المروزي الشيباني البغدادي أبي الفضل المعروف بابن

(١) التنوير في مولد السراج المنير ل ٢٩ / أ .

(٢) محدث له عناية بالحديث، توفي بمصر سنة ٦٨٦هـ وله بضع وستون سنة، مترجم في عبر الزهبي ٣/٣٦٣، وبأوسع منه عند الفاسي في ذيل التقييد ١/٢٧٥، رقم: ٥٤٩. وأبوه هو الحافظ رشيد الدين العطار (٥٨٤ - ٦٦٢هـ) صاحب المجرد الذي اختصر به كتاب الخطيب البغدادي أسماء الرواة عن مالك.

(٣) انظر البداية والنهاية ١٧/٢٢٥ - ٢٢٧ - تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. وقد اعتمد في تحقيق الكتاب على نسخ عديدة كان من فائدتها معرفتنا بجزء أبي صادق هذا، وقد سقط ذلك في طبعات البداية والنهاية.

(٤) وهو القسم الخامس المخطوط من هذا الكتاب وفيه حرف الكاف واللام والميم، نشره قديماً محمد عبد القدوس القاسمي عام ١٣٥٩ هـ .

الفوطيّ (٦٤٢هـ - ٧٢٣هـ)، وقد رتب كتابه على الألقاب وذكر ابن دحية في المترجمين بمجد الدين فقال: «مجد الدين ذو النّسبين أبو الخطّاب عمر بن الحسن بن عليّ بن دحية نزيل مصر الأندلسيّ الكلبيّ المحدث، جال في الأقطار، وكتب عن الكبار والصّغار، وقدم بغداد، وأملى بها الحديث، وسمع من مشائخها، وصادف قبولاً من الملك الكامل بن العادل، وكان يعظّمه ويحترّمه، وصنّف له الكتب والمجاميع، وكان كثير الوقعة في أئمة الجمهور، له أشعار كثيرة ذكرتها في شعراء المائة السّابعة»^(١).

لقد ولد ابن الفوطيّ عام ٦٤٢ هـ أي بعد وفاة ابن دحية بتسع سنين، فواضح أنّه لم يدركه، لكنّ ممّا لا يشكّ فيه باحث أنّ أخبار ابن دحية وصلته عن طريق من أدركه، خاصّة وأنّ ابن الفوطيّ بغداديّ وبيّغداد كانت وفاته، وابن دحية دخل بغداد في رحلته المشرقيّة وفي هذا يقول ابن الفوطيّ: «قدم بغداد، وأملى بها الحديث، وسمع من مشائخها». أو يكون ابن الفوطيّ اعتمد في سرد الترجمة على ما ذكره ابن الدبيشيّ وابن النّجّار البغداديّان. وعلى كلّ فإنّ الترجمة لم تخل من فائدة خاصّة وأنّ ابن الفوطيّ يفيدنا في فقرته الأخيرة من ترجمة ابن دحية بأنّ «له أشعار كثيرة ذكرتها في شعراء المائة السّابعة»، ويعني بذلك كتابه: «الدرر النّاصعة في شعراء المائة السّابعة»، ومن الأسف أنّه فقد في جملة ما فقد من تراث ابن الفوطيّ، وإلاّ كان أفادنا جدّاً في معرفة شعر ابن دحية

(١) تلخيص مجمع الآداب - مجد الدين ص ٢٠٠ - ٢٠١. ثمّ ذكر بيتين من الشعر للشّاعر الهجاء ابن غنين يطعن بهما في نسب ابن دحية، وانظر الآيات البيّنات ص ٢٢.

الذي يبدو من عبارة ابن الفوطي أنه ذكر عددا كبيرا منه. وبالجملة فإن ابن دحية في نظر ابن الفوطي محدثٌ شاعرٌ وقد استحق أن يحشره في شعراء المائة السابعة في تصنيفه المذكور.

٢ - البدر السّافر وتحفة المسافر لكمال الدّين جعفر بن تغلب^(١) الأذفويّ (٦٨٥هـ - ٧٤٩هـ) المؤرّخ الأديبُ الفقيهُ الشافعيُّ، مؤلّف « الطّالع السّعيد الجامع لأسماء نبهاء الصّعيد »، الذي ترجم به رجال عصره، أمّا تأليفه الآخر « البدر السّافر » فإنّه ترجم به بعض رجال القرن السّابع للهجرة، فكان ابن دحية من نصيب هذا الكتاب.

لقد تميّزت الترجمة بفوائد يهمنّا منها الآن وصفُ الأذفويّ لابن دحية بالحافظ العلامة البارِع في فنون، وينقلُ عن غيره سببَ تقدّمه عند الملك الكامل أنّه حضر يومَ عيد الأضحى وقد بُرّكت الإبلُ لينحرها السّلطانُ، فصاح ابن دحية: ابعثها قائماً سنةً محمّديّاً ﷺ، فعظّم عنده ابن دحية، وولاه تدريسَ المدرسة الكاملية التي بناها بين القصرين للحديث. ثمّ يذكرُ الأذفويُّ أنّ ابن دحية كان قويّ النّفس ويستشهدُ بقصّة اجتماعه مع ابن شيخ الشيوخ الوزير عند السّلطان فقال الوزير: أخبرني شيخي عن شيخه أنّه اجتمع بالخضر، فقال ابن دحية: كذب، وروى لهم حديث النّبي ﷺ: «إنّه لا يبقى على رأس القرن نفسٌ منفوسةٌ»، في إشارةٍ منه إلى عدم صحّة ما اشتهر من بقاء الخضر واجتماعه بالصّالحين.

(١) بالتاء والغين واللام، وهو ما رجّحه الزّركليُّ في الأعلام ١٢٣/٢، والمشهور: ثعلب، بالتاء والعين واللام.

ثم يضيف أن قوة نفس ابن دحية وحدة خلقه كانا سبباً فيما وقع بينه وبين جماعة من العلماء من المنافرة والوحشة، حتى تكلموا فيه ونسبوه إلى الكذب. ويحتفظ لنا بعد ذلك الأذفوي بكلام ابن المستوفي في « تاريخ إربل » في فقرة نادرة لا نراها في الكتاب المطبوع وهذا نصها :

« الإمام الجامع في العلوم، القاضي المصنف، والجامع المؤلف، أحد الأئمة المشار إليهم، وفرّد الأمة التي تشنّ الخناصر وتُعقد عليهم، وله في العلوم القدم الراسخة، وفي الفضائل الهمة الشائخة، وعند اشتباه الحجج الحجة البالغة، وعند اضطراب الأدلة الدلالة الدامغة ... » .

إلى غير ذلك من كلمات لابن المستوفي وغيره في بعضها مدح وفي بعضها قدح، ويختتم الأذفوي الترجمة بقوله: « وبالجملة فالناس فيه بين قادح وبين مادح، والقَدْحُ أكثر والذِّمُّ أشهر »، وأعقب ذلك بذكر ست مؤلفات لابن دحية. ولئن ختم الأذفوي الترجمة بهذه الجملة المشعرة إلى حد ما بميلان إلى صف القادحين، فلا ننسى ما صدر به الترجمة حيث قال: « الحافظ العلامة البارع في فنون »؛ ومن أجل هذه البراعة العلمية التي أجمع عليها المادحون والقادحون اتجه من اتجه إلى تراث هذا العلم لإحيائه وخدمته، ليقينهم أنه تراث كفيلاً ببيان مكانة ابن دحية، جدير بتغيير رأي من يزال يطعن في هذا الحافظ البارع صاحب الآثار النادرة والأعلاق النفيسة التي تنبعث بعد رقاد، وتظهر بعد سبات، وتنتشر بين محبي التراث بعد أن لبثت في خزائن الدنيا مئات السنين، مرددة ما قاله ابن دحية في مؤلفاته :

ومصنّفاتٌ باليمين كتبتُها
والنّاجُ في ترصيعه والبُرْدُ في
كنفيس دُرٍّ في العقود منضدٍ
توشّحه والوشمُ نمقَ في اليَدِ
رَقْمَتُهُ أيدي الغانياتِ بِأَثْمِدِ

وهذه الأبياتُ من قصيدةٍ داليةٍ مطوّلةٍ يحسنُ أن نختم هذه الطليعة
حول ابن دحية بأبياتٍ منها لا تخلو من قيمة علميّة إذ بثّ فيها ذو النّسين
خلاصةَ حياته العلميّة، وزبدة آرائه المشرقة، التي تهدفُ إلى ربط المسلمين
بالمنبعين الأصيلين الكتاب الكريم والسّنّة الصّحيحة، إذ فيهما النّجاة
والفلاح والسّعادة في الدارين.

كما حذّر في القصيدة من كلّ ما يخالف الكتاب والسّنّة، من أساطير
الفلاسفة ومناهجهم المؤدّية إلى الهلاك والخسران.

وقد استهلّ ابنُ دحية القصيدة بمدح النّبي ﷺ، ويبدو من أوّل بيتٍ
فيها أنّه قالها لما وصل إلى المدينة النبويّة، وفي كلّ ذلك يقول :

وافى إلى خير الأنام محمّد
هزجٌ يُنغمُ فيه صوتٌ ملحّن
هذا حبيبُ الله وابنُ خليله
هذا الذي جبريلُ كان خديمه
هذا الذي ارتفع البراقُ بشخصه
هذا الذي سمع النداء حقيقةً
يا خاتم النبأ إنك مُرسَلٌ
فأراه جنته هناك ونارَه
شيخٌ يمتُّ له بأدنى محتدٍ
ويمدُّ للإطراب صرخةً مُنشدٍ
هذا ابنُ باني البيتِ أوّلِ مسجدٍ
في ليلة الإسرا لأرفع مقعدٍ
فوق السّماء من الحضيض الأوهدِ
ودنا ولم يكُ قبلَ ذاك بمُبعَدٍ
فترقّ في أعلى المكانة واصعدٍ
فمؤبّدٌ لمؤبّدٍ ومُخلّدٌ لمُخلّدٍ

هذا النَّبِيُّ الْمُرْتَجَى لِشِفَاعَةٍ
 بِمَقَامِهِ الْمَحْمُودِ خُصَّ تَكْرُمًا
 بَعَثَ إِلَهُهُ بِهِ لِيَرْحَمَ أُمَّةً
 سَنَّ الشَّرِيعَةَ حَيْثُ أُيِّدَ مِنْ غُلَا
 وَأَتَى بِقُرْآنٍ تَضَمَّنَ نَظْمُهُ
 وَأَتَى بِكُلِّ الْمَعْجَزَاتِ نَوَاطِقًا
 وَأَتَى بِآيَاتٍ أَلَانَتْ قَسْوَةً
 وَأَتَى بِشَرْعٍ مِثْلَ نُورٍ سَاطِعٍ
 وَفَرَى رُؤُوسَ الْمُشْرِكِينَ مُحَقَّقًا
 نَسَخَتْ شَرِيعَتَهُ الشَّرَائِعَ كُلَّهَا
 اللَّهُ فَضَّلَهُ وَأَظْهَرَ دِينَهُ
 طُوبَى لِمَنْ قَدْ مَاتَ وَهُوَ مُنَافِحٌ
 بُشْرَى لِمَنْ بَذَمَ بِهِ أَضْحَى لَهُ
 مِنْ آلِ بَيْتٍ لَمْ تَزَلْ أُنْسَابُهُمْ
 نَطَقَ الْكِتَابُ كَمَا عَلِمْتَ بِفَضْلِهَا
 مِنْ مَعْدِنٍ فِيهِ الرِّسَالَةُ قَدْ بَدَتْ
 أَهْلَ السَّقَايَةِ وَالرَّفَادَةِ وَالنَّادِي
 أَهْلَ السُّدَانَةِ وَالْحِجَابَةِ وَاللَّوِي
 الْمُؤَثِّرُونَ إِذَا السَّنُونَ تَتَابَعَتْ
 مِنْ نَالَ رَتَبَتُهُمْ وَحَازَ صَنِيعُهُمْ
 اللَّهُ شَرَّفَهُمْ بِأَشْرَفِ بُقْعَةٍ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ ذَاكَ الْمَشْهَدِ
 إِذْ حَوْضُهُ الْمَوْرُودُ عَذْبُ الْمَوْرِدِ
 لَوْلَاهُ كَانَتْ بِالضَّلَالَةِ تَرْتَدِي
 بِالْوَحْيِ مِنْ رَبِّ بِذَاكَ مُؤَيَّدِ
 أَعْجَازَ كُلِّ مُرْجَزٍ وَمُقَصَّدِ
 بِالصَّدَقِ فِي حَالِ الْغَيْبِ وَمَشْهَدِ
 مِنْ كُلِّ قَلْبٍ كَانَ مِثْلَ الْجَلْمَدِ
 فَجَلَا بِهِ وَجْهَ الزَّمَانِ الْأَسْوَدِ
 نَصَرَ إِلَهُهُ لَهُ بِكُلِّ مُهَنَّدِ
 وَأَتَتْ كَمِثْلِ الْكُوكَبِ الْمُتَوَقَّدِ
 وَوَفَى لَهُ فِيهِ بِصَدَقِ الْمَوْعَدِ
 عَنْهُ يُنَاضِلُ بِاللِّسَانِ وَبِالْيَدِ
 قُرْبَى يَرُوحُ بِهَا إِلَيْهِ وَيَغْتَدِي
 تُنْبِي لَهُمْ عَنْ طَيْبِ سُنْحِ الْمَوْلَدِ
 وَقَضَى بِهَا نَصُّ الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ
 مِنْ عَصْرِ آدَمَنا لِعَصْرِ مُحَمَّدِ
 وَالْكَعْبَةِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ الْمُقَصَّدِ
 أَهْلَ الْمَقَامِ وَزَمَزِمَ وَالْمَسْجِدِ
 وَقَدْ الْحَجِيجِ بَنِيْلِ كُلِّ تَفَقَّدِ
 نَالَ الشُّفُوفَ وَحَازَ مَعْنَى السُّودَدِ
 مُحْجُوجَةٍ مُحْفُوفَةٍ بِالْأَسْعَدِ

من حجَّها نالَ الثَّوابَ ودامَ في
 وإليَّكها يا خيرَ مَنْ وَطىءَ الحَصَى
 نشأتُ بَطِيَّ القلبِ فارْتَقَتِ الحَشَى
 وأتتُكَ تَمَرَحُ كالقَضِيبِ إذا انشَى
 يَجْلُو لَكَ الإحسانُ فارغَ حُسْنِها
 حَسْبِي رسولُ اللَّهِ فيكَ مدائِحُ
 ومصنِّفاتُ باليمينِ كَتَبْتُها
 والتَّاجُ في ترصيعِهِ والبُرْدُ في
 وكأنَّها وشيْءٌ تَنَمَّقُ حُسْنُها
 جرَدْتُ عَزَمِي في مديحك دَائِماً
 لكنِّي أَشَدُّ مِقالَةَ مُحسِنِ
 فلانَ مدحتُ مُحَمَّدًا بقصيدةٍ
 يا ربِّ فاغفرْ جُرْمَ عبدٍ خاضِعٍ
 اسدُلْ عليه بُرْدَ رُحْمٍ سابِغاً
 وافسَحْ له في ضيقِ حُفْرَةٍ قَبِرِهِ
 واجعلْ كلامَكَ والحديثَ أنيسَهُ
 أنعمْ بِرِيحانِ الجنانِ لروحِهِ
 كم نعمةٍ نَعَمْتَنِي في روضِها
 ألهمتني طلبَ العلومِ وجمَعِها
 قلَّدتني بِقِلادةِ العلمِ التي
 بعظيمِ فضلٍ منك قد علَّمتني

دارِ المَقامَةِ في النِّعيمِ السَّرمَدِ
 عذراءُ تُزَرِّي بِالْعَذاريِ الحُرْدِ
 زهراءُ مَنْ يَرها يُهَلُّ وَيَسجُدِ
 مُتَرَنِّحاً بينَ الغصونِ الميَّـدِ
 والحُسْنُ يُجَلِّيها وإنْ لَمْ تُشَدِ
 لَمْ أَتَيْدُ فيها وَلَمْ أَتَلُـدِ
 كنفيسِ دُرٍّ في العقودِ منضَّدِ
 توشيحِهِ والوشْمُ نَمَقَ في اليَدِ
 رَقَمَتُهُ أيديِ الغانياتِ بِإِثْمِـدِ
 والعَزْمُ أَقصى غايَةِ المُتَجَرِّدِ
 وَيَدُ التَّشْيِيعِ فيكَ تَجذبُ مَقوَدِي
 فلقد مدحتُ قصيدتي بِمَحْمَدِ
 عانَ بِأَقْيادِ الذُّنوبِ مُقَيَّدِ
 متجدِّداً في رِقَّةِ المُتَجَرِّدِ
 أَكْرَمَ بِهِ مِثْواهُ فيهِ وَجْهـدِ
 في وحشةِ المشوى بِذاك المَرْقَدِ
 وانشُرْ لها رَوْحَ النِّعيمِ وَجَدِ
 فضلاً وَقَدْ سَوَّغْتَ فيهِ مَوْرِدِي
 وَأَنْلَتَنِي مِنْ ذاكِ أَفْضَلَ مَقْصَدِ
 بجواهرِ منها تَرينُ مُقَلَّـدِ
 ما لَمْ أَكُنْ أَدرِي بِفَهمِ مُوقَدِ

وجعلتني من أهل علمٍ قد سَمَا
 مَن يُجَرِّدُ سيفَ عزمٍ قاطِعاً
 وَيَمُدُّ باعاً مَن يَمُتُّ بهَا
 أَحْلَلْتَنِي مِنْ كُلِّ عِلْمٍ ذُرْوَةً
 وَأَبَحَّتَنِي نَسَباً أُمْتُ بِأَصْلِهِ
 نَسَبٌ عَلَى الْأَنْسَابِ بَانَ فَخَارُهُ
 مَا بَيْنَ دِحْيَةٍ وَالْحُسَيْنِ تَأَلَّقَتْ
 يَا رَبِّ إِنِّي شَارِكٌ لَكَ ذَاكِرٌ
 جَمَّ النَّصَائِحِ لِلكِتَابِ وَلِلَّذِي
 يَا مَنْ يَرِيدُ إِلَى الْهَدَايَةِ مِنْهَجاً
 إِنَّ التَّقَى وَالِدَيْنَ خَيْرُ ذَخِيرَةٍ
 وَأَقِمَّ عَلَى هَدْيِ النَّبِيِّ وَصَحْبِهِ
 وَإِذَا رَأَيْتَ الصَّادِرِينَ عَنِ الْهُدَى
 وَدَعَ الَّذِينَ تَفَلَسَفُوا وَتَعَسَّفُوا
 وَاهْجُرْ أَسَاطِيرَ أَرْسَاطِ الْيَسِيرِ
 لَيْسَ الشَّرِيعَةُ وَالطَّبِيعَةُ مِثْلَ مَا
 بَلْ هَذِهِ نَهْجُ النَّجَاةِ لِمُهْتَدٍ
 وَعَلَيْكَ بِالسُّنَنِ الصَّحَّاحِ فَإِنَّهَا
 وَاحْفَظْ أَحَادِيثَ الرَّسُولِ فَإِنَّهَا
 وَاسْلُكْ فِجَاجَ الْأَرْضِ مِثْلِي طَالِباً
 فَلَقَدْ سَلَكَتُ بِرَحْلَتِي فِجَاجَهَا

نَحْوَ السَّمَاءِ وَحَطَّ عِنْدَ الْفَرْقَدِ
 فِي حِفْظِهِ مَتَنَ الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ
 فَقَدْ حَرَسَ الْعُلُومَ بِمُقْلَةٍ لَمْ تَرْقُدِ
 شَمَاءَ تَعْلُو فِي السَّمَاءِ بِمَصْعَدِ
 أَوْصَلْتَنِي فِيهِ لَطِيبُ الْمُحْتَـدِ
 وَعَلَى الْوَرَى فِي الْمُتَمَتَّى وَالْقُعْدِ
 أَنْوَارُهُ كَالصَّبْحِ إِذْ لَمْ يُجْحَدِ
 دَاعٍ إِلَيْكَ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَرْشَدِ
 بَسْنَا الْكِتَابَ وَبِالنَّصَائِحِ يَهْتَدِي
 اسْمِعْ مَقَالَـةً نَاصِحٍ لَكَ تَهْتَدِي
 وَأَجَلٌ زَادَ فَادَّخِرْ وَتَزَوَّدِ
 يَا بَاغِي الْخَيْرِ الْمُؤْمَلِ تَسْعَدِ
 وَعَنِ التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ فَأُورِدِ
 وَارْفُضْ عُلُومَهُمُ الذَّمِيمَةَ وَابْعُدِ
 إِنْ كُنْتَ بِالْقُرْآنِ مِّنْ يَقْتَدِي
 زَعَمُوا بِمُتَّحِدِ الطَّرِيقِ الْأَقْصَدِ
 أَبْدَأْ وَتِلْكَ كُدَى الْهَلَاكِ لِلْمُجِدِ
 أَصْلُ الشَّرِيعَةِ فَاعْتَمِدْهَا تَرْشُدِ
 تُرْوِي رَوَايَتَهَا الْأَوَامَ مِنَ الصَّدِي
 بِالْبُعْدِ فِيهَا كُلُّ شَيْخٍ مُّسْنَدِ
 مَا بَيْنَ مُتَمِّهِمْ عَزْمَةٍ أَوْ مُنْجِدِ

شَرْقاً وَغَرْباً حَيْثُ أَجَرْتُ هَمَّتِي
 فِي مَسَلِّكَ صَعِبِ السُّلُوكِ مُبَعَّدِ
 حَتَّى قَطَعْتُ بِذَاكَ مِنْ مَرَاكُشٍ
 حَتَّى رَجَعْتُ فِي شِيُوخِي مَا وَفَى
 وَمَلَكَتُ مِنْ كَتَبِ الْحَدِيثِ أَصُولَهَا
 فَاغْفِرْ إلهي مَا جَنَيْتُ تَعَمُّدًا
 وَعَلَيْكَ يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ كُلِّهَا
 فِي رَوْضِ نِعْمَى بِالنَّعِيمِ مُفَوِّفِ

فِي كُلِّ أَوْفٍ رُمْتُ جَرِيَةَ أَجْرَدِ
 مَا كَانَ قَطُّ لِسَالِكٍ مُعَبَّدِ
 قَصْدًا لَنَيْسَابُورَ ظَهَرَ الْفَرْقُ قَدْ
 بِزُهَاءِ سِتٍّ مِنْ مِثْنِ مُعَدَّدِ
 مِنْ مُسْنَدَاتٍ مِثْلُهَا لَمْ تُوجَدْ
 أَيَّامَ رِيْعَانِ الشَّبَابِ الْأَمْلَدِ
 أَرْجُ السَّلَامِ الطَّيِّبِ الْمَتَرَدِّدِ
 وَأَثِيلِ مَجْدٍ بِالْفَخَارِ مُشِيدِ^(١)



(١) القصيدة تحتفظ بها مكتبة باريس بفرنسا ضمن مجموع رقم ٣١٤١ (١٩٧ - ١٨١) ق .

الطليعة الثانية

كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب
وفيه المباحث التالية :

أولاً : عنوان الكتاب

عنوان الكتاب هو « أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب »، كما في غلاف النسخة الأصل التي عليها سماعٌ وقراءةٌ على المؤلف، وكذا سمّاه أبو شامة المقدسيُّ في « الباعث »^(١).

وقريبٌ جداً من هذه التسمية ما ذكره ابنُ الشَّعَّارِ حيث قال: « أداء ما وجب في بيان وضع ما ورد في رجب »^(٢)، والأذْفُوِيُّ حيث قال : « أداء ما وجب في وضع الوضّاعين في شهر رجب »^(٣).

ثانياً : توثيق نسبة الكتاب

لا شكَّ إطلاقاً في أنّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو للحافظ ابن دحية الكلبيّ، ومباحثه ومضامينه وعباراته شاهدةٌ كلّها على يراع أبي الخطّاب، وقد جاء الكتابُ منسوباً إليه في النسخ الثلاث، ومنها النسخة

(١) انظر الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ١٦٧، واختصر تسمية الكتاب في ص ٢٣٤ ونقل منه نصّاً مطوّلاً .

(٢) عقود الجمان في شعراء هذا الزمان ٢١٤/٥، غير أنّه تحرف فيه قوله: « أداء » إلى « آداب ».

(٣) البدر السّافر وتحفة المسافر ل ٤١ ب .

الأصل التي عليها خطُّ ابن دحية وفيها سماعٌ عليه سنة ٦٢٥ هـ ، ويؤكد صحة نسبة الكتاب إليه أمران :

الأوّل : إحالته فيه على كتابه « الابتهاج في أحاديث المعراج »^(١) ، وهو من كتبه المعروفة .

الثاني : نقول بعض أهل العلم عن الكتاب وهي موجودة في هذا النصّ الذي بين أيدينا ، وقد نبّهتُ على ذلك في حواشيه .

ثالثاً : موضوع الكتاب

أفرد ابنُ دحية هذا الكتابَ لشهر رجب وما ورد فيه من أحاديث موضوعة، وبَيَّن أنه لم يثبت في فضيلته شيءٌ، وقد تكفل ببيان ذلك في المقدمة حيث قال :

« ... لما كثر اختلافُ النَّاسِ في هذا الشَّهرِ المُسمَّى برجب، وقلَّ العارفُ به المُتكلِّمُ فيه بما وجب، حتَّى قال بعضهم في نهاريه بفضيلةِ صيامِهِ، ونزعَ بعضهم في ليله إلى الاعتناء بقيامِهِ، وجعله مَنْ لا يدري مُفضَّلاً على الشُّهُور، وزاده فضيلةٌ على الأربعةِ الحُرُمِ في المذكور .

ولما كثر الخَبْطُ في ذلك بين العوامِّ، ولم يكن مِنَ الخواصِّ مَنْ يعرفُ ما فيه مِنَ الكلام، تعيَّن في شرعِ الله عليَّ، مِنْ جهةٍ ما أُلقيَ زَمَامُهُ مِنَ العلمِ إليَّ، أن أخصَّ هذا الشَّهرَ بما فيه، وأتكلَّمُ على جملةِ معانيه، بما يَجْمَعُ بين الشَّرْحِ والتَّفْسير، وذَكَرَ ما صحَّ عن البشير النَّذير، رفعاً للكذب عن رسول الله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام، وعملاً بمقتضى ما اقتضاه الكلام . »

(١) نشرته مكتبة الخانجي بتحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب .

ولا شك أن موضوع الكتاب جديرٌ بالعناية، لأن كثيراً من الناس يعتقدون أن هذا الشهر له فضيلةٌ خاصةٌ، فيكثرون صيام نهاره، وقيام ليله، وذلك كله أثرٌ من آثار الأحاديث الموضوعة التي راجت على كثير من الخاصة فضلاً عن العامة، ولو تثبُّتوا في تلك الأحاديث وسألوا أهل الذكر لألفوها من جملة الأحاديث المكذوبة على سيّد الأنام، لا يبنى عليه حكمٌ ولا يثبت بها فضلٌ اتفاقاً بين العلماء، خاصة وقد حوت من الفضائل الجزيلة على أعمالٍ يسيرةٍ من صيام وقيام يشهدُ العقلُ ببطلانها ويجزم باختلاقها، كالحديث الذي فيه أن من صام السَّابع والعشرين من رجب كتب الله له صيام ستين شهراً، والحديث الذي فيه أن من صلى ليلة النصف من رجب أربع عشرة ركعة بالفاتحة والإخلاص والمعوذتين بأعداد معينة بعث الله إليه ألف ملكٍ، وغير ذلك من أحاديث عجيبة أورد ابنُ دحية منها الكثير، ونبه على وضعها وكشف أمر واضعها، ذباً عن السنّة الصّحيحة، وتحذيراً للأمة من الاغترار بشيءٍ مكذوب على رسول الله ﷺ.

إنّ هدي رسول الله ﷺ في المحرم وشعبان ورمضان وشوّال وذو الحجة منقولٌ محفوظٌ حفظه عنه أصحابه الكرام، في أحاديث صحيحة كثيرة، ولو كان له في رجب هديٌّ خاصٌ لنقلوه إلينا كما نقلوه في أشهر أخرى، لكن الوضع يأبى إلا أن يلصق بالسنّة ما ليس منها، وفعله ذاك دالٌّ على جهل بكمال هذا الدين وتمامه، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَوَرَضْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١)؛ فما لم

يكن يومئذ ديناً لن يكون اليوم ديناً، وذلك أن رسول الله ﷺ ما انتقل إلى الرفيق الأعلى حتى بلغ للأمة الدين كله، وأرشدَهُم إلى كل خير، وحذَرَهُم من كل شرٍّ، ويّسن لهم كل فضيلة، ونهاهم عن كل رذيلة، فتمت النعمة بالكتاب والسنة، فما حاجتنا إلى إحداث عباداتٍ لم يفعلها رسول الله ﷺ، وأيُّ خير نجنيه من قرباتٍ لا تزيدنا إلا بعداً عن الله عز وجل، وأيُّ ثوابٍ نحتسبه من أفعالٍ رتب لها ثواباً جزيلاً وأجراً عظيماً وضاعون كذابون، أو صالحون مغفلون، أو رواة مجاهيل، بل إن التاريخ ليؤكد والواقع ليشهد أن البدع والمحدثات بُني أغلبها على روايات الوضّاعين وأحاديث الكذّابين، فأحدثت في الأمة خللاً عانى العلماء كثيراً في إصلاحه، وتكمن الصعوبة في رسوخ اعتقاد تلك الفضائل في عقول من لا يهتم بصحيح السنة، رسوخاً يصعب إزالته خاصة بعد تعود تلك القربات سنواتٍ، حتى شاب عليها الصّغير، وهرم عليها الكبير.

إنّ ما ذهب إليه الحافظ ابن دحية من عدم صحّة الأحاديث التي تثبت لشهر رجب فضائل خاصة أمرٌ لم ينفرد به بل قال به جمعٌ غفيرٌ من العلماء، وأكتفي هنا ببعض أقوالهم في ذلك.

قال ابن العطار الدمشقي : « ففضل رجب لكونه من الحرم لا غير، ليس له مزية على غيره سوى ذلك ... وأجمع المسلمون على أن شهر رمضان أفضل الشهور، بل شهرُ ذي الحجة والحرم أفضل من رجب؛ لما فيهما من فضل يوم عرفة، ويوم عاشوراء، ونجاة موسى من الغرق، وفداء الذبيح بالكبش، ونجاة نوح ﷺ وقومه المؤمنين في السفينة، ويوم النحر، ومناسك الحج، وذكر عشر ذي الحجة مع الشهر قبله ذي القعدة في

مُواعِدة موسى ﷺ ثلاثين ليلةً وإتمامها بعشرٍ في قول جميع المفسرين، بل لو قيل: إنّ ذا القعدة أفضل من رجبٍ لكان سائغاً؛ فالأوقاتُ إنّما شُرُفَتْ بما وقعَ أو يقعُ فيها من إنعام الله تعالى على خلقه من إيجادِ خلقٍ أو رزقٍ أو إنجاءٍ أو قبول طاعةٍ أو تجلٍّ بالرحمة عليهم. ويُحقِّقُ لك هذا المعنى تفضيلُ يوم الجمعةِ بخلقِ آدم ﷺ فيه، والتَّوبةِ عليه، وقيامِ السّاعةِ فيه التي هي سببُ لاتّصال المؤمنين بما أُعدَّ لهم من فضل الله تعالى. وتفضيلُ شهرِ رمضانَ بإنزال القرآن، وبليلةِ القَدْرِ التي هي خيرٌ من ألف شهرٍ، وبتنزيلِ الملائكةِ والرُّوحِ فيها، وبأنّها سلامٌ إلى مَطْلَعِ الفجر.

ورجبٌ ليس فيه شيءٌ من ذلك سوى ما يُشاركُ غيره من الشُّهور، وكونه من الحُرُم، وقد ذكرَ بعضهم أنّ المعراجَ والإسراءَ كان فيه ولم يثبت ذلك والله أعلم»^(١).

وقال ابنُ القيم: «كلُّ حديثٍ في ذكرِ صومِ رجبٍ وصلاةِ اللَّيالي فيه فهو كذبٌ مفترى»^(٢).

وقال ابنُ حجر: «لم يرد في فضل شهر رجب ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معيّن ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه حديثٌ صحيحٌ يصلحُ للحجّة، وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمامُ أبو إسماعيل الهرويُّ الحافظُ»^(٣).

(١) كتاب حكم صوم رجب وشعبان وما الصّوابُ فيه عند أهل العلم والعرفان وما أحدث فيهما وما يكره من البدع التي يتعيّنُ إزالتها على أهل الإيمان ل ٣ ب - ٤ أ .

(٢) المنار المنيف ص ٩٦ .

(٣) تبیین العجب ص ٢٣ .

وقال في موطنٍ آخر : « الأحاديثُ الواردةُ في فضل رجب أو فضل صيامه أو صيام شيء منه صريحةٌ فهي على قسمين : ضعيفة وموضوعة » (١) .
وقال : « ورد في فضل رجب من الأحاديث الباطلة أحاديثٌ لا بأس بالتنبيه عليها لئلا يُغترَّ بها » (٢) .

وقد أُفرد شهرُ رجب بمؤلفاتٍ كثيرةٍ منها :

١ - فضائل شهر رجب : للإمام الحافظ أبي محمد الحسن بن محمد ابن الحسن الخلال المتوفى ٤٣٩ هـ (٣) .

٢ - فضائل رجب : للإمام الحافظ أبي محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني الدمشقي المتوفى ٤٦٦ هـ (٤) .

٣ - فضل رجب : للإمام المحدث أبي القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقندي الدمشقي البغدادي المتوفى سنة ٥٣٦ هـ (٥) .

٤ - جزءٌ فيه فضائل رجب وما يتعلق به من الصلوات والأدعية الصالحة : للمقرئ الإمام أبي الفتح عبد الوهاب بن محمد بن الحسين البغدادي الصّابوني المتوفى سنة ٥٥٦ هـ (٦) .

(١) تبين العجب ص ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٠ ، وانظر أقوالاً أخرى في الأدب في رجب - مقدّمة التحقيق .

(٣) طبع بتحقيق أبي يوسف عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الرحمن آل محمد، نشرته دارُ ابن حزم ، ط الأولى - ١٤١٦ هـ .

(٤) نقل عنه ابن حجر في تبين العجب ص ٤٨ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٧ .

(٥) استفاد منه ابن حجر في تبين العجب ص ٤٧ .

(٦) وقف على هذا الجزء ابنُ المستوفي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ كما في كتابه تاريخ إربل المسمى نبأه البلد الخامل بمن ورده من الأمثال ٣٠٩/١ ، وذكر محققُ الكتاب سامي الصقّار أنّه

- ٥ - جزء فيه مجلسان في فضل رجب : للحافظ محدث الشام أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر المتوفى ٥٧١ هـ^(١) .
 - ٦ - جزء فيه حديثان أحدهما في فضل رجب : لمقرئ مكة أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري القطان المتوفى سنة ٤٧٨ هـ^(٢) .
 - ٧ - فضل رجب : للحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ^(٣) .
 - ٨ - فضائل الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان : للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التُّجيبِي المتوفى سنة ٦١٠ هـ^(٤) .
 - ٩ - فضل رجب وشعبان : للحافظ أبي محمد عبد العزيز بن محمود ابن الأخضر المتوفى سنة ٦١١ هـ^(٥) .
 - ١٠ - كتابُ حكمِ صومِ رجب وشعبان وما الصَّوابُ فيه عند أهل العلم والعرفان وما أُحْدِثَ فيهما وما يُكْرَهُ مِنَ البدع التي يتعيَّنُ إزالتها
-
- لم يهتد إلى هذا الكتاب، وأبدى احتمال أن يكون المرادُ به الأربعون حديثاً التي جمعها ابنُ الصَّابُونِي، وأشار إليها الذَّهَبِيُّ في العبر ١٦٠/٤ .
- (١) وهذا الجزء نشرته ملحقاً بكتاب ابن دحية .
- (٢) نشرته أيضاً ملحقاً بكتاب ابن دحية .
- (٣) وهو مما سمعه عليه ولده الحافظ أبو موسى عبدُ الله بن عبد الغني كما في ثبت مسموعاته ل ١٦٦ ب - ضمن مجموع في الظَّاهِرِيَّة، وانظر السَّيْر ٤٤٧/٢١، وذيل ابن رجب ١٨/٢، والمنهج الأحمَد ٥٩/٤ .
- (٤) ذكره ابنُ الأَبار في التَّكْلِمَة لكتاب الصَّلَة ١٠٣/٢ ، والمَقْرِي في نفح الطَّيِّب ١٦١/٢ .
- (٥) ثبت مسموعات الحافظ عبد الله بن عبد الغني ل ١٦٦ أ ، وذكر أنه سمعه على والده .

على أهل الإيمان : للعلامة عليّ بن إبراهيم بن العطار الدمشقي الشافعيّ
تلميذ الإمام النوويّ ، والمتوفى سنة ٧٢٤ هـ (١) .

١١ - تبيين العجب بما ورد في شهر رجب : للحافظ ابن حجر
العسقلانيّ ت ٨٥٣ هـ ، وهو من أنفس ما كُتب في هذا الموضوع .

١٢ - أسورة الذهب فيما رُوي في رجب : للمؤرخ محمد بن عليّ
المشهور بابن طولون المتوفى سنة ٩٥٣ هـ (٢) .

١٣ - الأدب في رجب : للعلامة عليّ بن سلطان محمد الهرويّ
القاري المتوفى سنة ١٠١٤ هـ (٣) .

١٤ - إظهار العجب في بيان بدع شهر رجب : لعقيل بن محمد بن
زيد المقطريّ (٤) .

رابعا : تاريخ تأليف الكتاب

ليس في الكتاب ما يشير إلى تاريخ تأليف ابن دحية له، لكنّ السّماع
الذي في طرّته والمؤرّخ في سنة ٦٢٥ هـ يجعل الباحث يجزم أنّ الكتاب

(١) وهو من مخطوطات المكتبة الظاهريّة بدمشق الشّام .

(٢) ذكره في كتابه الفلّك المشحون في أحوال محمد بن طولون رقم : ٨٧ . ويبدو أنّ حاجي
خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ وقف على نسخة منه فقد قال : « مختصرٌ أوّلُه : الحمد لله
الذي لا مانع لما وهب » كما في كشف الظّنون ٩١/١ .

(٣) مطبوع بتحقيق : مشهور حسن سلمان ، المكتب الإسلامي ، ط الأولى - ١٤١١ هـ .

(٤) معاصر ، وقد نشرت كتابه دارُ ابن حزم ، ط الأولى - ١٤١٦ هـ . ومن المهمّ أن يُشار
هنا إلى حاجة المكتبة إلى دراسةٍ حديثيّةٍ نقديةٍ حول الأحاديث الواردة في فضائل الأشهر،
أو يُقتصر - فيما إذا كانت المادّة ضخمةً - على فضائل الأشهر الحرم .

أُلّف قبل هذه السّنة أو فيها على أبعد تقدير، وابنُ دحية حينئذ في سنّ عالية بلغت تسعاً وسبعين عاماً، وإذا علمنا أنّ الكتاب أُلّفه ابنُ دحية للكامل الذي تولّى مُلك مصر سنة ٦١٥ هـ علمنا يقيناً أنّ الكتاب أُلّف لا محالة بين سنة ٦١٥ هـ و ٦٢٥ هـ .

خامساً : قيمة الكتاب العلميّة

تناول ابنُ دحية في هذا الكتاب شهر رجب وما أحدث فيه من عبادات لا أصل لها في الشريعة، وبَيّن بجلاء جملةً من الأحاديث الموضوعة في هذا الباب، وأكّد مراراً على ضرورة التّحرّي في رواية حديث رسول الله ﷺ، وحذّر بشدّة من استعمال الرّوايات المكذوبة، وهو بهذا كالطّبيب الذي يضع البلسم على جروح المرضى؛ أملاً في شفائهم، وزوال المرض الذي حلّ بهم، وكذلك كان الشّأنُ مع المجتمع الإسلاميّ الذي أصيب بأفكار عقيمة برزت بشكلٍ واضحٍ في التّعصّب المذهبي والشّطح الصّوفيّ، والدّجل الخرافيّ، فكان لزاماً من توالي صيحات العلماء المصلحين، الذين يعودون بآمّتهم إلى ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابه الكرام والسّلفُ الأخيار؛ من هنا يكتسي هذا الكتابُ قيمةً علميّةً إذ يمثّل جهداً إصلاحياً قام به أحدُ علماء الأندلس في دار الكنانة التي انتشرت فيها بدعٌ كثيرة وخرافاتٌ شنيعةٌ. ويبدو أنّ محاولات ابن دحية تكلّلت بالنّجاح فقد ذكر أبو شامة المقدسيّ أنّ « ما ذكره الحافظُ أبو الخطّاب رحمه الله تعالى في أمر صلاتي رجبٍ وشعبان هو كان سببَ تبطيلهما في بلاد مصر بأمر سلطانها

الكامل محمد بن أبي بكر رحمه الله ، فإنه كان مائلاً إلى إظهار السنن وإماتة البدع»^(١).

وقال ابنُ العطار الدمشقيُّ : « وأبطلت صلاتا رجب وشعبان في بلاد مصر بسعي الحافظ ابن دحية وأمر سلطانها الكامل محمد بن أبي بكر ابن أيوب »^(٢) .

وهذا كله يضي على كتاب ابن دحية قيمةً علميةً، إضافةً إلى ما شحنه من فوائد علمية وفرائد حديثة ونقول نادرة عن مصنفات صارت في عداد المفقود من تراثنا الإسلامي، وإذا جارينا ابن دحية في مدح كتابه هذا فإنه يقول : « وهذا الكتابُ قد جعلته للمُحدثين غِيَاثاً؛ لأنَّ اللهَ جلَّتْ قدرته قد جعلَ الحديثَ لي حقاً وميراثاً، فيجبُ لفضله أن يركُضَ الطَّلَّابُ إليه على نَجائبهم حِثَّائاً، ويقتسمُون فوائده الصَّحيحة من ألفاظه الصَّريحة بين السُّنَدِ والمُتَنِ والمعنى أثلاثاً » .

سادسا : منهج المؤلف في الكتاب

لم يكن لابن دحية في هذا الكتاب منهجٌ خاصٌ التزمه في تأليفه، بل هو كسائر مؤلفاته التي يستطرد فيها استطرادات تقلّ وتكثر حسب كلِّ كتابٍ، لكنّه في « أداء ما وجب » كان الاستطرادُ فيه غريباً حقاً، إذ خرج عن فكرته الأصليّة المتمثّلة في شهر رجب وما ورد فيه من أحاديث

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ١٤٣ - ١٤٤ لأبي شامة المقدسيّ، وعنه العلامة

القاسميّ في كتابه إصلاح المساجد ص ٩٨ .

(٢) مساجلة علمية ص ٥٥ .

موضوعه، ودخل في قضايا تتعلق بعلم مصطلح الحديث، وعرف أنواعاً عديدة من علومه، وفصل جداً في أنواع تحمّل الحديث وروايته من إجازة ومناولة ونحوهما، بحيث يمكن القول أنه جمع مختصراً في علم المصطلح مع الكتاب الأصلي «أداء ما وجب»، وكنا نودّ من ابن دحية لو أطل النفس في سرد الأحاديث الكثيرة الموضوعة الواردة في شهر رجب مع الكلام عليها سنداً ومتناً، وأفرد لعلوم المصطلح كتاباً خاصاً دون أن يدمج ذلك في هذا الكتاب إدماجاً تقلّ معه الفائدة، لكنّه لوّن من التأليف غلب على ذي النّسبين لم يستطع الانفكاك عنه في مؤلفاته، ولا نشك أن قصده الإفادة العلميّة، وقد صرح بشيء من ذلك في أحد كتبه - وهو «العلم المشهور» - فقال: «فأودعته من العلوم ما ينتفع به صاحب كلّ شأن، من حديث وفقه ولغة ونحو وأصول وتاريخ وشعر وحساب وبيان، وقصدنا تأليف كتاب في معنى فجئنا بمعان، حتى ننشط قارئه بخروجه من لون إلى ألوان، وينوب له عن كلّ حديقة وبستان»^(١).

وإذا أردنا أن نلتمس لابن دحية عذراً آخر في هذا الاستطراد الغريب فيمكن القول أن قصده في ذلك التنبيه على ضرورة التقيّد باصطلاحات العلماء في تناول القضايا الشرعيّة، فالأحاديث الواردة في شهر رجب المثبّته له فضائل خاصّة تندرج تحت نوع من أنواع علوم المصطلح وهو الحديث الموضوع، وهو نوع له أحكامه وقضاياه، وهكذا الشأن مع الأنواع الأخرى التي ألمّ بها ابن دحية عرضاً في هذا الكتاب، حتى يدرك الواقع في

(١) العلم المشهور ل ١٥٩ ب - ١٦٠ أ.

تلك العبادات المبنية على الأحاديث الموضوعات أنه بجانب لصنيع العلماء الذين بينوا هذه المصطلحات بيانا شافيا؛ وعليه فالقضية ليست سائبة كما يتصور من لم ينضبط بقواعدهم واصطلاحاتهم، بل هي أحكام شرعية يتعين على المسلم التحرر في أدلتها والتثبت من صحتها حتى يتحقق فيه الاتباع وينأى بذلك عن دائرة الابتداع .

سابعا : نسخ الكتاب

للكتاب ثلاث نسخ إحداها مستقلة بمقدمة وخاتمة وعليها سماع على المؤلف مثبت في آخره خطه، والثانية نسخة مضمنة في كتابه الكبير « العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور »، مع مقدمة وخاتمة تتطابق مع النسخة المستقلة التي تميزت بزيادات خاصة في ألقاب الرواة والعلماء، ولا نجد لهذه الزيادات أثرا في النسخة المضمنة، وثالث النسخ نسخة متأخرة منقولة عن النسخة الأولى نقلاً كاملاً قلت معه الحاجة إليها إذ صارت فرعاً عن الأصل الذي وصلنا .

إن وجود نسختين للكتاب إحداها مستقلة والأخرى مضمنة في « العلم المشهور » يطرح إشكالاً في إدراك حقيقة صنيع ابن دحية هل كتب أولاً « العلم المشهور » وفيه ما يتعلق بشهر رجب، ثم دعت الحاجة مجدداً إلى تناول هذا الموضوع فاستل ابن دحية من كتابه المذكور الجزء الخاص برجب وأضاف له زوائد، وجعل له تسمية خاصة هي « أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب »، أو صنع العكس حيث كتب « أداء ما وجب » ثم ضمّنه في كتابه الكبير « العلم المشهور »؟ ويكون

التّباينُ في النّسختين من صنيع النّاسخ الذي حذف من النّسخة المضمّنة أوصافَ الرّواة وحُلاهم وألقابهم التي درج عليها ابنُ دحية.

إنّ الاحتمال الأوّل أقربُ خاصّةً وأنّ الكتاب وقع للعلماء مستقلاً بتسمية خاصّة، بل إنّ العلامة أبا شامة الذي حضر مجلس ابن دحية ويعتبر في الجملة أحدَ تلاميذه يروي هذا الكتاب عن ابن دحية مباشرةً فيقول : « وأنبأنا الحافظُ أبو الخطّاب بنُ دحية قال في كتاب أداء ما وجب ... »^(١)، كما أنّ ابن الشّعار المتوفّى سنة ٦٥٤ هـ يذكر لنا قائمةً مطوّلة بمؤلّفات ابن دحية يقول فيها :

« وله من التّصانيف كتاب الإنذارات وهو في مجلّدين سمّاه بمرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين، وكتاب العلم المشهور في فوائد الأيام والشّهور ... وكتاب أداء ما وجب في بيان وضع الوضّاعين في رجب ... »^(٢)، فغاير كما ترى بين الكتّابين، ونرى أيضاً تسميةً مستقلةً للكتاب عند الأذفوريّ ت ٧٤٩ هـ^(٣) والسيوطيّ ت ٩١١ هـ^(٤)، وذلك كلّهُ يؤكّد أنّ ابن دحية ألّف الكتاب استقلاً لا ثمّ ضمّنه في موسوعته « العلم المشهور ». وأخيراً يُقال : يبقى الكتابُ أثراً نفيساً سواء كان مستقلاً أم مضمّناً، نقدّمه إلى عشّاق تراث أعلام الأندلس آملين أن ينال رضاهم.

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ١٢٦ .

(٢) عقود الجمان ٣١٣/٥ - ٣١٤ .

(٣) البدر السّافر ل ٤١ ب .

(٤) الأمر بالاتباع والنّهي عن الابتداع ص ١٧٤ .

بعد هذا المدخل أنتقل بالقارىء الكريم إلى أوصاف نسخ الكتاب
الثلاثة وهي كما يلي :
النسخة الأولى :

ورمزت لها بالأصل، وهي محفوظة بمكتبة الشيخ سليمان بن صالح بن
حمد بن بسّام الخاصة بـعُنيْزة^(١)، وهي نفيسة للغاية، كُتبت في عهد المؤلف
سنة ٦٢٥ هـ، وعليها سماعٌ وقراءة وإجازة، وخطت بقلم مشرقى نسخي
نفيس كما هو الغالب في مؤلفات ابن دحية التي وقفت عليها، وكانت
كتابتها بالمدرسة الكامليّة التي بناها الملك الكامل بين القصرين في القاهرة،
وجعل ابن دحية شيخها، مقاس النسخة: ١٤,٥ x ٢٠ سم، مسطرتها :
١٥ سطراً، وبأطراف النسخة آثارٌ تقطيع، وقد حوت النسخة أربعاً
وستين ورقة [٦٤ ق] ، ولم يُثبت فيها التآخُ اسمه^(٢)، وهي نسخة
مضبوطة بالشكل من أولها إلى آخرها، وقد جاء في غلاف النسخة ما يلي :

« كتابُ أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب. أملاه
للمقام العالي المولويّ السيّدِيّ السُلْطانيّ المَلِكِيّ الكامليّ النّاصريّ سُلْطان
الإسلام والمسلمين، سيّد الملوك والسّلاطين، مُحيي سُنّة سيّد المرسلين،

(١) ومنها صورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وقد تُوفي الشيخ
سليمان البسام وآلت مكتبته إلى أولاده بـعُنيْزة وبالضبط عند ولده عبد الرحمن حفظه الله.

(٢) ليس هو ابن دحية كما قال الأستاذ سليمان بن وائل التّوجيريّ في مقاله حول مخطوطات
مكتبات القصيم ص ٣٥٥ ، إذ خط ابن دحية أندلسيٌّ معروفٌ، وهذه النسخة زُبرت
بخط مشرقى ميين .

مُظْهِرِ الْعَدْلِ فِي الْعَالَمِينَ، مولانا الْمَلِكِ الْكَامِلِ نَاصِرِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، خَلِيلِ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، خَلَّدَ اللَّهُ أَيَّامَهُ، وَنَصَرَ أَعْلَامَهُ، وَأَطَالَ عُمُرَهُ لِلْبَرِيَّةِ يَغْمُرُهَا
إِحْسَانُهُ وَامْتِنَانُهُ، وَلِلْبَسِيطَةِ يَغْمُرُهَا عَدْلُهُ وَأَمَانُهُ.

أَصْغَرُ عَبِيدِ اللَّهِ ذُو النَّسَبَيْنِ، بَيْنَ دِحْيَةَ وَالْحُسَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
وَأَبْقَاهُ - أَبُو الْخَطَّابِ بْنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ ذِي الْحُسَيْنِ وَالنَّسَبَيْنِ أَبِي
عَلِيٍّ حَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ سِبْطِ الْإِمَامِ أَبِي الْبَسَّامِ الْفَاطِمِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْكُوفِيِّ أَمْتَعَ
اللَّهُ الْأُمَّةَ بِطَوْلِ بَقَائِهِ، وَزَادَ فِي حِرَاسَةِ مَجْدِهِ وَكَبَتْ أَعْدَائِهِ.

وَمِنْ نَفَاسَةِ هَذِهِ النَّسْخَةِ سَمَاعٌ عَلَى الْمُؤَلَّفِ مَثْبُتٌ فِي أَوَّلِ النَّسْخَةِ،
يَعُودُ تَارِيخُهُ إِلَى سَنَةِ ٦٢٥ هـ أَيْ قَبْلَ وَفَاةِ الْحَافِظِ ابْنِ دَحْيَةَ بِثَمَانِ سِنَوَاتٍ،
وَهَذَا نَصُّ السَّمَاعِ :

« سَمِعَ جَمِيعُهُ عَلَى مُؤَلَّفِهِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ، سُلْطَانِ
الْعُلَمَاءِ، عَالِمِ الْخَافِقِينَ، مَجْدِ الدِّينِ، نَاصِرِ حَدِيثِ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَامِعِ
الْبِدْعَةِ، مُحْيِيِ السُّنَّةِ، حَكَمِ الرِّوَاةِ، أَقْضَى الْقَضَاةِ، ذِي النَّسَبِينَ الطَّاهِرِينَ،
فَرِيدِ وَقْتِهِ، وَوَحِيدِ عَصَرِهِ، نَسِيبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَدَامَ اللَّهُ أَيَّامَهُ.

الْفَقِيهُ الْأَجَلُّ الْعَالِمُ الْمُفْتِي جَمَالُ الدِّينِ تَاجُ الْمُتَفَقِّهِينَ أَبُو الْفَضْلِ الْحَسَنُ
ابْنُ الْقَاضِي الْأَجَلُّ الْمُرتَضَى الْعَدْلُ الْأَمِينُ وَجِيهِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ
أَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ بَعْضَهُ، وَأَجَازَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْهُ بِحَقِّ هَذَا السَّمَاعِ الشَّامِلِ
لِجَمِيعِهِ وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِ، نَفَعَهُ اللَّهُ وَإِيَانًا فِي دُنْيَاهُ وَيَوْمَ عَرْضِهِ .

وَأَجَازَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ رَوَايَةَ جَمِيعِ مَا يَرْوِيهِ عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ،
وَجَمِيعِ مَا لَهُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ، وَمَا جَمَعَتْهُ رَحْلَتَاهُ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَعَجَمًا وَغَرْبًا،

من العلوم وفنونه، وأخباره وعيونه، إجازةً عامّةً شاملةً، منسحبةً على ذلك كاملةً. أمتع الله المحيز، ونفع المستجيز، إنه القوي العزيز.

وكتب في تاسع شهر رمضان سنة خمسٍ وعشرين وستمئة عن إذن المجيز، لا زالت كبار العلماء تلامذته، وأعيان الفقهاء مُقتبسين فائدته، والحمد لله وحده.

الأمرُ على ما ذكر، وكتب أصغرُ عبيدِ الله ذو النّسبين بخطّه في تاريخه، حامداً لله حقَّ حمده، ومُصلياً ومُسلماً على سيّد ولد آدم محمّدٍ رسوله وعبيده، وعلى آله وصحبه من بعده»^(١).

وجاء على الغلاف وقفية بقلم الشيخ عبدُ الله أبا بطين^(٢)، وثلاث تملّكاتٍ للنسخة الأولى: عليه طمسٌ حبر لم يظهر منه سوى جملة: «من كتب الفقير ... المالكي»، والثاني: نصّه: «في حوز فقير [كذا] عبد الحفيظ بن محمّد بن عليّ»، وإلى جانب هذا التملّك ختمٌ عليه كشطٌ ومحو، والثالث: بقلم ابن بسّام حيث كتب في الجهة العليا: «في حوزة سليمان بن صالح بن بسّام»^(٣)، وثمّ تملّكٌ رابع في الجهة السفلى من

(١) أداء ما وجب - طرّة النسخة .

(٢) هو عبدُ الله بن عبد الرحمن أبا بطين فقيه الديار النّجدية في عصره، ولد سنة ١١٩٤هـ، ورحل إلى الشّام، وعاد فولي قضاء الطّائف، ثمّ قضاء عُنيزة سنة ١٢٤٨هـ، تُوفي سنة ١٢٨٢هـ، انظر السّحب الوابلة ٦٢٦/٢ - ٦٣٢ لمحمّد بن عبد الله النّجدي، و أعلام الزّركلي ٩٧/٤ .

(٣) لا ندري بالضبط كيف آل كتاب ابن دحية هذا من حوزة أبا بطين إلى حوزة البسام، رغم أنّ الأول قيّد في مواطن من نسخة الكتاب وقفيته. كما لا ندري على التّحديد

غلاف النسخة لم يكمله صاحبه حيث كتب : « في نوبة الفقير ... » ولم يُكمل الجملة .

أما آخر النسخة فجاء فيها ما يلي :

« وافق الفراغ من نسخه في يوم الأحد التاسع والعشرين من شهر المحرم سنة خمس وعشرين وستمائة بالمدرسة الكاملية أعزّ الله أنصار مالکها بمحمد^(١) وآله، حسبنا الله ونعم الوكيل. نظر فيه العبد الفقير إلى الله تعالى ... »^(٢) .
وعن يمين الورقة بخط عتيق : « السماع والقراءة على مصنفه أيده الله » .
وفوق هذه الجملة وقفية أبا بطين نصّها :

« هذا الكتاب وقف لله تعالى من كتب الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رحمه الله تعالى وكل كتبه وقف » .

إنّ هذه النسخة النفيسة كتبت في يوم الأحد ٢٩ / ١ / ٦٢٥ هـ، ثمّ سُمعت على مؤلّفها الحافظ ابن دحية بعد مضيّ سبعة أشهر وبضعة أيّام من ذاك التاريخ وتحديدًا في ٩ / ٩ / ٦٢٥ هـ ، في شهر رمضان المبارك،

كيف خرجت نسخة الكتاب من مصر وآلت إلى أبا بطين، ولعلّها جُلبت بالشراء خاصّة وأنّ الشيخ أبا بطين كانت له رحلة إلى الشام، ولعلّه عرّج على مصر حيث كان كتاب ابن دحية، وقد ترك أبا بطين هذا مكتبة كبيرة آلت فيما يبدو إلى حفيده الأستاذ عبد اللطيف بن سعود البابطين صاحب الثمانية آلاف مخطوطة المجموعة الآن في مركز سعود البابطين الخيري للثقافة والتراث، انظر حواراً أجراه سهم ضاوي الدّعجاني مع الأستاذ في المجلّة العربيّة - شعبان ١٤١٩ هـ ، ص ٥٠ - ٥٣ .

- (١) توسّل مبتدع وفي الشريعة ما يغني عنه لمن أراد الاتّباع وأبغض الابتداع .
(٢) تآكل في آخر النسخة ذهب معه اسم الناظر في الكتاب المطالع له .

وابنٌ دحية في هذا المجلس - لا شك - صائماً ، في شيخوخة من العلم والسّن حيث بلغ به العمرُ في هذا التاريخ تسعاً وسبعين عاماً ، ولم يبق له على مفارقة الدنيا إلا ثمانى سنوات . ولعلّ شيخوخة السّن لم تُساعد ابنَ دحية على أن يقرأ الكتابَ كلّهُ بلفظه، فأذن لتلميذه الفقيه أبي الفضل الحسن بن محمد بن أبي عمرو^(١) أن يقرأ بعضه، ففي سماع الكتاب أن أبا الفضل هذا « قرأ بعضه، وأجاز له أن يرويّه عنه بحقّ هذا السّماع الشّامل لجميعه وقراءة بعضه »^(٢).

النسخة الثانية^(٣) :

ورمزتُ لها بالحرف : س ، وهي منقولة عن نسخة منقولة عن النسخة الأولى التي سبق وصفها، فهي بهذا الاعتبار فرعٌ ثانٍ لها. أمّا الفرعُ الأوّلُ المنتسخُ عن النسخة الأولى فصاحبُه الذي نسخه هو أحمدُ بن إبراهيم بن عيسى وذلك بتاريخ ٥ رجب ١٢٨٢هـ وفي ذلك يقول - كما في طرّة النسخة س بعد ما نقل السّماع السّابق - : « نقلته من خطّ ذي النّسين رحمه الله تعالى حرفاً بحرفٍ، وأنا الفقيرُ إلى الله سبحانه

(١) حُلّي في سماع النسخة بالفقيه الأجلّ العالم المفتي جمال الدّين تاج المتفّقين، ولم أظفر به في كتب التّراجم. وقد حُلّي أيضاً والدّه وجيّه الدّين أبو عبد الله محمدُ بن أبي عمرو في سماع النسخة بالقاضي الأجلّ المرتضى العدل الأمين .

(٢) مع ملاحظة أنّ العبارة تحتلُّ أن يكون الكتابُ سَمِعَ بعضه على ابن دحية بقراءة تلميذه أبي الفضل، وأجاز له سائرُه كما جرت به عادةُ محدّثين وغيرهم في إقراء الكتب .

(٣) كان الاعتمادُ على هذه النسخة نادراً لكونها منقولة عن نسخة منقولة عن النسخة الأولى الأصل .

أحمد بن إبراهيم بن عيسى في اليوم الخامس من شهر رجب سنة اثنتين وثمانين ومائتين وألف من الهجرة، وحسبنا الله ونعم الوكيل» .

وهذا النَّاسخُ أحدُ فقهاء حنابلة نجد^(١) عاش في الفترة [١٢٥٣هـ - ١٣٢٩هـ] وهو الشيخُ أحمدُ بن إبراهيم بن حمد بن عيسى الفقيه الحنبليُّ ممَّن تتلمذ على الشيخ أبا بَطَيْنٍ صاحب النسخة الأصل، ومن المؤكَّد جدًّا أنَّ أحمد بن إبراهيم انتسخ فرعاً له من نسخة شيخه أبا بَطَيْنٍ، ولا نعلم عن مكان وجود هذا الفرع لحدِّ الآن^(٢) .

وأما الفرعُ الثاني المنتسخ عن نسخة أحمد بن إبراهيم فهو بخطَّ عبد الرَّحِيم بن محمَّد صالح بن سليمان الميمنيِّ نسخه في ١ شعبان ١٣٠٨ هـ، وفي ذلك يقول :

« نقلته من خطِّ الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى أبقاه الله تعالى حرفاً بحرفٍ، وأنا الفقيرُ إلى الله سبحانه عبدُ الرَّحِيم بن محمَّد صالح بن سليمان الميمنيِّ^(٣) في اليوم الأوَّل من شهر شعبان سنة ثمان وثلاثمائة وألف من هجرة مَنْ خلقه الله على أكمل وصفٍ، صَلَّى الله عليه وسلَّم وعلى آله وصحبه أجمعين » .

وهذا الفرعُ تحتفظُ بنسخته الأصليَّة جامعةُ الملك سعود بالرياض تحت الرِّقم العام : ١٦٦٥ ، تحتوي على ٢٧ ورقة ، كتبت بخطِّ مشرقِيٍّ

(١) انظر ترجمة مطوَّلة له في كتاب علماء نجد خلال ثمانية قرون ١/٤٣٦ - ٤٥٢ للبتام .

(٢) ثمَّ تبَيَّن أَنه بحوزة الشيخ محمَّد زهير الشاويش - رعاه الله - ، انظر ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) هذا الميمنيُّ لم أقف له على ترجمة ، وكذا قال الفوزان ص ٤١، ويبدو من سياق عبارته أَنه كان على صلةٍ بالشيخ أحمد بن إبراهيم حيث قال : « أبقاه الله تعالى » .

عاديّ، ويذكر الم فهرسُ أنها نسخةٌ حسنةٌ، ذات مقاس : ١٤,٥ x ١٣ سم
مجدولةٌ بالسّواد، والعناوينُ وبعض الكلمات بمداد أحمر، بها بقعٌ وتلوّثٌ .

النسخة الثالثة :

ورمزتُ لها بالحرف : ص ، وهي مضمّنةٌ في كتاب ابن دحية الكبير
« العلم المشهور في فضائل الأيّام والشّهور »، ومن هذا الكتاب نسختان في
المكتبة الغربيّة بالجامع الكبير في مدينة صنعاء باليمن، إحداهما قديمةٌ
والأخرى فرعٌ حديثٌ عنها، ويقع الجزء الخاصُّ بشهر رجب في النسخة
القديمة بين اللّوحة ٧٥ أ — ٩٤ ب، ويعود خطُّ هذه النسخة إلى القرن
السّابع كما قال فؤاد السيّد - رحمه الله تعالى - الخبيرُ بالمخطوطات وتواريخ
كتابتها^(١).

ثامنا : نظرةٌ حول تحقيقين للكتاب

عمل في هذا الكتاب اثنان :

أولهما : الشّيخ محمّد زهير الشّاويش اعتماداً على نسخةٍ واحدةٍ لم
يذكر رعاها الله مصدرها، لكنني أجزمُ أنّها نسخة الشّيخ أحمد بن إبراهيم
ابن حمد بن عيسى الفقيه الحنبليّ النّجديّ [١٢٥٣هـ - ١٣٢٩هـ] التي
انتسخها من نسخة شيخه أبا بطينٍ، وعن نسخة أحمد بن إبراهيم انتسخ

(١) انظر وصفاً مفصّلاً للنّسختين في تحقيقي لكتاب ابن دحية الآيات البيّنات في ذكر ما في
أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات ص ١٢٧ - ١٢٩ - ط مكتبة العمرين العلميّة،
وفهرس مخطوطات المكتبة الغربيّة بالجامع الكبير بصنعاء ص ٣٧٥ - ٣٧٦ من إعداد أحمد
محمّد عيسوى ومحمّد سعيد المليح .

عبدُ الرَّحِيمِ بن محمد صالح الميمنيُّ نسخته، وقد ذكرتُ فيما سلف عدم معرفتنا بمآل نسخة أحمد بن إبراهيم فإذا هي بين يدي الشيخ محمد زهير الشاويش وفقه الله. والذي يجعلني أجزم بما ذكرتُ أنَّ نسخة أحمد بن إبراهيم كان الفراغُ من نسخها - كما سبق - في ٥ رجب ١٢٨٢ هـ، وهو التاريخُ نفسه الذي نراه في آخر نسخة الشيخ محمد زهير فقد جاء فيها ما يلي : « وافق الفراغُ من نسخه في يوم الجمعة اليوم الخامس من شهر رجب سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف ... »^(١).

ويؤكدُ هذا أيضاً أنه جاء فيها ما يدلُّ على أنَّ النسخة نُقلت من أصل مقروء على ابن دحية وعليه خطُّه، ففي آخر النسخة هذا النصُّ :

« بلغ مقابلةً بحمد الله تعالى حسب الطَّاقة والإمكان على أصله المنقول منه، وهو نسخةٌ صحيحةٌ مقروءةٌ على مصنِّفه وعليها خطُّه بيده، رحمه الله تعالى ورضي عنه، وصلى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم، حُرِّر سنة ١٢٨٢ هـ »^(٢)، وليس ذلك إلاَّ الأصل الذي كان بحوزة أبا بَطِينٍ وانتقل إلى سليمان بن عبد الرحمن البسام .

والجديرُ بالذكر أنَّ الشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني^(٣) رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً وأسكنه فسيح جنَّاته قد علّق على

(١) أداء ما وجب ص ١٦٠ - تحقيق : محمد زهير الشاويش .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الإمام المحدث والفقهاء العالم والدَّاعي المرَّبي والمجاهد الصَّابر والنَّاصح الصَّادق والمؤلّف البارِع والمحقّق المدقّق الشيخ الألباني نادرة العصر، صاحب المؤلّفات الفائقة التي سارت

مواطن من هذا الكتاب تعليقات نفيسة، وكان فراغه من ذلك ظهر الأربعاء من شهر شوال سنة ١٣٨٦ هـ، وفي ذلك قال رحمه الله: « انتهى تعليقه ظهر الأربعاء ٢٨ شوال سنة ١٣٨٦ هجرية، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلّم. أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ».

وبعده يذكر الشيخ محمد زهير الشاويش ما يلي : « قد بدأت بمراجعة الكتاب في مدينة رام الله بجوار القدس - ردها الله إلى بلاد المسلمين سنة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م ، ثم سلّمتها للشيخ الألباني الذي علّق عليها بما عنده - جزاه الله خيراً - . ثم أعدت النظر فيها في بيروت سنة ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات » .

لقد كان الاعتماد في هذه النشرة على نسخة متأخرة كتبت سنة ١٢٨٢ هـ، منقولة عن نسخة عليها سماعٌ على المؤلف سنة ٦٢٥ هـ، ولا يخفى عند ذوي الاختصاص أنّ مثل هذا التباين الكبير بين التاريخين له أثره في قراءة النصّ التراثي. كما أنّ النشرة لم تحظ - في نظري - بخدمة كافية تليق بمقام ذي النسبين حيث تركت عشرات النصوص دون توثيق.

وأخيراً أودّ التنبيه إلى أنّ ما ذكره الشيخ محمد زهير الشاويش - رعاه الله - من كون هذا الكتاب ألفه ابن دحية (٥٤٦ هـ - ٦٣٣ هـ) للسّلاطان خليل بن قلاوون (٦٦٦ هـ - ٦٩٣ هـ) ليس صحيحاً، إذ وُلد هذا بعد

بها الرّكبان، وقد فُجع العالم الإسلاميّ بوفاته من هذا العام ١٤٢٠ هـ ، نسأل الله عزّ وجلّ أن يرحم الشيخ الألبانيّ ويسكنه الفردوس الأعلى مع النّبیین والصّدّيقین والشّهداء والصّالحين وحسن أولئك رفيقا .

وفاة ابن دحية بثلاثٍ وثلاثين عاماً ! وسبب هذا الوهم جملةً درج عليها ابنُ دحية في مؤلفاته التي كتبها للملك الكامل حيث يصفه قائلاً: « خليل أمير المؤمنين »، ويعني به خليفة المسلمين آنذاك الناصر لدين الله الذي كانت تربطه بالملك الكامل صلةٌ وثيقةٌ، وإليه بعث ابنُ دحية رسولاً إلى بغداد مقرَّ الخلافة، فتلقاه الناصرُ لدين الله أحسنَ تلقٍ، وقضى مآربه التي توجهَ رسولاً إليه بسببها، وأجلَّ قدره، وأجزلَ صلته، وأنفذه رسولاً إلى بعض ملوك العجم وراء النهر، فهض بذلك الحافظُ ابن دحية وأحسن السفارة فيه^(١).

ثانيهما : د. محمد بن سليمان الفوزان وكان هذا الكتابُ موضوعَ أطروحته التي تقدّم بها لنيل درجة الماجستير، في كلية أصول الدين — قسم السنة وعلومها، في العام الدراسي ١٤٠٤ هـ — ١٤٠٥ هـ، وقد لبث الكتابُ على رفِّ المكتبة ما يقارب الستّة عشر عاماً ! وكنا نودّ لو اهتمّ الباحثُ الفاضلُ بنشر الكتاب خاصّة وقد وقعت له النسخ الثلاث بما فيها النسخة التي عليها خطُّ ابن دحية .

وإن أعتب على المحقّق بشيءٍ فهو إثقالُ حواشي نصّ الكتاب بما لا يعودُ عليه بطائل نحو ترجمة مشاهير الأعلام كمسلم بن الحجاج وأحمد بن حنبل والزّهري والدارقطني والحسن البصري وغيرهم، كما وقع في تحقيقه شيءٌ من التصحيف لا يخلو منه كتاب، وبالجملة فتحقيقه أمثلٌ من نشرة المكتب الإسلامي لتوفّر النسخ لديه، ويبدو من عبارته — رعاه الله — أن

(١) انظر الآيات البيّنات - مقدّمة التحقيق ص ٧٩ .

النسخة الخطية الأصلية التي عليها خطُ ابن دحية كانت بين يديه فقد قال
شاكراً لمن أسدى إليه يدَ عونٍ : « وأخصُّ بالذكرِ فضيلةَ الشيخ سليمان بن
صالح البسام الذي أتحفني بمخطوطة هذا الكتاب طيلة مدة التحقيق ».

والحاصلُ أنَّ الشاويش والفوزان لهما فضلُ السَّبقِ إلى هذا الكتاب،
ولعلَّ في نشرتي هذه جبرٌ ناقص، واستدراكُ فائتٍ، والنقصُ محاطٌ بالبشر،
والمؤمنُ مرآةٌ لأخيه، واللهُ يتولانا جميعاً بحفظه .

وأخيراً :

لا أدعى في هذه النشرة كمالاً، وأملِي في قراء التَّراث وعشاقه التَّقويم
والإصلاح والإفادة، حتَّى نصل بنصوص تراث علمائنا إلى الخدمة اللائقة
بمكانتهم العلميَّة ، والله من وراء القصد .



نماذج

من النسخ الخطية

وقف
عزير صاحب السام وقف الشيخ عبد الله المصطفى

وقف

كتاب ادما واجب

من بيان وضع الوضائع في رجب

لترجمته
وقد انت الاعماله
مكة الميزان

خبر
عبد الله
المصطفى

املاه له مقام العالي المولي السيد السلطاني الذي
الكامل الناصري سلطان الاسلام والسيد الملك السلطان
بحي سنة سيد المرسلين مظهر البعث في العالمين
مولانا الملك الكامل ناصر الدنيا والدين خليل امير المؤمنين
خلد الله ايامه ونصر علامه واملأ عمره البرية بغيرها
لجسانه وامثاله وللبيضة بغيرها عدل له وامانه
اصغر عبد الله ذو النسيين بن دحية والحسين رضي الله عنهما
واقناه ابو الخطاب بن الشيخ الامام الفاضل ذي
الحسين والنسيين بن علي حسن بن علي بن عبد الامام ابي البسام
الفاطمي الحسيني الكوفي اتمتع الله الامة بطول انقباه
راد في جزائه من ذلك اعذاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي رفع لحدیث محمد المصطفى عبده ورسوله
لوا من شؤراة وأطلع على الابصار والبصائر من معجزه إلهه
مشفقه وبدوراة وجعل عاقبة أهل الصدق علوا دایما
وظهوراة وعمر تصانیفهم غیا قریة وقلبا مستزورا
ووضع لهم في رقاب الكذابين شیفا في ذات الله ناصرا
وأبان لشقاء الدین قوما كانوا بالصلاة بورا وردد
ناكها على عقبه من سؤل له الشیطان الكب علیه بما
یعبه وما یعب الشیطان الا غروراة والصلاة علی سید
ولد آدم محمد رسوله الكريم ذي الخلق العظیم والشرف
المیم الذي غدا به دم الشریک مهتورا ودا ابنه
مقطوعا غابوراة هدم من الباطل شقفا مرفوعا وینا
معوراة وعلى اله وأصحابه الذین علیهم حزب الشریعة
موفوراة وجع الشریک مغلوا بما مقهورا فم خیر الناس
وخیر القرون وکلا الخیرین لم خیر مقرون

١٢٦٥ عباد دونه

الوارثا لکوا الشیطان
أهلکوا والذین یأتون
من یأتون

وقف

وهذا الكتاب قد جعلته للمحدثين غيانا لأن الله
 جلت قدرته قد جعل الحديث ليحيا وميرا فاجب
 لفضله ان يرض الطلاب اليه على نجايهم جانا ويقسمون
 قوايد الصحة من الفاظه الصريحة بين السند
 والمنش والمعنى ائلا نأوي لوه ان شا الله ما جاني فضل
 شعبان وهو الشهر الذي ثبت صيام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم له وبان وكانت الفضيلة في صيامه
 على شهر رجب ناطقه واللسن بصفته تجريل
 الحسنات صادقة وصلى الله على من شرف حقه وعظم
 وتم به النبوة والرسالة وختم سيده بالخير صلى الله عليه
 صلاة دايمة وسلم وعلى الله واصحابه الذين حرم
 وجوههم الخاشعة على النار تحريما واعده لهم
 مغفرة واجرا عظيما وافق الفراغ من نسخته
 في يوم الاطل التاسع والعشرين من شهر المحرم سنة ١٢٠٠
 بالمدينة الكاملة اعلمه الله بالكمال والرحمة والبر للكل

بظرفه القيد العقبه الى السعد

نهاية النسخة الاصل

شرح جمعه على مؤلفه الامام حافظ السيد زيد
 سلطان العلماء عاظمنا في الدين صاحب طيف رسله عاظمنا مع
 البركة في السنة حكمة الزاوة افضل الفضل اذ ليس في وقت
 ووحيد غيره في سنة الكون لادراكه لياقه الفقيه الاجل العاظم
 المتوفى طاب الله ثابح المصنفين ابو الفضل العظمي القائم العظمي العبد
 المذنب وجيه الدين عبد الله شمراني عهده وقرابته وجاهله اشرف
 عنه حقوقه السبع الشا لمحمد وقرابته بعض نفع الله وجاهله
 وورثته وجاهله مع ذلك وانه جمع بين على اختلاف الروايات
 وجميع ما اورد المصنفات ويا جمعة رحلتاه شرفا وعبادتها وعبادتها
 من العاظمين وبقوة واختاره وعسونه احاطة علمه شاملا
 على كل ما اتم الله به من الحسنة ونفع المستفيدين من القوس العبد
 وكنت في تاسع رمضان سنة تسع واربعمائة عن ابي الحسن المرحوم
 حارر العلماء بالدين والحقائق الفقهية من فائدتهم والحمد لله وحده
 الا في عمل ما ذكره كتب اضعف يحصل الا في ذلك في سنة ثمان مائة
 حامد الله حمده ومطباؤه مساهما على منكره لادراكهم من الله وحده

صورة السماع على المؤلف ويظهر في آخره خط ابن دحية

كتاب آداب مسافر حبيب

من بيان وضع الرضا عين في رجب
 أملاه الحكيم الموفق السيد السلطان المكي الملكي الشريف سلطان الإسلام
 والمسلمين سيد الملوك والسلاطين محمد بن سيد المرسلين مظهر العدل في العالمين
 الملك الناصر ناصر الدين خليل أمير المؤمنين خلد الله بامره ونوره واطاع امره
 البرية بغيرها احسانه واعتدائه والبسيطة بغير حاحده واماله
 عظمه عبد الله ذو الشرف بسمه وحمية الحسين رضي الله عنه وايضا ابو الخطاب
 الشيخ الامام المصنف في الحسين والسيد ابي علي حسن بن علي صاحب الامام المصطفى
 الحكيم الحسيني الكوفي رضى الله عنه بطول بيانه وازاد في حاشية حقه وكتب



[illegible]

100

قد نجزى الله بعبادته بارئاً من الله بارئاً من الله
 بالعبادة والتعبير المحقق إلى رحمة رب القدير المحتاج إلى الطفرة
 اللطيفة الجنبير عبد الرحمن بن محمد صالح بن المحمود سليمان ابن
 عبد الستار بن المرحوم عبد القادر الماهين شيخنا وزعيمنا
 المريد الماهين وكان ذلك في ليلة التاسع عشر من
 شهر رجب من سنة ١٢٠٠ هـ في عام الفاضل
 والنظام له بعد ذلك في تاريخه في سنة
 الله على كل عمل وحسن
 الله عليه وعلى



وكان ذلك في سنة ١٢٠٠ هـ في تاريخه في سنة ١٢٠٠ هـ في عام الفاضل
 والنظام له بعد ذلك في تاريخه في سنة ١٢٠٠ هـ في عام الفاضل

كتاب أداء ما وجب

من يهات وضع الوضائع في حجب

أَمْلَاهُ لِلْفَقَامِ الْعَالِي الْمَوْكِيِّ السَّيِّدِي السُّلْطَانِي الْمَلِكِي الْكَامِلِي الْهَاصِرِي
 سُلْطَانُ الْإِسْلَامِ وَالْمِلَامِينَ سَيِّدُ الْمُلُوكِ وَالسَّالِحِينَ فِي حُجَّةِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ
 مَوْطَرِ الْعَدَلِ فِي الْعَالَمِينَ مَوْلَانَا الْمَلِكُ الْكَامِلُ الْهَاصِرُ الْهَاشِمِيُّ الْخَلِيلُ الْأَمِينُ الْفَقِيرُ
 خَلَّدَ اللَّهُ أَيَّامَهُ وَنَصَلَ عِلَامَهُ وَالْحَالُ عَمْرٍ لِلْبَرَّةِ نَعْمَ زَهْرُ الْحَسَا
 وَافْتِنَانُهُ وَالْبَسِيطَةُ بِعَرَاهُ عَدْلُهُ وَأَمَّا نَهْ عَنْهَا الرِّفَا
 اصْفَرَّ عَيْنُ اللَّهِ ذُو النَّبِيِّينَ بَيْنَ دَحْنَةٍ وَحَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 أَبُو الْخَطَّابِ بِالسَّيِّدِ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ ذِي الْحُسَيْنِ وَالنَّبِيِّ أَبِي
 عَلِيٍّ حَسَنِ عَلِيٍّ سَيِّدِ الْإِمَامِ أَبِي الْبَسَامِ الْفَاضِلِ الْحَسَنِ الْكُوَيْ
 امْتَنَعَ اللَّهُ الْأُمَّةَ بِطَوْلِكَ بِقُدْرَتِهِ وَزَادَ فِي رَأْسِهِ جَدَمَ وَكَيْتٍ
 اَعْدَاءَهُ

كِتَابُ أَدَاءِ مَا وَجَبَ
مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الْوَضَائِعِ فِي رَجَبٍ

أَمْلَاهُ

أَبُو الْخَطَّابِ عَمْرُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَنْدَلُسِيُّ السَّبْتِيُّ
الشَّهِيرُ بِأَبْنِ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(٥٤٦ هـ - ٦٣٣ هـ)

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
جَمَالَ عَزُّونَ

[إملأء ابن دحية الكتاب للملك الكامل سلطان مصر]^(١)

أَمْلَاهُ لِلْمَقَامِ الْعَالِيِ الْمَوْلَوِيِّ السَّيِّدِيِّ السُّلْطَانِيِّ الْمَلِكِيِّ الْكَامِلِيِّ
النَّاصِرِيِّ سُلْطَانِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، سَيِّدِ الْمُلُوكِ وَالسَّلَاطِينَ، مُحْيِي
سُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، مُظْهِرِ الْعَدْلِ فِي الْعَالَمِينَ، مَوْلَانَا الْمَلِكِ الْكَامِلِ نَاصِرِ
الدُّنْيَا وَالدِّينِ، خَلِيلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ .

خَلَّدَ اللَّهُ آيَاتِهِ، وَنَصَرَ أَعْلَامَهُ، وَأَطَالَ عُمُرَهُ لِلْبَرِيَّةِ يَغْمُرُهَا إِحْسَانُهُ
وَامْتِنَانُهُ، وَلِلْبَسِيطَةِ يَغْمُرُهَا عَدْلُهُ وَأَمَانُهُ.

أَصْغَرُ عَبِيدِ اللَّهِ ذُو النَّسَبَيْنِ ، بَيْنَ دِحْيَةَ وَالْحُسَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا وَأَبْقَاهُ - :

أَبُو الْخَطَّابِ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ ذِي الْحَسَيْنِ وَالنَّسَبَيْنِ أَبِي
عَلِيٍّ حَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ سِبْطِ الْإِمَامِ أَبِي الْبَسَّامِ الْفَاطِمِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْكُوفِيِّ .
أَمْتَعَ اللَّهُ الْأُمَّةَ بِطَوْلِ بَقَائِهِ، وَزَادَ فِي حِرَاسَةِ مَجْدِهِ وَكَبَتْ أَعْدَائِهِ .

(١) زيادةٌ توضيحيةٌ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي رفعَ لحديثِ مُحَمَّدٍ^(١) المصطفى عبده ورسوله لواءَ منشُوراً، وأطلعَ على الأبصار والبصائر من مُعْجَزَتِهِ أَهْلَةَ مُشْرِقَةٍ وَبُذُوراً، وجعلَ عاقبةَ أَهْلِ الصِّدْقِ غُلُوءاً دَائِماً وظُهُوراً، وَعَمَرَ بتصانيفهم عَيْناً قَرِيرَةً وَقَلْباً مَسْرُوراً، وَوَضَعَ لَهُمْ فِي رِقَابِ الكَذَابِينَ سَيْفاً فِي ذَاتِ اللَّهِ نَاصِراً مَنْصُوراً، وَأَبَانَ بِشِفَارِ^(٢) الدِّينِ قَوْماً كَانُوا بِالضَّلَالَةِ^(٣) بُوراً^(٤)، وَرَدَّ نَاكِصاً عَلَى عَقِبَيْهِ مَنْ سَوَّلَ لَهُ الشَّيْطَانُ الكَذِبَ عَلَيْهِ بِمَا يَعِدُهُ وَمَا يَعِدُهُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً .

وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ الْكَرِيمِ، ذِي الْخُلُقِ الْعَظِيمِ، وَالشَّرَفِ الصَّمِيمِ، الَّذِي غَدَا بِهِ دُمُ الشُّرْكِ مَهْدُوراً، وَدَابِرُهُ مَقْطُوعاً

(١) مُحَمَّدٌ : غير مثبت في ص .

(٢) جَمْعُ شَفْرَةٍ وَهِيَ السَّكِينُ الْعَرِيضَةُ، وَشَفْرَاتُ السَّيْفِ: حُرُوفُ حَدِّهَا، تَهْدِيبُ اللَّغَةِ ٣٥١/١١ للإمام الأزهرى .

(٣) فِي ص : بِالضَّلَالِ .

(٤) الْبَوَارُ : الْهَلَاكُ ، وَبَارَ الشَّيْءُ يَبُورُ بُوراً إِذَا هَلَكَ ، وَالرَّجُلُ بُورٌ أَيْ هَالِكٌ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاءً، هَكَذَا قَيْدُنَا، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَكُنْتُمْ قَوْماً بُوراً﴾، كَذَا فِي حَاشِيَةِ النَّسَخَتَيْنِ: الْأَصْلُ ، ص ، مَعَ مَلاحِظَةِ أَنَّ الْآيَةَ الْآخِرَةَ فِي ص فَقَط .

مَبْتُورًا، فهدم من الباطل سَقْفًا مرفوعاً وبيتاً^(١) مَعْمُورًا، وعلى آله وأصحابه الذين غدا بهم حزبُ الشريعة مَوْفُورًا، وَجَمَعَ الشُّرْكَ مَغْلُوبًا مَقْهُورًا، فهم خَيْرُ النَّاسِ وخَيْرُ الْقُرُونِ، وَكِلَا الْخَيْرَيْنِ لَهُمْ خَيْرٌ مَقْرُون .

قَارَعُوا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبُهِمَ^(٢)، وَبَايَعُوهُ عَلَى الْمَوْتِ الْأَحْمَرِ^(٣) فَصَدَّقُوا الْبَيْعَ وَوَفَّوْا الذَّمَّ، وَلَمْ يَقُولُوا: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾^(٤) كما قال من تقدّم، فَكَانُوا خُلَفَاءَ الْخَلْقِ، وَفَتْحَةُ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ .

وقد نطقَ بفضلهم القرآن، وقام الدليلُ القاطعُ على عدالتهم والبرهان، وهُم الَّذِينَ أَمَرُهُمْ بِالتَّبْلِيغِ عَنْهُ ففَعَلُوا ذَلِكَ مُحْتَسِبِينَ نَاصِحِينَ، حَتَّى كَمَلَ - بِمَا نَقَلُوهُ - الدِّينَ، وَثَبَتَتْ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ أَنَّهُ رَضِيَ عَنْهُمْ، وَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ، فَقَدْ صَحَّتْ لَهُمُ الْعِصْمَةُ مِنْ تَعَمُّدِ^(٥) الْفُسُوقِ، عَلَى رَغْمِ كُلِّ رَافِضِيٍّ مُعَانِدٍ، إِذْ لَا يَجْتَمِعُ السَّكِينَةُ وَالْفِسْقُ فِي قَلْبٍ وَاحِدٍ.

(١) فِي ص : بِنَاءٌ .

(٢) الْبُهِمُ : جَمْعُ بُهْمَةٍ وَهُوَ الْفَارِسُ الَّذِي لَا يُدْرِي مِنْ أَيْنَ يُؤْتَى مِنْ شِدَّةِ بَأْسِهِ، كَذَا فِي

حَاشِيَةِ النَّسَخَتَيْنِ : الْأَصْلُ ، ص ، وَانْظُرْ تَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٣٣٨/٦ .

(٣) يُقَالُ : أَحْمَرُ الْبَأْسُ أَيْ اشْتَدَّ، كَذَا فِي حَاشِيَةِ النَّسَخَتَيْنِ : الْأَصْلُ، ص. وَالْمَوْتُ الْأَحْمَرُ:

مِثْلُ يُقَالُ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى وَالْمَشَقَّةِ وَالْحَمْلِ عَلَى الْبَدَنِ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، انْظُرْ جَمْع

الْأَمْثَالُ ٣٠٣/٢، رَقْمٌ: ٤٠٣٣ لِلْمِيدَانِيِّ.

(٤) الْمَائِدَةُ : الْآيَةُ ٢٤ .

(٥) فِي ص : عَنْ ، يَدُلُّ : مِنْ تَعَمُّدٍ .

ولما كثر اختلافُ النَّاسِ في هذا الشَّهْرِ الْمُسَمَّى بِرَجَبٍ، وَقَلَّ الْعَارِفُ بِهِ^(١) الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ بِمَا وَجَبَ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِي نَهَارِهِ بِفَضِيلَةِ صِيَامِهِ، وَنَزَعَ بَعْضُهُمْ فِي لَيْلِهِ إِلَى^(٢) الْإِعْتِنَاءِ بِقِيَامِهِ، وَجَعَلَهُ مَنْ لَا يَدْرِي مُفَضَّلًا عَلَى الشَّهْرِ، وَزَادَهُ فَضِيلَةً عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْحُرُمِ فِي الْمَذْكُورِ، / وَكَثُرَ الْخَبْطُ ٢/د فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَوَامِّ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخَوَاصِّ مَنْ يَعْرِفُ مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ، تَعَيَّنَ فِي شَرَعِ اللَّهِ عَلَيَّ، مِنْ جِهَةٍ مَا أُلْقِيَ زِمَامُهُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَيَّ، أَنْ أُخْصَّ هَذَا الشَّهْرُ بِمَا فِيهِ^(٣)، وَأَتَكَلَّمَ عَلَى جُمْلَةِ مَعَانِيهِ، بِمَا يَجْمَعُ بَيْنَ الشَّرْحِ وَالتَّفْسِيرِ، وَذَكَرَ^(٤) مَا صَحَّ عَنْ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ، رَفْعًا لِلْكَذِبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَعَمَلًا بِمُقْتَضَى مَا اقْتَضَاهُ الْكَلَامُ .

ثُمَّ جَعَلْتُهُ لَخْدْمَةِ الْمَقَامِ السُّلْطَانِيِّ الْمَلِكِيِّ الْكَامِلِيِّ النَّاصِرِيِّ سُلْطَانِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، سَيِّدِ الْمُلُوكِ وَالسَّلَاطِينَ، مُحْيِي سُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَمُظْهِرِ الْعَدْلِ فِي الْعَالَمِينَ، نَاصِرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، مَوْلَانَا الْمَلِكِ الْكَامِلِ^(٥) خَلِيلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، أَدَامَ اللَّهُ أَيَّامَهُ وَأَعْلَا مَقَامَهُ مَخْصُوصًا، وَبِالدُّعَاءِ لِدَوْلَتِهِ نَاصيًا وَبِالْتَّنَاءِ عَلَيْهِ مَنْصُوصًا، لِأَنَّهُ أَشْرَفُ الْمُلُوكِ قَدْرًا، وَأَكْمَلُهُمْ فِي سَمَاءِ

(١) به : غير مثبتة في ص .

(٢) إلى : ساقطة من ص .

(٣) في ص زيادة : من الكلام ، ولا وجه لها لتنافيها مع السَّجْعَةِ الَّتِي قَصَدَهَا ابْنُ دَحِيَّةِ .

(٤) في ص : وَ ذَكَرْنَا .

(٥) السُّلْطَانُ أَبُو الْمَعَالِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَادِلِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَيُّوبَ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٦٣٥ هـ ، انْظُرْ

تَرْجَمَتُهُ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٢٧/٢٢ - ١٣١ .

المعارف^(١) بَدْرًا، وأقومهم بشعائر الدين، وأفضلهم جرئاً على سَنَنِ المهتدين، أدام الله به للدين انتصاره، [وأعزَّ أبدأً أنصاره]^(٢)، وضاعف له على ملوك الأرض اقتداره، وأخدمه أبدأً^(٣) أقداره^(٤) .

وهذا حين أبتدىء وأقول ، والله حسي ونعم الوكيل :
فأولُّ من تكلم في التعديل والتجريح، ونفى السقيم من الصحيح، الخليفة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب الفاروق^(٥) وعلي بن أبي طالب المرتضى وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرَّحوا وعدَّلوا، وبحثوا عن صحَّة الروايات وسَقَمِها^(٦)، ذكر ذلك الحاكم في النوع الثامن عشر من « علوم الحديث »^(٧)، وقد ذَكَرَ مسلمٌ في مُقَدِّمَةِ^(٨) « صحيحه »^(٩) عن ابن عباسٍ أيضاً ما يدلُّ على اعتناؤه بالتعديل والتجريح.

(١) في ص : العرفان .

(٢) من ص .

(٣) أبدأً : غير مثبتة في ص .

(٤) علَّق العلامة الألباني رحمه الله على هذا فقال : « لا تخلو هذه التزكية من شيء فإن هذا الطلب الأخير مع أنه من باب طلب ما لا يكون وذلك من الاعتداء في الدعاء، وهو مذموم فيما صحَّ عنه ﷺ من قوله : سيكون في أمي أقوامٌ يعتدون في الدعاء والطهور، فإنه مع ذلك فيه طلب الاستعلاء على القدر وجعل الملك مخدوماً له، وهذا أمرٌ ظاهرٌ بطلانه . وإنما أوقع المؤلف - غفر الله لنا وله - في هذه الخطيئة غلوهُ في مدح مَلِكِهِ والإطراء عليه، وصدق رسول الله ﷺ في قوله : المدحُ هو القَزَعُ » .

(٥) الفاروق : ساقطة من ص .

(٦) في ص : وسقيمها . (٨) بفتح الدال ، كذا ضُبِطت في الأصل .

(٧) معرفة علوم الحديث ص ٥٢ . (٩) صحيح مسلم ١٢/١ - ١٣ ، رقم : ٦ ، ٧ .

وقد كان في آخر عصرهم جماعة من المفسدين، الذين يُريدون إفساد الشريعة على أهل الدين، فبادرُوا إلى أنواع الفساد، تارة في المتن وكرة في قلب الإسناد، لما لم يُمكنهم تبديل كلمة من القرآن لحفظ الله عز وجل له، وقد بُدلت الكتب قبله، فزادوا في حديث رسول الله ﷺ أحاديث موضوعة، وأسانيد مصنوعة، الفقيه / يُقلدُ التعليق^(١)، ولا يعرف التحقيق، ٣/د كقولهم على رسول الله ﷺ: « أئمتكم شعاؤكم، فانظروا بمن تستشفعون »^(٢)، وهو حديث لا يصح أصلاً، ومن نسبهُ إلى رسول الله ﷺ فقد أظهر غباوة وجهلاً، والمتعبد يُتعب نفسه، ويُؤثر أولاده ويروى: « من أخلص لله أربعين صباحاً، ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه »^(٣) وهو حديث موضوع .

(١) التعليق : ما يقبده الطلبة في مجلس الدرس والإملاء، وعادة ما يشوب ذلك التقييد العجلة والاختصار مما يفقد تلك التقييدات شيئاً من التحقيق والدقة .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقريب منه حديث ابن عمر مرفوعاً: « اجعلوا أئمتكم خياركم فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين الله عز وجل » أخرجه الدارقطني ٨٨/٢، والبيهقي ٩٠/٣ وضعفه ، وانظر الضعيفة للعلامة الألباني رحمه الله ٣٠٢/٤ - ٣٠٣ .

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٨٩/٥، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات ١٤٤/٣، عن محمد بن إسماعيل، ثنا أبو خالد يزيد الواسطي، أنبأنا الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب الأنصاري به. قال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ فيه يزيد الواسطي وهو يزيد بن عبد الرحمن. قال ابن حبان: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، خالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به، وحجاج مجروح، ومحمد بن إسماعيل مجهول، ولا يصح لقاء مكحول لأبي أيوب. وقد ذكر محمد بن سعد أن العلماء قدحوا

وَالْوُعَاظُ يَرَوْنُ لِلْعَوَامِّ جُمْلَةً مِنَ التَّرَهَاتِ، لِيَجْمَعُوا بِهَا الدَّرِيهَمَاتِ، ك:

- حديث قُسِّ بْنِ سَاعِدَةَ^(١).

- وحديث هامة بن الهيثم^(٢).

- وزُرَيْب^(٣).

- وأحاديث الأشجِّ المَعْمَرِ^(٤).

في رواية مكحولٍ وقالوا: هو ضعيفٌ في الحديث». وأخرجه أبو نعيم ١٨٩/٥، وابنُ أبي شيبة في المصنّف ٢٣١/١٣، رقم: ٦١٩١، وهناد بن السريّ في الزهد ٣٥٧/٢، رقم:

٦٧٨، من طريقين عن الحجاج، عن مكحولٍ مرسلًا. وللحديث شاهدٌ عن أبي موسى

الأشعري وابن عباس، وفي إسنادهما ضعفٌ، وانظر موضوعات ابن الجوزي ١٤٤/٣ -

١٤٥، وكامل ابن عدي ١٩٤٥/٥، والضعيفة للعلامة الألباني رحمه الله تعالى رقم: ٣٨.

(١) في سماع رسول الله ﷺ خطبته في سوق عكاظ، وللحديث طرقٌ لا تخلو من متهمٍ بالوضع

والكذب، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢١٤/١: «هذا الحديث من جميع جهاته باطلٌ قال

أبو الفتح الأزدي الحافظ: هو حديثٌ موضوعٌ لا أصلَ له»، وانظر ما كتبه الشيخُ عبدُ المجيد

السلفي في حاشية الأحاديث الطوال للطبراني رقم: ٢٢ ضمن المعجم الكبير له ٢٣٠/٢٥.

(٢) حديثٌ طويلٌ يزعمُ فيه رواه أن هامة بن الهيثم حنّيٌّ بينه وبين إبليس لعنه الله أبوان، وأنه أدركَ

نوحًا، وعمرٌ حتّى أدركَ نبيّنا ﷺ، وهو حديثٌ كذبٌ، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢٠٨/١:

«هذا حديثٌ موضوعٌ لا يُشكُّ فيه».

(٣) حديثٌ طويلٌ يزعمُ فيه رواه أن زريب بن برثلي هو وصيُّ عيسى بن مريم، وقد أسكنه جبالًا،

ودعا له بطول البقاء إلى نزوله، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢١٢/١: «حديثٌ

زريب بن برثلي حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له، وأكثرُ رواته مجاهيلٌ لا يُعرفون».

(٤) هو عثمان بن خطابٍ أبو عمرو البلوي المغربي أبو الدنيا الأشجُّ، قال الذهبي في الميزان

٣٣/٣: «طيرٌ طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلةٍ حياءٍ بعد الثلاثمائة عن عليّ بن أبي

طالبٍ فافتضح بذلك، وكذبه النَّقَّادُ».

- وخِرَاشٍ^(١) .

- وَيُسْرٍ^(٢) .

- وَيَغْنَمٍ^(٣) .

- وَنَسْطُورٍ الرُّومِيِّ^(٤) .

- وحديث عُكَّاشَةَ فِي الْقِصَاصِ^(٥)، وهو مِنْ وضع عبد المنعم بن إدريسَ وكان من الْقِصَاصِ^(٦) .

- وحديث عمر بن الخطاب عن الحسن والحسين رضي الله عنهم ونصّه: « بسم الله الرحمن الرحيم، حدثني سيّدنا شباب أهل الجنة، عن أبيهما المرتضى، عن جدّهما المصطفى ﷺ أنه قال: عُمَرُ نُورُ الْإِسْلَامِ فِي

(١) هو خِرَاشُ بن عبد الله شيخ كان يزعم أنه خدم أنس بن مالك، ذكر ابن حبان في المجروحين ٢٨٨/١ أنه أتى بأشياء إذا تأملها من هذا الشأن صناعته علم أنه كان يضع الحديث وضعاً، وانظر الميزان ٦٥١/١.

(٢) مولى أنس يروي عن أنس قال الذهبي في الميزان: « لا شيء البتة ».

(٣) في ص: بشر ونعيم، وهو تصحيف. ويغنى: هو ابن سالم بن قنبر قال ابن حبان في المجروحين ١٤٥/٣: « شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك، روى عنه نسخة موضوعة، لا يحمل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار ».

(٤) وقيل: جعفر بن نسطور قال الذهبي في الميزان ٢٤٩/٤: « هالك، أو لا وجود له أبداً ».

(٥) هو حديث طويل جداً يزعم رواه أن رسول الله ﷺ طلب قبل وفاته من كانت له قبلة مظلمة فليقتص منه، فقام عكاشة بن محصن في قصة طويلة لوائح الوضع بادية عليها، قال ابن الجوزي في الموضوعات ٣٠١/١: « حديث موضوعٌ مُحالٌ، كافأ الله من وضعه، وقبح من يشين الشريعة بمثل هذا التخليط البارد، والكلام الذي لا يليق بالرسول ﷺ ولا بالصحابة ».

(٦) كان كذاباً حبيثاً، انظر الموضوعات ٣٠١/١ لابن الجوزي .

الدُّنْيَا، وسراجُ أهل الجنة في الجنة. وأَوْصَى أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ فِي كَفَنِهِ عَلَى صَدْرِهِ فَوُضِعَ، فَلَمَّا أَصْبَحُوا وَجَدُوهُ عَلَى قَبْرِهِ وَفِيهِ: صَدَقَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ، وَصَدَقَ أَبُوهُمَا، وَصَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عُمَرُ نُورُ الْإِسْلَامِ، وسراجُ أهل الجنة»^(١).

- وأحاديثُ العقل على كثرة طرقها: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلُ»^(٢)، وحديثُ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبَلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ، فَأَذْبِرَ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، بَكَ أَخُذْ، وَبِكَ أُعْطِي، وَلَكَ الثَّوَابُ، وَعَلَيْكَ الْعِقَابُ».

(١) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ الْقَصَاصَ وَالْمَذْكُورِينَ ص ٣١٧: «قَدِمَ عَلَيْنَا صَهْرُ الْعَبَّادِيِّ فَوْعُظٌ، وَصَنَّفَ كِتَابًا فَحَمَلَهُ إِلَيَّ، وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ ...» ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَإِذَا كَانَ الْقَصَاصُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فَكَيْفَ لَا يُذَمُّونَ؟». وَوَضَحَ أَنَّ الْعَبَّادِيَّ هَذَا سَاقِ الْحَدِيثِ بِلَا إِسْنَادٍ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ٤٥/١: «وَلَعَلَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ بَعْضِ الطَّرِيقَيْنِ». أَمَّا جُمْلَةُ: «عُمَرُ سَرَاجُ أَهْلِ الْجَنَّةِ» فَأَخْرَجَهَا الْبَزَّازُ - زَوَائِدُهُ ١٧٤/٣، رَقْمٌ: ٢٥٠٢، وَالْحَسَنُ ابْنُ عُرْفَةَ فِي جَزْئِهِ رَقْمٌ: ٥، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ ١٥٠٧/٤، وَالْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ ٤٩/١٢، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ ١٦٦/٤٤، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْغَفَّارِيِّ الْمَدَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِهِ. وَالْغَفَّارِيُّ هَذَا مَتْرُوكٌ نَسَبُهُ ابْنُ حَبَّانٍ إِلَى الْوَضْعِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «وَعَامَّةٌ مَا يَرْوِيهِ لَا يَتَابَعُهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهِ». وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيلَةِ ٢٣٣/٦، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ ١٦٧/٤٤ وَفِيهِ الْوَاقِدِيُّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَعَنْ الصَّعْبِيِّ بْنِ حِثَّامَةَ أَخْرَجَهُ أَيْضاً ابْنُ عَسَاكِرَ ١٦٧/٤٤ وَفِيهِ الْوَاقِدِيُّ أَيْضاً. وَالْحَدِيثُ حُكِمَ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ ٣٨٨/٢ بِالْبَطْلَانِ، وَالْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ضَعِيفِ الْجَامِعِ رَقْمٌ: ٣٨٠٦ بِالْوَضْعِ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي حَلِيلَةِ الْأَوْلِيَاءِ ٣١٨/٧ مِنْ طَرِيقِ سَهْلِ بْنِ الْمَرْزِبَانِ بْنِ مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ التَّيْمِيِّ الْفَارِسِيِّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْبِرِ الْحَمِيدِيُّ، ثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ، عَنْ عَائِشَةَ بِهِ. قَالَ أَبُو نَعِيمٍ بَعْدَهُ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ وَمَنْصُورٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ، لَا أَعْلَمُ لَهُ رَاوِيًا عَنْ الْحَمِيدِيِّ إِلَّا سَهْلًا وَارَاهُ وَاهِمًا فِيهِ». وَالْحَدِيثُ حُكِمَ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي أَحَادِيثِ الْقَصَاصِ رَقْمٌ: ٦ بِأَنَّهُ كَذِبٌ مُوَضُوعٌ.

رواه الحافظُ أبو جعفرٍ العقيليُّ^(١) وقال : « ولا يثبتُ في هذا الفنَّ^(٢) شيءٌ بوجهٍ » .

قال الإمامُ أحمدُ: « هذا الحديثُ موضوعٌ ليس له أصلٌ »^(٣)، وقد وضعَ ميسرةُ بن عبد ربّه فيه^(٤) حديثاً، ورواهُ عن موسى بن عُبيدة، عن الزّهري، عن أنسٍ، عن / النبيّ ﷺ^(٥).

قال الإمامُ أبو سعيدٍ عبدُ الرّحمن بن مهدي: « قلتُ لميسرة: هذا الحديثُ الذي حدّثتَ به في فضل العقل أَيْشٍ هو؟ فقال: أنا وضعته »^(٦).

(١) في الضّعفاء الكبير ١٧٥/٣ من طريق سعيد بن الفضل القرشيّ قال: حدّثنا عمرُ بن أبي صالحٍ العتكيّ، عن أبي غالبٍ، عن أبي أمامة به. وأخرجه من طريق العقيليّ ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٧٥/١ وقال: « هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، وسعيدٌ وعمرٌ وأبو غالبٍ مجهولون منكرو الحديث، ولا يُتابع أحدٌ منهم على حديثه، وقد روي هذا الحديثُ من حديث عليٍّ وأبي هريرة وليس فيها شيءٌ يثبتُ ».

(٢) في ضعفاء العقيلي : المتن .

(٣) نقله عن أحمد ابن الجوزي في الموضوعات ١٧٥/١ .

(٤) فيه : ساقطة من ص ، والضّميرُ في فيه يعود على العقل .

(٥) يشيرُ إلى حديث: « من كانت له سحجةٌ من عقلٍ ... » أخرجه العقيليُّ في الضّعفاء ٢٦٤/٤، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٧٥/١، عن داود بن الحُجر، قال: حدّثنا ميسرةُ بن عبد ربّه، عن موسى بن عبيدة، عن الزّهري، عن أنسٍ به. قال ابنُ الجوزي: « هذا حديثٌ موضوعٌ وضعه ميسرةُ ».

(٦) أخرج قولَ ابن مهدي ابنُ حبان في المجروحين ٦٤/١، والعقيليُّ في الضّعفاء ٢٦٤/٤، والخطيبُ في تاريخ بغداد ٢٢٣/١٣، من طريق جعفر بن عمادٍ الأزدي قال: سمعتُ محمّداً ابن عيسى بن الطّباع يقول: سمعتُ ابنَ مهدي يقول: فذكره بنحوه، وليس في سياقهم ذكرُ العقل، ووردَ ذلك عند ابن الجوزي في الموضوعات ١٧٦/١.

وأنبأنا الفقيه العالم أبو الحسن علي بن الحسين^(١) مُشافهةً بلفظه بمدينة فاس، قال أنا الثقة أبو عبد الله أحمد بن محمد الخولاني^(٢)، قال: أنبأنا الحافظ أبو ذر عبد ابن أحمد الهروي، قال لنا الحافظ أبو الحسن الدارقطني :

« كتابُ العقل وضعه أربعة: أولهم ميسرة بن عبد ربّه، ثم سرقة منه داود بن المحبر، وركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة^(٣)، وسرقه عبد العزيز ابن أبي رجاء فركبه بأسانيد آخر، ثم سرقة سليمان بن عيسى السجزي وأتى بأسانيد آخر أيضاً^(٤)، فحزاهم^(٥) الله بفعلهم، ولا تَلَمَ الدينَ بمثلهم. اللغة :

قال اللغوي أبو عمر المطرّز : « سمعتُ ثعلباً يقول: إذا لم يسمع العالم شيئاً أنكره » .

قال الأصمعي : « لا يدعُ أهلُ بغدادَ قولَهُم: أَيْش [هذا]^(٦) أبداً » .

قال أبو العباس^(٧) : « ولم نسمعها، وهي فاشيةٌ في كلام العرب فصيحة^(٨)، أنشد^(٩) ابنُ الأعرابي :

أقولُ زَيْدٌ بُنَيَّ أَيْشٍ
حالي من اليواقيتِ » .

(١) اللواتي شيخ ابن دحية، توفّي سنة ٥٧٣ هـ ، انظر مطرب ابن دحية ص ١٥٤ .

(٢) مسند الأندلس ، توفّي سنة ٥٠٨ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ١٩/٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٣) في ص : غير ميسرة ، بدل : غير أسانيد ميسرة ، وهو تصحيفٌ قبيحٌ .

(٤) أخرج قوله هذا الخطيبُ في التاريخ ٨/٣٦٠ ، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١/١٧٦ .

(٥) في ص : فحزاهم .

(٦) من ص .

(٧) ثعلب اللغوي .

(٨) فصيحة : غير مثبتة في ص .

(٩) في ص : أنشدني .

- وأحاديث الخِرْقَةِ، وأنَّ عليّاً رضي الله عنه ألبسها الحسن بن أبي الحسن البصري، وأجمعوا أنه لم يسمع من عليٍّ حرفاً قط، فكيف أن يُلبسه^(١).

- والأحاديث التي وضعها غلام خليل في الرقائق، واسمُه أحمد بن محمد بن غالب بن خالد بن مرداس^(٢)، مات ببغداد، وغُلقت أسواقها بسبب حضور جنازته^(٣) وقال: « وضعتها لترقق بها قلوب العامة »^(٤)، وكان يتزهّد، ويهجر شهوات الدُّنيا، ويتقوّت الباقلاء صبراً^(٥)، فسوّل له الشيطان وضع الأحاديث، ليتبوا مقعده من النار يوم القيامة مع الأخايث. إلى غير ذلك من الوضّاعين الذين وضّعوا صلاة التّسبيح^(٦)، وصلاة النّصف من رجب، وما فيها من

(١) الأمر كما قال المؤلف لم يصحّ حديث ثبّس الخِرقة الصّوفيّة، وكون الحسن البصري لبسها من عليٍّ، وقد حكم بطلانه ابن الصّلاح أيضاً، ونقل السّخاوي عن شيخه ابن حجر أنّه ليس في شيء من طرقها ما يثبت، ولم يرد في خبر صحيح ولا حسن ولا ضعيف أنّ النّبي ﷺ ألبس الخِرقة على الصّورة المتعارفة بين الصّوفيّة لأحد من أصحابه، ولا أمر أحدًا من أصحابه بفعل ذلك، وكلُّ ما يُروى في ذلك صريحاً فباطل. ثمّ ذكر ابن حجر أنّ من الكذب المفترى قول من قال: إنّ عليّاً ألبس الخِرقة الحسن البصري، فإنّ أئمة الحديث لم يُثبتوا للحسن سماعاً من عليٍّ فضلاً عن أن يلبسه الخِرقة، انظر المقاصد الحسنة رقم: ٨٥٢ للسّخاوي.

(٢) قال أبو داود: « أخشى أن يكون دجالٌ ببغداد ». وقال أبو بكر بن إسحاق الصّبغيّ النّيسابوري: « تمّن لا أشك في كذبه » تاريخ بغداد ٧٩/٥. وقال ابن عدي في الكامل ١٩٩/١: « أحاديثه مناكير لا تحصى كثرة، وهو بين الأمر بالضعف ».

(٣) تاريخ بغداد ٨٠/٥.

(٤) أخرج قوله هذا ابن عدي في الكامل ١٩٩/١، ومن طريقه الخطيب في تاريخه ٧٩/٥ عن أبي عبد الله النّهاوندي قال: قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث الرّقائق التي تحدّث بها؟ قال: فذكره.

(٥) انظر تاريخ بغداد ٨٠/٥.

(٦) هذا على رأي، وذهب جمع من الحفاظ والعلماء المحقّقين إلى صحّة حديث صلاة التّسبيح، وقد تعجّب أحدُهم في حاشية نسخة ص من قول ابن دحية هذا وكتب: « صلاة التّسبيح ثابتة في كتب الحديث المشهورة ». وانظر التّرجيح لحديث صلاة التّسبيح لابن ناصر الدّين، والتّنقيح لما جاء في صلاة التّسبيح لجاسم بن سليمان الفهيد الدّوسري، وكلاهما مطبوع متداول.

الطُّول والتَّعَبُ^(١)، وحديثَ ليلة النِّصفِ مِنْ شعبان، والتَّعْرِيفِ عَنْ وَضْعِ
فِيهَا الزُّورَ والبهتان^(٢).

وقد كان رسولُ الله ﷺ علم بالوحي أَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّ فِي أُمَّتِهِ
دَجَّالِينَ كَذَّابِينَ، يُسْنَدُونَ الزُّورَ مِنْ قَوْلِهِمْ إِلَيْهِ، ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(٣)
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مِنْ كَذْبِ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ».
هَذَا نَصٌّ «صَحِيحٌ»^(٤) الْبُخَارِيُّ / فِي بَابِ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ
ﷺ، رَوَاهُ رُبْعِيُّ بْنُ حِرَاشٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وُثِّبَتْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِلزَّيْبِرِ: إِنِّي لَا
أَسْمَعُكَ تَحْدِثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يَحْدِثُ فَلَانٌ وَفَلَانٌ، قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ
أَفَارِقْهُ وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»
صَحِيحٌ بِاتِّفَاقٍ^(٦).

(١) يَأْتِي كَلَامُ الْمُصَنِّفِ حَوْلَهَا ص ١١١ .

(٢) إِنْ كَانَ الْمُؤَلَّفُ يَعْنِي حَدِيثَ: «يَطْلُعُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى خَلْقِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ،
فَيَغْفِرُ لَجَمِيعِ خَلْقِهِ، إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ» فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدْ اسْتَقْصَى الشَّيْخُ
الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ طَرْقَهُ فِي الصَّحِيحَةِ رَقْم: ١١٤٤ . وَإِنْ كَانَ ابْنُ دُحْيَةَ يَعْنِي
الصَّلَاةَ الْمَوْضُوعَةَ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ - وَهُوَ الظَّاهِرُ - فَالْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ، قَالَ ابْنُ
الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ١٢٩/٢ - بَعْدَ أَنْ أوردَ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثَةِ طَرُقٍ -: «هَذَا حَدِيثٌ
لَا شَكَّ أَنَّهُ مُوَضَّعٌ»، وَانْظُرْ بِمَجْمُوعِ الْفَتَاوَى ١٣١/٢٣ .

(٣) الْبُخَارِيُّ ١٩٩/١، رَقْم: ١٠٦، وَمُسْلِمٌ ٩/١، رَقْم: ١ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) صَحِيحٌ : غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ فِي ص .

(٥) إِنِّي : غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ فِي ص .

(٦) الْبُخَارِيُّ ٢٠٠/١، رَقْم: ١٠٧ .

فَمِنْ أَجْلِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ الْمَطْلُوقَيْنِ دُونَ تَقْيِيدِ بَتَعَمُّدِ الْكَذْبِ، هَابَ بَعْضُ مَنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ أَنْ يُحَدِّثَ النَّاسَ بِمَا سَمِعَ.

قَالَ الْفَقِيهَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَابَسِيُّ فِي « الْمُلَخَّصِ »^(١) لَهُ لَمَّا اتَّصَلَ مِنْ حَدِيثِ الْمَوْطَأِ : « وَهُوَ بَيِّنٌ فِي اعْتِذَارِ الزَّيْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ »^(٢).
قَالَ ذُو النَّسْبَيْنِ آيِدَهُ اللَّهُ :

إِذْ « مَنْ » مِنْ حُرُوفِ الْعُمُومِ، فَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي رَوَايَةِ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَاجِبٌ، وَأَنَّ نَقْلَهَا بِغَيْرِ ثَبُوتِ السَّنَدِ وَمَعْرِفَةِ الصَّحَّةِ حَرَامٌ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »^(٣).

وَقَالَ أَنَسٌ : « إِنَّهُ لِيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ».

أَسْنَدُهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ^(٤)، وَأَسْنَدٌ أَيْضًا عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « مَنْ يَقُولُ^(٥) عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »^(٦).

(١) بفتح الخاء كذا ضبط في الأصل .

(٢) الْمُلَخَّصُ لِلْقَابَسِيِّ ص ٤٥، وجملة: « فمن أجل ... بما سمع » هي أيضاً من كلام القابسي، فكان الأولى بابن دحية عزوها إليه.

(٣) البخاري ١٦٠/٣، رقم: ١٢٩١، ومسلم ١٠/١، رقم: ٤.

(٤) البخاري ٢٠١/١، رقم: ١٠٨.

(٥) في ص: نَقَلَ، وهو تصحيف.

(٦) البخاري ٢٠١/١، رقم: ١٠٩.

والفاظُ هذا الحديث رواها عن رسول الله ﷺ نحو من تسعين^(١) صاحباً، وقد أخرج من نحو أربعمئة طريق .

وإنما شرط ﷺ التعمُّدَ لأنَّه قد يروي الإنسان شيئاً على غلبة ظنه أو ساهياً، وإنما غلظ الوعيد في هذا لأنَّ الكذب عليه دعوى شريعة^(٢) لم يشرعها، وقد ثبت بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ أنه قال: « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »، أسنده مسلم في « صحيحه »^(٣) منفرداً به من طريقين عن صاحبين: المغيرة وسمرة، وأسنده / الإمام أحمد في « مسنده »^(٤) عن علي بن أبي طالب .
ويُرى : بضَمِّ الياء ، أي يُظَنُّ ؛ فهما كاذبان أحدهما كَذَبَ حقيقةً، والآخر كذب ظناً .

وفيه وعيدٌ شديدٌ للمحدث إذا حدَّث بما يظنُّ أنه كذبٌ على رسول الله ﷺ وإن لم يكن هو الكاذب في روايته .
وأصلُ الكذب في اللغة خلافُ الصدق^(٥)، والصدق في اللغة الثبوت على الشيء والصَّلابة فيه، يُقال: رُمِحَ صدقٌ بفتح الصاد أي صُلِبَ ثابتٌ عند الطعن، فقيل لمن قال غير الحق: كاذبٌ لعدم ثبوت قوله^(٦).

(١) في ص : سبعين .

(٢) في ص : دَعْوَى شَرْعِيَّةٍ ، وهو تحريفٌ .

(٣) صحيح مسلم ٩/١ - المقدمة .

(٤) مسند أحمد ٢/٢٣٥، رقم: ٩٠٣، من طريق الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي به. وتابع الأعمش محمد بن أبي ليلى، عن الحكم به. أخرجه ابن ماجه ١/١٤١، رقم: ٣٨، وإسناده صحيح على شرط الشيخين كما قال الشيخ الأرنؤوط في حاشية المسند، ونَبِهَ أنَّ الحديث من زيادات عبد الله بن الإمام أحمد كما في الأصول الخطية.

(٥) انظر مشارق الأنوار ١/٣٣٨ .

(٦) انظر تهذيب اللغة ٨/٣٥٥ - ٣٥٧ .

و من غرائب اللغة أنَّ « كَذَبَ » بالتخفيف يتعدَّى إلى مفعولين ،
 و« كَذَّبَ » بالتشديد يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وكذلك « صَدَقَ »
 و« صَدَّقَ »، يُقال: كَذَّبْتُ فلاناً قولي، ففلانٌ: مفعولٌ، وقولي: مفعولٌ^(١)
 ثانٍ، فإذا قلت: كَذَّبَ بالتشديد تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ تقول: كَذَّبْتُ
 فلاناً، ففلانٌ: مفعولٌ لكذب وهو واحدٌ، بخلاف غيره من الأفعال، فإنَّ
 التشديد يُعدِّي الفعلَ إلَّا في هذا المحلِّ، و« صَدَقَ » و« صَدَّقَ » مثلُ
 « كَذَبَ » و« كَذَّبَ » في الموضعين قال الله جلَّ من قائلٍ: ﴿لَقَدْ صَدَّقَ
 اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾^(٢) .

لقد : لأم توكيدٍ .

وقد : حرفُ توقُّعٍ .

وَصَدَّقَ : فعلٌ ماضٍ .

واسمُ الله عزَّ وجلَّ : رَفَعَ^(٣) بَصَدَّقَ .

رَسُولُهُ : مفعولٌ به .

الرُّؤْيَا : مفعولٌ ثانٍ بَصَدَّقَ .

بالحقِّ : متعلِّقٌ بَصَدَّقَ .

وقوله ﷻ : « فليتبوأ مقعده من النار » أي ينزلُ منزله منها ويتَّخذُه .

(١) وقولي مفعولٌ : ساقطة من ص .

(٢) الفتح : الآية ٢٧ .

(٣) كذا ضبطها ناسخُ الأصل ، تأدُّباً - على ما يظهر - مع اسم الجلالة أن يقول فيه: رُفِعَ بكذا .

قيل : هذا على طريق الدُّعاء عليه، أي بؤأه الله ذلك وخرج مخرج الأمر.
 وقيل : بل هو على الخبر وأنه استحق ذلك واستوجبه^(١)، وهو
 الصحيحُ بدليل قوله ﷺ: « لا تكذبوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ
 النَّارَ » . وقد قال رسولُ الله ﷺ: « بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً » الحديث في
 « الصَّحَّاحِينَ »^(٢). وقال في مواقف: « أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ ؟ اللَّهُمَّ اشْهَدْ »
 وَآخِرُ ذَلِكَ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي مَاتَ بَعْدَهَا^(٣) .

والتَّبْلِيغُ عنه لا يكونُ إِلَّا بعد اتِّصَالِ الإسْنَادِ به؛ ولهذا كره جماعةٌ من
 السَّلفِ روايةَ الأحاديثِ مقطوعةً من غيرِ إسنادٍ، منهم الإمامُ / أبو عبد الله
 الشَّافعيُّ^(٤)، والله عزَّ اسمُه يَنْفَعُنَا بِالْحَدِيثِ وَنَقْلِهِ، وَيَجْعَلُنَا مِنْ بَرَرَةٍ أَهْلِهِ^(٥).

(١) هذا كلامُ القاضي عياض في مشارق الأنوار ١٠٣/١ فكان الأولى عزوؤه إليه.

(٢) الحديثُ إمَّا أخرجه البخاريُّ ٤٩٦/٦، رقم: ٣٤٦١ دون مسلمٍ، وهو من حديث
 عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) وهي حجةُ الوداع أخرجه البخاري ٥٧٣/٣ - ٥٧٤، رقم: ١٧٤١، ومسلم ١٣٠٧/٣، رقم:
 ٣١، من حديث أبي بكره رضي الله عنه، وأخرجه مسلمٌ ٨٨٦/٢، رقم: ١٤٧ من حديث جابر.

(٤) أخرج الحاكمُ في المَدخل إلى كتاب الإكلیل ص ٢٨ قال: سمعتُ أبا العباس محمد بن يعقوب
 يقول: سمعتُ الرِّبَيعَ بنَ سليمان يقول: سمعتُ الشَّافعيَّ يقول: مثلُ الذي يطلبُ العلمَ بلا حجةٍ
 مثل حاطبٍ ليلٍ، يحملُ حطباً فيها أفعى تلدغُه وهو لا يدري. ثم قال الرِّبَيعُ: مثلُ الذي يطلبُ
 الحديثَ بلا إسنادٍ. وانظر الرسالة ٤٦١/١ للشَّافعي، وآداب الشَّافعي ومناقبه ص ٢٣٢ لابن أبي

حاتمٍ، ومناقب الشَّافعي ٣٠/٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨ للبيهقي.

(٥) هنا في حاشية الأصل : بلغ مقابلةً .

باب في ذكر رَجَب

وجمعه أَرْجَابٌ يُقال: رَجَبٌ، وَرَجَبَانِ، وَرَجَبَانَتٌ، وَأَرْجَبَةٌ^(١)، وَأَرْجُبٌ بضم الجيم، وَأَرَجِبُ، وَأَرَجِيبُ، وَرَجَابِيٌّ على مثال زَرَابِيٍّ. وله ثمانية عشر اسماً :

أحدها : رَجَبٌ لأنه كان يُرَجَّبُ في الجاهلية أي يُعْظَمُ، يُقال: رَجَبْتُ الرَّجُلَ إذا عَظَّمْتَهُ^(٢)، وَرَجُلٌ رَجِيبٌ أي عَظِيمٌ، فَكَانُوا يُعْظَمُونَهُ لتعظيم آلهتهم فيه بذبحهم لها .

وقيل : إنه مأخوذٌ من رَجَبَ الْعُودُ لِلنبات إذا خَرَجَ واحداً يقولون: قد رَجَبَ، فإذا انفتح قيل : انشعبَ .

الثاني : الْأَصَمُّ لأنه ما كان يُسْمَعُ فيه فَعَقَعَةُ سِلَاحٍ^(٣) لتعطيلهم الحربَ فيه ، ولا قولهم : يا صَبَاحَاهُ^(٤) .

الثالثُ : الْأَصَبُ لأنَّ كَفَّارَ مُضَرٍ^(٥) كانت تقول: إِنَّ الرَّحْمَةَ تُنْصَبُ فيه صَبًّا، وقد نهينا عن موافقتهم فيما يعتقدون، ولهذا نسبهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ في « الصَّحِيحِينَ »^(٦) إليهم فقال : « وَرَجَبُ مُضَرَ » .

(١) وَأَرْجَبَةٌ : ساقطة من ص .

(٢) انظر تهذيب اللغة ٥٣/١١ .

(٣) في ص : السِّلَاح .

(٤) انظر الصَّحاح ١٩٦٧/٥ ، واللَّسان ٣٤٤/١٢ « صمم » .

(٥) في ص : مَكَّة .

(٦) البخاري ٣٢٤/٨ ، رقم: ٤٦٦٢ ، ومسلم ١٣٠٥/٣ - ١٣٠٦ ، رقم: ٢٩ ، من حديث أبي بكر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: « إِنَّ الزَّمانَ قد استدارَ كهيفته يومَ خلقَ اللَّهُ »

الرَّابِعُ : رَجَمَ بِالْمِيمِ لِأَنَّهُ تُرْجِمُ فِيهِ الشَّيَاطِينُ أَيُّ تُطْرَدُ فِي قَوْلٍ مُضَرٍّ أَيْضًا .
 الْخَامِسُ : الشَّهْرُ الْحَرَامُ لِأَنَّ مُضَرَ كَانَتْ تَقُولُ : عِظْمُ الذَّنْبِ فِيهِ كَمَا
 فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، وَمَوَافَقَتُهُمْ مَكْرُوهَةٌ بَلْ مِنْهِي عَنْهَا وَإِنْ كَانَ الذَّنْبُ -
 حَيْثُ كَانَ وَفِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ فِي رَجَبٍ وَغَيْرِهِ - عَظِيمًا ، لِأَنَّ مُضَرَ
 كَانَتْ ^(١) تَخْصُ رَجَبًا بِهَذَا الْاسْمِ ، فَجَاءَ النَّصُّ - عَلَى أَنَّ الْأَشْهُرَ أَرْبَعَةٌ
 حُرْمٌ - مُخَالَفًا لَهُمْ ^(٢) ، لِأَنَّ رَجَبًا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهَا فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ بِهَذَا .
 السَّادِسُ : الْهَرَمُ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ قَدِيمَةٌ مِنْ زَمَنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارٍ بْنِ مَعْدٍ بْنِ
 عَدْنَانَ ، وَهُوَ ثَامِنُ عَشَرَ أَبًا لِلنَّبِيِّ ﷺ .
 السَّابِعُ : الْمُقِيمُ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ ثَابِتَةٌ لَمْ تُنْسَخْ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ
 الْحُرْمِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ .

الثَّامِنُ : الْمُعْلَى لِأَنَّهُ رَفِيعٌ عِنْدَهُمْ فِيمَا بَيْنَ الشُّهُورِ .
 التَّاسِعُ : الْفَرْدُ وَهَذَا اسْمٌ شَرْعِيٌّ ، لِأَنَّ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ الْأُخْرَى وَهِيَ : ذُو
 الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْحَرَمُ سَرْدٌ أَيُّ مُتَابَعَةٌ ، وَرَجَبٌ فَرْدٌ .
 / الْعَاشِرُ : مُنْصِلُ الْأَسِنَّةِ بِكَسْرِ الصَّادِ .

قال أبو عبيد الهروي ^(٣) وغيره : « أَنْصَلْتُ الرُّمَحَ نَزَعْتُ نَصْلَهُ ،
 وَنَصَلْتُهُ جَعَلْتُ لَهُ نَصْلًا » ^(٤) .

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ، ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ : ذُو الْقَعْدَةِ
 وَذُو الْحِجَّةِ وَالْحَرَمُ وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ . قال الحافظُ ابنُ حجر :
 « أَضَافَهُ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُتَمَسِّكِينَ بِتَعْظِيمِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ ... » .
 (١) مِنْ قَوْلِهِ : تَقُولُ عَظْمٌ ... إِلَى قَوْلِهِ : كَانَتْ ، سَاقِطٌ مِنْ ص .
 (٢) لَهُمْ : سَاقِطَةٌ مِنْ ص .
 (٣) صَاحِبُ الْغُرَبِيِّينَ وَلَيْسَ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ كَمَا ظَنَّ الْفَوْزَانُ .
 (٤) الْغُرَبِيِّينَ لِلْهَرَوِيِّ - تَحْقِيقُ الْمَزِيدِيِّ ١٨٤٩/٦ .

وفي « صحيح البخاري »^(١) في وسط المغازي في باب وفد حنيفة وحديث ثُمَامَةَ بن أَثَال بسنده إلى أَبِي رَجَاءٍ العُطَارِدِيِّ :

« فإذا دخلَ شهرُ رَجَبٍ قُلْنَا: مُنْصِلُ الأَسِنَّةِ، فلا نَدْعُ رُمْحاً فيه حَديدهُ، ولا سَهْماً فيه حَديدهُ، إلَّا نَزَعْنَاهُ فَأَلْقَيْنَاهُ شهرَ رَجَبٍ » .

وقِيَدَةُ الكُشْمِيهَيْنِيُّ : « مُنْصِلُ » بتشديد الصَّاد المكسورة^(٢) .

وأبو رَجَاءٍ اسْمُهُ عِمْرَانُ^(٣) ، واختلف في اسم أبيه :

فَقِيلَ : عِمْرَانُ بن مِلْحَانَ قاله أبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ وابنُ نُمَيْرٍ .

وقال أحمدُ بن حنبلٍ : عِمْرَانُ بن عبد الله^(٤) .

وقال عليُّ بن المديني^(٥) وعمرُو بن عليُّ الفَلَّاسُ ويزيدُ بن هارون^(٦) :

عِمْرَانُ بن تَيْمٍ^(٧)، ورواهُ الغلابيُّ عن ابن حنبلٍ إلَّا أنَّ الغلابيَّ^(٨) - واسمُهُ مُحَمَّدُ بن زَكْرِيَاءَ - كان يضعُ، قاله الإمامان أبو الحسن عليُّ بن عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٩) وأبو بكرٍ أحمدُ بن مُحَمَّدٍ البَرْقَانِيُّ؛ فلا يُحْتَجُّ به .

(١) صحيح البخاري ٩٠/٨ ، رقم : ٤٣٧٦ .

(٢) انظر فتح الباري ٩١/٨ .

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٥٦/٢٢ - ٣٦٠ ، والمصادر التي في حاشيته .

(٤) نقله عن أحمد البخاري في التاريخ الكبير ٤١١/٦ .

(٥) التاريخ الكبير ٤١٠/٦ ، والصغير ٢٤٢/٢ ، والمعرفة والتاريخ ١٥١/٢ .

(٦) طبقات ابن سعد ١٣٨/٧ .

(٧) قال أبو حاتم : « وهو أصحُّ » كما في الجرح والتعديل ٣٠٣/٦ لابنه . وقيل : اسمه :

عطارد بن برز كما في طبقات ابن سعد ١٣٨/٧ ، وثقات ابن حبان ٢١٧/٥ .

(٨) بتخفيف الغين المفتوحة واللام ، انظر توضيح المشتبه ٣٩٥/٦ لابن ناصر الدين .

(٩) الضعفاء والمتروكون رقم : ٤٨٣ .

وقال مهديُّ بن ميمون في « صحيح البخاري »^(١) : « وسمعتُ أبا رجاء يقول: كنتُ يومَ بُعثَ النَّبيُّ ﷺ غلاماً أرعى الإبلَ على أهلي، فلمَّا سمعناُ بخروجه فررنا إلى النارِ إلى مُسَيِّلَمَةَ الكذابِ ».

وعُمَرُ عُمراً طويلاً، قال ابنُ معينٍ: « مات سنة خمسٍ ومائة »^(٢).
قال ذو النِّسَبِينِ أيده الله :

وفيه يقول الفرزدق^(٣) :

ألم ترَ أنَّ النَّاسَ ماتَ كبيرُهُم

وقد عاش قبلَ البعثِ بعثُ مُحَمَّدٍ^(٤)

الحادي عَشَرَ : مِنْ أَسْمَائِهِ مُنْصِلُ الْأَلِّ^(٥)، وَالْأَلُّ هَاهُنَا جَمْعُ أَلَّةٍ وَهِيَ الْحَرْبَةُ^(٦) قَالَ الْأَعَشَى :

تَدَارَكُهُ فِي مُنْصِلِ الْأَلِّ بَعْدَمَا

مَضَى غَيْرَ دَأْدَاءٍ وَقَدْ كَادَ يَعْطَبُ

(١) صحيح البخاري ٩٠/٨ ، رقم : ٤٣٧٧ .

(٢) وكذا أَرَحَهُ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَّاطٍ فِي تَارِيخِهِ ص ٣٣٦ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ ١٢١١/٣ . وَمَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الدُّورِيُّ ٧٠٤/٢ أَنَّهُ قَالَ : « مَاتَ أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارْدِيُّ وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةٍ » .

(٣) هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَالْبَيْتُ بَعْدَهَا سَاقِطٌ مِنْ ص .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ ١٤٠/٧ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ ، وَالْهَيْثُمُ بْنُ عَدِيٍّ - كَمَا فِي الْإِسْتِيعَابِ ١٢١١/٣ - مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ ضَمَّنَ قِصَّةَ وَفَاةِ أَبِي رَجَاءٍ ، وَاجْتِمَاعِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالْفَرَزْدَقِ فِي الْجَنَازَةِ ، وَلَمْ يَرِدْ هَذَا الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ .

(٥) انْظُرْ تَهْذِيبَ اللَّغَةِ ١٨٨/١٢ ، وَالصَّحَاحَ ١٨٣١/٥ .

(٦) انْظُرْ تَهْذِيبَ اللَّغَةِ ٤٣٤/١٥ .

قال أبو عبيد: «الدَّيْدَاءُ من الشهر آخره، وهو الدَّادَاءُ أيضاً»^(١).

وقرأت في كتاب «صلة المفصول ونسبة المجهول في أبيات الغريب المصنف»^(٢) لذي الوزارتين، حجة العرب، أبي عبيد البكري فيما حدثني به المقرئ المحدث اللغوي النحوي أبو بكر محمد بن خير^(٣) قال: ثنا الفقيه المحدث اللغوي أبو عبد الله محمد بن معمر المذحجي عنه قال عند إنشاد هذا البيت: «صلته:

ألا أبلغا عني حريثاً رسالةً

فإنك عن قصد المحجة أنكب

/ أتعجب أن أوفيت للجار مرة

فنحن - لعمرى - اليوم من ذاك أعجب

وقبلك ما أوفى الرقاد لجاره

وأنجاه مما كان يخشى ويَرهب

(١) لم أقف على قول أبي عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث ولا أبي عبيد الهروي في الغريين، وانظر تهذيب اللغة ٢٣٧/١٤ للأزهري، والنهاية ٩٥/٢ لابن الأثير، وجمع بحار الأنوار ١٤٢/٢ للفتي. وقد قال الأزهري: «وأما أبو عبيد فإنه روى عن غير واحد من أصحابه في: الدَّادِىء أنها الثلاث التي قبل المحاق، وجعل المحاق آخرها».

(٢) أشار إليه مؤلفه البكري في مقدمة كتابه سمط اللآلئ ٣/١، وهو من مرويات أبي بكر محمد بن خير الإشيلي كما في فهرسته.

(٣) يروي ابن خير هذا الكتاب عن الوزير الكاتب أبي بكر محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي، والفقيه الشريف أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن القرشي المعروف بابن الأحمر قالوا: حدثنا به أبو عبيد البكري، انظر فهرسة ابن خير ص ٣٤٣.

تَدَارَكُهُ^(١) فِي مُنْصِلِ الْأَلِّ بَعْدَمَا

مَضَى غَيْرَ دَأْدَاءٍ وَقَدْ كَادَ يَعْطِبُ^(٢)

يَقُولُ هَذَا الشُّعْرُ فِي هِجَاءِ الْحَارِثِ بْنِ وَعْلَةَ جَدِّ حُضَيْنِ بْنِ الْمَنْدَرِ بْنِ
الْحَارِثِ بْنِ وَعْلَةَ، وَكَانَ جَاوِرُهُ رَجُلٌ مِّنْ بَنِي يَرْبُوعٍ فَأُغِيرَ عَلَيْهِ، فَوَقَّى لَهُ
حُرَيْثٌ وَرَدَّ مَالَهُ .

وَالرُّقَادُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْدَةَ بْنِ كَعْبٍ .

وَمُنْصِلُ الْأَلِّ^(٣) : هُوَ رَجَبٌ كَانُوا يَمْتَنِعُونَ فِيهِ مِنَ الْحَرْبِ وَالْغَارَةِ
تَعْظِيمًا لَهُ، فَيَنْصِلُونَ أَسِنَّةَ رِمَاحِهِمْ، يُقَالُ: نَصَلْتُ الرُّمْحَ إِذَا جَعَلْتَهُ فِيهِ
نَصْلًا، وَأَنْصَلْتُهُ : نَزَعْتَ نَصْلَهُ .

وَالدَّادِيُّ : ثَلَاثُ لَيَالٍ مِّنْ آخِرِ الشَّهْرِ ، هَكَذَا قَالَ الْأَثْبَاتُ مِّنَ
اللُّغَوِيِّينَ^(٤) .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى^(٥) ثَغْلَبُ : « يُقَالُ لِلْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنَ
الشَّهْرِ الْحَرَامِ : دَأْدَاءٌ، وَآخِرُ لَيْلَةٍ مِّنْ جُمَادَى يُقَالُ لَهَا : فَلْتَةٌ، وَكَذَلِكَ آخِرُ
لَيْلَةٍ مِّنْ شَوَّالٍ »^(٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ص : تَدَارَكُهُ ... الْبَيْتَ إِلَى آخِرِهِ، لَكِنْ نَاسَخَ الْأَصْلَ الْحَقَّ فِي الْحَاشِيَةِ
الْبَيْتَ كَامِلًا، فَاقْتَضَى ذَلِكَ حَذْفَ جُمْلَةٍ : « الْبَيْتَ إِلَى آخِرِهِ » .

(٢) دِيَوَانُ الْأَعَشَى ص ١٢ .

(٣) فِي ص : وَمُنْصِلُ الْأَسِنَّةِ .

(٤) كَأَبِي الْهَيْثَمِ وَالْأَصْمَعِيُّ ، انْظُرْ تَهْذِيبَ اللَّغَةِ ٢٣٧/١٤ .

(٥) أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى : غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ فِي ص .

(٦) ذَكَرَ نَحْوَهُ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْذِيبِ اللَّغَةِ ٢٨٧/١٤ - ٢٨٨ مِنْ رَوَايَةِ الْمَنْذَرِيِّ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ،
وَانْظُرِ الصَّحَاحَ ٢٦٠/١، وَاللَّسَانَ ٦٧/٢ - ٦٨ « فَلَتْ » .

الاسم^(١) الثاني عشر: مُنَزَّعُ الْأَسِنَّةِ لَأَنَّهُمْ كَانُوا^(٢) يَنْزِعُونَ الْأَسِنَّةَ
من الرِّمَاحِ فِيهِ وَلَا يُقَاتِلُونَ، وَهَذَا كَالَّذِي قَبْلَهُ.

الثَّالِثُ عَشَرَ: سُمِّيَ رَجَبًا لِتَرْكِ الْقِتَالِ فِيهِ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: رَجُلٌ
أَرْجَبٌ إِذَا كَانَ أَقْطَعَ لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ، ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ
الْوَلِيدِ الْفَهْرِيُّ^(٣) فِي كِتَابِ «ذِكْرِ الْحَوَادِثِ وَالْبِدْعِ»^(٤) لَهُ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: كَانَ يُسَمَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ شَهْرَ الْعَتِيرَةِ، وَذَلِكَ مِنْ فُسَادِ السَّرِيرَةِ.
تَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٥) فِي آخِرِ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ، بَابُ
الْعَتِيرَةِ: نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَا سَفِيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةٌ».

قَالَ^(٦): «وَالْفَرَعُ أَوَّلُ نِتَاجٍ كَانَ يَنْتَجُ لَهُمْ كَانُوا يَذْبُحُونَهُ لَطَوَاغِيَّتِهِمْ،
وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ»^(٧).

الْعَتْرُ: بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْعَتِيرَةُ وَهِيَ شَاةٌ كَانُوا يَذْبُحُونَهَا فِي رَجَبٍ لَأَهْلَتِهِمْ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»^(٨) فِي كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ: وَحَدَّثَنِي

(١) غير مثبتة في ص .

(٢) غير مثبتة في ص .

(٣) الطَّارُوشِيُّ التَّوْفِيُّ سَنَةِ ٥٢٠ هـ .

(٤) كِتَابُ الْحَوَادِثِ وَالْبِدْعِ ص ٢٧٢ لِلطَّارُوشِيِّ .

(٥) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٩٦/٩ ، رَقْمٌ : ٥٤٧٤ .

(٦) هَذَا التَّفْسِيرُ هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ ، انْظُرْ فَتْحُ الْبَارِيِّ ٥٩٧/٩ .

(٧) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٩٦/٩ .

(٨) صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٦٤/٣ ، رَقْمٌ : ٣٨ .

محمد بن رافع وعبد بن حميد، قال عبد: أرنا^(١)، وقال ابن رافع: نا عبد الرزاق، قال: أرنا معمّر، عن الزهري، عن ابن المسيب، / عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا فرع ولا عتيرة »، زاد ابن رافع في روايته: « والفرع أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحونه ».

وقد أخرج الإمام أحمد في « مسنده » الذي قرأناه على القاضي العدل أبي الفتح محمد بن القاضي أبي العباس المندائي، بحق سماعه على الثقة أبي القاسم بن الحصين، بحق سماعه على أبي علي بن المذهب، بحق سماعه على أبي بكر بن حمدان القطيعي^(٢)، بحق سماعه من الإمام أبي عبد الرحمن عبد الله، بحق سماعه من أبيه الإمام أبي عبد الله أحمد قال: نا سفيان، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: « لا فرعة ولا عتيرة »^(٣).

وقرأته بخراسان على الإمام الأديب رضي الدين أبي بكر بن الإمام أبي سعد الكرماني^(٤)، بحق سماعه من المشايخ الأئمة أبي منصور عبد الخالق بن زاهر وأبي سعد أبيه، وأبي سعد محمد بن جامع يعرف بخياط الصوف، وأبي نصر سعيد بن أبي بكر الشّعري قالوا: حدّثنا الأديب المحدث الثقة أبو بكر أحمد بن علي^(٥) الشّيرازي سماعاً منا عليه^(٦) قال: نا الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري^(٧)،

(١) اختصار: أخبرنا، وفي ص: أنا، وهي اختصاراً لذلك أيضاً.

(٢) انظر عن هؤلاء كتاب الآيات البيّنات لابن دحية - تحقيقي ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) مسند أحمد ١٢/١٩٩ - تحقيق الأرئوط، عن سفيان، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة به. وإسناده صحيح على شرط الشيخين كما قال محقق المسند.

(٤) عبد الوهاب بن الحسن تفرّد في وقته، تُوفي سنة ٥٥٩ هـ، انظر السّير ٢٠/٣٣٩.

(٥) في ص: أحمد بن محمد.

(٦) سماعاً منا عليه: غير مثبتة في ص.

(٧) هذا إسناد ابن دحية إلى الحاكم، ولم يُخرجه الحاكم في المستدرک بل اكتفى بذكر اتفاق الشيخين على إخراج الحديث عن سفيان، عن الزهري، عن أبي هريرة به. انظر المستدرک ٤/٢٣٦.

قال: أرنا أبو عليٍّ محمد بن عليٍّ المذكر^(١)، قال: نا عُثَيْق بن محمد^(٢)، قال: نا سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « لا فرع ولا عتيرة ».

وهذه أسانيدٌ صحيحةٌ لا مطعن فيها^(٣)، وأن رسول الله ﷺ نهى المؤمنين عن ذلك، وأكثرُ فقهاء الفتوى يقولون بنسخه والنهي عنه وهو الصوابُ لقوله ﷺ: « لا فرع ولا عتيرة »؛ لأن « لا » تأتي نفيًا ونهيًا، وتأتي زائدةً، وتأتي بمعنى « ما »، فقوله ﷺ: « لا فرع ولا عتيرة » نفيٌ لحقيقته لأن النكرة في سياق النفي تعم، قاله جميعُ النحويين والأصوليين، فإذا قلت: لا رجلٌ عندي، فهو نفيٌ لكل رجلٍ عمومًا، فقوله: « لا فرع ولا عتيرة » نفيٌ لهما عمومًا^(٤).

(١) البرنؤذي من قدماء شيوخ الحاكم قال الخطيب: « متروك » كما في الضعفاء والمتروكين رقم: ٨٧/٣، والموضوعات ٢٢٤/١ لابن الجوزي. وقال الذهبي في المغني في الضعفاء ٦١٦/٢: « لا ثقة ولا مأمون ». وقال في ديوان الضعفاء رقم: ٣٨٩٤: « متهم تالف ». وانظر الأنساب ٣٣١/١، واللسان ٢٩٢/٥.

(٢) بضم العين أبو بكر النيسابوري الحرشي، نقل ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ٨٧/٣ عن الخطيب قوله: « عُثَيْق مجهول ». بينما ذكر الذهبي في المشته ص ٤٤٥ أنه معروف. وانظر عنه تلخيص المتشابه في الرسم ١٦٦/١، وإكمال ابن ماكولا ١١٢/٦ - ١١٣، وتوضيح ابن ناصر الدين الدمشقي ١٧٥/٦ - ١٧٦.

(٣) لا ينطبق هذا مع إسناد الحاكم فيه متروك ومجهول !

(٤) علّق على هذا العلامة الألباني رحمه الله فقال: « هذا صحيح، ولكن ما حقيقة الفرع والعتيرة؟ أما الأول: فهو أول النتاج كان ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم. والعتيرة:

وذكر اللغويُّ النحويُّ أبو عبد الله محمد بن جعفر التميميُّ القَزَّازُ أنَّ الأصمعيَّ صحَّفَ في قول الحارث^(١) :

/ عَنَّا^(٢) باطلاً وظُلماً كما تُعَدُّ تَرُّ عن حَجَرَةِ الرَّيِّضِ الطُّبَّاءِ^(٣)

فقال : تُعْتَرُ ، أي كما تُطْرَدُ بِالْعَنْزَةِ ، فقليل له : صحَّفتُ إنما هي تُعْتَرُ من العَتيرة .

وكان الرَّجُلُ في الجاهليَّةِ إذا نذَرَ أن يذبحَ للصَّئمِ شَحَّ على غنمه فاصطادَ الطُّبَّاءُ فذبحها مكان ما نذَرَ ، فتلك العَتيرةُ فتُعْتَرُ الطُّبَّاءُ مكانها^(٤) .

وحكى القاضي بمدينة إِشْبِيلِيَّةَ كان^(٥) أبو بكرٍ محمد بن عبد الله بن العربيِّ في كتاب « القبس في شرح موطأ مالك بن أنس » في كتاب الضَّحايا منه ما هذا نصُّه : « واستدلَّ من نزَع إلى الوجوب بما روى مسلمٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : على أهل كلِّ بيتٍ أضْحاةٌ وعَتيرةٌ في كلِّ عامٍ ، والعَتيرةُ هي المذبوحةُ في رَجَبٍ »^(٦) .

ذبيحةٌ في رجب كما جاء ذلك مفسراً في بعض طرق حديث أبي هريرة المذكور في الكتاب في الصحيحين والمُسند . فإذا ذبح المسلمُ ذبيحةً أوَّلَ النَّتَاجِ لوجه الله تعالى ، أو ذبح في رجب كما يذبح في غيره دون أن يَنْصَحَها به ، فلا مانع منه ، بل قد جاءت أحاديثٌ تدلُّ على ذلك ... » .

(١) هو الحارثُ بن حلْزَةِ اليشكريُّ الشاعِرُ الجاهليُّ .

(٢) انظر تهذيب اللُّغة ٢/٢٦٣ ، والصَّحاح ٢/٧٣٦ ، واللَّسان ٤/٥٣٧ « عتر » .

(٣) العَنُّ : هو الاعتراضُ اسمٌ من عَنَّ ، تهذيب اللُّغة ١/١٠٩ .

(٤) البيتُ من معلِّقة الحارث بن حلْزَةِ اليشكريِّ ، انظر شرح المَعْلَقَاتِ العشر للزَّوْزَنِيِّ ص ٢٨١ .

(٥) يعني ولايته للقضاء فيما مضى .

(٦) القبس ٢/٦٣٩ لابن العربيِّ .

انتهى ما قال ، والله يغفرُ له^(١) المقال ، فإنه نسبَ إلى « صحيح مسلم » ما ليس هو فيه أصلاً ، كأنه ما قرأ « صحيح مسلم » ولا طالعهُ ولا رواه ، والله يُسأحُنَا وإِيَّاه .

وهذا حديثٌ لا يصحُّ وإنما ذكرهُ الإمامُ أحمدُ في « مسنده » وقد تقدّمت قراءتي لجميعه فذكره من طريقين واهيين^(٢) ، وترجمَ عليه في مُجَلِّدِهِ الذي فيه مسندُ الكوفيين والبصريين: حبيبُ بنِ مِخْنَفٍ^(٣) قال: نا عبدُ الرزّاق، قال: أرنا ابنُ جُريج، قال: أخبرني عبدُ الكريم، عن حبيب ابنِ مِخْنَفٍ قال: انتهيتُ إلى النَّبِيِّ ﷺ يومَ عرفة وهو يقول: هل تعرفونها؟ قال: فما أدري ما رجعوا عليه. قال: فقال النَّبِيُّ ﷺ: « على كلِّ أهل بيتٍ أن يذبحوا شاةً في كلِّ رَجَبٍ، وكلُّ أضْحى شاةً »^(٤).

ثمَّ قال الإمامُ أحمدُ : نا معاذُ بن معاذٍ، قال: نا ابنُ عَوْنٍ، قال: أنبأني أبو رَمْلَةَ، عن مِخْنَفِ بنِ سُلَيْمٍ، قال رَوَّحُ الغامديُّ: قال: ونحنُ وقوفٌ مع

(١) في ص زيادة : على هذا .

(٢) في ص : ذاهبين .

(٣) في المسند : حديثُ حبيبِ بنِ مِخْنَفٍ .

(٤) أخرجه عبدُ الرزّاق في المصنّف ٣٨٦/٤ ، رقم: ٨١٥٩ ، ومن طريقه أحمد في المسند ٧٦/٥ ، عن ابن جُريج، قال: أخبرني عبدُ الكريم، عن حبيب بن مِخْنَفٍ، عن أبيه به. كذا عند عبد الرزّاق، وعند أحمد: « عن حبيب بن مِخْنَفٍ قال: انتهيتُ ... » ، والصوابُ عن حبيب بن مِخْنَفٍ عن أبيه كما هو عند عبد الرزّاق، قاله الحافظُ في تعجيل المنفعة ٤٢٥/١ ، رقم: ١٧٩ ، والنكت الظرف ٣٦٨/٨ . والحديثُ ضعيفٌ لضعف عبد الكريم وهو ابنُ أبي المخارق، ولجهالة حبيب كما قال ابنُ القطّان في بيان الوهم والإيهام ٥٧٨/٣ .

النبي ﷺ بعرفة فقال: « يا أيُّها الناسُ، إنَّ على أهل كلِّ بيتٍ في كلِّ عامٍ أضْحاءَ وعَتيرةً، أنْدرُونَ ما العَتيرةُ؟ هي التي يُسمِّيها الناسُ الرَّجْبِيَّةَ »^(١).

حديثان باطلان، وحبیب^(٢) هذا معدودٌ في الصَّحابة، ذكره^(٣) غير واحدٍ منهم الإمامُ أبو عمر بن عبد البر^(٤)، إلَّا أنَّ الراوي عنه عبدُ الكريم ابن أبي المُخارق أبو أُمَيَّةَ البصريُّ لا يَختلف أهلُ العلم بالحديث في ضَعْفِه كلُّهم يقول فيه: غيرُ ثَقَّةٍ. وَمِنْ أَجَلٍ مَنْ جرحه / واطَّرحه أبو العالِية^(٥)، وأَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ تكلَّم فيه وكذَّبه مع ورعِ أَيُّوبَ وعلمِه^(٦)، ثمَّ جرحه شعبة، ويحيى بن سعيدٍ القُطَّانُ الإمامُ^(٧)، والأئمَّةُ أحمدُ بنُ حنبلٍ^(٨) وعليُّ

(١) أخرجه أحمد ٧٦/٥، وأبو داود ٢٢٦/٣ - ٢٢٧، رقم: ٢٧٨٨، والترمذي ٩٩/٤، رقم: ١٥١٨، والنسائي ١٦٧/٧ - ١٦٨، وابن ماجه ٥٥٥/٤، رقم: ٣١٢٥ - تحقيق: بشار عواد، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٠/٩، من طرق عن عبد الله بن عون به. وإسناده ضعيفٌ لجهالة أبي رملة؛ قال الخطابي في معالم السنن: « هذا الحديث ضعيفٌ، وأبو رملة مجهولٌ »، وانظر بيان الوهم والإيهام ٥٧٧/٣ - ٥٧٨، ونصب الرأية ٢١١/٤، ومشكاة المصابيح ٤٦٥/١ - ٤٦٦.

(٢) يعني ابن مخنف.

(٣) في ص: ذكر هذا.

(٤) الاستيعاب ٣٢٤/١، وقال عن حديثه السابق الذي رواه عنه عبدُ الكريم بن أبي المخارق: « ولا يصحُّ ».

(٥) رُفيع بن مهران الرِّياحِيُّ انظر كلامه في تهذيب الكمال ٢٦٣/١٨.

(٦) انظر كلامُ أَيُّوبَ في عبد الكريم في صحيح مسلم ٢١/١، وتاريخ ابن معين - رواية الثوري ٣٦٩/٢.

(٧) كان يحيى القُطَّانُ لا يحدثُ عن عبد الكريم ذكرَ ذلك ابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل ٦٠/٦.

(٨) انظر كلامُ أحمد فيه في العلل ومعرفة الرجال ٤٠١/١، رقم: ٨٢٠، ٨٧٣، والجرح والتعديل ٦٠/٦ لابن أبي حاتم.

ابن المدينيّ ويحيى بن معين^(١) وغيرهم. وكان مؤدّب كتاب، وإنّما غرّ مالكا منه سمّته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، فأخذ عنه لما رآه^(٢) بمكة^(٣).

وقد رواه عبد الرزاق وأبو عاصم، عن ابن جريج، عن عبد الكريم، إلّا أنّ عبد الرزاق قال: لا أدري عن أبيه أم لا ؟

ومخنف هو ابن سليم بن الحارث بن عوف بن ثعلبة بن عامر بن ذهل بن مازن بن ذبيان بن ثعلبة بن الدؤل^(٤) بن سعد مائة بن غامد، ولأه عليّ رضي الله عنه أصبهان، وكان على راية الأزدي يوم صفين، روى عنه ابنه حبيب وأبو رملة ويقال: أبو رميلة أيضا^(٥).

وأبو رملة هذا مجهول لا يُعرف^(٦)، قيل: اسمه عامر، ولا يُحتج في دين الله بمجهول.

(١) انظر كلام ابن معين فيه في تاريخه - رواية الثوري ٣٦٩/٢، والدارمي رقم: ٦٨١، وسؤالات ابن طهمان لابن معين رقم: ٢٥٢.

(٢) في الأصل: لما رواه، والتصويب من ص، س.

(٣) انظر عن اغترار الإمام مالك بعبد الكريم بن أبي المخارق أحوال الرجال رقم: ٩٧ للجوزجاني، وميزان الاعتدال ٦٤٦/٢، وتهذيب التهذيب ٣٧٨/٦.

(٤) كذا ضبطه ناسخ الأصل، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٣٧٨/٤.

(٥) ترجمة مخنف هذه أخذها المؤلف من الاستيعاب ١٤٦٧/٤، وانظر عنه طبقات خليفة ص ١١٣، ١٣٨، ومعجم الصحابة ٩١/٣ لابن قانع، ومعرفة الصحابة ٢٦١١/٥ لأبي نعيم، وتهذيب الكمال ٣٤٧/٢٧ - ٣٤٨، والمصادر التي في حاشيته.

(٦) حكم عليه أيضاً بالجهالة ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام ٥٧٧/٣، والذهبي في

ميزان الاعتدال ٣٦٣/٢، والمغني في الضعفاء ٣٢٤/١، وديوان الضعفاء رقم: ٢٠٦١،

وابن حجر في التقريب رقم: ٣١١٣.

والحديثُ متروكٌ إذ لا تُسنُّ عَتِيرَةٌ أصلاً، ولو قلنا بوجوب الأضحية كانت على الشَّخص الواحد لا على جميع أهل البيت.

ولا يُحفظُ لِخَنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولا لابنه حبيبٍ سوى هذا الحديثِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْكَذَّابِ فِي قَوْلِ الْإِمَامِ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ، والمتروكُ فِي قَوْلِ جَمِيعِهِمْ، أو مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَمْلَةَ الْجَهْلُولِ.

الخامسَ عَشَرَ : الْمُبْرِيُّ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَنْ لَا يَسْتَحِلُّ الْقِتَالَ فِيهِ [فَهُوَ] ^(١) بَرِيءٌ مِنَ الظُّلْمِ وَالنِّفَاقِ.

السادسَ عَشَرَ : الْمُقَشِّشُ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَمَيَّزُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَيْضاً الْمَتَمَسِّكُ بِدِينِهِ مِنَ الْمُقَاتِلِ فِيهِ الْمُسْتَحِلُّ لَهُ.

وقد أذهبَ اللهُ جَلَّ وَعَلَا أَمَرَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَغَزَا فِيهِ فِي الْإِسْلَامِ سَيِّدُ الْأَنَامِ، مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَشْرَفُ السَّلَامِ.

السَّابِعَ عَشَرَ : شَهْرُ اللهِ، وَضِعَ فِي الْإِسْلَامِ، عَلَى مَا سَأَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذَا بَعُونَ اللهُ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

الثَّامِنَ عَشَرَ : أَنَّهُ مَشْتَقٌّ مِنَ الرَّوَاجِبِ، وَالرَّوَاجِبُ : ظُهُورُ السُّلَامِيَّاتِ، وَاحِدُهَا رَاجِبَةٌ ^(٢)، وَالسُّلَامِيُّ : كُلُّ عَظِيمٍ وَمَفْصَلٍ، وَأَصْلُهُ عِظَامُ الْكَفِّ وَالْأَكَارِعِ ^(٣).

(١) مِنْ ص .

(٢) انظر تهذيب اللغة ٥٤/١١ .

(٣) نفسه ٤٥٠/١٢ .

قال النحويُّ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل^(١): « البراجمُ حقيقتها أنه ما نتأ إذا أغلق الإنسان يده ، والرواجبُ ما توسّط بينهما / وكذلك ما بين الأنامل والبراجم يُقال لها أيضاً رَوَاجِبُ ».

وحُكي عن محمد بن يزيد^(٢) أنه قال: « مِنْ هذا اشتقَّ اسمُ رَجَبٍ لأنه في وسط السَّنة » .

حدّثني الشَّيْخُ المحدثُ الفاضلُ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحَجْرِي مِنْ حَجَرِ ذِي رُغَيْنِ^(٣) أَيَّام قراءتي عليه سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، قال: نا جماعة منهم الوزيرُ الحَسِيبُ الأديبُ الفقيهُ أبو عبد الله جعفر بن محمد بن مَكِّي بن أبي طالب القيسيُّ، قال: نا الوزيرُ لغويُّ الأندلس وفاضلُها أبو مروان عبد الملك بن سراج، قال: نا الفقيهُ المحدثُ أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن حمود بن أحمد الصَّدْفِيُّ ويُعرف بالسَّفَّاقِسيِّ، وكان تجوّل بالمشرق وأخذ عن علمائها^(٤)، قال: نا أبو القاسم عليُّ بن محمد الزَيْدِيُّ، قال: نا أبو بكر محمد بن الحسن المقرئُ المفسِّرُ الموصليُّ المعروف بالنَّقَّاش، قال: نا أبو عمرو أحمد بن العباس الطَّيْرِيُّ، قال: نا الكِسَائِيُّ، قال: نا أبو معاوية، قال: نا الأعمشُ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن أبي سعيد الخُدْري قال: قال رسول الله ﷺ :

« رَجَبٌ شهرُ الله، وشعبانُ شهري، ورمضانُ شهرُ أمّتي، فمن صام رَجَباً إيماناً واحتساباً استوجبَ رضوانَ الله الأكبر، وأسكنهُ الفردوسَ

(١) النَّحَّاسُ المصريُّ النَّحْوِيُّ ، تُوْفِّي سنة ٣٣٨ هـ ، انظر السَّيَر ٤٠١/١٥ - ٤٠٢ .

(٢) الْمُبَرِّدُ اللَّغَوِيُّ النَّحْوِيُّ ، تُوْفِّي سنة ٢٨٦ هـ ، انظر المصدر السابق ٥٧٦/١٣ - ٥٧٧ .

(٣) شيخ ابن دحية وشيخ أخيه أبي عمرو عثمان، وكان حافظاً علامة مقرئاً مجوِّداً، تُوْفِّي سنة ٥٩١ هـ ، انظر عنه السَّيَر ٢٥١/٢١ - ٢٥٥ .

(٤) ويعرف ... علمائها : ساقطة من ص .

الأعلى، ومن صام من رَجَبٍ يومين، فله من الأجر ضعفان، وزنُ كلِّ ضعْفٍ مثلُ جبال الدنيا .

ومن صام من رَجَبٍ ثلاثةَ أَيَّامٍ، جعل الله بينه وبين النار خندقاً، طُول مسيرة ذلك سنة .

ومن صام من رَجَبٍ أربعةَ أَيَّامٍ، عُوفي من البلاء: الجُذامِ والجنونِ والبرصِ، ومِنُ فتنَةِ المسيح الدَّجَالِ، ومِنُ عذابِ القبر .

ومن صام من رَجَبٍ ستّةَ أَيَّامٍ خرجَ من قبره ووجهه أضوءُ من القمر ليلة البدر .

ومن صام من رَجَبٍ سبعةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ لجهنّم سبعَةَ أبوابٍ يُغْلِقُ اللهُ تعالى عنه بصوم كلِّ يومٍ باباً من أبوابها .

ومن صام من رَجَبٍ ثمانيةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ للجنةِ ثمانيةَ أبوابٍ يَفْتَحُ [اللهُ] ^(١) له بصوم كلِّ يومٍ باباً من أبوابها .

ومن صام من رَجَبٍ تسعةَ أَيَّامٍ خرجَ من قبره وهو يُنادي: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فلا يُردُّ وجهُهُ دون الجنة .

ومن صام من رَجَبٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ جعل الله له على كلِّ ميلٍ من الصَّراطِ فراشاً يستريحُ عليه .

ومن صام / من رَجَبٍ أحدَ عَشَرَ يوماً لم يُرَ في القيامة عبداً أفضلَ منه، إِلَّا من صامَ مثله أو زادَ عليه .

ومن صام من رَجَبِ اثني عَشَرَ يوماً كساهُ اللهُ يومَ القيامةِ حُلَّتَيْنِ الحَلَّةُ
الواحدةُ خيرٌ من الدُّنيا وما فيها .

ومن صام من رَجَبِ ثلاثةَ عَشَرَ يوماً توضع له يومَ القيامةِ مائدةٌ في
ظلِّ العرشِ، والنَّاسُ في شدَّةٍ شديدةٍ .

ومن صام من رَجَبِ أربعةَ عَشَرَ يوماً أعطاهُ اللهُ تعالى من الثَّواب ما
لا عَيْنٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ .

ومن صام من رَجَبِ خمسةَ عَشَرَ يوماً يَقِفُهُ^(١) اللهُ عزَّ وجلَّ موقفَ
الآمين، ولا يمرُّ به مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نبيٌّ مُرْسَلٌ إلَّا قال له: طُوباك^(٢)، أنتَ
من الآمين «^(٣) .

هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ ، والنَّقَاشُ هذا هو مؤلِّفُ
كتاب « شفاء الصُّدور »، وقد ملأ أكثرَه بالكذب والزُّور .

قال الخطيبُ الحافظُ أبو بكر بنُ ثابتٍ : « بل هو شقاءُ الصُّدور »^(٤)،
وذكرَ كلامَ النَّاسِ في النَّقَاشِ واتِّهامَهُم له بالوَضْعِ^(٥) .

(١) في ص : يُوقِفُه .

(٢) في ص : طوبى لك .

(٣) أخرجه ابنُ الجوزيِّ في الموضوعات ٥٧٦/٢ - ٥٧٧، من طريق النَّقَاشِ به، قال ابنُ
الجوزيِّ: « هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ، والكسائيُّ لا يُعرفُ، والنَّقَاشُ مُتَّهَمٌ » .

(٤) الذي في تاريخ بغداد ٢٠٥/٢ قولُ الخطيبِ: « حدَّثني محمَّدُ بنُ يحيى الكرمانيُّ، قال:
سمعتُ هبةَ الله بن الحسن الطَّبريِّ ذكرَ تفسيرِ النَّقَاشِ فقال: ذاك إشفَى الصُّدور، وليس
بشفاء الصُّدور » . والإشْفَى: المُثَقَّبُ والمحرزُ الذي يستعملُه الأساكفةُ، انظر الصَّحاح

٢٣٩٤/٦، واللَّسان « شفي » .

(٥) تاريخ بغداد ٢٠٥/٢ .

وقال طلحة بن محمد بن جعفر الحافظ : « كان النقاشُ يكذبُ »^(١).

وقال الإمام أبو بكر البرقاني : « كلُّ حديثه مُنكرٌ »^(٢)»^(٣).

وقد صيغَ في هذا الحديثِ الكِسائيُّ، ولا يعرفه أحدٌ من خلقِ الله.

وكلماتُ رسولِ الله ﷺ منزّهةٌ عن هذا التّخليط، والتّجاذيف في الجزاء على الأعمال، من غير تقديرٍ يشهدُ به الكتابُ العزيزُ والسُّنة الثّابتة.

وكذلك وضعَ عمرو بن الأزهر فيه حديثاً، ورواهُ بزعمه^(٤) عن أبانٍ

عن أنس بن مالكٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ :

« مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ رَجَبٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ^(٥) صِيَامَ شَهْرٍ، وَمَنْ صَامَ

سَبْعَةَ أَيَّامٍ مِنْ رَجَبٍ أَغْلَقَ عَنْهُ سَبْعَةُ^(٦) أَبْوَابٍ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ^(٧)

مِنْ رَجَبٍ فَتُحِلَّ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَنْ صَامَ نِصْفَ رَجَبٍ^(٨) كَتَبَ

اللَّهُ لَهُ رِضْوَانَهُ، وَمَنْ كَتَبَ لَهُ رِضْوَانَهُ لَمْ يُعَذِّبْهُ، وَمَنْ صَامَ رَجَبًا كُلَّهُ

حَاسِبُهُ اللَّهُ حِسَابًا يَسِيرًا ».

(١) تمامه : « في الحديث ، والغالبُ عليه القصصُ » أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في تاريخ بغداد

٢٠٥/٢ بإسناده إليه .

(٢) في ص : كان حديثه منكراً .

(٣) المصدر السابق .

(٤) في ص : عن عمه ، وهو تحريفٌ قبيحٌ .

(٥) له : ساقطة من ص .

(٦) في ص : أغلقَ اللَّهُ عنه سبعة .

(٧) كذا في الأصل بفتحتين ، وفي ص : ثمانية أيام .

(٨) في ص : نصفه .

حدَّثنا بهذا الحديث جماعة لا أحصيهم كثرة قالوا: أَرَنَا إسماعيلُ بن أحمد السَّمَرْقَنْدِيُّ، قال: أَرَنَا أحمدُ بن محمد بن النُّقُور، قال: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمران الجُنْدِي، قال: نا إسماعيلُ بن العباس الورَّاقُ، قال: نا جعفر بن محمد بن شاكر / الصَّائغُ، قال: نا خالد بن يزيد^(١) القرْنِي^(٢)، قال: نا عمرو بن الأزهر، عن أبان، عن أنس بن مالك^(٣).

قال الإمام أبو بسْطامٍ شعبةُ بن الحَجَّاج : « لأن أُرني أحبُّ إليَّ مِنْ^(٤) »
أَحَدَتْ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ^(٥).

وأجمع العلماء على عدالة شعبة ورُسُوخه في هذا العلم، ونصيحته فيه لله ورسوله ولعامة المسلمين، وهو ممن عبد الله تعالى حتى جفَّ جلده على عظمه^(٦)، وكان مالكٌ يُعَظِّمُهُ ويثني عليه^(٧).

(١) ويُقال : ابن أبي يزيد وصوبه المزي، وهو أبو الهيثم المَزْرَعِيُّ القَرْنِيُّ القُطْرُبُلِيُّ، انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢١٥/٨ - ٢١٦، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) في الأصل ، س : القُرِّيُّ ، والتصويبُ من كتب الرجال ، والكلمة ساقطة من ص.

(٣) أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٥٧٧/٢ - ٥٧٨، رقم: ١١٤٨ من طريق إسماعيل ابن أحمد السَّمَرْقَنْدِيِّ به، قال ابنُ الجوزي: « هذا حديثٌ لا يصحُّ ... »، ثم ذكر كلامَ العلماء في أبان وعمرو بن الأزهر .

(٤) من : ساقطة من ص .

(٥) أخرج كلامَ شعبة في أبان ابن عدي في الكامل ٣٧٢/١، والعقيلي في الضعفاء ٣٨/١ من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة به.

(٦) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢ - ٤٩٥، والمصادر التي في حاشيته.

(٧) قال الذَّهَبِيُّ في السِّير ٢٠٥/٧: « ومن جلالته قد روى مالكُ الإمام عن رجلٍ عنه، وهذا قلَّ أن عمله مالكٌ »، ثم أوردَ الحديثَ المُشارَ إليه.

وأما عمرو بن الأزهر^(١) :

فقال فيه الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل : « عمرو بن الأزهر^(٢) بصريٌّ، قاضي جُرْجَان، كان يضع الحديث »^(٣).

وقال النسائي : « هو متروك^(٤) »^(٥).

وقال أبو حاتم بن حبان في « تعديله وتجرّحه » : « كان عمرو بن الأزهر يضع الحديث على الثقات، ويأتي بالموضوعات عن الأثبات، لا يحلُّ ذكره إلا بالقدح فيه »^(٦).

وقال أبو الحسن الدارقطني : « عمرو بن الأزهر كذاب »^(٧).

وفي هذا الشهر أحاديث كثيرة من رواية جماعة من الوضّاعين^(٨) منهم: مأمون بن أحمد، رواها عن أحمد بن عبد الله الجوّياري، ومأمون هذا قال فيه الإمام أبو عبد الله الشافعي : « مأمونٌ غيرُ مأمونٍ »^(٩).

(١) انظر عنه الجرح والتعديل ٢٢١/٦، والتاريخ الكبير ٣١٦/٦، وميزان الاعتدال ٢٤٥/٣ - ٢٤٦، واللسان ٣٥٣/٤ - ٣٥٤، وغيرها.

(٢) فقال فيه ... الأزهر : ساقطة من ص.

(٣) أخرج قولَ أحمد العقيلي في الضعفاء ٢٥٧/٣، والخطيب في تاريخ بغداد ١٢/١٩٣، من طريق علي بن شوكر، عن أحمد به.

(٤) في ص : متروك الحديث.

(٥) الضعفاء والمتروكين للنسائي رقم : ٤٧٨.

(٦) المجروحين ٧٨/٢ مع اختصار يسير في سياق ابن دحية.

(٧) الضعفاء والمتروكون رقم : ٣٩٥.

(٨) في ص : الواضعين.

(٩) يبدو أنّ هذا سبق قلم من ابن دحية إذ هذه العبارة : « مأمونٌ غيرُ مأمونٍ » إنّما هي من كلام ابن الجوزي، ولعلّ سبب الاشتباه ورود اسم الشافعي في السياق، وهو حقاً موهم أنّ الكلام له، وليس الأمر كذلك، انظر الموضوعات ٣٠٥/٢.

ذَكَرَ أَنَّهُ وَضَعَ مِائَةَ أَلْفٍ حَدِيثٍ^(١) كُلُّهَا كَذِبٌ وَزُورٌ، فَلَا يَصَحُّ مِنْهَا
لَا فِي الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ رَجَبٍ وَلَا فِي النِّصْفِ مِنْهُ وَلَا فِي آخِرِهِ، وَكَذَلِكَ
صِيَامُهُ لَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي وَسْطِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ وَلَا فِي عِدَدِ أَيَّامٍ مِنْهُ.
وَكَذَلِكَ حَدِيثُ الْعَيُونِ وَالْأَنْهَارِ، كَحَدِيثِ مُوسَى الطَّوِيلِ^(٢)، عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« إِنَّ فِي الْجَنَّةِ نَهْرًا يُقَالُ لَهُ رَجَبٌ »^(٣) الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ، وَمُوسَى
الطَّوِيلُ كَذَّابٌ عِنْدَهُمْ.

(١) ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ١/١٩٣ .

(٢) الَّذِي وَقَعَ فِي رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ: مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ، أَوْ مُوسَى بْنُ عَمِيرٍ، أَوْ مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ يَزِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ذِكْرٌ لِمُوسَى الطَّوِيلِ وَاسْمُهُ مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّوِيلُ،
وَلَعَلَّهُ اشْتَبَهَ عَلَى ابْنِ دَحِيَّةٍ بِالرَّأَوِيِّ الثَّالِثِ: مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ الْأَنْصَارِيِّ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَلَالُ فِي فَضَائِلِ شَهْرِ رَجَبٍ رَقْم: ٣، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الْمَجْرُوحِينَ ٢/٢٣٨، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي
شُعَبِ الْإِيمَانِ ٣/٣٦٧ - ٣٦٨، رَقْم: ٣٨٠٠، وَالْخَلِيلُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْقَرَاتِي فِي جُزْءٍ فِي فَضَائِلِ
رَجَبٍ وَشُعْبَانَ وَرَمَضَانَ - كَمَا فِي التَّدْوِينِ فِي أَحْبَارِ قُزُوزِينَ لِلرَّافِعِيِّ ١/١٦٤ - ١٦٥ -، وَابْنُ
الْجُوزِيِّ فِي الْعُلَلِ الْمُنْتَاهِيَةِ ٢/٦٤ - ٦٥، رَقْم: ٩١٢، وَالشَّجَرِيُّ فِي أَمَالِيهِ ٢/٩٣، وَقَوَامُ السَّنَةِ فِي
التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ ٢/٣٩١ - ٣٩٢، رَقْم: ١٨٤٧، وَالزَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ ٤/١٨٩، رَقْم: ٨٧٩٧،
مَنْ طَرَقَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ. وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ حَبَّانَ:
« مُوسَى بْنُ عَمِيرٍ » وَقَوَامُ السَّنَةِ وَالشَّجَرِيُّ: « مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ »، وَوَقَعَ أَيْضاً عِنْدَ
ابْنِ حَبَّانَ وَابْنِ بَيْهَقٍ وَالْخَلِيلُ وَالشَّجَرِيُّ: « مَنْصُورُ بْنُ يَزِيدٍ »، وَصَوَّبَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَبْيِينِ الْعَجَبِ
ص ١٠، وَاعْتَبَرَ رَوَايَةَ: « مَنْصُورُ بْنُ يَزِيدٍ » بِالْبَاءِ وَهَمَاءً. وَقَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ:
« هَذَا لَا يَصَحُّ وَفِيهِ مَجَاهِيلٌ لَا نَدْرِي مِنْ هُمْ ». وَقَالَ النَّهْيِيُّ: « مَنْصُورُ بْنُ يَزِيدٍ لَا يُعْرَفُ وَالْخَبْرُ
بَاطِلٌ ». وَكَذَا حَكَّمَ بِطُلَانِهِ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الضَّعِيفَةِ رَقْم: ١٨٩٨.

قال ابن حبان : « يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة لا يحلُّ كُتُبُها »^(١).

وكذلك حديث^(٢) شهر بن حوشب^(٣).

كتب إلينا به الشيخ المسند أبو الطاهر السلفي غير مرة ونقلته من كتابه، أرنا أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري بمكة، نا أبو الفتح ناصر بن الحسين العمري^(٤) إملأ، أرنا أبو معاذ الشاه بن عبد الرحمن الهروي، أرنا أبو نصر الخلال ببغداد^(٥)، نا علي بن سعيد / الرملي، نا ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة قال :

« من صام السَّابِعَ والعشرين من رَجَبٍ كتبَ اللهُ له صيامَ ستين شهراً، وهو أولُ يومٍ نزل جبريلُ على محمدٍ ﷺ بالرسالة »^(٦).

(١) كلام ابن حبان في المجروحين ٢٤٣/٢ هو في موسى الطويل لا موسى المذكور هنا في حديث رجب.

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ما يتعلق بحديث موسى الطويل وشهر بن حوشب والنقاش وابن الأزهر والجوياري نقله عن ابن دحية أبو شامة في الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٢٣٠ - ٢٣٦ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) بذال معجمة أعجمها كذلك ناسخ الأصل وهي لغة في بغداد .

(٦) أخرجه الحسن بن محمد الخلال في فضائل شهر رجب رقم: ١٨، والخطيب في تاريخ بغداد ٢٩٠/٨، وأبو معاذ الشاه بن عبد الرحمن الهروي المروزي في جزئه، وعبد العزيز الكتاني في فضائل رجب - كما في تبين العجب ص ٣١ -، من طرق عن أبي نصر الخلال، عن علي بن سعيد الرملي، عن ضمرة بن ربيعة به. وأبو نصر الخلال هو حبشون

وهذا حديثٌ لا يصحُّ .

أما شهرُ بن حَوْشَبٍ ففي مُقَدِّمَةِ^(١) « صحيح مسلم » عن ابنِ عَوْنٍ :
« إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ »^(٢) أَي قَصَّروا به، مأخوذٌ من النَّيْزِكِ وهو الرُّمَحُ
القَصِيرُ، يُريدُ أَنَّهُ طُعِنَ عليه^(٣).

وقال شعبةٌ : « لقيتُ شهرًا فلم أعتدَّ به »^(٤) .

وقال الحافظُ أبو أحمد عبدُ الله بن عدي الجُرْجَانِيُّ : « شهرٌ لا يُحتَجُّ
بحديثه »^(٥) .

ابن موسى بن أيوب وثقه الخطيبُ، ونقلَ عن الدَّارِقُطِيِّ قولَهُ فيه: « صدوقٌ ». وقال
الذهبيُّ في السِّير ٣١٧/١٥: « كان أحدَ الثَّقَاتِ ». وقد تابعهُ عن عليِّ بن سعيدِ الرَّمْلِيِّ
أحمدُ بن عبد الله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مهران المعروف بابن النُّيرِيِّ أخرجهُ
الخطيبُ أيضاً ٢٩٠/٨، ووثَّقَ ٢٢٧/٤ ابنُ النُّيرِيِّ، ونقلَ عن الحسن بن أبي طالبٍ أَنَّ
يوسفَ القَوَّاسَ ذكرَهُ في جملةِ شيوخه الثَّقَاتِ. وقال الحافظُ ابن حجر في تبين العجب :
« وهذا موقوفٌ ضعيفُ الإسناد، وهو أمثلُ ما وردَ في هذا المعنى ». والحديثُ أيضاً فيه
مطرٌ الوراقَ وليس بأحسن حالاً من شيخه شهر؛ لذا قال العلامة الألباني رحمه الله: « فتعصيبُ
المصنَّف - يعني ابن دحية - ثم الحافظ علة الحديث بشهر دون مطر ليس كما ينبغي ».

(١) بفتح الدَّال كذاك ضبطها ناسخُ الأصل .

(٢) صحيح مسلم - المُقَدِّمَةُ ١٧/١ من طريق النَّضْرِ قال: سئل ابنُ عون عن حديثٍ لشهر
وهو قائمٌ على أُسْكُفَةِ الباب فقال: « إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ »، قال الإمامُ
مسلمٌ بعده: « أخذتهُ ألسنةُ النَّاسِ، تكلَّمُوا فيه ».

(٣) انظر غريب الحديث ٢٧٩/٢ لابن قتيبة، وإكمال المعلم ١٣٤/١، والنهاية ٤٢/٥.

(٤) أخرج قولَ شعبة مسلمٌ في صحيحه - المُقَدِّمَةُ ١٧/١ .

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١٣٥٨/٤ .

وقد رفعه إلى رسول الله ﷺ من طُرُقٍ، وأعظمُ جُرحِه أنه كان شُرْطِيًّا لِلحَجَّاجِ^(١).

وقال فقيهُ الشَّافعيَّةِ في زمانه أبو يحيى زكرياءُ بن يحيى السَّاجِيُّ في كتاب «التَّعْدِيلِ والتَّجْرِيعِ»^(٢) له، والحافظُ الثَّقَةُ أبو جعفر العُقَيْلِيُّ في كتاب «الضَّعْفَاءِ والمُتْرَوِكِينَ»^(٣) من تأليفه: «إنَّ شهرًا دخل بيتَ المال فسرَقَ خَريطَةً فُقِيلَ فيه :

لقد باعَ شَهْرٌ دِينَهُ بِخَريطَةٍ فَمَنْ يَأْمَنُ القُرَّاءَ بَعْدَكَ يَا شَهْرُ»^(٤)
وأفتى أهلُ البصرة بقطع يده على مذهب مالكٍ رحمه الله^(٥).

قال القاضي أبو محمَّدٍ عبدُ الوهَّابِ بن عليٍّ المالكيُّ في كتاب «عيون المجالس»^(٦) :

(١) انظر تاريخ دمشق ٢٣/٢٢٧ .

(٢) روى ابنُ عدي في الكامل ٤/١٣٥٥ عن السَّاجِيِّ قال: أنشدنا أحمدُ بن محمَّدٍ: وَذَكَرَ البيتَ. ونقل الحافظُ في التَّهْذِيبِ ٤/٣٧٢ قولَ السَّاجِيِّ في شهرٍ: «فيه ضعفٌ وليس بالحافظ».

(٣) لم أرَ هذا النصَّ في ضعفاء العقيليِّ - ترجمة شهر بن حوشب ٢/١٩١ - ١٩٢.

(٤) أخرج القسَّةَ عبدُ الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال ٣/٢٦، رقم: ٣٩٩٧، والفسويُّ في المعرفة والتَّاريخ ٢/٩٨، وابنُ عدي في الكامل ٤/١٣٥٥، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٢٣/٢٣٠ - ٢٣١، من طرق عن يحيى بن أبي بُكير، عن أبيه قال: فذكره. قال الذَّهَبِيُّ في السِّير ٤/٣٧٥: «إِسْنَادُهَا مُنْقَطِعٌ، وَلَعَلَّهَا وَقَعَتْ وَتَابَ مِنْهَا، أَوْ أَخَذَهَا مُتَأَوَّلًا أَنْ لَهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ حَقًّا، نَسَأَلُ اللَّهَ الصَّفْحَ».

(٥) علَّقَ العَلَّامَةُ الألبانيُّ رحمه الله على هذه الفتوى قائلاً: «لم أقف على هذه الفتوى في شيء من المصادر التي طالتها يدي، وما أراها تصحُّ، والله أعلم».

(٦) عيون المجالس ٢/١٢١٠ .

« مسألة^١ : قال مالكٌ في رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم: من سرق من بيت المال أو من المغنم - وإن كان السارقُ أحدَ الجيش - ما يجبُ فيه القطعُ قطعاً » .

وقال الحافظُ أبو حاتمٍ محمدُ بن حبان : « إنَّ شهراً كان يَروي عن الثقات المعضلات^(١)، وإنَّه عادِلَ عبَّادُ بن منصورٍ في الحجِّ فسرقَ عَيْبَتُهُ^(٢) . وقد نَزَّهَ اللهُ شريعةَ الإسلام، عن أن تُؤخَذَ عن السُّراقِ وكذبةِ الأقوام^(٣) . فإن قيل : إنَّ أحمدَ بن حنبلٍ ويحيى بن معينٍ كانا يَقْبِلانِ حديثَهُ^(٤) . قلنا : إلَّا في رَجَبٍ فإنَّه لم يَلْتَفِتْ إليه . قال أحمدُ : يُكرَهُ إفرادُ رَجَبٍ بالصَّوم .

وشهادةُ المُجَرَّحِ ساقطةٌ بإجماع^(٥) وكذلك روايته، مع أنَّ الجَرَحَ عند الفقهاء أَعْمَلُ من التَّعْدِيلِ؛ لأنَّه شَهِدَ بأمرٍ خاصٍّ، وَعَلِمَ من باطنِ الحالِ ما

(١) تمامه : « وعن الأثبات المقلوبات » .

(٢) الجروحين ٣٦١/١ . وقصةُ سرقةِ لَعْبَةِ عبَّادٍ أخرجها ابنُ عدي في الكامل ١٣٥٥/٤ ، ومن طريقه ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٢٣٠/٢٣ ، عن يحيى القطَّان، عن عبَّاد بن منصور قال : « حججتُ مع شهر بن حوشبٍ فسرقَ عَيْبَتِي في الطريق » قال الذهبيُّ في السَّيَر ٣٧٥/٤ بعد أن ذكره : « فما أدري ما أقول ! » .

(٣) لم أرَ من رمى شهراً بالكذب، بل قال الحافظُ صالحُ بن محمَّد جزرة البغدادي : « لم يُوقَفْ منه على كذبٍ » تاريخ دمشق ٢٢٧/٢٣ ، وتهذيب الكمال ٥٨٥/١٢ .

(٤) انظر توثيقَ أحمد وابنِ معينٍ لشهرٍ في التَّاريخ - روايةُ الدُّوريِّ ٢٦٠/٢ ، والجرح والتَّعديل ٣٨٣/٤ لابن أبي حاتمٍ، وسُؤالات أبي داود للإمام أحمد رقم : ٥٣٦ ، وتاريخ دمشق ٢٢٣/٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، وتهذيب الكمال ٥٨٤/١٢ - ٥٨٥ .

(٥) في ص : بإجماعهم .

لم يعلمه من شهد بظاھرھا، وهو جمْعُ بين الشَّهادتين حتَّى لا يكونَ تكذيباً لإحداھما، لأنَّ للمُعَدِّل شهادةً بظاھرٍ صحيحةً، وللمُجَرِّح شهادةً بباطن^(١) صحيحةً^(٢) / فالجمْعُ بينهما مع العمل بشهادة المُجَرِّح لا يكون تكذيباً لشهادة المُعَدِّل لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما شهد بما علم.

وإن قلنا بتزجیح المُعَدِّل فوجهه أنَّ الجَرَّح أمرٌ طارىءٌ عليه، مخالفٌ للأصل المُستَصحب وهو العدالة.

وذكرَ بعضُ القصاص أنَّ الإسراء كان في رَجَب، وذلك عند أهل التعديل والتَّجريح عَيْنُ الكذب^(٣).

قال الإمامُ أبو إسحاق الحربيُّ: « أُسْري برسول الله ﷺ ليلة سَبْعٍ وعشرين من شهر ربيع الأول^(٤)»، وقد ذكرنا ما فيه من الاختلاف والاحتجاج في كتابنا المسمَّى بـ: «الابتهاج في أحاديث المعراج»^(٥).

(١) بظاھر... شهادة: ساقطة من ص .

(٢) صحيحة: بضمتين كذا ضبطها ناسخُ الأصل في الموضعين، وكان الأصلُ أن يقول: «صحيحة»

على اعتبار أنَّها وصفٌ لـ: «شهادة»، ويظهر أنَّ الضمَّ روعي فيه الابتداء.

(٣) ذكرَ ابنُ كثيرٍ في البداية والنهاية ٢٧٠/٤ - تحقيق: التركي أنَّ القولَ بأنَّ الإسراء كان ليلة السَّابع والعشرين من رَجَب فيه حديثٌ لا يصحُّ سنَّده، وقد ذكره في كتابه فضائل شهر رَجَب، وذكرَ أيضاً أنَّ من النَّاس من يزعمُ أنَّ الإسراء كان أوَّل ليلة جمعةٍ من شهر رَجَب، وهي ليلة الرَّغائب التي أحدثت فيها الصَّلَاة المشهورة ولا أصلَ لذلك.

(٤) ما ذكره بعضُ القصاص في الإسراء وكلامُ أبي إسحاق الحربيِّ نقله عن ابن دحية الحافظ ابن حجرٍ في تبیین العجب ص ٦.

(٥) الابتهاج في أحاديث المعراج ص ٦٩ - ٧٣ لابن دحية . قال العلامة الألباني رحمه الله: «ومن ذلك يُعلم أنَّ الاحتفال بليلة الإسراء في رَجَب إنما هو معتمدٌ على الكذب بشهادة هذين

وأما صلاة الرغائب فالتَّهمُ بوضعها عليُّ بن عبد الله بن جَهْضَم، وضعها على رجالٍ مجهولين لم يُوجدوا في جميع الكتب، رواها عنه الفقيه أبو القاسم عبد الرحمن بن إمام أَصْبَهَانَ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه. حدَّثني بها بقراءتي عليه بِأَصْبَهَانَ الشَّيْخُ الصَّالِحُ الثَّقَةُ أبو جعفر محمد بن أحمد ابن نصر بن أبي الفتح بن محمد بن عُمر الصَّيْدَلَانِي^(١) سَيِّطُ أَبِي عَلِيٍّ الحُسَيْنِ بن عبد الملك بن أبي عمرو عبد الوهَّاب بن إمام أَصْبَهَانَ أبي عبد الله بن مَنْدَه الحافظ، قال: أجاز لي^(٢) قَرِيبِي الإمامُ أبو زكرياء يحيى بن أبي عمرو عبد الوهَّاب المذكور، قال: أَنَا عَمِّي الفقيه أبو القاسم عبد الرحمن بن الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسحاق ابن مَنْدَه عنه^(٣).

الحافظين الجليلين - يعني ابن دحية وابن حجر -، فلا يغترَّ أحدٌ بما اشتهر في العصور المتأخرة أَنه كان في السَّابع والعشرين من رجب ... » .

(١) مسندُ وقته، توفِّي سنة ٦٠٣ هـ، انظر تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٨٦ .

(٢) في ص : أجازني .

(٣) أي عن أبي الحسن علي بن عبد الله بن جهضم الصُّوفي المتهم بوضع هذا الحديث في فضل صلاة أوَّل ليلة جمعة في رجب وتُسَمَّى صلاة الرغائب، وهيئتها - كما زعم واضعُها - أن يُصَلِّي بين العشاء والمغرب اثنتي عشرة ركعة، يقرأ في كلِّ ركعة فاتحة الكتاب مرَّةً، وسُورة القدر ثلاث مرَّات، والإخلاص اثنتي عشرة مرَّةً إلى آخر هيئتها التي هي كذبٌ على رسول الله ﷺ. وقد أخرجَ هذا الحديث ابنُ الجوزي في الموضوعات ٤٣٦/٢، رقم: ١٠٠٨، وابنُ دحية هنا من طرق عن أبي القاسم بن مَنْدَه، أنبأنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن جهضم الصُّوفي، قال: حدَّثنا علي بن محمد بن سعيد البصريُّ به. قال ابنُ الجوزي: « هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ، وقد اتَّهموا به ابنُ جهضم ونسبوه إلى الكذب، وسمعتُ شيخنا عبد الوهَّاب الحافظ يقول: رجاله مجهولون، وقد فتَّشتُ عليهم جميعَ الكتب فما وجدتهم ... »، وانظر لطائف المعارف ص ٢٢٨ لابن رجب، وتبيين العجب ص ٢٤ لابن حجر، وقد بيَّن ابنُ رجب أنَّ صلاة الرغائب هذه بدعة، وسمَّى بعضُ الأعلام الذين قالوا بذلك.

وكذلك عَمِلَ الحسينُ بن إبراهيم^(١) حديثاً موضوعاً على رجالٍ مجهولين لا يُعرفون، وألصقه بأنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ :
 « من صَلَّى ليلةَ النِّصف من رَجَبٍ أربعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يقرأُ في كُلِّ رَكْعَةٍ الحمدَ مرَّةً، و﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ عشرينَ مرَّةً، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ثلاثَ مرَّاتٍ، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ثلاثَ مرَّاتٍ، فإذا فرغَ من صلاتِهِ صَلَّى عَلَيَّ عَشْرَ مرَّاتٍ، ثُمَّ يُسَبِّحُ اللهُ وَيَحْمَدُهُ وَيُكَبِّرُهُ وَيُهَلِّلُهُ ثلاثينَ مرَّةً، بعث اللهُ إليه أَلْفَ مَلَكٍ »^(٢).

وهو حديثٌ أطولُ من طويل، جمعَ من الكذب والزُّور غيرَ قليل، ولو اضعه من الله كلُّ خزيٍ وتنكيل.

قال المؤتمنُ / بن أحمد السَّاجيُّ الحافظُ : « كان الإمامُ عبدُ اللهِ الأنصاريُّ^(٣) شيخَ خُرَاسانَ لا يصومُ رَجَباً، وينهى عن ذلك، ويقول: ما صحَّ في فضل رَجَبٍ وفي صيامه عن رسول الله ﷺ شيءٌ »^(٤).

(١) أبو عبد الله الجورقانيُّ الهمدانيُّ المتوفى سنة ٥٤٣ هـ، صاحبُ كتاب الأباطيل والمناكير والصَّحاح والمشاهير .

(٢) أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٤٣٨/٢ - ٤٣٩، رقم: ١٠٠٩ من طريق الحسين بن إبراهيم بإسناده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه. قال ابنُ الجوزي: « وهذا موضوعٌ، ورواؤه مجهولون، ولا يخفى تركيبُ إسناده، وجهالةُ رجاله، والظَّاهرُ أنَّه من عمل الحسين بن إبراهيم ».

(٣) أبو إسماعيل الهرويُّ صاحبُ ذمِّ الكلام وأهله .

(٤) ذكرَ كلامَ السَّاجيِّ ابنُ الجوزي في الموضوعات ٥٨١/٢. وقد نقله عن ابن دحية أبو شامة في الباعث ١٦٧، والسيوطيُّ في الأمر بالاتباع ص ١٧٤، معزوّاً لأداء ما وجب.

وقد رُوي كراهةُ صومِهِ عن جماعةٍ من الصَّحابة رضي الله عنهم
منهم: الصَّهْرُ الْأَكْرَمُ والصَّاحِبُ فِي الْغَارِ والرَّفِيقُ، الإمامُ أَبُو بَكْرٍ^(١)
الصَّدِيقُ، خليفَتُهُ على الْأُمَّة كُلِّهَا بعد وفاتِهِ، والْقَاتِلُ لِأَهْلِ الرَّدَّةِ بِمِوَشِهِ
الْمَنْصُورَةِ وَعَزَمَاتِهِ .

وكان أميرُ المؤمنين أبو حفص عمرُ بن الخطَّاب الذي أجرى اللهُ الحقَّ
على لسانِهِ، ووافقه في آياتٍ مُحْكَمَاتٍ تُتلى علينا من قرآنِهِ، يَضْرِبُ
بِالدَّرَّةِ صُومَامَهُ، وينهى عن ذلك قُومَامَهُ^(٢).

روى ذلك الفاكهِيُّ في « كتاب مَكَّة »^(٣) له، وأسندهُ الإمامُ المجمعُ على
عدالَتِهِ، المتَّفَقُ في « الصَّحِيحِينَ » على إخراج حديثه وروايته، أبو عثمانَ سَعِيدُ بن
منصورٍ الْخُرَاسَانِيُّ قال : نا سفيانُ^(٤)، عن مِسْعَرٍ، عن وَبَرَةَ، عن خَرَشَةَ بن الْحُرِّ :
« أَنَّ عَمْرَ بن الخطَّاب رضي اللهُ عنه كان يَضْرِبُ أيدي الرِّجال في
رَجَبٍ إذا رَفَعُوا عن طَعَامِهِ، حتَّى يَضَعُوا فيه ويقول: إِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ كان
أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُعَظِّمُونَهُ »^(٥).

(١) أمَّا عن أبي بكرٍ فلم أقف عليه لكن عن أبي بكرة - بتاء بعد الرَّاء - فعزاه ابنُ قدامة في المغني
٤٢٩/٤ للإمام أحمد - وليس في المسند -، عن أبي بكرة أَنَّهُ دَخَلَ على أَهْلِهِ وعندهم سِلَاحٌ جُدُّدٌ
وكيزانٌ فقال: ما هذا؟ فقالوا: رَجَبٌ نَصُومُهُ، قال: أَجَعَلْتُم رَجَبَ رَمَضَانَ، فَأَكْفَأُ السِّلَالَ،
وكسَرَ الْكِيزَانَ. وقد أَشارَ إليه الْخافِظُ ابنُ حجرٍ في تبيين الْعَجَبِ ص ٧٠ لكن بصيغة التَّمْرِيصِ
فقال - بعد أن أوردَ أثرَ عَمْرٍ - : « وَرُوي نَحْوَ ذلك عن أبي بكرة » .

(٢) في الْأَصْل : أَقْوامُهُ، والمُتَّبَعُ من ص ، وهو أَوْضَحُ في الْمَعْنَى وأنسَبُ في السِّيَاقِ.

(٣) لم أقف عليه في كتاب الْفَاكِهِي أَخْبَار مَكَّة، فلعلَّهُ في الْقِسْمِ الضَّائِعِ مِنْهُ.

(٤) ابن عيينة الإمام .

(٥) أَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في الْمَصْنَفِ ١٠٢/٣، والطَّبْرَانِيُّ في الْأَوْسَطِ ٣٢٧/٧، رَقْمٌ: ٧٦٣٦،
وسَعِيدُ بن منصورٍ في سننهِ كما هو عند الْمُؤَلِّفِ، من طَرِيقَيْنِ عن وَبَرَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ الْمُسْلِيِّ،

قال ذو النّسبَيْنِ آيّدَهُ اللهُ تَعَالَى :

وهذا سندٌ مجمّعٌ على عدالة رُواتِهِ، لأنّ مِسْعَرًا هو ابنُ كِدَامٍ من بني عبد مناف بن هلال بن عامر بن صَعَصَعَةَ أبو سلمة العامريُّ الهلاليُّ الكوفيُّ الحافظُ المفضَّلُ على سفيانَ الثوريِّ في الحفظ والإتقان.

قال شعبةٌ : « كُنَّا نُسَمِّي مِسْعَرًا الْمُصَحَّفَ »^(١).

قال أبو نُعَيْمٍ الفضلُ بن دُكَيْنٍ : « مات مِسْعَرٌ سنة خمسٍ وخمسين ومائة »^(٢).

وكان أعلى إسنَادًا من الثوريِّ ، وأتقنَ من حمّاد بن زيْدٍ^(٣).

عن خرشة بن الحرّ قال: « رأيتُ عمر بن الخطّاب يضربُ أكفَّ الرّجال في صوم رجب حتّى يضعونها في الطّعام ويقول: رجبٌ وما رجبٌ؟ إنّما رجبٌ شهرٌ كان يُعظّمُهُ أهلُ الجاهليّة، فلمّا جاء الإسلامُ تركَ » واللفظُ للطّبراني. قال الهيثميُّ في مجمع الزوائد ١٩١/٣: « رواه الطّبرانيُّ في الأوسط وفيه الحسنُ بن جبلة ولم أجِد من ذكره، وبقيّة رجاله ثقاتٌ ». وإسنادُ سعيد بن منصور الذي احتفظَ لنا به ابنُ دحية ممّا يقوِّي هذا الأثر، وقد صحّح الأثر العلامةُ الألبانيُّ رحمه الله في إرواء الغليل ١١٣/٤ - ١١٤. وقال في تعليقه على هذا الموطن من كتاب ابن دحية: « هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، وقد بيّن ذلك المصنّف — يعني ابن دحية — فيما يأتي أحسن البيان، وصحّحه الحافظُ أيضًا في رسالته ». وعن المعنى الذي ينصرفُ إليه أثرُ عمر يقول الحافظُ ابن حجر في تبيين العجب ص ٧٠ - ٧١: « هذا النهيُ منصرفٌ إلى من يصومه معظّمًا لأمر الجاهليّة، أمّا إن صامه لقصد الصّوم في الجملة من غير أن يجعله حتمًا، أو يخصّ منه أيّامًا معيّنَةً يواظبُ على صومها، أو ليالٍ معيّنَةٍ يواظبُ على قيامها بحيث يظنّ أنّها سنّة، فهذا من فعله مع السّلامة ممّا استثنى فلا بأس، فإن خصّ ذلك أو جعله حتمًا فهذا محظورٌ » .

(١) أخرج كلامُ شعبة ابن أبي حاتمٍ في الجرح والتّعديل ٣٦٨/٨ .

(٢) طبقات ابن سعد ٣٦٤/٦ ، والتّاريخ الكبير للخاري ١٣/٨ .

(٣) هذا كلامُ أبي حاتمٍ الرّازي أخرج عنه ابنه في الجرح والتّعديل ٣٦٩/٨ .

وَأَمَّا وَبَرَّةٌ : فهو ابنُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ خُزَيْمَةَ^(١) المَذْحِجِيُّ الكُوفِيُّ، جُمِعَ على إخراجِ حديثه، ثقةٌ إمامٌ تُوفِّي في ولايةِ خالد بن عبد الله القسريّ.
وَأَمَّا خَرَشَةُ بن الحُرِّ فهو أخو سَلَامَةَ بنت الحُرِّ، فَزَارِيُّ كُوفِيٌّ.
قال عبدُ الرَّحْمَنِ بن أبي حاتمٍ : « كان يَتِيمًا في حِجْرِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ »^(٢).

ل / ٩
مُتَّفَقٌ على إخراجِ حديثه عن / كبار الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ .
وهذا المصنّفُ الذي أُلْفِه^(٣) سعيدُ بن منصور^(٤) هو أربعةٌ وعشرون جزءاً على الفقه والاختلاف :

أجازَه لنا الشَّيْخُ الفقيهُ العالِمُ أبو الحسن عليُّ بن الحسين^(٥) بمنزله بمدينة فاس سنة ثلاثٍ وسبعين وخمسمائة وفيها مات، قال: أنبأنا الثَّقةُ^(٦) أبو عبد الله أحمدُ بن محمد الخَوْلَانِيُّ سنة إحدى وخمسمائة، قال: أنبأنا الإمامُ الحافظُ أبو عُمر أحمدُ بن محمد الطَّلَمَنْكِيُّ، قال: نا الشَّيْخُ الفقيهُ القاضي المصنّفُ أبو عبد الله محمدُ بن أحمد ابن مُفَرَّجٍ، قال: نا العَدْلُ أبو إسحاق إبراهيمُ بن أحمد بن فِرَاسٍ، قال: نا العَدْلُ

(١) الذي في مصادر ترجمة وَبَرَّة : « أبو خزيمة » ، انظر تهذيب الكمال ٤٢٦/٣٠ — ٤٢٧ ، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) الجرح والتَّعْدِيلُ ٣٨٩/٣ لكن فيه : « عمر » بدل « عثمان » ، وهو الذي في مصادر ترجمته، انظر تهذيب الكمال ٢٣٧/٨ - ٢٣٨ ، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) في ص : صنّفه .

(٤) يعني : سنن سعيد بن منصور، ويوردُ ابنُ دحية هنا سندَه في رواية هذا الكتاب.

(٥) اللّواتي شيخ ابن دحية تقدّم ذِكرُه .

(٦) في ص : الفقيه .

محمّد بن عليّ بن زيد الصّائغ، قال: نا الإمام أبو عثمان سعيد بن منصور سماعاً عليه بمكة شرفها الله أيام مجاورته بها .

و نا جماعة من شيوخنا رضي الله عنهم إجازة منهم الفقيه أبو الطاهر بن عوف في جماعة لا أحصيهم، قالوا: نا الفقيه الإمام العالم الزاهد أبو بكر محمد بن الوليد ابن محمد الفهرّي الطرطوشي فقال في كتاب « ذكر الحوادث والبدع » من تأليفه .
« وفي الجملة إنه يُكره صومه على أحد ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه إذا خصّه المسلمون بالصّوم في كلّ عام حسب العوامّ ومن لا معرفة له بالشريعة - مع ظهور صيامه - إمّا أنه فرضٌ كشهر رمضان، وإمّا أنه سنة ثابتة خصّه الرسول ﷺ بالصّوم كالسنن الثابتة، وإمّا لأنّ الصّوم فيه مخصوصٌ بفضل ثوابٍ على صيام سائر الشهور، جارٍ مجرى صوم عاشوراء، أو فضل آخر الليل على أوّله في الصّلاة، فيكون من باب الفضائل لا من باب السنن والفرائض .

ولو كان من باب الفضائل لنبه^(١) عليه، أو فعله ولو مرة في العمر كما فعل في صوم عاشوراء، أو في الثلث الغابر من الليل، ولما لم يفعل بطل كونه مخصوصاً بالفضيلة، ولا هو فرض ولا سنة باتفاق، فلم يبق لتخصيصه بالصّيام وجه، فكره صيامه والدوام عليه حذراً من أن يلتحق بالفرائض والسنن الرّاتبّة عند العوامّ»^(٢).

(١) في ص : لبيته .

(٢) كتاب الحوادث والبدع ص ٢٨٢ - ٢٨٤ للطرطوشي .

قال ذو النّسبَيْنِ أَيَّدَهُ اللهُ :

ثَبَّتَ / بِاتِّفَاقِ أَهْلِ النَّقْلِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ د / عَمْرٍو: « وَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشَرَ أَثْمَالِهَا، فَإِذَا ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ »^(١).

وقد أوصى رسولُ اللهِ ﷺ أبا هريرة بصوم ثلاثة أيامٍ من كلِّ شهرٍ على ما أخرجه في « الصَّحِيحِينَ »^(٢).

وفي « صحيح مسلم »^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أوصى أبا الدَّرْدَاءِ بصوم^(٤) ثلاثة أَيَّامٍ من كلِّ شهرٍ أَيضاً.

وَقَرَأْتُ بِخُرَاسَانَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْعَدْلُ تاجُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ الْفَرَاوِيُّ، بِحَقِّ سَمَاعِهِ مِنْ جَدِّهِ الْأَعْلَى فقيهِ الْحَرَمَيْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الصَّاعِدِيِّ مَرَّتَيْنِ، بِحَقِّ سَمَاعِهِ مِنَ الْعَدْلِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَارَسِيِّ^(٥)، بِحَقِّ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْحَاكِمِ أَبِي أَحْمَدَ الْجُلُودِيِّ، بِحَقِّ سَمَاعِهِ عَلَى الْفقيهِ عَابِدِ خُرَاسَانَ أَبِي إِسْحَاقَ، بِحَقِّ سَمَاعِهِ مِنَ الْإِمَامِ أَبِي الْحُسَيْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: وَفَرَّغَ لَنَا مِنْ كِتَابِهِ لِعَشْرِ خَلَوْنَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: نَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ الرُّشْلُوكِيِّ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي مُعَاذَةُ الْعَدَوِيَّةُ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: « أَكَانَ رَسُولُ اللهِ

(١) جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري ٢١٧/٤، رقم: ١٩٧٥، ومسلم ٨١٣/٢، رقم: ١٨٢.

(٢) البخاري ٢٢٦/٤، رقم: ١٩٨١، ومسلم ٤٩٩/١، رقم: ٨٥.

(٣) صحيح مسلم ٤٩٩/١، رقم: ٨٦.

(٤) في ص: بصيام.

(٥) عبد الغافر بن محمد، وأبو إسحاق شيخ شيخه هو إبراهيم بن محمد بن سفيان راوي صحيح مسلم.

ﷺ يصومُ من كلِّ شهرٍ ثلاثةَ أيَّامٍ؟ قالت: نعم، فقلتُ لها: من أيِّ أيَّامِ الشهرِ كان يصومُ؟ قالت: لم يكن يُبالي من أيِّ أيَّامِ الشهرِ كان يصومُ^(١)»^(٢).
 في هذا الحديث الصَّحيح من الفقه تركُ التَّقْلِيدِ حتَّى لا يصومَ يوماً بعينه.
 ومن الفقه أيضاً أنَّ التَّعْيِينَ من صفةِ الفُرُوضِ غالباً، وليس هذا منها
 فلا يصومُ يوماً بعينه .

وقيدنا هذا الاسمَ «أَرشكُ»^(٣) بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون
 الشَّين، واتفقَ العالِمُونَ بالصَّحيح على الإخراج عنه، وهو يزيدُ بن أبي
 يزيدَ واسمُه سِنانُ أبو الأزهر الضُّبَعِيُّ البصريُّ^(٤).
 قال أبو عيسى التَّرمذِيُّ في باب ما جاء في صوم ثلاثةَ أيَّامٍ من كلِّ
 شهرٍ: «والرَّشكُ هو القَسَامُ»^(٥) بلغة أهل البصرة^(٦).
 وقيدته أنا^(٧) بخُرَاسَانَ بفتح الراءِ عن أهل فارسٍ، وهو الغُيُورُ عندهم^(٨).

(١) قالت ... يصوم : ساقطة من ص .

(٢) أخرجه مسلم ٨١٨/٢ ، رقم : ١٩٤ .

(٣) بالفارسيَّة فَعْرَبٌ فقليل : الرَّشكُ ، الجرح والتَّعديل ٢٩٧/٩ .

(٤) انظر ترجمة يزيد الرَّشك في تهذيب الكمال ٢٨٠/٣٢ - ٢٨٣ ، والمصادر التي في
 حاشيته . وقد ذكرَ المزيُّ أنَّ «أبا يزيد» لا يعرفُ اسمُه ، وقد سمَّاهُ هنا ابنُ دحية كما
 ترى: «سِنان» ، بينما سمَّاهُ التَّرمذِيُّ في الجامع ١٣٦/٣ ، وابنُ الجوزيَّ في كشف النَّقاب
 عن الأسماء والألقاب ٢٢٩/١ : «القاسم» .

(٥) جامع التَّرمذِيِّ ١٣٦/٣ .

(٦) الذي يُقِيمُ الدُّورَ ، انظر الجرح والتَّعديل ٢٩٧/٩ .

(٧) في ص : وقيدناه .

(٨) انظر المصدر السَّابق .

وقيل : سُمِّيَ بذلك لكِبَرِ لحيته^(١) .

وقيل : العقربُ / هو اسمُها بالفارسيَّة، ولأنَّها اختفت^(٢) في لحيته ١/د
ثلاثةَ أيَّامٍ ولم يشعر بها .

ذكرَ ذلك القاضي الإمامُ أبو الوليدُ بنُ الفرَضيِّ في كتاب « الألقاب
في أسماء نقله الحديث »^(٣)، وقاله الحافظُ أبو عليُّ الغَسَّانيُّ في « تقييد
المُهمل »^(٤)، والقاضي أبو الفضل عياضُ بن موسى في « مشارق الأنوار »^(٥)
له ، وغيرُهم .

قال ذو النَّسَبِينِ أيَّده الله :

والعجبُ كيف لا يُحسُّ بها، أو كيف لا تَسْقُطُ عند وُضوئه
للصَّلَاة؟ ولعلَّه كان لا يخلُّ لحيته لكِبَرِها، أو كانت العقربُ صغيرةً جداً
فاختبأت بين الشعَرِ .

وأما كونها مُقدَّرةً بثلاثةَ أيَّامٍ فهذا التَّقديرُ كيف يصحُّ، لأنَّه لو علِمَ
بها من أوَّل وجودِها في لحيته ما تركها، فمن أين يعلمُ بهذه المُدَّة ؟

(١) وهو ما رجَّحه الزَّبيديُّ في تاج العروس (رشك) وذكرَ أنَّ حقيقةَ هذه اللَّفظة :
ريشك، بزيادة الياء، وريش : هو اللَّحيةُ ، والكافُ للتَّصغيرُ أريدَ بها التَّهويلُ والتَّعظيمُ،
ثمَّ عُرِّبَتْ بحف الياء .

(٢) في ص : اختبأت .

(٣) معرفة الألقاب لابن الفرَضيِّ ٢/٢٤٤ .

(٤) كتاب الألقاب من تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي عليِّ الغَسَّانيِّ ص ١٥٨ .

(٥) مشارق الأنوار ١/٣٠٧ .

والذي عندي أنّ في ذلك احتمالاً يصحُّ حَمْلُ المعنى عليه، والالتجاءُ إليه، وهو أنّه^(١) يكونُ في مُتَنَزَّهٍ أو غيره، يكونُ مبدأ كونه في ذلك الموضع من ثلاثة أيّامٍ، فلمّا أصابها بعد ذلك عِلْمٌ أنّ مبدأ وجودها كان من وقت كونه في ذلك الموضع.

وإنّما خصّصناه بالمُتَنَزَّه^(٢) لأنّه موضعٌ تكونُ فيه العقاربُ غالباً لالتفاف الشجر، فلمّا وجدها عِلِمَ أنّ ذلك كان ممّا سَبَقَ في ذلك الموضع، وكان الكَوْنُ فيه من مدّة ثلاثة أيّامٍ. فهذا وجهٌ حسنٌ في الاحتمال، وهو أولى من تكذيب من رواه من الأئمة في المقال .

فقد حدّث الحاكمُ أبو عبد الله في كتاب « علوم الحديث »^(٣) له: سمعتُ أبا العباس محمدَ بن يعقوب يقول: سمعتُ العباسَ بن محمّد الدُّوريَّ يقول: سمعتُ يحيى بن معينٍ يقول: « كان يزيدُ بن مُطَرِّفٍ^(٤) يُسَرِّحُ لحيتَه، فخرج منها عقربٌ، فلقَّب بالرُّشكِ ».

فالصِّيَامُ جُنَّةٌ وفعلٌ خيرٌ وعملٌ برٌّ^(٥)، لا لفضل صوم هذا الشَّهر .

(١) في ص : أن .

(٢) في ص : بالمُتَنَزَّه .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢١١ .

(٤) الذي في مصادر ترجمة يزيد الرُّشك أنّه: « يزيد بن أبي يزيد »، وتقدّم قريباً تسمية

الترمذي لأبيه: « القاسم »، وابن الجوزي: « سينان ».

(٥) عزا هذه العبارة لابن دحية الحافظ ابن حجر في تبين العجب ص ٨٢.

فإن قيل : أليس هو استعمالٌ خيرٌ ^(١) ؟

قيل له : استعمالُ الخير ينبغي أن يكون مشروعاً من الرسول ﷺ ،
فإذا علمنا أنه كذبٌ خرج من المشروعية .

وإنما كانت تُعْظَّمُهُ مُضَرُّ في الجاهلية ، كما قال أمير المؤمنين عمرُ بن
الخطَّاب رضي الله عنه ، وضربَ أيدي / الذين يصُومونه ^(٢) ، وكان ابنُ
عبَّاسٍ حَبْرُ القرآنِ يكرهُ صيامَهُ .

قال فقيهُ القيروان وعالمُ أهل زمانه بالفروع أبو محمَّد بنُ أبي زيدٍ :
« وكره ابنُ عبَّاسٍ صيامَ رَجَبٍ كُلِّهِ خِيفَةً أَنْ يَرَى الْجَاهِلُ أَنَّهُ
مَفْتَرُضٌ ^(٣) » .

ورُوي أيضاً عن ابن عبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ ^(٤) .
حكاهُ عنه الإمامُ أبو بكرٍ الطُّرْطُوشِيُّ في كتاب « ذِكْرُ الْحَوَادِثِ وَالْبِدْعِ » ^(٥) .

(١) من هنا إلى حديث ابن عبَّاس عزاه أبو شامة في الباعث ص ١٦٨ - ١٦٩ ، والسيوطي في
الأمر بالاتباع ص ١٧٥ لابن دحية معزواً لكتابه هذا أداء ما وجب .

(٢) تقدّم ذلك ص ١١٣ .

(٣) أخرجه عبدُ الرزَّاق في المصنَّف ٢٩٢/٤ ، رقم : ٧٨٥٤ عن ابن جُرَيْجٍ ، عن عطاء قال :
« كان ابنُ عبَّاسٍ ينهى عن صيام رجب كُلِّهِ ؛ لأن لا يتَّخذ عيداً » . قال ابنُ حجر في
تبين العجب ص ٧٠ : « وهذا إسنادٌ صحيحٌ » .

(٤) يأتي تخرُّجُه ص ١٢٢ .

(٥) كتاب الحوادث والبدع للطُّرْطُوشِيِّ ص ٢٨٠ .

قال ذو النّسبين آيده الله :

ولما وصلتُ إلى أَصْبَهَانَ، ومُنَّ عليَّ بقراءة جميع « المعجم الكبير »^(١) وهو ستون ألفَ حديثٍ على مُوقِّقِ الدِّين الصَّالح المُسند أبي جعفرٍ مُحَمَّد بن أحمد الصَّيْدَلَانِي سبطِ حُسين بن مَنده، في^(٢) أصل سماعه على الشَّيخة الصَّالحة أم الغيث أم إبراهيم فاطمة بنت عبد الله الجوزدَانِيَّة، بحقِّ سماعها لجميعه على الشَّيخ الفاضل أبي بكرٍ مُحَمَّد بن عبد الله بن رِيْذه^(٣)، بحقِّ سماعه لجميعه من شيخ السُّنة الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني، نا مَسْعَدَةُ بن سعدٍ العطار، فقال: نا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: ثنا داودُ بن عطاء، قال: حدَّثني زيْدُ بن عبد الحميد ابن عبد الرَّحمن ابن زيْد بن الخطَّاب ، عن سليمان بن عليّ بن عبد الله بن عَبَّاس ، عن أبيه ، عن جدِّه :

« أَنَّ رسولَ الله ﷺ نهى عن صِيامِ رَجَبٍ كُلِّهِ »^(٤) .

(١) المعجم الكبير ٣٤٨/١٠ ، رقم : ١٠٦٨١ .

(٢) في ص : من .

(٣) انظر عن هؤلاء الرّواة كتاب ابن دحية الآيات البيّنات - تحقيقي ص ٢٥٨ .

(٤) أخرجه ابنُ ماجه ٥٥٤/١ ، رقم: ١٧٤٣ ، والطَّبراني في المعجم الكبير ٣٤٨/١٠ ، رقم: ١٠٦٨١ ، والبيهقي في فضائل الأوقات رقم: ١٥ ، وشعب الإيمان ٣٧٥/٣ ، رقم: ٣٨١٤ - تحقيق: زغلول، والجورقاني في الأباطيل والمناكير ١٠٣/٢ وقال: « هذا حديثٌ باطلٌ لم يروه عن زيد بن عبد الحميد إلا داود بن عطاء وهو منكرو الحديث ». وقال البوصيري في مصباح الزُّجاجة ٣٢/٢: « هذا إسنادٌ فيه داودُ بن عطاء المدني، وهو متفقٌ على تضعيفه ». وضعَّف الحديث أيضاً ابنُ الجوزي في العلل المتناهية ٦٥/٢ ، والألباني رحمه الله في ضعيف الجامع رقم: ٦٠٧٠ .

[قال ذو النَّسَبَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ]^(١) :

وهذا حديثٌ يُروى عن أهل بيت العباس بن عبد المطلب، إلا أن أبا عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قال: سألتُ أبي عن داود بن عطاءٍ فقال: شيخٌ من أهل المدينة قد رأيتُه، ليس حديثُه بشيءٍ»^(٢).

فإن قال بعضُ أهل الجدل كيف يُقَطَّعُ على أنه لا يصحُّ فيه شيءٌ؟ قيل له: حَكَمَ العلماءُ بذلك، إذ^(٣) لا تُعَرَّفُ صحَّةُ الحديثِ إلاَّ بعدالة رواته واتِّصال إسناده، فلو لا الإسنادُ لدرَسَ منارُ الإسلام^(٤).

وفي أوَّل «صحيح مسلم»^(٥) عن عبد الله بن المبارك العَدْلِ الإمام قال: «الإسنادُ من الدِّين، ولو لا الإسنادُ لقال مَنْ شاءَ ما شاءَ».

وأما مَنْ رَخَّصَ من الكَرَامِيَّةِ في أحاديث الرِّقائِقِ^(٦)، فلا يحلُّ له أن يخرج عن هذه الطَّرَائِقِ.

ولو سُوِّمَحَ في هذا وَقَبِلَتْ فيه الأحاديثُ الموضوعَةُ أو^(٧) الضَّعِيفَةُ جدًّا أو المنكرةُ لفسدت السُّنَنُ كُلُّها.

(١) من ص .

(٢) انظر العلل ومعرفة الرجال رقم : ١٥٠٩ ، ٥٣٢٠ .

(٣) في ص : و .

(٤) في ص : لدرس هذا الإسلام .

(٥) صحيح مسلم ١/١٥٠ .

(٦) انظر كلاماً للسمعاني في ذلك في موضوعات ابن الجوزي ١/٩٦ .

(٧) في ص : و .

[وقد اتفق الجميع على أنه لا تؤخذ شهادة مَنْ لا يُدرى حاله في فُلْس، ونقلُ الحديثِ أعظمُ الشَّهاداتِ لأنها شهادةٌ على الله تعالى وعلى رسول الله ﷺ، فلا تحلُّ المُساهلةُ في ذلك أصلاً^(١)، وقد قدّمنا الاحتجاجَ على ذلك^(٢) .

وأما الاستدلالُ بالموضوعات والغرائب والأفراد من رواية الكَذْبَةِ و^(٣) المجروحين، فحاشا وكلاً أن نرجعَ إلى قولهم، أو نُقلدَهُم في فعلهم^(٤)، لأنَّا أُمِرْنَا بقبول شهادة العَدْل دون غيره، قال الله العظيم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٥).

وثبتَ عن رسول الله ﷺ باتِّفاقٍ أنه قال: « من كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فليتبوأ مقعده من النار »^(٦).

وقد رَوَى بعضُ الأغفال الذين لا يعرفون الصَّحِيحَ من السَّقِيم، ولا قَدَّرَ ما فيه من الإثم العظيم، أنَّ رسول الله ﷺ قال: « من بلغه فَضْلٌ عن الله تعالى - يعني - فعمل به أعطاهُ الله ذلك وإن لم يكن ذلك كذلك ».

(١) من ص .

(٢) وقد قدّمنا الاحتجاجَ على ذلك : ساقطة من ص .

(٣) الواو : غير مثبتة في ص .

(٤) في ص : نقلهم .

(٥) الحجرات : الآية ٦ .

(٦) أخرجه البخاري ٢٠٢/١، رقم: ١١٠، ومسلم ١٠/١، رقم: ٣، من حديث أبي هريرة.

وهذا حديثٌ موضوعٌ على ابن عمر وعلى جابر بن عبد الله وعلى أنس بن مالك .

فالمُتَّهَمُ بحديث ابن عُمر^(١) إسماعيلُ بن يحيى .

قال الحافظُ أبو أحمد عبدُ الله بن عدي : « إسماعيلُ بن يحيى راوي هذا الحديث يُحدِّثُ عن الثقات بالأباطيل »^(٢).

وقال ابنُ حبان : « هو يروي الموضوعات عن الثقات »^(٣).

وقال أبو الحسن الدارقطني : « كذابٌ متروكٌ »^(٤) .

وأما حديثُ جابر :

فرواهُ الحسنُ بن عرفة^(٥) من طريق أبي جابرٍ محمدِ ابن عبد الرحمن

(١) حديثُ ابن عمر أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٤٠١/٣ ، رقم : ١٦٤٢ ، من طريق علي بن الحسن المكنب ، قال : حدَّثنا إسماعيلُ بن يحيى بن عبيد الله ، قال : حدَّثنا مسعرُ بن كدام ، عن عطية العوفي ، عن ابن عمر به . وهو موضوعٌ ؛ إسماعيلُ وعطيةٌ وعليٌّ هلكى ساقطون ، وقد حكم بوضعه ابنُ الجوزي وغيره .

(٢) الكامل ٢٩٧/١ .

(٣) المجروحين ١٢٦/١ وتمامه : « وما لا أصلَ له عن الأئبات ، لا يحلُّ الروايةُ عنه ، ولا الاحتجاجُ به بحال » .

(٤) الضعفاء والمتروكون رقم : ٨١ .

(٥) في جزئه رقم : ٦٣ ، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢٥٨/١ ، عن أبي رجاء ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله به . وأعله ابنُ الجوزي والذهبي في ترتيب الموضوعات رقم : ١٦١ ، والسيوطي في اللآلئ ٢١٤/١ بأبي رجاء وهو كذابٌ ، بينما صرح السخاوي في المقاصد ص ١٩١ ، والقول البديع ص ١٩٧ ، والألباني رحمه الله في الضعيفة ٦٤٨/١ بأنَّ أبا رجاء هذا لا يعرفُ .

البَيَاضِي^(١) .

قال يحيى : « هو كَذَّابٌ »^(٢) .

وقال النَّسَوِيُّ : « متروك الحديث »^(٣) .

وكتب إلينا الشَّيْخُ الثَّقَةُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّلَفِيُّ مِنَ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَأَجَازَنَا غَيْرَ مَرَّةٍ، وَنَقَلْتُهُ مِنْ سَمَاعِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوَازِينِيِّ بِدَمَشَقٍ، عَنِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَامَةَ الْقُضَاعِيِّ، قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ شَاكِرِ الْقَطَّانِ^(٤)، نَا الْحَسَنَ^(٥) بْنِ رَشِيْقٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ :

« مَنْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي جَابِرِ الْبَيَاضِيِّ بَيَّضَ اللَّهُ عَيْنَيْهِ »^(٦) .

(١) هكذا قال ابنُ دحية : « أبي جابر محمد بن عبد الرحمن البياضي » رغم أنَّ الذي في إسناده

الحسن بن عرفة إنما هو : « أبو رجاء » لا « أبو جابر »، وهو تابعٌ في هذا لشيخه ابن الجوزي

في الموضوعات ١/١٥٨، وإحالة الأمر سبقَ قلم من ابن الجوزي تبعه عليه ابنُ دحية .

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدُّورِيِّ ٥٢٧/٢ .

(٣) الضَّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ رقم : ٥٤٨ . والجديرُ بالذكرُ أنَّ بعد هذه الجملة في نشرة الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ زهير

الشَّاويش نصًّا مطوَّلًا عن الباجي وابن حزم في الكَرَامِيَّةِ، ولا أثر له في النسخ الثلاث ومنها

النسخة التي عليها خطُّ ابن دحية وسماع عليه، ثمَّ يؤكدُ أنه نصٌّ مقحَّمٌ، ولعلَّه في نسخة الشَّيْخِ

الشَّاويش - رعاه الله - مثبتٌ في الحاشية فأقحم غلطًا ، والله تعالى أعلم .

(٤) بهذا الإسناد يروي الحافظُ ابن عساكر عن الموازين عن القضايعي عن ابن شاکر القطَّان جزءاً

لهذا الأخير في فضائل الإمام الشَّافِعِيِّ، وإحالة هذا النصِّ من ذلك الجزء، وفي ترجمة الشَّافِعِيِّ من

تاريخ دمشق نصوصٌ كثيرةٌ عن هذا الجزء القيم .

(٥) في ص : أبو الحسن .

(٦) أخرجَ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي الْبَيَاضِيِّ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي آدَابِ الشَّافِعِيِّ وَمُنَاقِبِهِ ص ٢١٨،

وَالدُّوْلَابِيُّ فِي الْكُنَى ١/١٣٧، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الْمَجْرُوحِينَ ٢/٢٥٨، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ

وأما حديث أنس^(١) فآلَمَتْهُمْ بَوْضِعُهُ أَبُو الْخَلِيلِ بَزِيعٌ .

/ قال ابنُ عديٍّ : « كلُّ أحاديثه منكّراتٌ لا يُتَابَعُهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ »^(٢) . ج ٢٤ /
وقال الدّارقطنيُّ : « هو متروكٌ »^(٣) .

والكذبُ وإن كان حراماً فهو على رسول الله ﷺ أعظمُ إثماً، وأشدُّ جرماً .
وإنما كانت الجاهليّةُ تُعْظَمُ شَهْرَ رَجَبٍ، وَيَنْزَعُونَ فِيهِ الْأَسِنَّةَ مِنَ
الرِّمَاحِ تَوْقِياً لِلْقِتَالِ، حتّى لو لقي الرَّجُلُ مِنْهُمْ قَاتِلَ أَبِيهِ لم يُهَيِّجْهُ، وَيُسَمُّوْهُ
شَهْراً حراماً .

وقد بقيت حرْمَتُهُ في الإسلامِ لأنّه أخذُ الأربعةِ الحُرْمِ، لا على معنى
اختصاصه بشيءٍ دونها .

٢١٨٩/٦، والبيهقيُّ في مناقب الشّافعي ٥٤٤/١، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١٠٨/٩،
من طرق عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم به . قال ابنُ أبي حاتمٍ : « يريدُ بذلك تغليظاً
على من يكذبُ على رسول الله ﷺ » .

(١) حديثُ أنسٍ أخرجه أبو يعلى في مسنده ١٦٣/٦، رقم: ٦٨٨، وابنُ حبان في المجروحين
١٩٩/١، والطبراني في الأوسط ٢١٧/٥، رقم: ٥١٢٩، وابنُ عدي في الكامل ٤٩٣/٢، من
طريق عن محمد بن بكّار، حدّثنا بزيع أبو الخليل، عن ثابتٍ، عن أنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ :
« من بلغه عن الله فضيلةٌ فلم يُصدّق بها لم ينلها »، وهذا لفظُ أبي يعلى والطبراني وابنِ عديٍّ،
ولفظُ ابنِ حبان: « من بلغه عن الله عزّ وجلّ أو عن النّبي ﷺ فضيلةٌ كان منّي أو لم يكن فعمل
بها رجاءٌ ثوابها أعطاه الله عزّ وجلّ ثوابها »، قال ابنُ الجوزي في الموضوعات ٤٠٢/٣: « هذا
حديثٌ موضوعٌ قد وضعه من قد عزمَ على وضع أحاديث التّريغيب »، وانظر المطالب العالية
٣١٠/٣، رقم: ٣٠٥٥ - ط دار الوطن، وترتيب الموضوعات رقم: ٩٧٩ للذهبي، والضّعيفة
٦٥٤/١، رقم: ٦٥٣ للشّيخ الألباني رحمه الله تعالى وأسكنه الفردوس الأعلى .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٩٣/٢ .

(٣) الضّعفاء والمتروكون رقم: ١٣٢، وسؤالات البرقاني للدّارقطني رقم: ٦١ .

والحرام في اللغة المحظور، فالأثم حرام لحظر نكاحها، والخمر حرام لحظر شربها والاتخاذ لها والمعاملة بها، والمسجد الحرام حرام لحظر صيده، وسفك الدّم فيه^(١).

واختلف العلماء في تحريم القتال في الأشهر الحرم وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، والحرم، ورجب مضر، كما فصله رسول الله ﷺ في قوله جلّ وعلا: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾^(٢).

فقال قتادة^(٣) وعطاء الخراساني: «كان القتال كبيرة من الكبائر في الأشهر الحرم، ثم نسخ وأحل القتال فيها بقوله جلّ وعلا: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾^(٤)، يقول فيهنّ وفي غيرهنّ». وقال الزهري: «كان النبي ﷺ يحرم القتال في الأشهر الحرم بما أنزل الله عليه من تحريم ذلك، حتى نزلت سورة براءة فأحل قتال المشركين»^(٥).

(١) انظر تهذيب اللغة ٤٢/٥ - ٤٥، والصّاح ١٨٩٥/٥ - ١٨٩٦ «حرم».

(٢) التوبة: الآية ٣٦. والحديث الذي يُشِيرُ إليه ابنُ دحية هو حديث أبي بكرة الذي فصل فيه رسول الله ﷺ وبين الأشهر الحرم ومما فيه: «... السّنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حُرُم: ثلاث متواليات ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان» أخرجه البخاري ٣٢٤/٨، رقم: ٤٦٦٢، ومسلم ١٣٠٥/٣، رقم: ٢٩.

(٣) أخرجه عن قتادة الطبري في جامع البيان ١٣٣/١٤، رقم: ١٦٤٧٣، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ٥٣٦/١ - ٥٣٧، رقم: ٩٥، واللفظ له بنحوه، من طريق يزيد، عن سعيد، عن قتادة به. وهو في كتاب قتادة الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى ص ٣٣. وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/٨ للقرطبي.

(٤) التوبة: الآية ٣٦.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٨٧/١، ومن طريقه الطبري في جامع البيان ٣٠٨/٤، رقم: ٤٠٨٦ و ٣١٣، رقم: ٤٠٩٨، عن معمر، عن الزهري به. وإسناده مرسل. وتابعه على إرساله مقسم مولى ابن عباس كما هو عند عبد الرزاق والطبري.

وقال محمد بن إسحاق : « سألتُ سفيانَ الثوريَّ عن القتال في الشهر الحرام؟ فقال: هذا منسوخٌ، فلا بأسَ بالقتال فيه وفي غيره ». .

قال ذو النّسبينِ أيده الله :

وحجّتهم أنّ النّبي ﷺ قد غزا في الأشهر الحُرّم، فغزا غزوة ذات الرّقاع لثمانٍ خلّونَ من شهر المحرّم^(١)، قاله أبو الحسن المسعوديُّ في « مختصر التّاريخ »^(٢) له، وهو عندي في مُجلّدٍ، وهو خلافُ ما ذكّره ابنُ إسحاق في « السّيرة »^(٣) .

وغزا بني قريظة لسبعِ بقين من ذي القعدة^(٤) .

وغزا غزوة تبوك وهي آخرُ غزوة غزاها ﷺ لخمسٍ خلّونَ من رَجَبٍ^(٥)، فأقامَ في غيَّته قريباً من ثلاثة أشهر^(٦)، ورجع إلى المدينة / فدخلها في شهر رمضان، وهذا واضحٌ في استحلاله ونسخه.

(١) من سنة خمسٍ للهجرة .

(٢) يظهر أنّ المرادَ به كتابه التّنبية والإشراف فقد ذكرَ المسعوديُّ في مقدّمته جملةً من تواليّفه إلى أن قال: « ... رأينا أن تُتبعَ ذلك بكتابٍ سابعٍ مختصرٍ نُرجّهُ بكتاب التّنبية والإشراف ... »، والكلامُ الذي نقله ابنُ دحية عنه هو فيه ص ٢٤٨ إلّا أنّه قال: « ثمّ غزوته ﷺ لعشرٍ خلّونَ من المحرّم في ثمان مائة إلى الموضع المعروف بذات الرّقاع ... ».

(٣) حيث ذكرَ أنّها كانت في جمادى الأولى، انظر سيرة ابن هشام ٢/٢٠٣، ٢٠٩.

(٤) من سنة خمسٍ للهجرة .

(٥) انظر سيرة ابن هشام ٢/٥١٥ - ٥١٦ .

(٦) بينما ذكر ابنُ إسحاق أنّه ﷺ أقام بتبوك بضع عشرة ليلةً، انظر سيرة ابن هشام ٢/٥٢٧.

وخالف ابنُ جريجٍ وقال: « حلف عطاءُ بن أبي رباحٍ بالله: ما يحلُّ للنَّاس أن يَغزُوا في الحُرِّم ولا في الأشهر الحُرِّم إلا أن يُقاتلوا فيها، وما نُسخت »^(١).

وقد ردَّ النَّاسُ عليه، وقالوا: نُسختُ آيةُ القتالِ كُلِّ آيةٍ فيها رخصةٌ في تركه، مع قتالِ رسولِ الله ﷺ فيه، واستحلاله الذي أمرنا الله عزَّ وجلَّ بقبولِ قوله، والائتساء بفعله^(٢).

وقال ابنُ عباسٍ في قوله جلَّ وعلا: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، « الهاءُ في ﴿فِيهِنَّ﴾ تعودُ على الاثني عشر شهرًا^(٣)، أي فلا تَظْلِمُوا في الشُّهُور كُلِّها أَنْفُسَكُمْ »^(٤).

(١) أخرجه أبو عبيدٍ في النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ رقم: ٣٨٨، والطَّبْرِيُّ في جامع البيان ٣١٤/٤، رقم: ٤٠٩٩، من طريق حجاج، عن ابن جريج، عن عطاء به، واللفظ لأبي عبيد. وإلى قول عطاء ذهب جمعٌ من العلماء المحققين كابن كثيرٍ في التفسير ١٤٩/٤، وابن القيم في الزاد ٣٤١/٣، وغيرهما.

(٢) انظر النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ لأبي عبيدٍ ص ٢٠٨، وتفسير الطَّبْرِيِّ ٣١٤/٤ - ٣١٥، والقرطبي ١٣٤/٨، وابن كثيرٍ ١٤٩/٤ - ١٥٠.

(٣) ساقطة من ص.

(٤) أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٧٩٣/٦، رقم: ١٠٠٠٩، والطَّبْرِيُّ في جامع البيان ٢٣٨/١٤، رقم: ١٦٦٩٦، وأبو جعفر النَّحَّاسُ في القطع والائتناف ص ٣٦١، من طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس به. وتابع علي بن أبي طلحة عن ابن عباس يوسف بن مهران أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٧٩٢/٦، والطَّبْرِيُّ ٢٣٨/١٤، رقم: ١٦٦٩٧، من طريق علي بن زيد، عن يوسف بن مهران به.

وقال قتادة: «الهَاءُ تعودُ على الأشهر الأربعة»^(١).

قال شيخنا نحويُّ الأندلس أبو محمدٍ القاسمُ بن دَحْمَانَ^(٢): «وهو الصَّوابُ عند النَّحْوِيِّينَ^(٣) لأنَّه جعل ضميرَ الأشهرِ الحُرْمِ بالهاءِ والنُّونِ لقلَّتْهُنَّ، وضميرَ شهورِ السَّنَةِ الهاءِ والألفِ^(٤) لكثرتها».

وقد قدَّمنا^(٥) الأحاديثَ الثَّابتةَ عن رسولِ الله ﷺ منها حديثُ عليٍّ والزَّبيرِ رضي الله عنهما وأنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فليتبوأْ مقعدهُ من النَّارِ» مُطلقاً دون تقييد .

وفيه دليلٌ على أنَّ الاحتياطَ في روايةِ الأحاديثِ عن النَّبيِّ ﷺ واجبٌ، وأنَّ نقلَها بغيرِ ثبوتِ السَّنَدِ ومعرفةِ الصَّحَّةِ حرامٌ؛ لأنَّ إتباعَ السَّوادِ على البَيَاضِ من غيرِ علمٍ به لا يُورثُ إلَّا الضَّلالةَ والكذبَ على رسولِ الله ﷺ. وفيه دلالةٌ على أنَّ وضعَ الحديثِ على رسولِ الله ﷺ حرامٌ في جميعِ الأشياءِ .

(١) أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٧٩٣/٦، رقم: ١٠٠١٠، والطَّبْرِيُّ في جامع البيان ٢٣٨/١٤ - ٢٣٩، رقم: ١٦٦٩٨، من طريقين عن يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة بنحوه .

(٢) أبو محمدٍ القاسم بن عبد الرَّحْمَنِ بن القاسم بن عثمان بن إسماعيل بن عثمان بن مطرف ابن دَحْمَانَ الأوسِيّ المالقيّ النَّحْوِيّ الكبير، لقيه ابنُ دحية بمَدِينَةِ مالِقة فسمعَ عليه، وأجاز له ولأخيه أبي عمرو عثمان، تُوفِّي سنة ٥٧٥ هـ، انظر مطرب ابن دحية ص ٢١٦ - ٢١٨.

(٣) واعتبره ابنُ جريرٍ ٢٤٠/١٤ أولى الأقوال بالصَّواب .

(٤) في ص : بالهاءِ والألفِ .

(٥) انظر ما تقدَّم ص ٨٠ .

[أنواع علوم الحديث ^(١)]

والكلام في الأحاديث ينقسم على تسعين قسمًا ^(٢) وهي :

المُسْنَدُ، والمتَّصِلُ، والمرْفُوعُ، والمعْنَنُ، والمرْسَلُ، والمُعْضَلُ، والمنْقَطِعُ،
 والمَجُودُ، والمُفْسَدُ، والمَوْقُوفُ، والمُدْمَجُ، والمُدْرَجُ، والمُدْبَجُ، والمَفْصُولُ،
 والمَوْصُولُ، والمُخْتَصَرُ، والمُطَوَّلُ، والمُفَصَّلُ، والمُفَسَّرُ، والمُجْمَلُ، والوَاجِبُ،
 والنَّدْبُ، والخاصُّ، والعامُّ، والمطلقُ / والمقيَّدُ. ٢٦

فأما المُفَصَّلُ : فهو ما عُلِمَ ^(٣) المرادُ به من لفظه، ولم يفتقر في البيان إلى غيره.

وأما المُفَسَّرُ : فهو الذي وردَ البيانُ بالمراد منه في مدلوله.

وأما المُجْمَلُ : فهو الذي لا يُفهمُ المرادُ به من لفظه، ويُفتقر في البيان إلى غيره.

والوَاجِبُ : هو المأمورُ به الذي في تركه عقاب، إلّا أن يغفره الله

العزیز الوهاب، وفي فعله أجرٌ وثواب.

(١) زيادة توضيحية .

(٢) يأبى ابن دحية إلّا أن يستطرد كعادته في تواليه، وهو مسلكٌ غلب عليه بحيث يستسيغُ أن يخرج من موضوعٍ إلى آخر بأدنى مناسبة، ولو طال الموضوعُ المستطرد فيه كما هو الحال هنا، إذ دخل في قضايا اصطلاحية لها علاقة واضحة بعلوم الحديث وبعضها بالأصول، بينما فكرة هذا الكتاب تحوُّم حول شهر رجب وما ورد فيه من أحاديث موضوعية وباطلة، وانظر ما تقدّم ص ٣٦ - ٣٨ .

(٣) في ص : عُرف .

والمندوب : هو المأمور به الذي في فعله ثواب، وليس في تركه عقاب.
والخاص : هو اللفظ الذي يدل على معنى واحد بعينه .
والعام : هو اللفظ الذي يدل على شيئين فصاعداً من جهة واحدة.
والمطلق : هو اللفظ الدال على معنى واحد مع عدم التعيين فيه والاشتراط.
والمقيّد : هو الذي يدل على معنى مع اشتراط معنى آخر معه^(١).
والمزید في الحديث، والمنقوص منه، والمشهور، والغريب، والشاذ :
وهو أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس، ومفردات الأمصار، وزيادات
الحفاظ، واختلال غير الحفاظ، والترجيح بين الرواة من جهة كثرة العدد
مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العدد أيضاً مع التباين في الحفظ.
وإذا تكاثرت الأحاديث في المنع والإباحة، وأخذ بعض الخلفاء الأئمة
الأربعة بحديث منها كان ترجيحاً على سواها، وعلى هذا بنى مالك
« موطأه »، ونبه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه.
مثال : أنه ترجم في « الموطأ »^(٢) : التشديد في أن يمرّ أحد بين يدي
المصلي^(٣) ، وذكر أحاديث، ثم ترجم بعدها : الرخصة في المرور بين يدي
المصلي، وذكر أحاديث مُسنّدة، ثم قال^(٤) مالك : « إنّه بلغه أن عليّ بن
أبي طالب قال : لا يقطع الصلاة شيء مما يمرُّ بين يدي المصلي »^(٥).

(١) معه : غير مثبتة في ص .

(٢) الموطأ - رواية يحيى ٢١٩/١ - ٢٢١ ، تحقيق : بشّار عوّاد .

(٣) نفسه ٢٢١/١ - ٢٢٣ .

(٤) في ص : ذكر . وللعلامة الألباني رحمه الله تعليق نفيس على هذا الموطن يحسن الاطلاع عليه.

(٥) قول علي وصله ابن أبي شيبة في المصنّف ٢٨٠/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٦٤/١ ، من طرق عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عليّ به . وعزاه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٥٨٨/١ إلى سعيد بن منصور ، وصحّح إسناده .

قال القاضي أبو بكر^(١) : « وإذا عمل الخلفاء بأحد الحديثين كان ترجيحاً »^(٢) .

والحسن، والضعيف، والمنكر / والمتروك، والباطل، والموضوع،
والمعل^(٣) - المفعول من العلة معل - ، والمعلول هو الذي سقي العلل وهو
الشرب الثاني، والفعل منه علته^(٤) .

وميز^(٥) الرجال، وطبقاتهم، ومنازلهم، وأحوالهم، وأعصارهم،
وأعمارهم، وتواريخهم، ووفياتهم، وأسمائهم، وكنائهم^(٦)، وألقابهم،
وأنسابهم، وقبائلهم، وبلادهم، وصناعاتهم، وحلأهم، ومعرفة من روي
عنه من^(٧) آبائهم وأمهاتهم وأبنائهم وبناتهم وإخوتهم وأخواتهم.

وروايات النظر عن النظر، كرواية سفيان الثوري^(٨) وأبي حنيفة^(٩)

(١) ابن العربي المالكي وليس هو الحازمي كما قاله الفوزان.

(٢) نص كلام ابن العربي في القبس ٣/١ : « والله در ملك فإنه ذكر الأحاديث التي تمنع القطع، وعلم أن هناك أحاديث سواها، فأدخل عن علي بن أبي طالب أحد الخلفاء أنه قال: لا يقطع الصلاة شيء، وإذا عمل الخلفاء بأحد الحديثين كان ترجيحاً له ».

(٣) في ص : والمعل .

(٤) المفعول ... علته : ساقطة من ص .

(٥) في ص : وتميز .

(٦) وأحوالهم ... وكنائهم : ساقطة من ص .

(٧) في ص : روى عن .

(٨) رواية الثوري عن مالك أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٧٣/١٠، رقم: ١٠٧٤٤، ١٠٧٤٥ .

(٩) رواية أبي حنيفة عن مالك أخرجه أبو نعيم في مسند الإمام أبي حنيفة ص ٢٣٦ - ٢٣٧، من طريق حماد بن أبي حنيفة، عن أبي حنيفة، عن مالك، عن عبد الله بن الفضل،

عن مالكٍ قوله ﷺ: «الْيَمُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» الحديث بطوله.
والكبير عن الصَّغِيرِ كرواية جماعةٍ من كبار الصَّحابة عَمَّنْ أَسْلَمَ
بعدهم ، ولم يشهدْ مشاهدَهُمْ .
والفاضل عن المفضول كرواية رسول الله ﷺ ، عن تميم
الدَّارِي^(١) وغيره .

ورواية الشَّيْخ عن التَّلْمِيزِ، كرواية الزُّهْرِيِّ^(٢) ويحيى بن سعيدٍ
الأنصاري^(٣) وربيعه بن أبي عبد الرحمن وجماعةٍ غيرهم عن مالك بن أنسٍ .

عن نافع بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْيَمُّ أَحَقُّ
بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»، بينما رواه محمد بن غنم الدُّورِيُّ في جزء ما رواه الأكابر عن مالك
ابن أنسٍ رقم: ١٦ من طريق حماد بن أبي حنيفة عن مالك به، مباشرة بدون توسط أبيه،
لذا نفى الخطيبُ والسيوطيُّ صحَّةَ رواية أبي حنيفة عن مالك، انظر تفصيلاً أكثر في
حاشية الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ص ١٢ - ١٥، وحاشية
أحاديث الموطأ للدَّارِقُطِيِّ ص ٧ - ٨، وتنوير الحوالك ٦٢/٢ للسيوطي. وهذا الحديث
رواه عن مالكٍ كثيرون مثل يحيى في الموطأ ٢٨/١، رقم: ١٤٩٣، وسعيد بن منصورٍ
وقتيبة بن سعيدٍ عند مسلم ١٠٣٧/٤، رقم: ٦٦، وقد استوفى عدداً كبيراً من رواة هذا
الحديث عن مالكٍ د. بشَّار عوَّاد في حاشية الموطأ - رواية يحيى ٢٨/٢ - ٢٩.

(١) يشير ابن دحية إلى حديث الجساسة الطويل الذي أخرجه مسلم في صحيحه ٢٢٦١/٤ -
٢٢٦٤، رقم: ١١٩، وفيه قوله ﷺ: «... جمعُكم لأنَّ تميماً الدَّارِيَّ كان رجلاً نصرانيّاً،
فجاء فبايع وأسلم، وحدثني حديثاً وافق الذي كنتُ أحدثُكم عن مسيح الدَّجَالِ ...» .
(٢) انظر تدريب الرَّاوي ٧١٤/٢ - تحقيق : الفاريابي .

(٣) في الأصل ، ص : القاضي ، وقد ضرب عليه في الأصل وكتب فوقه: الأنصاري، وانظر
ذِكْر الأقران لأبي الشَّيْخ ص ٧٥ ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٤٨ .

ورواية الراوي للحديث قد حَدَّثَ به وحُفِظَ عنه، فيُذَاكِرُ به فلا يعرفه، فيرويه عَمَّن سمعه منه، ضَمًّا بالحديث الجيد، ورغبةً في السُّنَّة، كرواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن الثَّقَّةِ العَدْل، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قَضَى باليمين مع الشَّاهد »^(١).

قال ربيعة: « ثم ذَاكِرْتُ سُهيلًا بهذا الحديث فلم يحفظه، فكان بعد ذلك يرويه عَنِّي، عن نفسه، عن أبيه، عن أبي هريرة »^(٢).

وهذا نهاية^(٣) الورع تفرد به عن ربيعة الدَّرَاوَرْدِيُّ وهو شيخ الشَّافعي.

وقد جرى مثل ذلك لجماعةٍ من أئمة الحديث، نسُوا ما كانوا رَوَوْه، فرجعوا يروونه عَمَّن رواه عنهم، عن أنفسهم^(٤)، ثقةً منهم. عن رواه عنهم،

(١) أخرجه أبو داود ٣٤/٤، رقم: ٣٦١٠، والترمذي ٦١٨/٣، رقم: ١٣٤٣، وابن ماجه ٤٥/٤، رقم: ٢٣٦٩ - تحقيق: بشار عواد، من طريق الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به. قال الترمذي: « هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ ».

(٢) قال أبو داود - بعد إخراج الحديث - : « وزادني الرِّبِيعُ بن سليمان المَوْذُنُ في هذا الحديث قال: أخبرني الشَّافعيُّ عن عبد العزيز، قال: فذكرتُ ذلك لسُهَيْلٍ فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة -، أني حَدَّثْتُهُ إِيَّاهُ ولا أَحْفَظُهُ. قال عبدُ العزيز: وقد كان أصابت سُهيلًا غفلةً أذهبت بعضَ عقله، ونسي بعضَ حديثه، فكان سُهيلٌ بَعْدُ يَحْدِّثُهُ عن ربيعة عن أبيه »، وانظر تَذَكُّرَةُ الْمُؤْتَسِي فيمن حَدَّثَ ونسي ص ٢٨ للسيوطي.

(٣) في ص : نهاية في .

(٤) عن أنفسهم : ساقطة من ص .

ورغبة في تحصيل الحديث، إذا صحَّت الرواية فيه بالثقة العدل، لأنَّ العدل إذا / روى خبراً عن عدل مثله حتى يتصل لم يضرَّ الحديث أن ينساه أحدهما، لأنَّ الحجة حفظ مَنْ حَفِظَ، وليس النسيانُ بحجة.

ومن اختلط من العلماء، ومن خَرَفَ مِنَ الحُفَظ يُقال: خَرَفَ بكسر الراءِ إذا ذهبَ عقله من الكِبَرِ^(١).

ومن احترقتْ كُتُبُه أو ذهبتْ فرجعَ إلى حفظه فسَاءَ، ومن حفظَ عن هؤلاء قبل هذه الأوقات.

ثمَّ التَّعْدِيلُ والتَّجْرِيعُ على اختلاف أسبابه، واتَّساع أبوابه.

ثمَّ حفظُ لغةِ الحديثِ وغيره وتفسيرِ معناه، وتفصيلُ مُتَعَارِضه، وتبيين ناسخه ومنسوخه، ودراسته آناء الليل وأطراف النهار.

والرَّحْلَةُ في طلبه إلى جميع الأمصار، وقطعُ المهامِ والقفار.

ثمَّ استنباطُ الفقه منه، ومعرفة مَنْ رَوَى ذلك عنه من الصَّحابة والتابعين، ومن خالفهم أو وافقهم من علماء المسلمين.

والكلامُ على جميعها يَطُول، ويكثر فيه المَقُول^(٢)، فلنقتصر الآن منها على اثني عشر اسماً، وهي أسماء اصطلاحية اتَّفَقَ أهلُ النُّقل عليها .



(١) انظر تهذيب اللغة ٣٤٨/٧، والصَّحاح ١٣٤٩/٤ « خرف ».

(٢) وهي مباحثُ معروفة في كتب المصطلح .

فأولها : المُسْنَدُ بنقل العَدْلِ عن العَدْلِ إلى رسول الله ﷺ .
ومثاله :

- مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .
- ومالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن النبي ﷺ .
- ومالك، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ .
- وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .
- وما كان مثل هذا فهو مُسْنَدٌ صحيحٌ .

ومعنى المُسْنَدِ : الذي أسندهُ واحدٌ بعد^(١) آخر إلى رسول الله ﷺ، أي رفعه، إذ المُسْنَدُ المُرتَفَعُ، مِنْ: أسندَ في الجبل إذا صعدَ عليه، أو مِنْ: أسندهُ أمره إذا لجأ^(٢) إليه فيه^(٣).

وعلى حكم الرُّباعي^(٤) ثبتَ في « الصَّحَّاحِينَ »^(٥)، يُقال: / أسندَ واستندَ واستسندَ^(٦) وهو ما ارتفعَ من الأرض، وقد جاء سَنَدٌ في الجبل

(١) في ص : عن .

(٢) في ص : ألجأ .

(٣) انظر الصَّحاح ٤٨٩/٢ « سند » .

(٤) يعني الفعل الرُّباعي : أسندَ .

(٥) كما في قصة مقتل عمر رضي الله عنه وفيه: « فأسندهُ رجلٌ إليه » أخرجه البخاري ٦١/٧،

رقم: ٣٧٠٠، وكما في حديث جبريل عليه السلام: « فأسندَ ركبتيه إلى ركبتيه » أخرجه مسلم

رقم: ٣٧/١، عن ابن عمر .

(٦) واستسند : ساقطة من ص .

على حكم الثلاثي، ذكره ابن قتيبة^(١) وأبو علي القالي .
فالمُسْنَدُ : ما لم يُخَلَّ فيه بِذِكْرٍ واحدٍ من رواته .
وسنَدُ الحديث^(٢) : رواته ، وهو إسناده أيضاً .

فكانَ الثَّقةَ الذي أسندَ عن العُدول واستندَ إليهم قد استندَ إلى جبالٍ
لا تزولُ ولا تُزَلُّ .

فالمُسْنَدُ هو الذي عليه المعتمدُ، وتكونُ فيه الإجازةُ والمكاتبَةُ، دون أن
يَسمعَ ذلك من شيخه، إلّا أَنَّهُ كَتَبَ بها إليه، فجائزٌ أن يُسندَها عنه، وقد
ثَبَتَ من^(٣) ذلك كثيرٌ جداً .

أخرج الإمامُ أحمدُ^(٤) وأبو بكر بن أبي شيبة^(٥) وأخوه عثمانُ ومن
تقدّم من المُصنِّفين وتأخّر، منهم البخاري^(٦) ومسلم^(٧) وأبو داود^(٨)
والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَوِيُّ^(٩) من طرق عن موسى بن عقبة، عن سالم أبي النضر
مولى عُمر بن عبّيد الله، وكان كاتِباً له قال :

(١) الذي في غريب الحديث لابن قتيبة ٢١٨/٢ قوله: « أسندَ فلانٌ في الجبلِ إذا صَعِدَهُ ».

(٢) الحديث : ساقطة من ص .

(٣) في ص : مثلاً .

(٤) مسند أحمد ٣٥٣/٣ - ٣٥٤ لكن من طريق أبي حيان، قال: سمعتُ شيخاً بالمدينة
يُحدِّثُ أنّ عبد الله بن أبي أوفى به. قال الحافظُ ابن حجر في إطفاف المُسندِ المعتلي
٣٢٩/٣ - في الشيخ المبهمة اسمه في إسناده أحمد :- « يحتملُ أن يكون هو موسى بن عقبة ».

(٥) في مسنده ٤٦٣/١٢، من طريق أبي حيان أيضاً، عن رجلٍ من أهل المدينة به.

(٦) البخاري ١٥٦/٦ ، رقم : ٣٠٢٤ .

(٧) مسلم ١٣٦٢/٣ ، رقم : ٢٠ .

(٨) أبو داود ٩٥/٣ - ٩٦ ، رقم : ٢٦٣١ .

(٩) لم يُخرجه التِّرْمِذِيُّ ولا النَّسَائِيُّ، ولم يعزه المزيُّ في تحفة الأشراف ٢٨١/٤ لهما.

« كُتِبَ إِلَيْهِ ^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى حِينَ خَرَجَ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ ^(٢) فَقَرَأَتْهُ فَإِذَا فِيهِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ أَنْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ » ^(٣) الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ .

وَحَدَّثَنِي حَافِظُ أَهْلِ زَمَانِهِ الْفَقِيهُ الْعَالِمُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَدِّ الْفِهْرِيُّ ^(٤) فِي مَنْزِلِهِ بِإِسْبِيلِيَّةَ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، قَالَ: نَا الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْمُفْتِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ^(٥)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي الْفَقِيهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَتَّابٍ ^(٦)، قَالَ: نَا الْفَقِيهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمٍ يَعْرِفُ بِابْنِ حَوْبِيلٍ ^(٧)، قَالَ: نَا الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَذْرِ ^(٨)، قَالَ: نَا الْفَقِيهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: نَا الْفَقِيهُ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، قَالَ: نَا الْفَقِيهَانِ الْإِمَامَانِ الْحَافِظُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ وَمُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: نَا إِمَامَ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ :

(١) فِي ص : إِلَيَّ .

(٢) فِي ص : خَرَجَ الْحَرُورِيَّةُ .

(٣) وَانْظُرْ طَرَقَ هَذَا الْحَدِيثَ الْكَثِيرَةَ فِي مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ص ١١٧ - ١٢٦ لِأَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ .

(٤) الْحَافِظُ الْفَقِيهُ شَيْخُ ابْنِ دَحِيَّةٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٥٨٦ هـ ، انْظُرْ مُطَرَّبُ ابْنِ دَحِيَّةٍ ص ١٩٠ ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٧٧/٢١ - ١٧٩ .

(٥) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَتَّابٍ الْقُرْطُبِيُّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٥٢٠ هـ ، انْظُرِ السَّيْرَ ٥١٤/١٩ - ٥١٥ .

(٦) مُفْتِيُ قُرْطُبَةٍ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٤٦٢ هـ ، انْظُرِ السَّيْرَ ٣٢٨/١٨ - ٣٣٠ .

(٧) الْقُرْطُبِيُّ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٤٠٩ هـ ، انْظُرْ صَلَةَ ابْنِ بَشْكُوَالِ ٢٠٣/١ - ٢٠٤ .

(٨) الْقُرْطُبِيُّ الْمُعَمَّرُ الْأَدِيبُ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣٥١ هـ ، انْظُرْ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٦/١٦ .

« اكتب إليّ أحاديثَ من الأقضية / من أحاديث ابن شهاب، قال: ٣٠/د
فكتبتُ ذلك له كأنني أنظرُ إلى ذلك في صحيفةٍ صفراء^(١)، فقيل له: يا أبا
عبد الله، أقرأ ذلك عليك يحيى بن سعيدٍ؟ قال: هو كان أفقه من ذلك »^(٢).
فانظرُ إلى الإمام الفقيه العدل أبي سعيدٍ يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ
كيف كتبَ له مالكٌ أحاديثَهُ وهو تلميذه، رواها عنه بالإجازة، هذا حكمُ
المُسندِ وهو الذي رواه فلانٌ عن فلانٍ .
قال ذو النّسبين آيده الله :

اختلفَ القائلون بصحّة الإجازة في عبارة التحديث بها :
فمنهم من يقول: حدّثنا وأخبرنا، وهذا هو مذهبُ مالكٍ إمامِ دار
الهجرة، وبه قال علماء المدينة قبله وبعده .

قرأتُ بجامع قرطبة على الشيخ المحدث العدل أبي القاسم خلف بن عبد الملك
ابن بشكّوأل سنة أربع وسبعين^(٣)، قال: قرأتُ على القاضي المحدث أبي عبد الله
محمد بن عبد العزيز بن أبي الخير بن عليّ الأنصاري^(٤)، قال: قرأتُ على العدل أبي
العبّاس أحمد بن عمر العذري^(٥)، قال: نا الحافظ أبو ذرّ عبد بن أحمد الهرويّ.

(١) ساقطة من ص .

(٢) أخرجه الخطيبُ في الكفاية ص ٣٤٧ من طريق يعقوب بن سفيان، قال: ثنا إبراهيم بن
منذر، قال: ثنا عبد الله بن وهب ومطرف، قالوا: ثنا مالك بن أنس به. وتابع ابن وهب
ومطرفاً إسماعيل بن أبي أويس أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٥٩، ومحمد
ابن الصّحّاك أخرجه القاضي عياض في الإلماع ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) في ص : وتسعين ، وهو تصحيف .

(٤) المتوفى سنة ٥١٨ هـ ، انظر صلة ابن بشكّوأل ٥٤٣/٢ .

(٥) الحافظ الثقة ، توفي سنة ٤٧٨ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ٥٦٧/١٨ - ٥٦٨ .

وأجاز لي غير واحدٍ منهم أبو الحسن عليُّ بن الحسين^(١)، قال: أجاز لي الشيخُ الثقةُ المُسنُّ أبو عبد الله أحمدُ بن محمدٍ الخولانيُّ، قال: أجاز لي الحافظُ الثقةُ أبو ذرُّ عبدُ بن أحمدَ الهرويُّ، قال: سمعتُ الحافظَ الفقيهَ أبا العباسَ الوليدَ بن بكرٍ^(٢) يقول: نا تميمُ بن محمدٍ الزاهد^(٣)، وما رأيتُ محدثاً أُعْتَدَ بالسُّنةِ منه، قال: نا أبو الغُصنِ^(٤) نفيسُ السُّوسيُّ^(٥) الغرابيليُّ^(٦) الزاهدُ من أهلِ سوسةَ، قال: نا عونُ ابنِ يوسفَ - إفريقيُّ ثقةٌ^(٧) - ، قال: نا ابنُ وهبٍ، قال :

« كنتُ عند مالك بن أنسٍ رحمه الله، فجاءه رجلٌ يحملُ « موطأهُ » في كسائه فقال: يا أبا عبد الله، هذا موطؤك قد كتبتُه وقابلته فأجزه لي، قال: فعلتُ، قال: فكيف أقول؟ حدثنا أو أخبرنا، فقال له مالك: قُلْ أَيُّهُمَا شئتَ »^(٨) .

(١) اللواتي تقدّم ذكره .

(٢) ابنُ مخلدٍ الحافظُ اللّغويُّ الأندلسيُّ، توفّي سنة ٣٩٢هـ، انظر السّير ٦٥/١٧ - ٦٧ .

(٣) أبو جعفر التّميميُّ من أهل القيروان ، ذكر ابنُ الفرضي أنّه كان يُضَعَفُ ، توفّي سنة ٣٦٩ هـ ، انظر تاريخ ابن الفرضي ١١٧/١ - ١١٨ .

(٤) في ص : أبو الفيض ، وهو تحريفٌ .

(٥) قال الخطيب في الكفاية ضمن هذا الإسناد : « إفريقيُّ ثقةٌ » . وقد جاء في الكفاية : « يعيش » ، وهو تصحيفٌ .

(٦) كان من الفقهاء المعدّودين، والحفاظ المبرّزين، وثقه أبو العرب التّميميُّ والخطيبُ البغداديُّ، توفّي سنة ٣٠٩هـ، انظر ترتيب المدارك ١١٤/٥ - ١١٧ .

(٧) قال الخطيبُ : « مغربيُّ ثقةٌ » .

(٨) أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في الكفاية ص ٣٣٣، والقاضي عياض في الإلماع ص ٩٠، من طريق أبي العباس الوليد بن بكرٍ به .

فهذا مالكٌ أمينٌ حديث رسول الله ﷺ عند جماعة أهل العلم، الثقةُ
المؤمنون في دينه / وورعه، والنَّاصحُ لكتاب الله تعالى وسُنَّة رسولهِ ﷺ يقول
للمُستجيز: قُلْ أَيُّهُمَا شئتَ، قولاً يقتضي صحيحَ الحكم في النقل، إذا كان
المُعَوَّلُ فيه على نطق الكتاب المُستَجاز بالصَّحَّة الحاصلة من جهة المعارضة
على ما هو به .

ولما دخلتُ بغدادَ واجتمعتُ بفارس المنبر المحدث المصنّف جمال الدّين
أبي الفَرَج عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزي نُسب إلى جَوْزَة وهي
فُرْضَة من فُرْض البصرة^(١)، فذكر في « الضّعفاء والمتروكين » من تصنيفه
أحمد بن عبد الله أبا نعيم الحافظ الأصبهانيّ فقال ما هذا نصّه :

« قال أبو بكر الخطيبُ فيما حكاَهُ ابنُ طاهر^(٢): « رأيتُ لأبي نعيم
أشياء يتساهلُ فيها مثلَ أن يقول في الإجازة: أخبرنا من غير أن يُبين »^(٣).

(١) فرضة الجوز: موضعٌ ببغداد قال ابنُ الجوزي في المحتسب: « ومنهم أبي وعمي وأهلُ
بيتنا، وقد سمعوا الحديثَ »، نقله عنه ابنُ ناصر الدّين في توضيح المشتبه ٥٢٠/٢.

(٢) الحافظ أبو الفضل محمّد بن طاهر المشهور بابن القيسرانيّ المتوفى سنة ٥٠٧ هـ، انظر سير
أعلام النبلاء ٣٦١/١٩ .

(٣) الضّعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٧٧/١، رقم: ٢٠٥. والحاصلُ أنّ هذا اصطلاحٌ لأبي
نعيم حيث قال: « إذا قلتُ: أخبرنا على الإطلاق من غير أن أذكرَ فيه إجازة، أو كتابةً،
أو كتبَ لي، أو أذن لي، فهو إجازة، أو حدّثنا فهو سماعٌ ». نقله عنه ابنُ الصّلاح في
علوم الحديث ص ١٥٠، والسّخاويّ في فتح المغيْث ٣٠٧/٢. والصّحيحُ المختارُ الذي
عليه الجمهورُ المنعُ في ذلك من إطلاق حدّثنا وأخبرنا ونحوهما من العبارات، وتخصيص
ذلك بعبارةٍ تشعرُ به بأن يقيد هذه العبارات فيقول: أخبرنا أو حدّثنا فلانَ مناولَةً

فَسَخَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(١) مَنْ يَذْكُرُ مِثْلَ أَبِي نُعَيْمٍ الَّذِي اشْتَهَرَتْ عَدْلَتُهُ
وإِمَامَتُهُ فِي جَمِيعِ الْآفَاقِ^(٢)، وَقُبِلَتْ تَصَانِيفُهُ وَرَوَايَتُهُ بِالْإِصْفَاقِ^(٣) وَالْإِتِّفَاقِ،
وَيُسَطَّرُ قَوْلَ جَاهِلٍ^(٤) بِمَعْنَايِ كِتَابِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، غَافِلٍ عَمَّا صَحَّ عَنْ
مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَفُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ هُوَ
مَذْهَبُ إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَفُقَهَاءِ الْمَدِينِيِّينَ، مَهْبِطُ الْوَحْيِ وَمَقَرُّ
الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .



وإجازةً، أو أخبرنا إجازةً، وما أشبه ذلك من العبارات، كما قال ابن الصلاح وغيره. أمّا
السبكي في طبقات الشافعية ٢٤/٤ فذكر أنه لم يثبت هذا الكلام عن الخطيب، ثم قال:
« وبتقدير ثبوته فليس بقدرح، ثم إطلاق أخبرنا في الإجازة مختلف فيه، فإذا رآه هذا الحبرُ
الجليل - أعني أبا نعيم - فكيف يُعَدُّ منه تساهلاً، ولئن عُدَّ فليس من التساهل المستقبَح،
ولو حَجَرْنَا على العلماء ألا يرووا إلا بصيغةٍ يجمع عليها لضيّعنا كثيراً من السُّنَّةِ ».

(١) سَخَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ : أي سَوَدَّهُ ، الصَّحاح ١٩٤٨/٥ « سَخِمَ ».

(٢) نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ دَحِيَّةٍ هَذَا بِتَصَرُّفٍ يَسِيرِ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٣٠٧/٢.

(٣) يُقَالُ : أَصْفَقُوا عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٣٧٧/٨ « صَفَقَ ».

(٤) فِيهِ مَبَالِغَةٌ لَا تُخْفَى سِوَاءَ أَرَادَ ابْنَ طَاهِرٍ أَوِ الْخَطِيبُ أَوْ ابْنُ الْجُوزِيِّ، وَلِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ زَهِيرِ
الشَّاوِيشِ تَعْلِيقٌ نَفِيسٌ عَلَى كَلَامِ ابْنِ دَحِيَّةٍ هَذَا يَحْسُنُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ .

فصل

وقد نطق الكتاب^(١) العزيزُ بصحة حديثنا وأخبرنا بالإجازة من حيث قرنها التواطؤ^(٢) من المجيز والمستجيز على النقل بها.
من جهة القياس :

أن الله تعالى حكى عن بني إسرائيل فقال في قصة البقرة: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾^(٣)، وقد علمنا أن الذابح إنما كان واحداً من جهة العادة الشرعية، فلم لا يجوز أن يقال في الإجازة قياساً على هذا مع وجود التواطؤ منها على النقل بها كوجود التواطؤ من بني إسرائيل بأمر نبيهم ومن^(٤) الذابح لها على ذلك الذبح، لأن معلوماً في العادة ومقتضى الخطاب في أنه لم يذبحها إلا بأمرهم، وقد قال جلّ من قائل: ﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾^(٥)، وقد علمنا أن الذي عقرها هو^(٦) قدار بن سالف^(٧)،

(١) في ص : القرآن .

(٢) في ص : من حديث قرنها النواظر ، وهو تحريفٌ جليٌّ يدلُّ على تواضع معرفة الناسخ .

(٣) البقرة : الآية ٧١ .

(٤) في ص : وبين .

(٥) الأعراف : الآية ٧٧ .

(٦) غير مثبتة في ص .

(٧) انظر فتح الباري ٣٧٩/٦ .

وهو أشقاها في الآية الأخرى^(١).

فأخبر الله تعالى عنهم أنهم عقروها، وإنما عقرها واحدٌ منهم لأنه إنما فعل ذلك عن تواطؤٍ من الجميع أو من أكثرهم، أو عن رضا وقبولٍ لفعله؛ فلم لا يجوز أن يُقال: حدّثنا فلانُ الراوي إذا أجاز / فأطلق التحديث عنه؟ وما الفصلُ بين التحديث والذبح والعقر؟

والإجازة أمرٌ ضروريٌّ في الرواية، وبها تتم وتكمل، وإلا كانت ناقصة لا محالة، ولو فيما قرأ فضلاً عما لم يقرأ.

قرأتُ بمدينة مألقة على الفقيه الأستاذ اللغويّ النحويّ أبي القاسم عبد الرحمن ابن أبي الحسن الخنعمي^(٢)، قال: نا الشيخُ الفقيهُ المحدثُ أبو بكر محمد بن طاهر القيسيّ^(٣) في مسجده بإشبيلية، قال: قرأتُ على الحافظ مقيّد الأندلس أبي علي الغساني، قال: قال لنا الإمامُ الحافظُ أبو عبد الله محمد بن عتاب:

«الذي أقولُ: إنّه لا غنى للطالب عن الإجازة، وإن سمع الديوان أو الحديث، قراءةً على المحدث، أو قراءةً من المحدث، لجواز السهو والغفلة والسنة عليهما أو على أحدهما، فإن كان المحدث هو القارئ فجائزٌ

(١) وهي قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْبَعَتْ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: الآية ١٢].

(٢) المعروف بالسّهيليّ العالم النحويّ صاحب الروض الأنف، قرأ عليه ابنُ دحية وسمع كثيراً من أماليه التي أملاها في معاني الكتاب العزيز وأنواره، ودقائق النحو وأسراره، وغوامض علم الأصول وأغواره، كما يقول ابن دحية، وقد أجاز له ولأخيه أبي عمرو عثمان، تُوفي سنة ٥٨١ هـ، انظر عنه مطرب ابن دحية ص ٢٣٠ - ٢٣٨.

(٣) محدثٌ جليلٌ، تُوفي سنة ٥٤٢ هـ، انظر مطرب ابن دحية ص ٢٣١، والصلة ٥٥٧/٢ - ٥٥٨.

السّهو على المستمع وذهاب ما يقرأ عليه، وإن كان غيره فجائز أن يسهوَ الذي يقرأ عليه - قال :- وعلى هذا اعتمدتُ في روايتي، والله أسأله الخلاصَ برحمته»^(١) .

وبصحة الإجازة والمكاتبة قال جماعة من كبار العلماء كـ يحيى بن سعيد الأنصاريّ وربيعة بن أبي عبد الرحمن وعبد العزيز الماجشون ومالك ابن أنس وسفيان الثوريّ وأبي عمرو الأوزاعيّ وسفيان بن عيينة والليث ابن سعد، وأصحاب مالك الفقهاء كلّهم على مذهب مالك فيها لا أعلم أحداً منهم خالفه^(٢) في ذلك^(٣)، ولا تقوم على منعها حجة.

وقد ذكّر الإمام الحافظ أبو العباس الوليد بن بكر في كتاب «الوجازة في صحة القول بالإجازة»^(٤) كثيراً^(٥) من الحجّة لها، وقد ناظر

(١) نقلَ هذا الكلام القاضي عياض في ترتيب المدارك ١٣٣/٨ عن شيخه أبي محمد عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن عتاب، قال: كان أبي يقول: فذكره. ونحوه مختصراً في الإلماع ص ٩٢.

(٢) في ص : خالف .

(٣) انظر الإلماع ص ٩٢ .

(٤) قال الحميدي في جذوة المقتبس ص ٣٦١: «ألف في تجويز الإجازة كتاباً سمّاه كتاب الوجازة»، وانظر بغية الملتبس للضبيّ ص ٤٨١. وقال السلفي في الوجيز في ذكر المجاز والمجيز ص ٣٦ - ٣٧: «لأبي العباس الوليد بن بكر ... كتاب ترجمه بالوجازة في صحة القول بالإجازة، وهو عندنا مسموع نازلاً، ومستحاز عالياً، استوفى فيه ما يحتاج إليه في هذا المعنى، بأفصح عبارة وأحسنها، وأجود إشارة وأبينها». وكتابه هذا في عداد ما فقد من تراث أعلام الأندلس .

(٥) الإمام ... كثيراً : ساقطة من ص .

طائفة من أصحاب الكلام الذين ليس منهم^(١) مَنْ مارسَ حديثَ رسول الله ﷺ ولا اعتنى بنقله، ولا جلس إلى أهله. وطائفة أيضاً من المتفقهة الرائية^(٢) ممن ذهبَ مذهبُهُم ومَن هو على مذهب الشافعي حين زعمَ أنَّ الشافعي لا يقولُ بها، وآخرُ ما قال له ابنُ بكرٍ : / « ما تُنكِرُ على من يقول لك: إنَّ الإجازةَ على وجهها خيرٌ من السَّماعِ وأقوى؟ فقال له الشافعي^(٣) : وهل يقولُ ذلك أحدٌ؟ فقال :

بلى ، حدَّثنا أحمدُ بن محمد بن سهل العطار^(٤) بالإسكندرية، قال: كان أحمدُ بن مُيسرٍ الإسكندري^(٥) - وناهيك به من إمامٍ في وقته - يقول: الإجازةُ عندي على وجهها خيرٌ من السَّماعِ الرديء^(٦). فجعلَ يعجبُ ممَّا قلتُ له من قول ابن مُيسرٍ رحمه الله .
وأبو بكرٍ أحمدُ بن مُيسرٍ من رِوَاةِ ابنِ المَوَازِ^(٧) أفقهُ مَنْ يكونُ بقول مالكٍ في ذلك الزَّمان .

(١) في ص : فيهم .

(٢) في ص : الرائية ، ويعني بهم المتفقهة من أهل الرأي الذين يبحثون في مسائل لم تقع فيقولون مثلاً : أرأيت إن حدث كذا ، أرأيت إن صار كذا ... إلخ ، وفي نشرة المكتب الإسلامي : الرائية ، وهو تصحيف .

(٣) يعني الفقيه على مذهب الشافعي المشار إليه من قبل .

(٤) فقيه مالكي ، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢١٠/٦ - ط المغرب .

(٥) أبو بكر شيخ المالكية ، توفى سنة ٣٠٩ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ٢٩٢/١٤ .

(٦) أخرج قول ابن ميسر القاضي عياض في الإلماع ص ٩٣ من طريق الوليد بن بكر به . وانظر فتح المغيث ٢١٦/٢ .

(٧) يعني كتاب الموازية لابن المَوَازِ وكان صاحباً له راوياً لكتابه هذا ، انظر السير ٢٩٢/١٤ .

وكان الشافعي رحمه الله يقول بالإجازة .

حدّثني عالم المغرب وإنسانه، ومِدْرَهُهُ^(١) ولسانه، قاضي الجماعة أبو موسى عيسى بن عمران^(٢)، قال: حدّثني عالم الأندلس أبو القاسم أحمد بن محمد التميمي يُعرفُ بابن ورْدٍ^(٣) - وهو جدّه لأُمّه - قال: نا الإمام الحافظ أبو علي الغساني، قال: نا الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عتّاب، قال: حدّثني أبو عثمان سعيد بن رَشِيق الزاهد^(٤)، قال: نا محمد بن يحيى^(٥) ومحمد بن محمد بن أبي دُلَيْمٍ^(٦)، قالّا: نا قاضي الجماعة بقرطبة أبو الجعد أسلم بن عبد العزيز، عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي: «أنّه قال فيما استدعى به من محمد بن الحسن إجازة كتبه وإباحتها له لينسخ منها :

العلمُ يَأْبَى أَهْلَهُ أن تمنعوه أَهْلَهُ^(٧)
لعلّه يَبْذُلُهُ لأهله لعلّهُ

(١) المِدْرَةُ : لسانُ القومِ والمتكلّمِ عنهم، تهذيب اللغة ١٩٨/٦ .

(٢) الفقيه المكناسي، أثنى عليه ابنُ دحية للغاية في مطربه ص ٤٣ - ٤٥ وقال : « قرأتُ عليه مدّةً مديدةً، ولزمته أعواماً عديدةً، وسألته أن يُجيز لي ولأخي الحافظ أبي عمرو جميع ما رواه وجمعه، وتكلّم فيه من العلوم أو وضعه، فأجابني إلى ذلك وقال لي: لم أفعله لأحدٍ قبلك ممّن سلك هذه المسالك، وإنما اشتغلتُ عن كثرة الرواية بالدرس والدراسة»، تُوفّي سنة ٥٧٨ هـ.

(٣) حافظٌ فقيهٌ عالمٌ متفنّنٌ، تُوفّي سنة ٥٤٠ هـ، انظر صلة ابن بشكوال ٨٣/١ - ٨٤ .

(٤) وكان ذا رواية كثيرة ودراية، تُوفّي سنة ٤١٠ هـ، انظر صلة ابن بشكوال ٢١٠/١ - ٢١١ .

(٥) ابن عبد العزيز أبو عبد الله يعرف بابن الخراز، عالمٌ بالنحو، ثقةٌ مأمونٌ، يروي رسالة الشافعي عن ابن أبي دليم، بالإسناد المذكور هنا، تُوفّي سنة ٣٦٩ هـ، انظر تاريخ ابن الفرضي ٨٢/٢، وجزوة المقتبس ص ٩٢ .

(٦) القرطبي، ثقةٌ مأمونٌ، تُوفّي سنة ٣٧٢ هـ، انظر تاريخ ابن الفرضي ٨٥/٢ - ٨٦ .

(٧) في طبقات الشيرازي ص ١٣٥ - ١٣٦ : العلمُ ينهى أَهْلَهُ أن يمنعوه أَهْلَهُ .

فأسعفه محمد بن الحسن بما أراد»^(١) .

وذكر الإمام أبو يحيى الساجي الشافعي : حدثنا داود الأصبهاني،
قال : قال لي حسين الكرابيسي :

« لما قدم الشافعي قدمته أتيتُه فقلت^(٢) : أتأذن لي أن أقرأ عليك
الكتب؟ فأبى وقال : خذ كتب الزعفراني وانسخها فقد أجزتها لك،
فأخذها إجازة»^(٣) .



(١) أخرجه الصيمري في أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٢٧، والآبري في مناقب الشافعي -
كما في توالي التأسيس لابن حجر ص ٧٨ - ٧٩، والبيهقي في مناقب الشافعي ٨٦/٢،
وابن دحية هنا، من طرق عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي به. قال ابن خلكان في
كتابه وفيات الأعيان ١٨٥/٤ : « ورأيت هذه الأبيات في ديوان منصور بن إسماعيل
الفقيه المصري » .

(٢) في ص : فقلت له ، بدل : أتيتُه فقلت .

(٣) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٤٤٨، والخطيب في الكفاية ص ٣٢٤، من
طريق زكريا الساجي به .

باب القول في بيان القراءة والعرض والسماع والمناولة

إذ قد تقدّم كلامنا في الإجازة .

فأولها وأعظمها القراءة على العالم، أو من العالم المعصوم على التلميذ^(١) / قال الله العظيم: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾^(٢).

حدثنا العدل تاج الدين أبو القاسم الفراوي قراءة مني عليه بخراسان وبجامع المطرّز من نشأور، قال: سمعتُ جدّي فقيه الحرميّ أبا عبد الله الصّاعدي^(٣) يقول: أنا الشيخ أبو حامد أحمد بن الحسن الأزهرى^(٤)، قال: أنا أبو محمد الحسن بن أحمد المخلديّ، قال: أنا أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثّقفي السّراج، قال: أنا قتيبة بن سعيد، قال: نا جرير، عن موسى بن أبي عائشة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾^(٥) قال :

« كان رسولُ الله ﷺ إذا نزل عليه جبرئيل^(٦) بالوحي وكان ممّا يُحرّكُ به لسانه وشفّتيه، فيشتدُّ عليه، وكان يُعرَفُ منه، فأنزل الله تعالى

(١) يعني به قراءة جبريل عليه السّلام على النبي ﷺ .

(٢) الأعلى : الآية ٦ .

(٣) عن الصّاعدي والفراوي انظر الآيات البيّنات لابن دحية - تحقيقي ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٤) المسندُ الصّدوقُ ، توفّي سنة ٤٦٣ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ١٨/٢٥٤ .

(٥) القيامة : الآية ١٦ .

(٦) كذا ضبطها ناسخُ الأصل ، وهي إحدى اللّغات في جبريل عليه السّلام، وفي ص : جبريل.

الآية التي في ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾^(١)، قال: علينا أن نجمعه في صدرك^(٢) وقرآنه^(٣)، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾^(٤)، فإذا أنزلناه فاستمع، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، علينا أن نبينه بلسانك، قال: فكان إذا أتاه جبرئيل أطرق، فإذا ذهب قرأه كما وعده الله عز وجل .

هذا حديث صحيح باتفاق، وهذا أحد طرق البخاري في « صحيحه » في التفسير^(٥) .

فضمن الله جمعه لمحمد ﷺ؛ ولهذا كفر الفقهاء من زعم أنه بقي منه شيء لأنه ردّ على ظاهر التنزيل.

وقال سفيان بن عيينة - لما سئل فقيل له : كيف غيّرت التوراة والإنجيل وهما من عند الله؟ فقال - :

« إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا وَكَلَّ حَفْظَهُمَا إِلَيْهِمْ فَقَالَ: ﴿بِمَا اسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾^(٦)، ولم يكل حفظ القرآن إلى أحدٍ فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٧)، فما حفظه الله لن يُغَيَّرَ .»

(١) القيامة : الآية ١٦ - ١٧ .

(٢) وقرآنه ... صدرك : ساقطة من ص .

(٣) كذا ضبط النون بالفتح ناسخ الأصل، وهو على تقدير : إن علينا .

(٤) القيامة : الآية ١٨ .

(٥) صحيح البخاري ٦٨٢/٨، رقم: ٤٩٢٩، وأخرجه أيضاً مسلم ٣٣٠/١، رقم: ١٤٧ .

(٦) المائدة : الآية ٤٤ .

(٧) الحجر : الآية ٩ .

وكان الروح الأمين يُعارضه بالقرآن كلَّ عام .

كما حدَّثني^(١) الشيخ الصالح الثقة أبو جعفر محمد بن أحمد الصَّيْدَلَانِي^(٢)، قال: قرئ على الثقة أبي علي الحسن بن أحمد المقرئ^(٣) و أنا حاضرٌ أسمعُ وأجاز لي جميعَ رواياته / قال: نا الإمام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق سَمَاعاً عليه^(٤)، نا الحافظ أبو محمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس^(٥)، قال: سمعتُ الإمام الحافظ أبا مسعود أحمد بن الفرات الضَّبِّيَّ يقول: نا أبو نعيم - يعني الفضل بن دُكَيْنٍ - قال: نا زكرياء^(٦)، عن فراس^(٧)، عن عامر الشَّعْبِيِّ، عن مسروق، عن عائشة قالت :

« أقبلت فاطمة تمشي كأنَّ مِشْيَتَهَا مِشْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فقال النبي ﷺ: مرحباً بابنتي، ثمَّ أجلسها عن يمينه أو عن شماله، ثمَّ أَسْرَّ إليها حديثاً فَبَكَتْ، فقلتُ لها: لِمَ تَبْكِينَ؟ ثمَّ أَسْرَّ إليها حديثاً فَضَحِكَتْ، فقلتُ: ما رأيتُ كالِيَوْمِ فرحاً أقربَ مِنْ حَزَنِ^(٨)، فسألتها عما قال، فقالت: ما كنتُ لأُفْشِيَ سِرَّ رسول الله ﷺ، حتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فسألتها فقالت: أَسْرَّ إِلَيَّ

(١) في ص زيادة : به .

(٢) شيخ الحافظ ابن دحية .

(٣) المقرئ المحدث الحدَّاد ، تُوْفِّي سنة ٥١٥ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ١٩/٣٠٣ - ٣٠٧ .

(٤) سماعاً عليه : غير مثبتة في ص .

(٥) الأصبهاني المحدث الثقة ، ٣٤٦ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ١٥/٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٦) ابن أبي زائدة الهمداني قاضي الكوفة .

(٧) ابن يحيى الهمداني الكوفي .

(٨) كذا ضبطه ناسخ الأصل ، وهو الحَزْنُ نفسُه .

أن جبريلَ عليه السّلامُ كان يُعارضني القرآنَ^(١) كلّ سنةٍ مرّةً، وأنّه عارضني العامَ مرّتين، ولا أراه إلّا حضراً أجلي، وإنّك أوّلُ أهل بيتي لحاقاً بي، فبكيتُ، فقال : أما ترَضينَ أن تكوني سيّدةَ نساء أهل الجنّة - أو نساء المؤمنين - فضحكتُ لذلك .

وهذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ على صحّته، وهذا نصُّ البخاريّ في باب علامات النّبوة في الإسلام^(٢) من بقيّة المناقب وله طرقٌ كثيرةٌ .

وأخرجه مسلمٌ في « صحيحه »^(٣) في المناقب، وحديثه تفرّد فيه^(٤) بألفاظٍ كثيرةٍ، فصَحَّ أن جبريلَ كان يُعارضُهُ القرآنَ^(٥) أي^(٦) يقرؤه عليه .
و العَرَضُ على العالمِ قراءتُك عليه في^(٧) كتابك ، و منه قولُه :
« فَعَرَضْتُ عليه حديثُها »^(٨) .

(١) في ص : بالقرآن .

(٢) صحيح البخاري ٦/٦٢٧ ، رقم : ٣٦٢٣ .

(٣) صحيح مسلم ٤/١٩٠٥ - ١٩٠٦ ، رقم : ٩٩ .

(٤) في ص : به .

(٥) في ص : بالقرآن .

(٦) غير مثبتة في ص .

(٧) في ص : من .

(٨) يشيرُ ابنُ دحية إلى حديث مرض النّبي ﷺ الذي رواه عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة، فلمّا حدّثته به دخلَ على ابنِ عباسٍ فقال له : « ألا أعرضُ عليك ما حدّثتني عائشة عن مرض النّبي ﷺ ؟ قال : هات ، فَعَرَضْتُ عليه حديثُها » أخرجه البخاري ١٧٢/٢ ، رقم : ٦٨٧ ، ومسلمٌ ١/٣١١ - ٣١٢ ، رقم : ٩٠ .

وأجاز لنا أبو الوقت إجازةً عامّةً بحقّ سماعه على أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الدّاوديّ، بحقّ سماعه على أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسيّ، بحقّ سماعه على أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربريّ، بحقّ سماعه من الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري^(١) - والمغيرة^(٢) هو الذي أسلم من المحوسية على يدي^(٣) اليمان الجعفيّ / والي بخارى - قال: نا عبد الله بن ٣٦ / يوسف، قال: نا الليث، عن سعيد المقبري، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أنّه سمع أنس بن مالك يقول :

« بينما^(٤) نحن جلوس مع النبيّ ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل، فأناخه في المسجد ثمّ عقّله، ثمّ قال لهم: أيكم محمد؟ والنبيّ ﷺ متكىء بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكىء، فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟ فقال له النبيّ ﷺ: قد أجبتك؟ فقال الرجل للنبيّ ﷺ: إني سائل^(٥) فمشدّد عليك في المسألة فلا تجد عليّ في نفسك؟ فقال: سلّ عما بدا لك، فقال: أسألك برّبك وربّ من قبلك الله أرسلك إلى الناس كلّهم؟ فقال: اللهمّ نعم. قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تُصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ فقال: اللهمّ نعم. قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تصوم

(١) البخاري ١/١٤٨ - ١٤٩، رقم: ٦٣، ومسلم ١/٤٢، رقم: ١١.

(٢) في ص : وهو .

(٣) في ص : يد .

(٤) في ص : بينا .

(٥) في ص : سألك .

هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ: اللهم نعم. فقال الرجل: آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر.

رواه موسى^(١) وعلي بن عبد الحميد^(٢)، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ بهذا^(٣).

وهذا حديث صحيح باتفاق، وهو حجة في القراءة على العالم^(٤).
حدثنا القاضي أبو عبد الله محمد بن سعيد الأنصاري^(٥) بمسجد الحصارين بإشبيلية، قال: أجاز لنا أبو عبد الله الخولاني، قال: كتب إلينا أبو ذر الحافظ من مكة^(٦)، قال: نا الحافظ أبو العباس الوليد بن بكر قال :

(١) هو موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي شيخ البخاري قال الحافظ في الفتح ١/١٥٣: «وحدثه موصول عند أبي عوانة في صحيحه، وعند ابن منده في الإيمان، وإنما علّقه البخاري لأنه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة، وقد خولف في وصله، فرواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلاً، ورجحها الدارقطني، وزعم بعضهم أنه علّة تمنع من تصحيح الحديث وليس كذلك، بل هي دالّة على أنّ الحديث شريك أصلاً».

(٢) المعنى قال الحافظ في الفتح ١/١٥٣: «وحدثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه، وكذا أخرجه الدارمي عن علي بن عبد الحميد».

(٣) هذا من كلام البخاري في صحيحه، وفي ص زيادة: الإسناد.

(٤) انظر الكفاية ص ٢٦٠ - ٢٦١، ومعرفة السنن والآثار ١/١٦٨، وإكمال المعلم - تحقيق: شواط ١/١٤٣ - ١٤٤، وفتح الباري ١/١٤٩.

(٥) هو ابن زرقون الأندلسي، قرأ عليه ابن دحية كثيراً، وأجاز له ولأخيه الحافظ أبي عمرو عثمان جميع رواياته ومجموعاته، توفي سنة ٥٨٦ هـ، انظر مطرب ابن دحية ص ٢١٩ - ٢٢٢.

(٦) من مكة: غير مثبتة في ص.

« رُوينا عن مالكٍ أنَّ اختيارَهُ في أعلى مراتبِ نقل الحديثِ القراءةُ على الراوي عَرْضاً كَعَرْضِ القرآنِ قراءةً على المقرئ^(١) .

وقال عبدُ الله بن مسلمة القعنبيُّ : قال لي مالكٌ : قراءتكِ عَلَيَّ أصحُّ من قراءتي / عليك^(٢) .

٣٧ / د

قال الفقيه أبو العباس بن بكرٍ : وكان مالكٌ يحتجُّ في هذا بأنَّ الراوي ربَّما سها وغلَطَ فيما يقرؤه بنفسه، فلا يَرُدُّ عليه الطَّالِبُ السَّامِعُ ذلك الغلطَ لِخِلالِ ثلاثٍ : إمَّا لأنَّ الطَّالِبَ جاهلٌ فلا يَهْتدي للردِّ عليه، وإمَّا لهيئةِ الراوي وجلالته، وإمَّا لعلَّ غلطه صادفَ موضعَ اختلافٍ فيغفر^(٣) له، فيجعله خلافاً توهُماً أنَّه مذهبه فيجعل ذلك الغلطَ صواباً.

قال مالكٌ : وأمَّا إذا قرأ الطَّالِبُ على الراوي فسها الطَّالِبُ أو أخطأ فإنَّ الراوي يَرُدُّ عليه بعلمه، مع فراغ ذهنه، أو يَرُدُّ عليه عنده ممَّنْ يحضره لأنَّه لا هيبةَ للطَّالِبِ، ولا يُعَدُّ لَهُ أيضاً^(٤) مذهبٌ في الخلاف إن صادف بغلطه موضعَ اختلافٍ، فالردُّ عليه متوجِّهٌ من كلِّ جهةٍ.

وكان مالكٌ يقول لنافع بن أبي نعيم القاريء بالمدينة: لا تكوننَّ إماماً في المحراب^(٥) فإنَّ المحرابَ موضعٌ محنةٌ، فإن زللتَ في حرفٍ فسمِعَكَ مَنْ

(١) انظر قياسَ مالكٍ قراءةَ الحديثِ على قراءة القرآن في الكفاية ص ٢٧٠ - ٢٧١، ٢٧٦،

وفتح الباري ١/ ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) أخرجه بنحوه الخطيبُ في الكفاية ص ٢٧٦ بإسناده إليه.

(٣) في ص : فيغتر له .

(٤) في ص : أيضاً له .

(٥) في ص : المحاريب .

يطلبُ هذه الحروفَ الشَّاذَّةَ فيغتنمُ ذلكَ، فينقلُها عنك مذهباً لك، ويروي عنك وليس بمذهبٍ^(١) لك، إنّما هي زلَّةٌ وغلطٌ محنةٌ، فلا تكوننَّ^(٢) إماماً^(٣).

[ماذا يُقال في الإجازة ؟]^(٤)

اختلف العلماء في القول في : حدَّثنا وأخبرنا وأنبأنا : فقال مالكٌ : يُقال في الإجازة : حدَّثنا وأخبرنا ، وقد قدّمنا ذلك . ومنهم من يقول بها: أنبأنا^(٥) ونبأنا، وهذا اختيارُ الأوزاعي^(٦)، لِيَعْلَمَ وَيُعْلَمَ غيرُهُ سماعَهُ من مُستجازه . قال ابنُ بكرٍ^(٧) : « وبلغني عن أبي سليمان الملقَّب بالخطَّابي أنه قال: حكمُ الإجازة أن تقولَ فيها: حدَّثنا فلانٌ أن فلاناً حدَّثهُ »^(٨).

(١) في ص : مذهباً .

(٢) في ص : تكون .

(٣) كلامُ ابنِ بكرٍ من قوله: « وكان مالكٌ ... فلا تكوننَّ إماماً » نقلُهُ كُلُّهُ - مع اختلافٍ يسيرٍ - عياض في الإلماع ص ٧٤ - ٧٥ ، وانظر الكفاية ص ٢٧٧ ، وفتح المغيث ١٧٢/٢ - ١٧٣ .

(٤) هذا العنوانُ منِّي زيادةٌ في التوضيح .

(٥) قد ذكرَ ابنُ الصَّلَاح أنَّ قوماً من المتأخِّرين اصطَلَحُوا على إطلاق « أنبأنا » في الإجازة، وهو اختيارُ الوليد بن بكرٍ صاحبِ الوجازة في الإجازة، انظر علوم الحديث لابن الصَّلَاح ص ١٥١ - ١٥٢ ، وفتح المغيث ٣١٥/٢ .

(٦) عزاهُ للأوزاعي أيضاً الخطيبُ في الكفاية ص ٣٣٢ نقلاً عن الوليد بن بكرٍ الأندلسيِّ . لكن المعروف عن الأوزاعي استعمالُ « خَبَرْنَا » بالتشديد في الإجازة، و« أخبرنا » بالهمز في القراءة، انظر فتح المغيث ٣١٣/٢ ، والمصادر التي في حاشيته .

(٧) يعني الوليد بن بكرٍ صاحبِ الوجازة في صحَّة القول بالإجازة الذي أكثرَ ابنُ دحية النُّقْلَ عنه .

(٨) قال ابنُ الصَّلَاح في علومه ص ١٥٢ : « وهذا اصطلاحٌ بعيدٌ، بعيدٌ عن الإشعار بالإجازة » .

كَأَنَّهُ جَعَلَ دُخُولَ « أَنْ » دَلِيلًا عَلَى الْإِجَازَةِ فِي مَفْهُومِ اللَّغَةِ، وَغَابَ عَنِّي ذَلِكَ^(١) اخْتِيَارُ الْخَطَّابِيِّ؟ أَمْ حِكَاةٌ عَنْ غَيْرِهِ^(٢)؟

وَقَدْ تَأَمَّلْتُ قَوْلَهُ هَذَا فَلَمْ أَعْرِفْ لَهُ وَجْهًا صَحِيحًا مِنْ جِهَةِ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ قِيَاسِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ « أَنْ^(٣) » الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ الَّتِي اشْتَرَطَهَا الْخَطَّابِيُّ فِي عِبَارَةٍ / الْإِجَازَةِ أَصْلُهَا التَّأَكِيدُ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ لِأَنَّهَا ٣٨/٥ صَارَتْ اسْمًا.

وَمَعْنَى: « حَدَّثَنَا فَلَانًا أَنَّ فَلَانًا حَدَّثَهُ » أَيُّ بَأَنَّ فَلَانًا حَدَّثَهُ، فَدُخُولُ الْبَاءِ أَيْضًا لِلتَّأَكِيدِ.

فَإِنْ صَحَّ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ مَذْهَبِ الْخَطَّابِيِّ أَوْ مِنْ مَذْهَبِ مَنْ حَكَاهُ عَنْهُ فَالْإِجَازَةُ أَقْوَى مِنَ السَّمَاعِ، لِأَنَّهُ خَيْرٌ قَارَنُهُ التَّأَكِيدُ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ^(٤) مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَعْلَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَمَاعًا رَدِيئًا كَالْهِيمَنَةِ وَالْدَنْدَنَةِ^(٥) مِمَّا لَا يُفْهَمُ وَلَا يُعْقَلُ.

(١) فِي ص: أَذْكَاءُ.

(٢) عَلَى كُلِّ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذَا الْإِصْطِلَاحِ الْخَطَّابِيُّ بَلْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِيمَا ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي الْإِمَاعِ ص ١٢٩ وَقَالَ: « وَأَنْكَرَ هَذَا بَعْضُهُمْ، وَحَقُّهُ أَنْ يُنْكَرَ؛ فَلَا مَعْنَى لَهُ يَتَفَهَّمُ بِهِ الْمَرَادُ، وَلَا اعْتِيدَ هَذَا الْوَضْعُ فِي الْمَسْأَلَةِ لُغَةً وَلَا عُرفًا وَلَا إِصْطِلَاحًا »، وَانْظُرْ فَتْحَ الْمَغِيثِ ٣١٤/٢ لِلْحَافِظِ السَّخَاوِيِّ.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ص.

(٤) إِلَى هُنَا مَعَ اخْتِصَارٍ نَقَلَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٣١٤/٢ كَلَامَ الْوَلِيدِ بْنِ بَكْرِ الْأَنْدَلُسِيِّ.

(٥) الْهِيمَنَةُ: شَبْهُ قِرَاءَةٍ غَيْرِ بَيِّنَةٍ. وَالْدَنْدَنَةُ: أَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ بِالْكَلَامِ تَسْمَعُ نَفْسُهُ وَلَا تَفْهَمُهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ يُخْفِيهِ، وَالْهِيمَنَةُ نَحْوُ مِنْهَا، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ انْظُرْ تَهْذِيبَ اللَّغَةِ ٣٢٨/٦، ٧٠/١٤.

وسُئِلَ^(١) عن الحديث : ابنُ جريج^(٢)، عن عطاءٍ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أخبره. وابن المنكدر^(٣)، عن جابر أن رسول الله ﷺ ... مما يطول^(٤) نصّه، هل هذه إجازة من رسول الله ﷺ لابن عباس وجابر أم لا؟

وقد ترجم البخاري في كتاب العلم من « صحيحه »^(٥): باب قول المحدث: حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا. وقال الحميدي^(٦): « كان عند ابن عيينة: حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ واحداً » .

فثبتَ من ذلك أنه لا فرق في المعنى بين « حدّثنا » و« أخبرنا »^(٧)، وإن كان بعضُ أهل الحديث قال: إنّ « حدّثنا » لما سُمع من لفظ الشيخ، وإنّ « أخبرنا » لما قرئ عليه^(٨).

(١) يعني - كما يظهر من السياق - الخطّابيّ .

(٢) في ص : حديث ابن جريج ...

(٣) في ص : وابن المنذر ، وهو تحريفٌ .

(٤) يعني هناك أحاديثُ كثيرةٌ جداً فيها روايةُ الصحابي عن رسول الله ﷺ بصيغة: « أنّ ».

(٥) صحيح البخاري ١/١٤٤ ، رقم : ٤ .

(٦) في رواية كريمة والأصيلي : « وقال لنا الحميدي »، وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج فهو متصلٌ، أفاده الحافظُ ابن حجر في فتح الباري ١/١٤٤ .

(٧) وهو رأيُ الزّهرّي ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمرَّ عملُ المغاربة، ورجّحه ابنُ الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنّه مذهبُ الأئمة الأربعة، قاله الحافظُ ابن حجر.

(٨) وهو مذهبُ ابن جريج والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق، قاله ابن حجر.

قال ابنُ بكرٍ : « بلغني أنَّ عبدَ الله بن وهبٍ أوَّلُ مَنْ سَنَّ في التَّحْدِيثِ ^(١) بمصر: أخبرنا فيما هو قراءةٌ على الرَّاوي، و: حدَّثنا فيما هو سماعٌ من لفظ الرَّاوي ^(٢)، كأنَّه أراد أن يعرف من جملة حديثه ما سمعه وما قرأه، معرفةً تفصلُ بينهما لا من جهة الحُكْم ^(٣)، ثم صار ذلك مذهباً لأكثر أصحاب الحديث ».

وقال الشَّافعيُّ : « إذا قرأتَ على العالمِ فقل: أخبرنا، وإذا قرأَ عليك فقل: حدَّثنا » ^(٤).

وقال ابنُ حنبلٍ : « إذا حدَّثك العالمُ وحدك فقل: حدَّثني، وإذا حدَّثك في مَلٍ فقل: حدَّثنا، وإذا قرأتَ عليه فقل: قرأتُ عليه، وإذا قرأَ عليه فقل: قرأَ عليه وأنا أسمعُ » ^(٥).

(١) في ص: الحديث .

(٢) ذكر قولَ ابن وهبٍ القاضي عياض في الإلماع ص ١٢٤، وابن الصَّلَاح في علوم الحديث ص ١٢٤ وقال: « وهذا يدفعه أنَّ ذلك مروى عن ابن جريج والأوزاعي، حكاه عنهما الخطيبُ أبو بكرٍ - وهو في الكفاية ص ٣٠٢ - إلا أن يعني أنَّه أوَّلُ من فعلَ ذلك بمصر ».

(٣) يعني أنَّ حدَّثنا وأخبرنا لا فرق بينهما من جهة حصول الرواية، فسواء قرأَ الشَّيْخُ وسمع التَّلْمِيذُ، أو قرأَ التَّلْمِيذُ وسمع الشَّيْخُ فالروايةُ حاصلةٌ، إلا أنَّ الكيفيَّةَ مفرقةٌ على النحو المذكور، فاقتضى ذلك التَّمييز بصيغتين تشعران بكيفيَّة حصول الرواية.

(٤) أخرج قولَ الشَّافعيِّ ابنُ أبي حاتمٍ في آداب الشَّافعي ومناقبه ص ٩٩، والرامهرمزيُّ في المحَدَّث الفاصل ص ٤٢٥، ٤٣١، والخطيبُ في الكفاية ص ٣٠٣، من طرق عن الرَّبِيع، عن الشَّافعيِّ به. وتابعَ الرَّبِيعَ يونسُ بن عبد الأعلى أخرجه البيهقيُّ في معرفة السُّنن والآثار ١/١٦٩، ومناقب الشَّافعيِّ ٢/٣٤.

(٥) أخرجه الخطيبُ في الكفاية ص ٢٩٩.

قال العالمُ المستبحرُ أبو عبد الله محمدُ بن أحمد التُّجيبِيُّ^(١) - يعرفُ بابن الحاج^(٢) - : « وأنا أستحسنُ ما قاله ابنُ حنبلٍ ؛ لأنه أبلغُ في / التحريِّ ، وأعدلُ في حسنِ التَّوقِي » ، حدَّثني بهذا عنه الأستاذُ المقرئُ المحدثُ النَّحويُّ أبو بكر محمدُ بن خير^(٣) .

وقال الفقيهُ أبو العبَّاس الوليدُ بن بكر الحافظُ في كتاب « الوجازة » له : « وقالت طائفةٌ من أهل خُرَاسَانَ : الاختيارُ عندنا في السَّماع من لفظ الراوي وفي القراءة عليه أن يُقال في ذلك كُلُّه : أخبرنا ، ويحتجُّون بأنَّ أخبرنا أعمُّ في التَّحديث من حدَّثنا .

وأخبرني^(٤) بعضُ الحفاظ أنَّ إمامَ هذه الطَّائفةِ القائلةِ بهذا الاختيار إسحاقُ بن راهويه^(٥) .

وقد رفعتُ طائفةً من أهل خُرَاسَانَ مالِكاً رحمه الله^(٦) إلى عاملِ المدينة حين أبى أن يُحدِّثَهُم من لفظه حتَّى قرأ لهم شيئاً يسيراً .

وكذلك يقول يحيى بن يحيى التَّميميُّ النَّيسَابُوريُّ في « صحيح مسلم »^(٧) : « قرأتُ على مالِكٍ » ، أراه لم يكن يستجيزُ أن يقول : أنا مالِكٌ .

(١) شيخ الأندلس ومفتيها ، تُوفِّي سنة ٥٢٩ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ١٩/٦١٤ - ٦١٥ .

(٢) في ص : بابن الحاج ، وهو تحريفٌ .

(٣) كلامُ التُّجيبِيِّ هذا نقله أبو بكر محمدُ بن خير الإشبيليُّ في فهرسته ص ٢٢ .

(٤) الكلامُ للوليد بن بكر .

(٥) ذكرَ قولَ إسحاق بن راهويه عياض في الإلماع ص ١٢٢ .

(٦) في حاشية الأصل ألحقت كلمة : كتب ، وإخال ذلك إقحاماً لا يستقيمُ به المعنى .

(٧) ذاك كثيرٌ في صحيح مسلم فانظر مثلاً : ١/٧٢ ، ٨٣ ، ٩٨ ، ١٥٤ ، ٢١٢ .

قال الحافظُ أبو العباس الوليدُ بن بكرٍ :

« ولا معنى عندي للتشديد في هذه العبارة، والتَّحْرِيجُ البعيد أكثر من الحَيْرَةِ، والإفراط في الغلو، أو^(١) التَّشْكُّكُ في اليقين، كما رُوي عن عليّ ابن أبي طالب رضي الله عنه ووصفَ قومًا لا نفاذَ لهم قال :
« يَقْدَحُ الشَّكُّ في قلبه بأوّل عارضٍ من شُبُهَةٍ^(٢)، لم يستضيء بنور العلم، ولم يلجأ إلى رُكنٍ وثيقٍ »^(٣) .

قال ذو النّسبَيْنِ أيّده الله :

لا فَرْقَ بين هذه الألفاظ عند أكثر أهل العلم، وقد قدّمنا ما ذكره البخاريُّ عن الحميديّ : « كان عند ابن عيّنة حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ واحدًا » .

وإنّ الرّاوي الذي رَوَى الحديثَ على إحدى المراتب المذكورة فله أن يقول: حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا أيّ ذلك شاء^(٤)، وهو مذهبُ أهل المدينة على ساكنها السّلامُ .

(١) في ص : و .

(٢) في ص : شُبُهَةٍ .

(٣) هو جزءٌ من كلمةٍ تربويّةٍ أسداها عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه لكميل بن زيادٍ، وقد أخرجها أبو نعيمٍ في حلية الأولياء ١/٧٩ - ٨٠، والخطيبُ في تاريخ بغداد ٦/٣٧٩، والمزنيُّ في تهذيب الكمال ٢٤/٢٢٠ - ٢٢١، والذهبيُّ في تذكرة الحفاظ ١/١١ - ١٢، من طريقين عن كميل بن زيادٍ، عن عليّ بن أبي طالب به .

(٤) في ص زيادة : واحدًا .

ثبت ذلك عن عليّ بن أبي طالب^(١) وعبد الله بن عباس^(٢) رضي الله عنهما، وهو مذهب أبي عبد الله مالك بن أنس المدني وأبي حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفي وصاحبيه / أبي يوسف القاضي ومحمد بن الحسن^(٣).

وكذلك قراءتك على العالم كقراءة العالم عليك .

حدثني المقرئ الفاضل المحدث النحوي أبو بكر محمد بن خير في مسجده بإشبيلية سنة اثنتين وخمسمائة قال : نا الإمام العالم قاضي الجماعة الشهيد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التحيي - وأنا آخر من قرأ عليه - ، واستشهد رحمه الله في ذلك اليوم بالمسجد الجامع بقربة يوم الجمعة وهو ساجد قال : كان شيخنا أبو مروان بن سراج يقول :

« حدثنا وأخبرنا واحدٌ، ويحتج بقوله جلّ وعلا: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٤)، فجعل الحديث والخبر واحداً^(٥) ».

(١) إشارة إلى قول علي رضي الله عنه: « قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء إذا أقرّ لك به » أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٢٦٢ من طريق نوح بن أبي مريم، عن أبي إسحاق، عن الحارث وهيرة بن يريم، عن علي به، ونوح بن أبي مريم هو أبو عصمة المروزي المعروف بنوح الجامع كذبوه في الحديث كما قال الحافظ ابن حجر.

(٢) في ذلك آثار عنه ذكرها الخطيب في الكفاية ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٣) انظر الكفاية ص ٣٠٧ .

(٤) الزلزلة : الآية ٤ .

(٥) رواه عن أبي عبد الله محمد بن أحمد التحيي المشهور بابن الحاج ابن بشكوال في الصلة ٣٤٦/١ .

قال ذو النّسَيْنِ آيده الله :

وقال الله تعالى: ﴿لَا تَعْتَدِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾^(١) و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ﴾^(٢)، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(٣)، و﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرَمِينَ﴾^(٤).

فتبين من قوله جلّت قدرته أنّ الحديث والخبر والنّبا واحدٌ .

قال أبو جعفر الطّحاوي^(٥) : « وكذا روي عن النّبي ﷺ قال عبدُ الله ابن مسعودٍ: حدّثنا رسولُ الله ﷺ - وهو الصّادقُ المصدوقُ -: إنّ أحدكم يُجمَعُ خَلْقُهُ في بطن أمّه أربعين يوماً، ثمّ يكونُ عِلْقَةً مثلَ ذلك، ثمّ يكونُ مُضْغَةً مثلَ ذلك، ثمّ يبعثُ الله عزّ وجلّ ملكاً ويؤمرُ بأربع كلماتٍ، ويُقال له: اكتبْ عمله، ورزقه، وأجله، وشقيّ أم سعيد، ثمّ ينفخُ فيه الرُّوحُ ... » الحديثُ بطوله أخرجه محمّدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ في مواضع من « صحيحه » .

في كتاب بدء الخلق^(٦) : عن الحسن بن الرّبيع أبي عليّ البوّاريّ - يبيعُ البوّاريّ^(٧)، كوفيٌّ ثقةٌ ، رجلٌ صالحٌ متعبّدٌ ، مُتَّفَقٌ على الإخراج

(١) التّوبة : الآية ٩٤ .

(٢) البروج : الآية ١٧ .

(٣) الغاشية : الآية ١ .

(٤) الذّاريات : الآية ٢٤ .

(٥) للطّحاويّ جزءٌ في هذا الموضوع سمّاهُ : التّسوية بين حدّثنا وبين أخبرنا وذكر الحجة فيه، وليس فيه هذا الكلام الذي نقله ابنُ دحية هنا .

(٦) صحيح البخاري ٣٠٣/٦ ، رقم : ٣٢٠٨ .

(٧) وهي الحصرُ التي من القصب، قاله ابنُ ناصر الدّين في توضيح المشتبه ٦٤٢/١ .

عنه^(١)، قال: حدّثنا أبو الأحوص سلّام بن سُلَيْم، عن الأعمش، وأبو الأحوص هذا عدلٌ متفقٌ على الإخراج عنه في «الصّحيحين»، واسمُه ٤١/، سلّام بن سُلَيْم^(٢)، وكان ثقةً، صاحبٌ سنّةٍ / واتباعٌ، كُنّي بابنه أَحْوَصَ، وكان حديثُه نحواً من أربعة آلاف حديثٍ، وهو خالُ سُلَيْم بن عيسى المقرئ، صاحب حمزة الزيّات، وقرأ هو أيضاً^(٣) على حمزة. وأخرجه أيضاً في باب خَلْقِ آدم وذريّته^(٤) عن عُمر بن حفص، عن أبيه، قال: نا الأعمش.

وفي كتاب القَدَر^(٥): نا أبو الوليد هشامُ بن عبد الملك، قال: نا شعبةُ ابن الحجّاج.

وفي كتاب التّوحيد^(٦): رواه أيضاً عن آدم بن أبي إياس، قال: نا شعبة، قال: أنبأنا الأعمش، قال: سمعتُ زيدَ بن وهبٍ، قال: سمعتُ عبدَ الله بن مسعودٍ يقول: حدّثنا رسولُ الله ﷺ - وهو الصّادقُ المصدوقُ - «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٤٧/٦ - ١٥١، والمصادر التي في حاشيته. مع ملاحظة أنّه في

تهذيب الكمال: «البوراني»، وصوّب ابنُ ناصر الدّين في التّوضيح ٦٤٢/١ أنّه: «البوراني».

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٨٢/١٢ - ٢٨٥، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) في ص: أيضاً هو.

(٤) صحيح البخاري ٣٦٣/٦، رقم: ٣٣٣٢.

(٥) صحيح البخاري ٤٧٧/١١، رقم: ٦٥٩٤.

(٦) صحيح البخاري ٤٤٠/١٣، رقم: ٧٤٥٤.

علقة مثله، ثم يكون مضغة مثله، ثم يبعث إليه^(١) الله الملك فيؤذن بأربع كلمات؛ فيكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح ... » الحديث بطوله.

وأخرجه مسلم بن الحجاج في كتاب القدر^(٢) : عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي معاوية ووكيع بن الجراح. وعن محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه. وعن عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه، عن جرير، وعن إسحاق هذا، عن عيسى بن يونس. وعن أبي سعيد الأشج، عن وكيع، وعن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة؛ جميعاً عن الإمام سليمان بن مهران الأعمش، إلا أن في حديث وكيع : « أربعين ليلة ».

وزاد في العدة أبو سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري صاحب رسول الله ﷺ، تفرد بذلك مسلم في « صحيحه »^(٣)، وذلك من فوائده.

وفيه من الإيمان، والدليل الواضح والبرهان، أن الله تعالى وكل بالرحم ملكاً يتولى التصوير بحكم التقدير، من اللطيف الخبير.

وفيه رد على الملحدة في قولها: إن تدبير ذلك إلى الكواكب السبعة يأخذه كل كوكب شهراً، ثم يعود بعد تمام السبعة إلى بعضها، وهذا

(١) غير مثبتة في ص .

(٢) صحيح مسلم ٢٠٣٦/٤ ، رقم : ١ .

(٣) صحيح مسلم ٢٠٣٧/٤ ، رقم : ٢ وفيه : « يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين، أو خمسة وأربعين ليلة ... ».

كذبٌ على الله جلّ جلاله وعلى رسوله محمد ﷺ، وجحدٌ لما قامت الدلالة العقلية عليه من ثبوت الفاعل المختار، العزيز / الجبار .
 فثبت : حدّثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، بالكتاب والسنة .

وَأَمَّا الْمُنَاوَلَةُ وَكِتَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ فَالْحِجَّةُ فِيهَا كِتَابُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ

حدّثنا^(١) القاضي بسبّته كان الفقيه أبو عبد الله محمد بن سعيد الأنصاري بقراءتي عليه^(٢)، والفقيه العالم^(٣) أبو الحسن علي بن الحسين إجازة شافهني بها، قالوا: أنبأنا أبو عبد الله أحمد بن محمد الخولاني، قال: نا الفقيه الفاضل أبو عمرو عثمان بن أحمد سمعاً عليه لجميع « الموطأ »، و^(٤) قاضي الجماعة بقرطبة^(٥) أبو الوليد يونس بن عبد الله إجازة، قالوا: نا القاضي العدل أبو عيسى يحيى بن عبد الله ابن أبي عيسى، قال: حدّثني عم أبي الفقيه أبو مروان عبيد الله بن يحيى، قال: سمعت أبي الفقيه أبا محمد يحيى بن يحيى يقول: نا فقيه دار الهجرة أبو عبد الله مالك

(١) هذا سندٌ يروي به الحافظ ابن دحية موطأ الإمام مالك ، وعن رجال هذا الإسناد انظر الآيات البيّنات لابن دحية - تحقيقي ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٢) بقراءتي عليه : غير مثبتة في ص .

(٣) في ص : الثقة ، بدل : الفقيه العالم .

(٤) سمعاً عليه لجميع الموطأ و : ساقطة من ص .

(٥) أقحم هنا في ص : أنا ، ولا وجه لذلك .

ابن أنس، عن عبد الله بن أبي بكرٍ أن في الكتاب الذي كتبه رسولُ الله ﷺ لعمر بن حزم :

« أن لا يمسَّ القرآنَ إلَّا طاهرٌ »^(١) .

فهذا الحديثُ أصلٌ في صحَّةِ الرواية^(٢) على وجه المناولة؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ دفعه إليه، وأمره به، فجاز لعمر بن حزم العملُ به، والأخذُ بما فيه^(٣).

وعمر بن حزم^(٤) هذا يُكنى أبا الضَّحَّاك وهو عمرو بن حَزْم بن زيد بن لُؤْدَانَ بن عمرو بن عَبْدِ بن عوف بن غَنَم بن مالك بن النَّجَّار. ومنهم من ينسبُه في بني مالك بن جُشَم^(٥) بن الخزرج .

ومنهم من ينسبُه في بني ثعلبة بن زيد مَنَاة بن حبيب بن عبد حارثة ابن مالك، أمُّه من بني ساعدة، لم يشهد بدرًا، وأوَّل مشاهدته الخندق، واستعمله رسولُ الله ﷺ على نجران وهو ابنُ سبع عشرة سنة، لُفَّقَهُمْ في الدِّين، ويُعلِّمهم القرآن، ويأخذُ صدقاتهم، وذلك سنةَ عشرٍ بعد أن بعث

(١) أخرجه مالكٌ في الموطأ رواية يحيى ٢٧٥/١، رقم: ٥٣٤، وأبي مصعب الزَّهري ٩٠/١، رقم: ٢٣٤، والقعني رقم: ١٢٥، وعمد بن الحسن رقم: ٢٩٧. قال ابنُ عبد البر في التمهيد ٣٣٨/١٧: « لا خلافَ عن مالكٍ في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد ».

(٢) في ص : الحديث .

(٣) هذا كلامُ شيخه ابن خيَرٍ في فهرسته ص ١٤ فكان ينبغي عزوُّه إليه.

(٤) انظر ترجمته في معجم الصحابة لابن قانع ٢٠٠/٢، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ١٩٨٠/٤، وتهذيب الكمال ٥٨٥/٢١ - ٥٨٧، والمصادر التي في حاشيته.

(٥) في ص : جعشم .

إليهم خالد بن الوليد فأسلموا، وكتب له كتاباً فيه الفرائضُ والسُّننُ والصَّدقاتُ والذِّياتُ، ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين، وقيل: / سنة أربع وخمسين، وقيل: سنة ثلاثٍ وخمسين، وقد قيل: تُوِّفِي في خلافة عُمر ابن الخطاب بالمدينة .

وإن كان هذا الحديثُ في « الموطأ » مُرسلاً فهو بإرساله أصحُّ من كثيرٍ من المُسنَدِ، لأنَّه من كتاب النَّبيِّ ﷺ لعمر بن حزمٍ حين ولَّاه نَجْرانَ، رواه عنه ابنه محمدٌ، ورواه عنه بنوه، وهُم فقهاء عدولٌ مرضيُّون أئمةٌ، فأَيُّ إسنادٍ أقوى من هذا ؟ وأيُّ سماعٍ أثبتُّ منه ^(١) ؟

وقد رواه الزَّهريُّ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جدِّه، أنَّ في الكتاب الذي كتبه رسولُ الله ﷺ إلى أهل اليمن في السُّنن والفرائض والذِّيات: « أن لا يمَسَّ القرآنَ إلَّا طاهرٌ » ^(٢) .

وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ^(٣) مِنْ جِلَّةِ أهل المدينة، وعُلمائهم وأشرفهم وعُدولهم، وكان له بها قَدْرٌ وِجَالَةٌ، ولي القضاء

(١) للعلامة الألباني رحمه الله تعليقٌ نفيسٌ على هذا الموضع يحسُنُ الإطلاغُ عليه .

(٢) رواية الزَّهريِّ الموصولة أخرجها الحاكمُ ٣٩٥/١، وابن حبان ٥٠١/١٤ - ٥١٠، رقم:

٦٥٥٩، والذَّارِقُطِيُّ ١٢٢/١، والبيهقيُّ ٨٧/١ - ٨٨، ٣٠٩، من طريق سليمان بن

داود، عن الزَّهريِّ به. واعتبرَ المحققون أنَّ ذِكْرَ سليمان بن داود هنا خطأً والصَّوابُ

سليمان بن أرقم وهو ضعيفٌ جدًّا، وعليه فالحديثُ ضعيفٌ، لكن يشهدُ له أحاديثُ

أخرى. ثمَّ قد تلقَّاه العلماءُ بالقبول فأغنت شهرته عن الإسناد إليه، انظر إرواء الغليل

١٥٨/١ - ١٦١ للعلامة الألباني رحمه الله تعالى .

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٣٧/٣٣ - ١٤٣، والمصادر التي في حاشيته.

لعمر بن عبد العزيز أيام إمرته^(١) على المدينة ، ثم لما ولي الخلافة ولاه المدينة .

وكان لأبي بكر بنون منهم: عبد الله بن أبي بكر^(٢) شيخ مالك بن أنس، يكنى أبا محمد، وكان من أهل العلم، ثقةً محدثاً مأموناً حافظاً فقيهاً، كان من ساكني المدينة، وبها كانت وفاته في سنة خمس وثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة، وقيل: سنة ست وثلاثين، وقال بعضهم: كانت وفاته في سنة ثلاثين ومائة، روى عن عبد الله بن أبي بكر جماعة من الأئمة مثل مالك ومعمّر والثوري وابن عُيينة وغيرهم، وهو حجة فيما نقل وحمل. وقد تلقى جمهور العلماء كتاب عمرو بن حزم بالقبول والعمل.

ولم يختلف فقهاء الأمصار بالمدينة والعراق والشام أنّ المصحف لا يمسه إلا الطاهر على وضوء، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وأبي عبيد، ورؤي ذلك عن عبد الله بن عمر وطاوس والحسن والشعبي والقاسم ابن محمد وعطاء^(٣) .

وهذا هو الصواب من امثال ما في كتاب رسول الله ﷺ / لعمر بن ٤٤ / حزم أن لا يمسه القرآن أحد إلا وهو طاهر، ومن شذ عن هذا وخالف الأثر كداود وغيره، فقد حاد عن سواء الطريق، والله الهادي إلى التوفيق.

(١) في ص : إمارته .

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٤ / ٣٤٩ - ٣٥٢، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) انظر تفصيل المسألة بأقوالها وأدلتها في خلافيات البيهقي ١ / ٤٩٧ - ٥١٩ .

واحتج البخاري رحمه الله في « صحيحه » في باب ما يُذكر في (١)
 المناولة من كتاب العلم قال: « واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث
 النبي ﷺ حيث كتب لأُمير السرية كتاباً وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان
 كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ »
 هكذا ذكره البخاري تعليقاً (٢).
 قال ذو النسيب أيده الله :

وأُمير السرية هذا هو عبدُ الله بن جَحْش (٣) بن رثابِ الأسدي من
 المهاجرين الأولين (٤)، وهو أخو أم المؤمنين زينب فيما ذكره أهل السير

(١) في ص : من .

(٢) في صحيحه ١٥٣/١ - ١٥٤ معلقاً، ووصله ابنُ إسحاق، عن الزُّهريّ ويزيد بن رومان، عن
 عروة بن الزبير به مُرسلاً. أخرجه الطبري في تفسيره ٣٠٢/٤، وتاريخه ٤١٠/٢. وتابع ابنُ
 إسحاق على روايته مُرسلاً شعيب عن الزُّهري به. أخرجه أبو اليمان في نسخته عن شعيب -
 كما في الفتح ١٥٥/١ -، والبيهقي في الكبرى ١٢/٩. ووصل الحديث أيضاً معتمر بن سليمان،
 عن أبيه، حدثني الحضرمي، عن أبي السوار، عن جندب بن عبد الله به. أخرجه الطبراني في
 الكبير ١٦٢/٢ - ١٦٣، رقم: ١٦٧٠، والبيهقي في الكبرى ١١/٩ - ١٢، وابنُ أبي حاتم في
 تفسيره ٣٨٤/٢، والطبري في تفسيره ٣٠٦/٤ - لكن عنده: رجل بدل الحضرمي -، من طريق
 معتمر بن سليمان به. وحسن إسناده الحافظ في الفتح ١٥٥/١، وتبعه العلامة الألباني رحمه الله
 عليه في مختصر البخاري ٢٧/١. قال الحافظ: « فيمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً ».
 وللحديث شاهدٌ عند الطبري ٣٠٨/٤ من حديث ابن عباس وقد أشار إليه ابن حجر. وانظر
 طبقات ابن سعد ١٠/٢ - ١١، وسيرة ابن هشام ٢٥٢/٢ - ٢٥٤.

(٣) انظر فتح الباري ١٥٥/١ .

(٤) انظر ترجمته في معجم الصحابة لابن قانع ١٠٨/٢ - ١٠٩، ومعجم الصحابة لابن
 منده ١٦٠٦/٣ - ١٦٠٨ .

منهم الثقةُ المُجمَعُ عليه موسى بنُ عقبة ، و ذكرَ ذلك أيضاً محمدُ ابن إسحاق .

قالوا : « لَمَّا ^(١) رجعَ رسولُ الله ﷺ من طلبِ كُرْز بنِ جابرٍ - وتُعرف تلك الخَرْجَةُ ببدرِ الأولى - أقامَ بالمدينة بقيَّةَ جُمادى الآخرة، وبعث في رَجَبِ عبدَ الله بن جحشٍ، وسَمَّوْا مَنْ سارَ معه » .

قالوا : « وكتبَ لعبدِ الله بن جحشٍ كتاباً، وأمره أن لا ينظر فيه حتَّى يسير يومين ثمَّ ينظر فيه، ولا يستكره أحداً من أصحابه، وكان أميرهم، ففعل عبدُ الله بن جحشٍ ما أمره به، فلَمَّا فتحَ الكتابَ وقرأه وجدَ فيه: إذا نظرتَ في كتابي هذا فامضِ حتَّى تنزل نخلَةً بين مكَّة والطائف، فترصُدْ بها قريشاً، وتعلمَ لنا من أخبارهم. فلَمَّا قرأَ الكتابَ قال: سمعاً وطاعةً، ثمَّ أخبر أصحابه بذلك، وبأنه ^(٢) لا يستكره أحداً منهم، وأنه ناهضٌ لوجهه بمن طاوَعَهُ، وأنه إن لم يُطعْه أحدٌ مضى وحده، فمن أحبَّ الشهادةَ فلينهض، ومن كره الموتَ فليرجع، فقالوا: كلُّنا نرغبُ فيما نرغبُ، وما منّا أحدٌ إلَّا وهو سامعٌ مطيعٌ لرسولِ الله ﷺ، ونهضُوا معه » .

ثمَّ ذكرَ أصحابُ / السَّير ما اتَّفَق في هذه السَّريَّة، وأنَّ عبدَ الله بن جحشٍ أوَّلُ مَنْ ^(٣) عزَلَ الخُمُسَ لرسولِ الله ﷺ، فكان أوَّلَ خُمُسٍ في

(١) في ص : ولَمَّا .

(٢) في ص : وأنَّه .

(٣) في ص : ما .

الإسلام، ثم^(١) نزل القرآن: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٢)، فأقرَّ الله ورسوله فعلَ عبد الله بن جحشٍ في ذلك، ورضيَّاهُ وسنَّاهُ للأمة إلى يوم القيامة، وهي أولُ غَنِيمةٍ غَنِمْتُ في الإسلام، وأولُ مَنْ قاتَلَ في آخر يومٍ من رَجَبٍ من الشهر الحرام.

وأنكرَ رسولُ الله ﷺ قتلَ عمرو بن الحَضْرَمِيِّ في الشهر الحرام، فسُقِطَ في أيدي القوم، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ الآية إلى قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣).

واحتجاجُ البخاريَّ على صحَّةِ الرواية بالمناولة بهذا الحديث احتجاجٌ وفقَّةٌ صحيحٌ؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ ناولَ عبدَ الله بن جحش كتابَهُ ففتحه بعد يومين فعمل على ما فيه، وكذلك العالمُ إذا ناول التلميذ كتاباً جازَ له أن يروي عنه^(٤).

وذكرَ أبو الحسن الدَّارَقُطِيُّ في كتاب «رواة مالك»^(٥) أنَّ مالك بن أنسٍ أخرجَ لهم كتاباً مشدوداً فقال: «هذه كتبي صحَّحتها ورويتها

(١) في ص : و .

(٢) الأنفال : الآية ٤١ .

(٣) البقرة : الآية ٢١٧ .

(٤) انظر فتح الباري ١/ ١٥٤ .

(٥) كتابُ الرواة عن مالك بن أنسٍ ذكره الخطيبُ البغداديُّ في موضح أوهام الجمع والتفريق ٤٠٠/١ وغيره من العلماء، وهو ممَّا فُقد من تُراث أبي الحسن الدَّارَقُطِيِّ، ولم يبق منه إلَّا

شذراتٌ في كتب من بعده .

فاروها عني ، فقال له إسماعيل بن صالح : فنقول : حدثنا مالك ؟ قال : نعم»^(١) .

وقال البخاري في « مصنفه » : « وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف ، فبعث بها إلى الآفاق^(٢) ، ورأى عبد الله بن عمر^(٣) ويحيى بن سعيد ومالك ذلك جائزاً^(٤) »^(٥) .

واحتجوا أيضاً في هذا المعنى بحديث ابن عباس أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به مع دحية إلى عظيم بصرى ، فدفعه إلى هرقل . ولهذا الحديث طرق في « الصحيحين »^(٦) . وكذلك كتب رسول الله ﷺ مع إرساله إلى ملوك الأرض .

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٣٣٣ من طريق الباغندي ، قال : ثنا أبو نعيم - يعني الحلي - ، قال : دخلت على مالك بن أنس ومعى إسماعيل بن صالح ، فأخرج كتاباً مشدوداً فقال : هذا كتابي قد نظرت فيه فاروه عني فإني قد صححته ، فقال له إسماعيل : فنقول : ثنا مالك بن أنس ؟ قال : نعم .

(٢) هو طرف من حديث أخرجه البخاري ١١/٩ ، رقم : ٤٩٨٧ في قصة جمع الصحابة للقرآن عن أنس وفيه : « حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ... » .

(٣) للحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/١٥٤ بحث فيه هل هو عبد الله بن عمر الصحابي أو عبد الله بن عمر العمري فانظره - غير مأثور - .

(٤) ذكر الحافظ أيضاً أن الأثر بذلك عن يحيى ومالك أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٥٩ من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال : سمعت خالي مالك بن أنس يقول : قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق : التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويهما عنك عنه ، قال مالك : فكتبتهما ، ثم بعثت بها إليه ، فقبل لمالك : أسمعها منك ؟ قال : هو أفقه من ذلك .

(٥) صحيح البخاري ١/١٥٣ .

(٦) أخرجه البخاري ١/٣١ - ٣٢ ، رقم : ٦ ، ومسلم ٣/١٣٩٣ - ١٣٩٧ ، رقم : ٧٤ .

قال الإمام الحافظ أبو العباس الوليد بن بكر / فيما حدثنا غير واحد عن الخولاني، عن الحافظ أبي ذر الهروي، عنه قال :

« وكذلك لو أدخله الراوي إلى خزانة كتبه فيقول له: فيها من أجزاء حديثي كذا وكذا بالتسمية، أو أحاله على الفهرسة الشاملة على فنون كتبه، أو أحاله على تراجعها، ونبهه^(١) على طرق أوائلها، ثم قال له: حدث بها عني، فقد أبحث لك ذلك على ما فيها مضبوطاً مُصَحَّحاً، فهذا كله بابٌ من أبواب النقل يُفْضِي إلى الصحة، لأنَّ الرَّسْمَ ناطقٌ بما فيه^(٢) »^(٣).
قال ابنُ بكر الحافظ : « وهذه المناولة هي أعلى مراتب الإخبار، تحلُّ محلَّ السَّماع والقراءة عند جماعةٍ من أئمة أصحاب الحديث، وهو مذهبُ مالكٍ رحمه الله، وهو فقهٌ مُسْتَبْطٌ من كتاب رسول الله ﷺ، لأنَّه لما أمره أن يمثِّل ما في الكتاب محتوماً عليه دلٌّ على أنَّ رسمَ الكتاب ناطقٌ، وأنَّ ذلك النَّطْقُ صحيحٌ الحكم كصحة حكم المشافهة، ولولا ذلك لم يصحَّ نفوذُ عبد الله بن جحش حين وقف على ما فيه، ولو لم يكن صحيحاً ما أمر^(٤) به رسولُ الله ﷺ لأنَّه لا يأمرُ بباطلٍ.

وفي كتاب الله تعالى في صفة^(٥) سبياً : ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾^(٦) دليلٌ على أنَّ

(١) في ص : ونبه .

(٢) في ص : فيها .

(٣) حكى القاضي عياض في الإلماع ص ١٠٨ اختيار أبي العباس الوليد بن بكر في هذا.

(٤) في ص : أمره .

(٥) في ص : قصّة ، وهو أوضح .

(٦) التَّمْل : الآية ٣٠ - ٣١ .

للكتاب حُكماً صحيحاً كالْمُشافهة .

ولذلك جمعت ملاءها وشاورتهم في قصتها، ولو كان حكمه باطلاً لم ترفع به رأساً .

وفيهما فصول ، وأنواع تطول ، وقد بينا ما استنبطناه من الكتاب والسنة التي هي العمدة والأصول .

والسماع هو الأصل المعول عليه، الذي يجده القارئ يوم القيامة نوراً يسعى بين يديه .

سمعتُ الإمامَ رضيَّ الدِّينِ أبا بكرٍ أحمدَ^(١) بِشَاذِيَاخَ نَيْسَابُورَ يقول: سمعتُ أباي الإمامَ أبا سعدٍ الكرَمانيَّ^(٢) والإمامَ أبا منصور عبد الخالق بن زاهر الشَّحاميَّ وأبا سعدٍ محمَّد بن جامع الصِّيرفيَّ يُعرفُ بِخَيَّاطِ الصُّوفِ^(٣) وأبا نصرٍ سعيدَ بن أبي بكرٍ الشَّعْريَّ^(٤)، قالوا: سمعنا الأديبَ / أبا بكرٍ أحمدَ بن عليَّ بن عبد الله بن عمر^{٤٧/ل} ابن خَلْفِ الشَّيرَازيَّ^(٥) يقول: سمعتُ الحاكمَ الحافظَ أبا عبد الله محمَّد بن عبد الله يقول: سمعتُ أبا عبد الله محمَّد بن محمَّد بن عبيد الله الواعظَ يقول: سمعتُ عبدَ الله بن عديَّ بن عبد الله^(٦) يقول: سمعتُ أحمدَ بن محمَّد بن الحسن يقول:

(١) أحمد بن عبد الوهاب بن الحسن الكرمانيّ .

(٢) عبد الوهاب بن الحسن النيسابوري .

(٣) النيسابوريُّ ، توفِّي سنة ٥٤٩ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٤٥ .

(٤) النيسابوريُّ ، كان شيخاً صالحاً ، توفِّي سنة ٥٤٦ هـ ، كما في تكملة الإكمال لابن نقطة ٣/٥٢٥ ، وأحال محققه على معجم ابن عساكر ل ٧٢ / ب .

(٥) الأديبَ مسندَ وقته ، ثقةً ضابطاً لروايته ، توفِّي سنة ٤٨٧ هـ ، انظر سير أعلام النبلاء ١٨/٤٧٨ - ٤٧٩ ، والمنتخب من السِّيَاق لتاريخ نيسابور ص ١١٠ - ١١١ .

(٦) أبا أحمد بن عديُّ صاحب الكامل في الضعفاء .

سمعتُ محمدَ بنَ وزير^(١) الواسطيَّ يقول: سمعتُ يزيدَ بنَ هارونَ يقول :

قلتُ لحمّادَ بنَ زيدٍ: يا أبا إسماعيل، هل ذَكَرَ اللهُ أصحابَ^(٢) الحديثِ في القرآن؟ فقال: بلى، ألم تسمعْ إلى قوله جلَّ اسمُهُ: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، فهذا فيمن رحلَ في طلب العلم ثم رجع به إلى مَنْ وراءه لِيُعَلِّمَهُمْ إِيَّاهُ^(٤)؛ ففي هذا النصِّ دليلٌ^(٥) أَنَّ العلمَ المحتجَّ به هو المسموعُ .

وقد أجمع أهلُ العلمِ من أهل الحديث والفقه في جميع الأمصار على قبول خبر الواحد العدل، وأنّه تجبُ به الحجّة ويلزُمُ به العمل، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من حديثٍ صحيحٍ أو إجماعٍ، و^(٦) على هذا جميعُ العلماء في كلّ عصرٍ من لدن الصّحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا، إلّا من لا يعتدُّ بخلافه من أهل البدع، وأنّه إذا عارضه خبرٌ منقطعٌ لم يُعَرَّجْ على المنقطع، وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله.

(١) في الأصل : محمد بن يزيد ، والتصويبُ من مصدري التّخريج .

(٢) في ص : ذَكَرَ أصحابُ .

(٣) التّوبة : الآية ١٢٢ .

(٤) أخرجه الخطيبُ في شرف أصحاب الحديث رقم: ١١٩، والرحلة في طلب الحديث رقم:

١٠، من طريقين عن أحمد بن محمد بن الحسن بن أبي حمزة به.

(٥) في ص زيادة : على .

(٦) الواو : غير مثبتة في ص .

وثانيها^(١) : المتَّصِلُ من الحديث

وإنما سُمِّيَ مُتَّصِلاً لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ صَحَّتْ بِمَجَالَسَتِهِ وَلِقَاؤُهُ
لِمَنْ رَوَى عَنْهُ وَصَحَّ سَمَاعُهُ مِنْهُ .

وثالثها : المرفوعُ

وهو عند المتّقين شيءٌ واحدٌ إذ المرفوعُ هو المُسْنَدُ إلى رسول الله ﷺ
إِذ سَنَدُ الْحَدِيثِ رَفَعُهُ .

وقد قال قومٌ : إنّ المرفوعَ كُلُّ ما رُفِعَ إلى النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ مَقْطُوعاً
فِي السَّنَدِ إِلَى الصَّاحِبِ مَرْفُوعاً مِنَ الصَّاحِبِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وليس كما قال، بل المرفوعُ هو المُسْنَدُ الَّذِي يَرَوِيهِ / واحدٌ عن ٤٨/٥
واحدٍ إلى الصَّاحِبِ، ويرفعُهُ الصَّاحِبُ إلى رسول الله ﷺ، وما سِوَاهُ فَهُوَ
مُرْسَلٌ أَوْ مُعْضَلٌ أَوْ مُنْقَطِعٌ عَلَى مَا أُبَيِّنُ الْمُنْقَطِعَ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

رابعها : المُعَنَّى

وهو فلانٌ عن فلانٍ عن رسول الله ﷺ، وهو محمولٌ عند
أهل العلم بالنقل على الاتِّصالِ إِذَا جُمِعَ شَرْطاً ثَلَاثَةٌ وَهِيَ : عَدَالَةُ الْمُحَدِّثِينَ
فِي أَحْوَالِهِمْ، وَلِقَاءُ بَعْضِهِمْ بَعْضاً بِمَجَالَسَةٍ وَمُشَاهَدَةٍ، وَأَنْ يَكُونُوا بُرَّاءَ مِنَ
التَّدْلِيسِ . عَلَى هَذَا جَمِيعُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ، وَالْمُشْتَرَطِينَ
فِي^(٢) تَصْنِيفِهِمُ الصَّحِيحَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَعَامَّةِ أَهْلِ

(١) كَانَ الْمَصْطَلَحُ الْأَوَّلُ الَّذِي عَرَّفَهُ ابْنُ دَحْيَةَ الْمُسْنَدَ كَمَا تَقَدَّمَ ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٢) أَفْحَمَ هُنَا فِي ص كَلِمَةً : حَدِيثُهُمْ ، وَلَا وَجْهَ لَذَلِكَ .

العلم لا خلاف فيه عندهم، إلا أن يكون الرجلُ معروفاً بالتدليس، لا يُقبل حديثه حتى يقول: حدثنا أو سمعتُ أو أنبأنا أو أجاز لنا أو كتب إلينا. وكان شعبةُ رحمه الله يقول: «فلانٌ عن فلان ليس بحديثٍ»^(١)، وقد انصرفَ شعبةٌ عن هذا القول إلى قول سفيان والجماعة وأنه حديثٌ مُتَّصِلٌ صحيحٌ^(٢).

وقد عابَ الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ^(٣) على الوليد بن مسلمٍ في قوله: «عن» في منقطعٍ ليدخله في الاتصال^(٤) وهو حديثُ المغيرة في المسح على

(١) كلامُ شعبةٍ أخرجه العجليُّ في معرفة الثقات ٤٥٧/١، رقم: ٧٢٨ من طريق وكيع، والخطيبُ في الكفاية ص ٢١٣ من طريق قراد، كلاهما عن شعبة قال: «فلانٌ عن فلان مثله ليس حديثاً». فالكلام - كما هو ظاهر - منصبٌ على ما يُسمَّى بالإحالة في الحديث إذ لفظة: «مثله» تعني أن متن الحديث هو كسابقه. وهنا وقع الاختلاف هل يجوزُ أن يروى الحديثُ الثاني مفرداً ويُساقى فيه لفظُ الحديثِ الأوَّل أم لا؟ على قولين ذكرهما الخطيبُ الأوَّل: عدمُ الجواز، وهو مذهبُ شعبة. والثاني: وإليه ذهبَ بعضُ أهل العلم جوازُ ذلك إذا عرف أن المحدثَ ضابطٌ متحفَّظٌ يذهبُ إلى تمييز الألفاظ وعَدِّ الحروف، فإن لم يعرف منه ذلك لم يُجزِ إفراذُ الإسنادِ الثاني وسياقِ المتن فيه. وقد أوردَ هذه المسألةُ الخطيبُ في كفايته تحت باب: ما جاء في المحدث يروي حديثاً ثم يُتبعه بإسنادٍ آخر، ويقول عند منتهى الإسناد: «مثله». أمَّا الحافظُ ابنُ عبد البرِّ فأخرجَ في التمهيد ١٢/١ - ١٣ من طريق وكيع، عن شعبة قال: «فلانٌ عن فلان ليس بحديثٍ» أوردته تحت مسألة الإسناد المُنعن هل لفظة «عن» فيه محمولةٌ على الاتصال أو الانقطاع؟ وهذا تبعاً لما جاء في رواية ابن عبد البرِّ التي سقطَ منها - فيما يظهر - كلمة «مثله»، وإلا فكلامُ شعبة منصبٌ على قضية الإحالة في الحديث لا العنونة الواردة في سياقه. وابنُ دحية تابع هنا ابنَ عبد البرِّ، وكذلك فعل ابنُ رشيدٍ في السَّنَ الأيمن ص ٥٠ !!

(٢) انظر التمهيد ١٣/١.

(٣) عيبُ الإمام أحمد للوليد بن مسلم ذكره ابنُ عبد البرِّ في التمهيد ١٤/١ ثم قال: «فهذا بيان أن: عن، ظاهرها الاتصال حتى يثبت فيها غير ذلك».

(٤) ذلك أن الحديثَ قال فيه ابنُ المبارك: عن ثور، حَدَّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، وليس فيه ذِكْرُ المغيرة. أمَّا الوليدُ بن مسلمٍ فزادَ فيه: «عن المغيرة»، وجعله: «

وكذلك اختلفوا في معنى « أَنْ » هل هي بمعنى « عَنْ » محمولة على الاتصال بالشرائط التي ذكرناها حتى يتبين انقطاعها؟ أو هي محمولة على الانقطاع حتى يُعرف صحة اتصالها؟ وذلك مثل مالك عن ابن شهاب أن سعيد المسيب قال كذا، ومثل مالك عن هشام بن عروة أن أباه قال كذا، ومثل حماد بن زيد عن أيوب أن الحسن قال كذا .

فجمهور أهل العلم على أن : « عَنْ » و « أَنْ » سواء، وأن الاعتبار ليس بالحروف وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضهم عن بعض أبداً بأي لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى تتبين فيه علة الانقطاع.

ثور، عن رجاء»، ولم يسمعه ثور من رجاء لأن ابن المبارك قال فيه: «عن ثور، حدثت عن رجاء» انظر التمهيد ١٤/١ .

(١) أخرجه أبو داود ١١٦/١، رقم: ١٦٥، والترمذي ١٦٢/١، رقم: ٩٧، وابن ماجه ٤٤٠/١، رقم: ٥٥٠ - تحقيق: بشار عواد، وغيرهم من طرق عن الوليد بن مسلم، أخبرنا ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة قال: «وضأت النبي ﷺ في غزوة تبوك، فمسح أعلى الخفين وأسفلهما». قال الترمذي: «هذا حديث معلول، لم يُسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم. وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حدثت عن كاتب المغيرة؛ مرسل عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة»، وانظر تمام الكلام على هذا الحديث في خلافيات البيهقي ٢٥٤/٣ - ٢٥٩ - الحاشية، والتلخيص الحبير ١٥٩/١ - ١٦٠ .

٤٩/١ وقد صحَّ لقاءُ ابنِ شهابٍ / لسعيد بن المسيَّب ولمن هو أكبرُ منه،
فقد لقي الصَّحابةَ وسمعَ منهم، وكذلك صحَّتْ مجالستُهُ لسعيد
ومشاهدتُهُ لقراءةِ كتبه وسماعه لها منه. وكذلك صحَّ سماعُ هشام بن عروة
من^(١) أبيه عروة بن الزَّبير وأخذهُ عنه. وكذلك صحَّ لقاءُ أيُّوب السَّخْتيَّانيِّ
للحسن بن أبي الحسن، وسماعه الكثيرَ من العلم منه، وثناءُ الحسن عليه
وأَنَّهُ كان يقول فيه: «أَيُّوبُ سيِّدُ شبابِ أهلِ البصرة»^(٢).

وقال البرْدِيجيُّ: «إِنَّ: أَنَّ محمولةٌ على الانقطاع حتَّى يَتَبَيَّنَ السَّماعُ
في ذلك الخبر بعَيْنِهِ من طريقٍ آخر، أو يأتي ما يدلُّ على أَنَّهُ قد شهدَهُ
وسمعه»^(٣).

قال ذو النِّسْبَيْنِ أَيَّدَهُ اللهُ:

وهذا لا وجهَ له، وقد ردَّ قولُهُ إجماعُ العلماء على أَنَّ الإسنادَ المُتَّصِلَ
بالصَّحابيِّ سواءً قال فيه: قال رسولُ اللهِ ﷺ، أو أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، أو عن
رسولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قال، أو سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ، كلُّ سواءٍ لا فرقَ
بينها^(٤)، فقفْ على هذه النُّكْة فإنَّها أصلٌ في الباب، واللهُ الموفِّقُ للصَّواب.



(١) في ص: عن .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢/٣، ومن طريقه الذهبيُّ في السِّير ١٦/٦ - ١٧.

(٣) نقلهُ ابنُ عبد البرِّ في التَّمهيد ٢٦/١ .

(٤) هذا المبحثُ في «المؤنن» كلُّهُ من كلام ابن عبد البرِّ في التَّمهيد ٢٦/١.

فصل

ومراتبُ الرّواية من الصّحابة عن النّبي ﷺ خمسٌ :
المرتبةُ الأولى :

أن يقول الصّحابيُّ : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : لا تُصَلِّي، لا
تصومُ، وهذا أعلاها لأنّه شاهدَ ونقلَ اللفظَ .
المرتبةُ الثّانيةُ :

أن يقول الصّحابيُّ : سمعتُ رسولَ الله ﷺ ينهى عن الصّلاة بعد
العصر حتّى تغربَ الشّمسُ، ونهى عن صيام يوم النّحر ويوم الفطر، فهذا
فيه أصلٌ من السّماع وليس فيه كيفيّة الأمر والنهي .
المرتبةُ الثّالثةُ :

أن يقول الرّاوي من الصّحابة : قال / رسولُ الله ﷺ، ولم يذكر
السّماعَ، فلا خلافَ بين العلماء أنّه محمولٌ على السّماع، قائمٌ مقامه؛ لأنّ
الصّحابة رضي الله عنهم كان يأخذُ بعضهم عن بعض، ويتناوبون في
التّزول إلى المدينة لتحصيل العلم، ثمّ يبلغه إلى صاحبه على المُداولة، وكلّهم
عدولٌ لثناء الله تعالى عليهم، ووصفه لهم بالصدّق، والصادقُ لا يكونُ عند
الله كاذباً^(١) .

(١) في ص : كذاباً .

المرتبة الرابعة :

أن يقول الصحابيُّ : أُمِرنا بكذا ونُهينا عن كذا، كما ثبتَ عن عليٍّ رضي الله عنه أنه قال في النهي عن قراءة القرآن في الركوع: « نهاني رسولُ الله ﷺ ولا أقولُ : نهاكم »^(١).

وهذا تحريرُ اللفظِ واحتراسٌ من الغلط، لأنَّ الصَّاحِبَ إذا نهاه^(٢) النَّبِيُّ ﷺ عن شيءٍ فقد نقل الخبرَ عن النَّبِيِّ ﷺ، وحصل الكلُّ منوطاً بالنبيِّ ﷺ^(٣).

وخامسها : المُرسَلُ

أوقعوه بإجماعٍ على حديثِ التابعيِّ الكبيرِ عن النَّبِيِّ ﷺ، كعبيد الله بن عديٍّ بن الخير، أو أبي أمانة بن سهل بن حنيفٍ، أو مَنْ كان مثلَهُما مِنْ كبارِ التابعين الذين صحَّ لهم لقاءُ الجماعةِ مِنَ الصَّحابةِ ومُجالستُهُم، فهذا هو المُرسَلُ الصَّحِيحُ في إطلاقه.

وما أرسله غيرُ كبارِ التابعين مَنْ لقي منهم الصَّاحِبَ والصَّاحِبِينَ يُسمُّونه المُعْضَلُ، وقد يتسامحون فيه فيسمُّونه المُرسَلُ.

ومن أصلِ مذهبِ مالكٍ والذي عليه جماعةُ أصحابه أنَّ مُرسَلَ الثَّقةِ تجبُّ به الحجَّةُ ويلزِمُ به العملُ كما تجبُّ بالمسندِ سواءً^(٤)، واعتلَّوا بأنَّ

(١) أخرجه مسلم ٣٤٩/١ ، رقم : ٢١١ .

(٢) في ص : نهى .

(٣) لم يرد في النسخ كلها ذِكْرُ للمرتبة الخامسة في تقسيم الحافظ ابن دحية .

(٤) انظر التمهيد ٦/١ - ٧ .

السَّلَفَ أَسْنَدُوا وَوَصَلُوا وَأَرْسَلُوا، فَلَمْ يَعِْبْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً^(١)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ^(٢).

وَزَعَمَ الطَّبْرِيُّ أَنَّ التَّابِعِينَ بِأَسْرِهِمْ أَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ الْمُرْسَلِ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ إِنكَارُهُ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ بَعْدَهُمْ إِلَى رَأْسِ الْمَائَتِينَ^(٣).

قال الإمام أبو عمر / بن عبد البر في أول كتاب « التمهيد » : « كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى قبول المرسل، وأما أبو حنيفة وأصحابه فيقبلون المرسل ولا يردونه إلا بما يردون به المسند من التأويل والاعتلال على أصولهم »^(٤).

والمُرْسَلُ عند أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل حجة.

وحكى الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتاب « التمهيد » له^(٥) - وعندي منه أصله - عن طائفة من المالكيين أنهم قالوا: « مراسيل الثقات أولى من

(١) علق العلامة الألباني رحمه الله على هذا الموطن فقال: « هذا لا حجة فيه على الاحتجاج بالمرسل وإنما هو حجة على الوصل والإرسال، ولو سلمناه فطرده يؤدي إلى الاحتجاج بالمنقطع والمعضل أيضاً كما لا يخفى، وهذا باطل وما لزم منه باطل فهو باطل، ولذا كان مذهب أهل الحديث كافة ترك الاحتجاج بالمرسل. وقال ابن الصلاح في علوم الحديث: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر وتداولوه في تصانيفهم ».

(٢) التمهيد ٦/١.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه ٦/١، ٧ مع اختصار ابن دحية لكلام ابن عبد البر.

(٥) غير مثبتة في ص.

المُسْنَدَات، واعتلوا بأنَّ مَنْ أَسْنَدَ لَكَ فَقَدْ أَحَالَكَ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ مَنْ سَمَّاهُ^(١) لَكَ، وَمَنْ أَرْسَلَ مِنَ الْأُئِمَّةِ حَدِيثًا مَعَ عِلْمِهِ وَدِينِهِ وَثِقَتِهِ فَقَدْ قَطَعَ لَكَ عَلَى صِحَّتِهِ وَكَفَاكَ النَّظَرَ^(٢).

وسادسها : المنقطع .

ومثاله :

- مالكٌ ، عن يحيى بن سعيد^(٣) ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .
- ومالكٌ ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ^(٤) .
- ومالكٌ ، عن ابن شهابٍ ، عن ابن عباسٍ ، عن النبي ﷺ .
- ومالكٌ ، عن ابن شهابٍ ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

(١) في ص : سَمَّى .

(٢) التمهيد ٣/١ . قال العلامة الألباني رحمه الله : « وفي هذا نظر؛ لأنه لو صحَّ ذلك للزمهم الاستدلال والاحتجاج بالحديث المنقطع أيضاً بجامع الاعتلال المذكور، ولا يخفى فسادُه، وما أحسن ما قاله الترمذي في آخر كتابه السنن: ومن ضعف المرسل فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدَّثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعلَّه أخذه عن غير ثقة، قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني ثم روى عنه. قلتُ - والكلام للألباني -: ويحتمل أن يكون ثقة عنده ولا يكون ثقة عند غيره، وهذا مثل قول الشيخ الثقة: حدَّثني الثقة، فإنه لا يقبل ذلك منه حتى يسميه ويظهر أنه ثقة على ما هو الصحيح في مصطلح الحديث، قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث: لأنه قد يكون ثقة عنده لا عند غيره، وهذا واضح والله الحمد .»

(٣) الأنصاري الحافظ الإمام .

(٤) ومالكٌ ... النبي ﷺ : سقطت هذه الجملة من ص .

ومالكٌ ، عن زيد بن أسلم ، عن عمر بن الخطاب ، عن النبي ﷺ .
فهذا ظاهره الإسناد^(١) وهو منقطع؛ لأن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن
ابن القاسم لم يسمعا من عائشة ولا روي عنها حرفاً مُشافهةً .

وكذلك ابنُ شهابٍ لم يسمع من ابن عباس ولا من أبي هريرة .
وكذلك زيد بن أسلم لم يسمع من عمر بن الخطاب حرفاً ، وإنما
يروي عن ولده عبد الله على اختلافٍ فيه ، والصحيحُ أنه سمع منه^(٢) ، وعن
أبيه أسلم عن عمر بن الخطاب .

وأكثرُ من هذا في الانقطاع : مالكٌ أنه بلغه عن جابر بن عبد الله^(٣) ،
أو بلغه عن النبي^(٤) ، ومالكٌ يقبله وعليه بنى / « موطأه » .

وأما مَنْ رده من المتأخرين بعد زمان مالكٍ فحجَّتْهم في ذلك أن
الشَّهادةَ على الشَّهادةِ أجمع المسلمون أنه لا يجوزُ فيها إلا الاتصالُ
والمشاهدةُ ، فكذلك الخبرُ يحتاجُ من الاتصال والمُشاهدة إلى مثل ما تحتاجُ
إليه الشَّهادةُ ، إذ هو بابٌ - في إيجاب^(٥) الحكم - واحدٌ^(٦) .

(١) في ص : ظاهرُ الإسنادِ .

(٢) أي سمع زيد بن أسلم من عبد الله بن عمر ، انظر التمهيد ٢٤٦/٣ - ٢٤٧ .

(٣) انظر الموطأ - رواية يحيى ٢٠٣/١ ، رقم : ٣٧٤ - تحقيق : بشار عواد ، ٥٣٤/٢ ، رقم : ٢٧٢٣ .

(٤) ما سبق من مبحث المنقطع أخذه المؤلفُ من التمهيد ٢٢/١ - ٢٣ ، وانظر صيغة : « بلغه

عن النبي ﷺ » في الموطأ ٤٢٥/١ ، رقم : ٨٨١ ، و ٥٤١/١ ، رقم : ١٢٠٥ .

(٥) في ص : اتحاد ..

(٦) هذا كلامُ ابن عبد البر في التمهيد ٦/١ .

والمقطوعُ لا تقومُ به حجةٌ لأنَّ اللهَ جَلَّتْ قدرتهُ لم يُكَلِّفْ عبادهُ أخذَ
الدِّينِ عَمَّنْ لا يُعْرِفُ.

وسابُعُها : الموقفُ

وهو ما وَقَفَ على الصَّاحِبِ ولم يُلْغِ به النَّبِيُّ ﷺ .

مثلُ : مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمر، عن عمر قولهُ. وسفيان بن
عيينة، عن عمرو بن دينارٍ، عن جابر بن زيدٍ، عن ابنِ عباسٍ قولهُ. وما
كان مثلَ هذا^(١) .

ومِن الجَرَحِ رَفْعُ الموقوفاتِ ، ومُخالِفَةُ مَنْ وَقَفَهُ^(٢) مِنَ الأَثباتِ .
وقد يدخلُها الانقطاعُ، مثالُ ذلك : مالكٌ، عن نافعٍ، عن عمر، ولم
يرو عنه شيئاً .

وفي « الموطأ » في كتاب الجنائز : مالكٌ، عن أبي النَّضر مولى عمر
ابن عبيد الله، عن عائشة زوج النَّبيِّ ﷺ أَنَّها أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عليها بسعد بن
أبي وقاصٍ في المسجد حين مات لتدعو له ... الحديث .
هكذا هو في « الموطأ » عند جمهور الرواة^(٣) منقطعاً؛ لأنَّ أبا النَّضر
لم يسمع من عائشة شيئاً .

(١) التمهيد ٢٥/١ .

(٢) في ص : وَقَفَ .

(٣) الموطأ رواية يحيى ٣١٤/١، رقم: ٦١٤، وأبي مصعب ٤٠٢/١، رقم: ١٠١٨، وسويد

ابن سعيد الحدثاني رقم: ٣٩٦ .

قال ابنُ وضّاحٍ : « ولا أدركها ، وإنّما يَروي عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن بن عوفٍ عنها ».

وكذلك أسندهُ مسلمٌ في « صحيحه »^(١)، وغمزَ عليه الدّارقطنيُّ في كتاب « العلل على الصّحيحين »^(٢) له قال :

« ولا يصحُّ إلّا مُرسلاً عن أبي النّضر عن عائشة، لأنّه^(٣) قد خالف^(٤) في ذلك رجلان حافظان: مالكٌ والماجشون، رَوياهُ عن أبي النّضر عن عائشة »^(٥).

وثامنها : الحسنُ

وهو ما دُون الصّحيح ممّا فيه ضَعْفٌ قريبٌ مُحْتَمَلٌ، عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحطُّ إلى درجة الفسق^(٦).

(١) من طريق الضّحّاك بن عثمان، عن أبي النّضر، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن، عن عائشة به، صحيح مسلم ٦٦٩/٢، رقم: ١٠١.

(٢) الإلزامات والتّتبّع للدّارقطنيّ ص ٥١١. بينما اعتبر النّوويّ هذه الزّيادة التي زادها الضّحّاك زيادة ثقةً وهي مقبولة؛ لأنّه حفظ ما نسي غيره فلا يقدح فيه، انظر شرح صحيح مسلم ٤٠/٧ - ٤١.

(٣) غير مثبتة في ص .

(٤) يعني أنّ أبا النّضر خالفه مالكٌ والماجشون .

(٥) الإلزامات والتّتبّع للدّارقطنيّ ص ٥١١. قال العلامة الألباني رحمه الله معلّقاً: « ولا يشكُّ حديثي بهذا الذي قاله الدّارقطنيُّ فإنّ المخالف لمالكٍ والماجشون - وهو الضّحّاك بن عثمان - فردّ، فإنّ في حفظه ضعفاً، يشعرُك به قولُ الحافظ في التّقريب: صدوقٌ يهْمُ، فهو لو خالف مالكاً وغيره من طريق أخرى عن عباد بن عبد الله بن الزّبير أنّ عائشة ... الحديث، وهذا إسنادٌ صحيحٌ متّصلٌ ».

(٦) ذكرَ تعريفَ ابن دحية للحديث الحسن الزّركشيّ في النّكت ٣١٠/١، وابن حجر في النّكت أيضاً ٤٠٤/١، والسّيوطيُّ في البحر الذي زخر ٩٨٣/٣، وعزّاه الأوّل والثّالث لكتاب ابن دحية

كعمرو بن أبي عمرو^(١)، واسمُ أبي عمرو ميسرةً، ويُكنى عمرو أبا عثمان، وهو مولى المطلب / بن عبد الله بن حنطب القرشي المخزومي.^{٥٣/}
وقد أكثر البخاري في « صحيحه » من حديث عمرو بن أبي عمرو، ولم يكن يعدل^(٢) ولا حافظ، فليس من شرطه^(٣).
قال إبراهيم بن الجنيد: « سألت عنه ابن معين فقال: ليس بذلك القوي »^(٤).

العلم المشهور، وهو في كتابنا هذا أداء ما وجب الذي هو جزء منه. وقد تُعقِب ابن دحية في تعريفه للحديث الحسن من وجهين :

الأول : أنه تعريفٌ ملتبسٌ فإنَّ الضَّعْفَ القريبَ لا ضابطَ له ينتهي به القَدْرُ المحتملُ من غيره، وإذا اضطربَ هذا الوجهُ لم يحصلُ الوجهُ المبيِّنُ للحقيقة، قاله الزركشي.

الثاني : أنه تعريفٌ جيّدٌ بالنسبة إلى النظر في الراوي، لكن صحّة الحديث وحسنه ليس تابِعاً لحال الراوي فقط، بل لأُمُورٍ تنضمُّ إلى ذلك من المُتابعات والشواهد، وعدم الشذوذ والنكارة، فإذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه الموصوف بذلك من الشذوذ والإنكار كان من أحسن ما عُرِف به الحديث الحسنُ الذاتي لا المجبور على رأي الترمذي، قاله الحافظ ابن حجر. وللعلامة الألباني رحمه الله تعليقٌ آخر على تعريف ابن دحية للحسن يحسنُ الإطلاغ عليه.

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٦٨/٢٢ - ١٧١ ، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) لكن وثقه أبو زرعة. وقال أبو حاتم وابن عدي: لا بأس به. وقال أحمد: ليس به بأس. لذا قال الألباني رحمه الله - بعد أن تعقّب ابن دحية :- « فهذه النقول عن هؤلاء الأئمة الفحول تؤكدُ أنّ الرجل عدلٌ ثقةٌ، غير أنّ في حفظه ضعفاً يسيراً لا ينزل حديثه به عن رتبة الحسن، وحسبك فيه أنّ حديثه مخرّجٌ في الصّحّاحين في الأصول ».

(٣) أنكر الحافظ على عمرو روايته عن عكرمة عن ابن عباسٍ حديث: « من وقع على بهيمة ... »، والبخاري لم يخرج له في صحيحه عن عكرمة شيئاً، انظر هدي الساري ص ٤٣٢.

(٤) سوالات ابن الجنيد لابن معين رقم : ١٢٨ .

وقال يحيى بن معين (أيضاً)^(١): « عمرو بن أبي عمرو لا يُحتجُّ بحديثه »^(٢).
وأخرج عنه مسلمٌ أيضاً ، وإنَّما اغترَّأ^(٣) بأبي عبد الله مالك بن أنس
لأنَّه سمعَ منه وأسندَ في « موطئه » عنه، ومالكٌ رحمه الله إنَّما روى عنه ما
ثبتَ وصحَّ من رواية غيره (من)^(٤) الحُفَّاظ الأثبات الثقات، وأسقطَ من
روايته حديثَ اللواط، وحديث : « مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ ... » رواه عمرو
ابن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ قال: « مَنْ
وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ، وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ »^(٥).

وقد رواه الإمام أحمدُ في « مسنده »^(٦)، وأخذ به، وقال: إتيانُ
البهيمَةِ يُوجبُ الحدَّ كحدِّ اللوطيِّ، وعنه قولٌ آخرُ: يوجبُ التعزيرَ كقول
مالكٍ وأبي حنيفة، وهو قولُ عُمرَ وابنِ عباسٍ رضي الله عنهما.

(١) من ص .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ والذي في رواية الدُّوريِّ عن ابنِ معين ٤٥٠/٢ - ٤٥١: « في
حديثه ضعفٌ »، وقال مرةً: « ليس بحجةٌ »، وقال مرةً: « ليس به بأسٌ، وليس هو بالقوي ».
(٣) أي البخاري ومسلم . قال العلامة الألباني رحمه الله - متعقباً ابنَ دحية - : « هذا من
مجازفات المصنف عفا الله عنه فما يدريه أنَّ توثيق مسلم لعمرو إنَّما هو اغترارٌ منه بمالكٍ،
وإن صحَّ ذلك في حقِّ مسلم أفصحُ أيضاً في البخاريِّ وسائر الأئمة الذين وثَّقوه. ثمَّ إنَّ
تبريره لرواية مالك لحديثه ألا يصلحُ أن يُقال مثله في حقِّ الشَّيخين؟ بل ذلك أولى لأنَّ
كتابهما في الصَّحيح بخلاف كتاب مالكٍ » .

(٤) من ص .

(٥) أخرجه أبو داود ٦٠٩/٤، رقم: ٤٤٦٤، والترمذي ٤٦/٤، رقم: ١٤٥٥، من طريق
عمرو بن أبي عمرو به. وقد صحَّحه العلامة الألباني رحمه الله في كتابه إرواء الغليل
١٣/٨ - ١٥ لمتابعين لعمرو وشاهدٍ من حديث أبي هريرة.

(٦) أخرجه أحمد ٤٦٤/٤، رقم: ٢٧٣٢، وأبو داود ٦٠٧/٤ - ٦٠٨، رقم: ٤٤٦٢،
والترمذي ٤٦/٤، رقم: ١٤٥٥، وابن ماجه ١٧٣/٤ - ١٧٤، رقم: ٢٥٦١ - تحقيق:

وللشافعي فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يُقتل ، بِكَرٍّ كان أو ثِيْبًا ، كاللواط في أحد قوليهِ .

والثاني : أنه كالزَّاني ، إذا^(١) كان بِكَرٍّ جُلِدَ ، وإن كان ثِيْبًا رُجِمَ ، كالقول الأخير^(٢) في اللُّوطيِّ .

والثالث : أنه يُعزَّرُ كقول مالكٍ وأبي حنيفة .

وقال في البهيمه : إن كانت ممَّا تُؤْكَلُ فإنَّها^(٣) تُذْبَحُ .

وهل تُؤْكَلُ أم لا ؟ على وجهين ، وإن كانت ممَّا لا يُؤْكَلُ لحمُها فهل تُذْبَحُ أم لا ؟ على وجهين .

قال القاضي أبو محمدٍ عبدُ الوهَّاب بن علي^(٤) في كتاب « عيون المجالس »^(٥) له : « والذي نقولُه نحنُ وأهلُ العراق : إنَّها لا تُقتلُ^(٦) بوجهٍ » .

فأعرضَ مالكٌ رحمه الله عن حديث عمرو ، وخافَ من رفعه ذلك إلى رسول الله ﷺ ، ورأى في ذلك التَّعْزِيرَ ، وأخذَ في اللُّواط برأي ابن شهابٍ

بشَّار عوَّاد ، والحاكمُ ٣٥٥/٤ وقال : « صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه ، وله شاهدٌ » ، وقد صحَّحه العلامةُ الألبانيُّ في إرواء الغليل ١٦/٨ - ١٨ لمتابعٍ وشاهدٍ .

(١) في ص : إن .

(٢) في ص : الآخر .

(٣) إن كانت ممَّا تُؤْكَلُ فإنَّها : ساقطة من ص .

(٤) البغداديُّ المالكيُّ صاحبُ الإشراف والمعونة والتَّلَقُّين وغيرها ، تُوفِّي سنة ٤٢٢ هـ .

(٥) عيون المجالس ١١٨٢/٢ . مع ملاحظة أنَّ سياق أقوال الشافعيِّ الثلاثة وما بعده هو من

كلام القاضي عبد الوهَّاب أيضاً في كتابه عيون المجالس .

(٦) في عيون المجالس : لا تذبح .

فقال: عليه الرّجْمُ أَحْصِنَ أو لم يُحْصِنَ، على ما ذكره في « موطئه »^(١) في ذلك الباب .

و قد احتجّ بالحديث الحسن جماعة من أهل الفقه و قالوا : « الحسنُ / ما عُرف مخرجه ، واشتهر رجاله »^(٢) .

٥٤ / ل

وقد نزع أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي في « جامعه » منزعاً غريباً فقال في غير ما حديث : « هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ » .
فالحسنُ عنده : ما حسنُ إسناده، وعُرفت بالعدالة رواؤه، ولم يكن شاذّاً، ويروى من غير وجهٍ من رواية الحفاظ العدول الأثبات^(٣)، فلذلك يُحَسِّنُهُ وَيُصَحِّحُهُ .

مثال ذلك ما حضر لي^(٤) الآن ذكره قال في باب ما جاء في الضيافة:

نا قتيبة ، نا الليث بن سعد ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي شريح العدوي قال : « أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَمِعْتُهُ أَذْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ قَالَ: « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ » الحديث بطوله، وقال في آخره: « هذا حديث حسنٌ صحيحٌ »^(٥) .

(١) الموطأ - رواية يحيى ٣٨٧/٢ حيث سأل مالك ابن شهاب عن الذي يعملُ عمل قوم لوط؟ فقال ابن شهاب: عليه الرّجْمُ، أَحْصِنَ أو لم يحصن.

(٢) هو تعريف الخطابي وتماؤه : « وعليه مدارُ أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء » معالم السنن ٦/١ .

(٣) قال العلامة الألباني رحمه الله : « هذا التعريف لم يقل به الترمذي كما يدلُّ عليه ما سينقله المصنّف عنه قريباً من آخر كتابه الجامع » .

(٤) في ص : حضرنى .

(٥) جامع الترمذي - تحقيق : إبراهيم عطوه ٣٤٥/٤ ، رقم : ١٩٦٧ .

وقد اتفق العلماء على صحّة هذا السّند، وعدالة جميع رواته^(١)، فلا معنى لذكره بالحسن، إذ الحسن عند المحدثين: ما نزل عن درجة الصحيح، وأنا لا آخذه إلاّ بفعله، ولا أردّ عليه إلاّ من قوله، فإنّه حسن أحاديث موضوعّة، وأسانيد واهية، وقال في كتاب^(٢) «العلل» في آخر كتابه «الجامع» ما هذا نصّه:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ حسنٌ فإنّما أردنا به حسنُ إسناده عندنا؛ كلُّ حديثٍ يُروى لا يكونُ في إسناده من يُتَّهمُ بالكذب، ولا يكونُ الحديثُ شاذّاً، و^(٣) يُروى من غير وجهٍ نحو ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسنٌ»^(٤)، انتهى كلامه^(٥)، ووجب ملامته.

(١) فقد أخرجه البخاري ٤٤٥/١٠، رقم: ٦٠١٩، ومسلم ١٣٥٢/٣ - ١٣٥٣، رقم: ١٤، من طريق الليث بن سعد به.

(٢) في ص: كتابه.

(٣) يُروى ... شاذّاً و: ساقطة من ص.

(٤) كتاب العلل من جامع الترمذي ٧٥٨/٥.

(٥) علّق العلامة الألباني رحمه الله قائلاً: «هذا تعريف الحديث الحسن لغيره عند الترمذي كما يدلُّ على ذلك قوله: لا يكونُ في إسناده من يُتَّهمُ، يعني: ليس فيه راوٍ شديد الضّعف. وقوله: ويُروى من غير وجهٍ، يعني من عدّة طرق، وهذا هو تعريف الحديث الحسن لغيره عند غيره من المحدثين ولا سيّما المتأخّرين منهم، إلاّ أنّ هؤلاء لا يُطلقون فيه: حديثٌ حسنٌ كما يفعل الترمذي، بل يقيّدونه على الغالب بقولهم: حديثٌ حسنٌ لغيره. فإذا قال الترمذي في حديثٍ ما: حديثٌ حسنٌ، فمعنى ذلك أنّ في إسناده ضعفاً، ولكنّه قد جاء من وجه آخر، وقد يذكره وقد لا يذكره. فاحفظ هذا فإنّه مهمّ، ويبدو أنّ كثيراً من العلماء فهموا قوله هذا أنّه أراد به الحديث الحسن لذاته فأنكروا ذلك عليه ومنهم المصنّف كما يأتي».

من ذلك ما رواه في « جامعہ » عن مسلم بن عمرو الحذاء، قال: نا عبدُ الله ابن نافع، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه :
« أن النبي ﷺ كَبَّرَ في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة » (١) .

قال الترمذي : « هو (٢) أحسنُ شيءٍ في هذا الباب » (٣) .
قال ذو النّسبين آيدهُ الله :

بل هو أقبحُ حديثٍ في ذلك الكتاب (٤)؛ لأنّ كثيراً هذا لا تحلُّ الرواية عنه بتجريح الأئمة له .

(١) أخرجه الترمذي ٤١٦/٢، رقم: ٣٦٥، وابن ماجه ٤٣٣/٢، رقم: ١٢٧٩، من طريق كثير بن عبد الله به. قال الترمذي: « حديثٌ جدّ كثير حديثٌ حسنٌ، وهو أحسنُ شيءٍ رُوي في هذا الباب عن النبي عليه السلام ». قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٨٤/٢: « أنكر جماعةٌ تحسينه على الترمذي ». لكن للحديث شواهدٌ ترفعه إلى الصّحّة، وقد استوفاهما العلامة الألباني رحمه الله في إرواء الغليل ١٠٦/٣ - ١١٢ .
(٢) في ص : هذا .

(٣) قال العلامة الألباني رحمه الله : « قولُ الترمذي في هذا الحديث: هو أحسنُ شيءٍ في هذا الباب، لا يعني أنّه حسنٌ لذاته، بل يعني أنّه أحسنُ نسبياً، ويؤيده أنّ نصّ عبارته في السّنن: حديثٌ جدّ كثير حديثٌ حسنٌ، وهو أحسنُ شيءٍ في هذا الباب. فقوله: حديثٌ حسنٌ، يعني: حسنٌ لغيره كما تقدّم بيانه، وهو كما قال رحمه الله أنّه حسنٌ لغيره، بل هو عندي صحيحٌ لأنّه رُوي عن جماعةٍ من الصّحابة مثل عائشة وعبد الله بن عمرو وغيرهما، وقد خرّجت أحاديثهم في الإرواء، وذكرتُ هناك أنّ أحسنها حديثُ عائشة وابن عمرو وليس حديثٌ كثيرٌ كما قال الترمذي، ومن ذلك يتبيّن أنّ قول المصنّف: بل هو أقبحُ حديثٍ في ذلك الكتاب، من مبالغاته وأخطائه » .

(٤) نقل هذه الجملة عن ابن دحية ابن الملقن في البدر المنير ٢٣٥/١ .

قال الإمام / أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: « كثير ركن من أركان الكذب »^(١).

وقال الإمام أبو عبد الله بن حنبل: « لا يُحَدَّثُ عن كثير، لا يُساوي شيئاً »، وضربَ على حديثه في « المسند »، ولم يُحَدَّث به^(٢).

وقال الإمام أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي: « كثير واهي الحديث »^(٣).

وقال الإمام أبو زكرياء يحيى بن معين: « ليس حديثه بشيء^(٤)، ولا يُكتب ».

وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسوي: « متروك »^(٥).

وقال الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان: « كثير روى عن أبيه عن جدّه نسخة موضوعة لا يجلُ ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب »^(٦).
وقال الحافظ أبو الحسن الدارقطني: « كثير متروك الحديث »^(٧).



(١) نقله عن الشافعيّ ابنُ حبان في المجروحين ٢٢٢/٢.

(٢) انظر العلل ومعرفة الرجال ٢١٣/٣، رقم: ٤٩٢٢، والكمال ٢٠٧٨/٦.

(٣) وتماثله: « ليس بقوي »، وقارن بالضّعفاء لأبي زرعة ٥٠١/٢.

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدُّوريّ ٤٩٤/٢.

(٥) الضّعفاء والمتروكين رقم: ٥٢٩.

(٦) المجروحين ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

(٧) ذكره مجرداً في الضّعفاء والمتروكين رقم: ٤٤٥، وعزا إليه هذا الكلام المزيّ في تهذيب

الكمال ١٣٩/٢٤، والذهبيّ في الميزان ٤٠٧/٣.

قال ذو النَّسْبَيْنِ أَيَّدَهُ اللَّهُ :

وجده عمرو بن عوفٍ المَزْنِيُّ^(١) صاحبُ رسولِ الله ﷺ وكان قديمَ الإسلام، وكان أحدَ البكَّائين الذين قال الله جلَّ وعلا فيهم: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾^(٢).

وأما الحديثُ الغريبُ :

فقرأتُ^(٣) على الثقة أبي محمَّدٍ عبد الحقِّ بن قاضي مَالِقَةَ أبي مروان عبد الملك القرشي^(٤)، قال: كتبَ إلينا القاضي العَدْلُ أبو عليٍّ حسينُ بن محمَّدٍ الصَّدْفِيُّ^(٥)، قال: نا أبو الفضل بن خَيْرُونَ قراءةً عليه ببغداد^(٦)، قال: نا الحافظُ

(١) انظر ترجمته في معجم الصحابة لابن قانع ١٩٨/٢ - ١٩٩، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٠٠٩/٤ - ٢٠١٠، وتهذيب الكمال ١٧٣/٢٢ - ١٧٣، والمصادر التي في حاشيته.

(٢) التوبة: الآية ٩٢. وقد أخرج ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيره ١٨٦٢/٦ - ١٨٦٣، رقم:

١٠٢٠٤ قال: حدَّثنا أحمدُ بن سنان، ثنا محمَّد بن خالد بن عثمة، ثنا كثيرُ بن عبد الله بن عمرو المَزْنِيُّ، وكان إذا حدَّث قال: أبي والله - يعني جدَّه عمرًا - أحدُ النَّفَر الذين أنزلَ الله فيهم: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ ...﴾ الآية، وعزاه السيوطيُّ في الدَّر المَثُور ٣٨٠/٣ لابن مردويه.

(٣) يوردُ ابنُ دحية هنا إسنادهُ في رواية رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَّته.

(٤) ابنُ بُوْنَةَ بن سعيدٍ العبدريُّ المالقيُّ المعروف بابن البيطار، شيخُ ابن دحية، ذكره في كتابه الوفيات فيما ذكر ابنُ ناصر الدِّين في توضيح المشتبه، تُوفِّي سنة ٥٨٧ هـ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢١/٢٧٥ - ٢٧٦.

(٥) تابع الصَّدْفِيُّ في رواية رسالة أبي داود عن ابن خيرون أبو الفتح محمَّد بن عبد الباقي بن

البطيِّ المتوفَّى سنة ٥٦٤ هـ، انظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَّته ص ٢٣.

(٦) قراءةً عليه ببغداد: غير مثبتة في ص.

النَّاقِدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جُمَيْعِ الْغَسَّانِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ الْحَافِظِ أَبِي دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ قَالَ :

« وَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ غَرِيبٍ وَلَوْ رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الثَّقَاتِ »^(١).

قال أبو داود : « وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا احْتَجَّ بِحَدِيثِ غَرِيبٍ وَجَاءَ^(٢) مَنْ يَطْعُنُ عَلَيْهِ فِيهِ تَرَكَ الْحَدِيثَ الَّذِي يَحْتَجُّ بِهِ لِأَنَّهُ غَرِيبٌ لَا يَعْرِفُ، وَلَا يَقْدُرُ أَحَدٌ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْكَ حَدِيثًا مَشْهُورًا مُتَّصِلًا صَحِيحًا.

وقال إبراهيم النخعي^(٣) : « كَانُوا يَكْرَهُونَ الْحَدِيثَ الْغَرِيبَ »^(٤).

وقال يزيد بن أبي الحسن^(٤) : « إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ الْغَرِيبَ / فَانْشُدْهُ

٥٦

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه ص ٢٩.

(٢) في رسالة أبي داود : وجدت ، وهو أوضح وبه يستقيم المعنى .

(٣) أخرج كلام النخعي الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث رقم: ٢٩٢، والكفاية ص ١٤١، والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٧٧٤، من طريق محمد بن جابر، عن الأعمش، عن إبراهيم به. ومحمد بن جابر هو ابن سيار أبو عبد الله اليمامي صدوق ذهب كتبه فساء حفظه كما في التقريب. لكن يقوي أثر النخعي ما أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل رقم: ٧٦٥ - ٧٦٦، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٠٠/٢ - ١٠١، من طرق عن ابن عون قال: « كان إبراهيم يقول: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده ». وتابع ابن عون عن إبراهيم عيسى بن المسيب البجلي أخرجه الرامهرمزي رقم: ٧٦٧. قال الخطيب: « عني إبراهيم بالأحسن الغريب لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ».

(٤) في رسالة أبي داود : يزيد بن أبي حبيب، وهو الصواب، وهو يزيد بن سويد أبو رجاء المصري مترجم في تهذيب الكمال ١٠٢/٣٢ - ١٠٧.

كما تنشدُ الضَّالَّة، فَإِنْ عُرِفَ وَإِلَّا فَدَعُهُ .

انتهى كلامُ أبي داود في « رسالته إلى أهل مكة »^(١) في ذِكْرِ ما جاء في كتاب السنن الذي ألف، وكم ذكرَ فيها من الموضوع والغريب والضعيف وصنف .

والحديث الحسنُ احتجَّ به جماعةٌ كما ذكرناه عن الفقهاء والرواة، والله يسمعُ لنا ولهم ويتغمَّدنا برُحمته^(٢).

وقيل للإمام سفيان بن عُيينة : « إنَّكَ لتروي عن هشام بن حُجيرٍ، فقال: إذا لم أجد خبزَ حنطةٍ لا أكلُ خبزَ شعيرٍ ! »^(٣).

وقد أخذَ عن هشامٍ^(٤) هذا جماعةٌ من العلماء .

قال الإمام أحمدُ بن عبد الله بن صالح العجليُّ : « هشامٌ ثقةٌ، صاحبُ سُنَّةٍ »^(٥).

وقد أخرجنا عنه في « الصحيحين »، وقلَّدا سفيانَ فيه، فأُسندَ البخاريُّ في « صحيحه »^(٦) في باب الاستثناء في الإيمان : نا عليُّ بن

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَّته ص ٢٩ - ٣٠ مع اختلافٍ يسيرٍ في السِّياق.

(٢) في ص : برحمته .

(٣) لم أقف عليه بهذا السِّياق. وقد أخرج العقيليُّ في الضعفاء ٣٣٨/٤ بإسناده إلى سفيان ابن عيينة قال : « لم نكن نأخذُ عن هشام بن حُجيرٍ إلَّا ما لا نجدُه عند غيره » ، وانظر هدي السَّاري ص ٤٤٨ .

(٤) انظر ترجمة هشام بن حجيرٍ في تهذيب الكمال ١٧٩/٣٠ - ١٨١، والمصادر التي في حاشيته.

(٥) معرفة الثقات للعجليِّ ٣٢٨/٢ ، رقم : ١٨٩٦ .

(٦) صحيح البخاري ٦٠٢/١١ ، رقم : ١٨٩٦ .

عبد الله، قال: نا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس، سمع أبا هريرة قال: « قال سليمان: لأطوفنَّ الليلة على تسعين امرأة ... » الحديث بطوله في كتاب كفارات الأيمان .

وأخرج مسلم في « صحيحه »^(١) في كتاب الأيمان والنذور: نا محمد بن عباد وابن أبي عمير واللفظ لابن أبي عمر قالوا: نا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « قال سليمان بن داود نبي الله: لأطيفنَّ^(٢) الليلة على سبعين امرأة ... » الحديث بطوله^(٣) .

وكان هشام بن حجير المكي قليل الحديث، ثم إنه لا يحفظ حديثه، فضعه يحيى بن معين جداً^(٤) .

وقال أحمد: « ليس بالقوي »^(٥) .

وقال أبو حاتم الرازي: « يُكْتَبُ حديثه »^(٦) .

ولو لم يؤخذ إلا عن حافظٍ لبطل أكثر الحديث لقلتهم .

وأكثر العلماء لا يقبل إلا ما صحَّ سنده من رواية العدول الأثبات^(٧) .

(١) صحيح مسلم ١٢٧٥/٣ ، رقم : ٢٣ .

(٢) في مسلم : لأطوفنَّ .

(٣) قال العلامة الألباني رحمه الله : « لكن لم يتفرّد به هشام بن حجير فقد أخرجه الشيخان وغيرهما من طرق أخرى صحيحة عن أبي هريرة مرفوعاً ... » .

(٤) روى ذلك عنه عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال ٣/٣٠ ، رقم : ٤٠٢٤ .

(٥) العلل ومعرفة الرجال ١/٣٨٥ ، رقم : ٧٥٢ .

(٦) الجرح والتعديل ٩/٥٤ .

(٧) علّق على هذا العلامة الألباني رحمه الله قائلاً : « هذا خلاف المعروف عن العلماء في كتبهم من الاحتجاج بالحديث الحسن الذي لا يكون روايه من الأثبات، وإنما من الثقات الذين ينزل حفظهم عن حفظ أولئك الأثبات ... » .

وتاسعها : الضعيفُ

وهو ما رواه محدثٌ ليس عنده سوى مجرد الرواية، ولا يعرفُ صحيحَ حديثه من سقيمِهِ^(١)، والغالبُ على حديثه الوهمُ؛ فهذا لا يجوزُ الأخذُ عنه.

قاله الإمامُ / أبو سعيدٍ عبدُ الرحمن بن مهدي في جماعةٍ من العلماء ٥٧/٥
من أهل النقل^(٢)، إلا أنَّ الإمامَ أحمدَ بن حنبلٍ يُقدِّم الحديثَ الضعيفَ على القياس^(٣).

قال ذو النِّسَبَيْنِ أيده الله :

وقد طالعتُ كتبَ الفقه له^(٤) فوجدته لا يحتجُّ بالحديث المتروك.
مسألة :

قال الإمامُ أحمدُ : تصحُّ الوصيةُ للقاتل، لنا إطلاقُ الوصيةِ في قوله
جلَّ وعلا : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾^(٥).

وفي الباب حديثٌ متروكٌ فلم يحتجَّ به خوفاً من الوعيد عليه، وهو
حديثُ بَقِيَّة بن الوليد، قال : نا مُبَشَّرُ بن عُبيد^(٦)، عن الحجاج بن أرتاة، عن

(١) في ص : حديثه صحيحه من سقيمِهِ .

(٢) انظر صحيح مسلم - المقدمة ٨/١ .

(٣) ذكرَ ذلك ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٤/١ . لكن ينبغي التنبُّه إلى أنَّ مرادهم من الحديث الضعيف المقدم على الرأي والقياس هو الحديث الذي ضعفتُ مرتبته عن درجة الصحيح وهو الحديث الحسن، إذ كان الاصطلاحُ من قبل الترمذي مستقراً على تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف، والضعيفُ قسمان ضعيفٌ متروكٌ وهو الموضوع، وضعيفٌ ليس بمتروكٍ وهو الحسن. انظر مجموع الفتاوى ٢٤٩/١٨، والرّد على الأحنائي ص ٨٧.

(٤) غير مثبتة في ص .

(٥) النساء : الآية ١٢ .

(٦) في ص : مبشر بن عتبة ، وهو تحريفٌ .

الحكم بن عُتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للقاتل وصيّة»^(١).

قال ذو النّسبَيْنِ أيده الله:

قال الحافظُ أبو الحسن الدّارقطني: «مُبَشِّرُ بن عُبَيْدٍ مَتْرُوكٌ يضعُ الحديثَ»^(٢).

وقال الإمامُ أحمدُ: «الحجّاجُ بن أرطاة يزيدُ في الأحاديث، ويروي عمّن لم يلقه، لا يُحتجُّ به»^(٣).

وقال أبو زكرياء يحيى بنُ معين^(٤) وأبو الحسن الدّارقطني^(٥): «لا

(١) أخرجه بهذا الإسناد الدّارقطني ٢٣٧/٤ من طريق بقيّة بن الوليد به. وأخرجه الطّبراني في الأوسط ١٦١/٨، رقم: ٨٢٧١، والبيهقي في السّنن الكبرى ٢٨١/٦، وابنُ عدي في الكامل ٢٤١٢/٦، من طريق بقيّة، عن مبشّر بن عبيد، عن حجّاج بن أرطاة، عن عاصم، عن زرّ، عن عليّ به. قال البيهقي: «تفرّد به مبشّر بن عبيد الحمصي وهو منسوبٌ إلى وضع الحديث، وإنّما ذكرتُ هذا الحديثَ لتعرف روايته». وقال ابنُ عدي: «هذا منكّرٌ لا يرويه عن عاصمٍ غيرُ حجّاجٍ وعنه مبشّر»، وانظر الضّعيفة رقم: ١٤٥٩.

(٢) ذكرَ هذا الدّارقطني في السّنن ٢٣٧/٤، وانظر نحوه أيضاً في السّنن ٢٤٥/٣، والضعفاء والمتروكين رقم: ٥٠٠.

(٣) رواه عن أحمد حربُ بن إسماعيل كما في الجرح والتّعديل ١٥٦/٣ لابن أبي حاتم، وانظر رميَ أحمد له بالتّدليس في العلل ومعرفة الرّجال ١٤/٣، رقم: ٣٩٣٥.

(٤) رواه عن ابن معين الدّوري كما في الجرح والتّعديل ١٥٦/٣، وروى عنه ابنُ أبي خيثمة قال: «كوفيٌّ صدوقٌ، ليس بالقويّ» كما في المصدر السّابق، وروى الدّارمي عنه قال: «صالحٌ» تاريخ الدّارمي رقم: ٤٢.

(٥) انظر سنن الدّارقطني ٣٢٧/١، ١٠٨/٢، ١٥٥، والعلل ٣٤٧/٥.

يحتجُ بحديث الحجاج .

قال ذو النّسبَيْنِ أَيْدَهُ اللهُ :

وأصحابُ أحمد بخلافه يحتجون بالأحاديث التي رواها في « مسنده » ،
وأكثرها لا يحلُّ الاحتجاجُ بها^(١)، وإنما أخرجها^(٢) الإمامُ أحمدُ حتّى
يعرفَ الحديثَ من أين مخرجهُ ، والمنفردَ به أعدلُّ أو مجروحٌ ؟

ولا يحلُّ الآنَ لمسلمٍ عالمٍ أن يذكرَ إلا ما صحَّ لثلاثٍ يشقى في الدارين،
لِمَا صحَّ عن سيّد الثقلين أنه قال: « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ
فهو أحدُ الكاذبين »^(٣).

وعاشرها : المنكرُ

وعلامَةُ صاحبه أن يَروي عن بعض العلماء المشهورين وقد دونَ
العلماءُ روايتَهُم كالزُّهريّ وهشام بن عروة ومالك بن أنسٍ وغيرهم / من ٥٨ /
كبار المحدثين، وحُفاظِ سُنّةِ سيّد المرسلين، فيروي عن بعضهم العدَدَ من
الحديثِ ممّا لا يعرفه أحدٌ من أصحابهم، على كثرتهم وشهرة روايتهم،
واتّساع حديثهم، فإذا خالفت روايتَهُ روايتَهُم، أو لم تكد توافقها، فغيرُ
جائزٍ عند علماء النّقل قبولُ حديث هذا^(٤).

(١) علّق العلامةُ الألبانيُّ رحمه الله على هذا فقال : « هذه مجازفةٌ، بل أكثرها صحيحٌ وحسنٌ
يُحتجُّ به، كما يتبيّن ذلك لمن يتتبّع أسانيدَ أحاديثه، وينقذها نقداً علمياً صحيحاً، على
نحو ما فعل الشيخُ أحمد محمد شاكر رحمه الله في تعليقه على المسند جزاءه الله خيراً ».

(٢) في ص : خرّجها .

(٣) تقدّم تخريجُه ص ٨٢ والفقرة السابقة نقلها أبو شامة في الباعث ص ٢٣٦ - ٢٣٧ عن
ابن دحية معزوةً إلى كتابه هذا أداء ما وجب .

(٤) هذا المعنى مأخوذٌ من كلام الإمام مسلمٍ في مقدّمة صحيحه ٧/١ .

وقال الإمام مسلم في أوّل « صحيحه » : « فإذا كان الأغلبُ من حديثه كذلك كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبوله ولا مُستعمله » (١).

وحادي عشرها : الباطلُ

والباطلُ في اللّغة: الشّيطانُ، قاله ابنُ فارسٍ في كتاب « المجمل » (٢) له. وذلك أنّ قومًا رَوَوْا عن كذّابين وضعفاءٍ وهم يعلمونهم، ودلّسوا أسماءَهُم، والكذبُ من أولئك المجرّوحين (٣)، والخطأُ القبيحُ من هؤلاء المُدلّسين، فبطل حديثهم أي ذهب، يُقال: بطلَ الشّيءُ يَبْطُلُ بَطْلاً وبُطُولاً وبُطْلاناً إذا ذهبَ.

وهؤلاء الرّواة الذين يُدلّسون بالكذّابين بمنزلة الكذّابين، لما صحّ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: « من حدّث عني بحديثٍ يرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذبين »، وقد قدّمناه في أوّل الكتاب، وهذا إنذارٌ من رسول الله ﷺ بأنّ في أمته مَنْ يكذبُ عليه .

وثاني عشرها : الموضوعُ

وهو ما وُضع على رسول الله ﷺ، أي ألصِقَ به ولم يَقُلْهُ، يُقال: وُضعَ فلانٌ على فلانٍ عاراً إذا ألصقهُ به. والوضعُ أيضاً الخطُّ والإسقاطُ، فكأنّ هؤلاء الفسقةَ وضعُوا على رسول الله ﷺ أحاديثَ وهي ساقطةٌ عنه إذ هي كلامٌ غيره.

(١) صحيح مسلم - المقدّمة ٧/١ .

(٢) مجمل اللّغة لابن فارس ١٢٨/١ .

(٣) في ص : المُجرّحين .

ففي الدنيا من الأحاديث الموضوعة المستفحلة المصنوعة جملة لا تحصى، بل تزيد عدداً^(١) على مجموع الحصى، كحديث تمزيق الرداء، والطرب لسماع الغناء .

حدثنا الشيخ الثقة الصالح أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيّد لاني قراءة مني عليه مرتين بمنزله بأصبهان، قال: أنا الثقة أبو علي الحسن / بن أحمد المقرئ ٥٩ / ل الحداد سمعاً عليه حضوراً في شهر ربيع الأول سنة اثني عشرة وخمسمائة، وأجاز له بخطه جميع رواياته، قال: نا الإمام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق قراءة عليه في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة، قال: نا حدثنا الإمام عبد الله بن محمد بن جعفر^(٢)، نا عبد الله بن أحمد بن أسيد، نا أحمد بن منصور، نا يونس بن محمد، نا أبو أويس، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «مرّ رسول الله ﷺ بحسّان بن ثابت وقد رشّ فناء أطمه، ومعه أصحابه سباطين، وجارية له يُقال لها سيرين، معها مزهرها تختلف به بين السباطين بين القوم وهي تغنيهم، فلما مرّ النبي ﷺ لم يأمرهم ولم ينههم، فانتهى إليها وهي تقول في غنائها :

هل عليّ ويحكمنا
إن لهوت من حرج

فتبسّم النبي ﷺ وقال: لا حرج إن شاء الله»^(٣).

(١) في ص : عدداً .

(٢) أبو الشيخ الأصبهاني الحافظ .

(٣) أخرجه الدارقطني في الغرائب والأفراد - كما في أطرافها لمحمد بن طاهر المقدسي ٢٢٧/٣، رقم: ٢٥٠٠، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات ٣/٣٣٧، رقم: ٣٣٧.

غريبٌ من حديث عكرمة، لا أعلمُ رواه عنه إلاّ حسين، وهو حسينُ
ابن عبد الله بن عبيد الله بن عباسٍ .
قال ذو النّسبَيْنِ أيّده الله :
وهو حديثٌ موضوعٌ .
قال النّسويُّ : « حسين متروكُ الحديث »^(١) .
وقال عليُّ بن المديني : « تركتُ حديثه »^(٢) .
وقال السّعديُّ^(٣) : « لا يشتغلُ بحديثه »^(٤) .
وأما أبو أويسٍ :
فقال يحيى بن معينٍ : « أبو أويسٍ لا يُساوي نواةً »^(٥) .

١٥٧٦، من طريق أبي أويسٍ، قال: حدّثنا حسينُ بن عبد الله بن عبيد الله بن عباسٍ، عن
عكرمة، عن ابن عباسٍ به . وحسينٌ متروكٌ، وأبو أويسٍ ضعيفٌ، واسمُه عبدُ الله بن
عبد الله بن عباسٍ، وانظر ترتيب الموضوعات رقم: ٩٢٠ للذهبيّ.
(١) الضّعفاء والمتروكين رقم: ١٤٧ .
(٢) رواه عن ابن المدينيّ البخاريُّ في التّاريخ الكبير ٣٨٨/٢، رقم: ٢٨٧٢، والأوسط رواية
زنخويه النّيسابوريّ ٥٤/٢، ورواية الخفاف ٤٢/٢، والضّعفاء الصّغير رقم: ٧٨. وروى
عنه محمّد بن عثمان بن أبي شيبة في سؤالاته له رقم: ٨٢: « كان ضعيفاً ليس بشيءٍ » .
(٣) إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيّ .
(٤) أحوال الرّجال رقم: ٢٣٣ .

(٥) لم أقف على كلام ابن معينٍ هذا، وقد اختلفَ قولُه في أبي أويسٍ ما بين توثيقٍ
وتضعيفٍ، وتَرى أقواله في ذلك في تاريخ ابن معينٍ رواية الدُّوريّ ٣١٧/٢، ٣١٨،
والدارميّ رقم: ٦٩٤، وسؤالات ابن الجنيّد رقم: ١٦١، والكامل ١٤٩٩/٤، وتاريخ

وقال النَّضْرُ بن سلمة المروزيُّ : « هو كَذَابٌ »^(١) .
 واسمُ أبي أُوَيْسَ عبدُ الله بن عبد الله بن أُوَيْسِ الأصبَحيِّ .
 وقال عليُّ بن المدينيِّ^(٢) وأحمدُ بن حنبلٍ^(٣) : « هو ضعيفُ الحديث » .
 وقال يحيى مرَّةً : « كان يسرقُ الحديثُ »^(٤) .
 وهذا الحديثُ باطلٌ .

والأحاديثُ في فضلِ البُلدانِ، كفضلِ الرَّمْلِ الذي بعَسَقْلانَ^(٥)،
 وفضلِ عَيْنِ البَقْرِ بَعَكَا^(٦)، وفي صخرة بيت المقدس، وأنَّ جَبْرِئِيلَ قال
 لرسول الله ﷺ : « مِنْ هَاهُنَا عَرَجَ رَبُّكَ إِلَى السَّمَاءِ »^(٧) .

بغداد ٧/١٠ . وقد لاحظَ ابنُ حَبَّانٍ في المجروحين ٢٤/٢ هذا الاختلافَ فقال: « كان
 يحيى بن معينٍ يوثِّقه مرَّةً، ويضعِّفه أخرى »، وأبدى د. أحمد محمد نور سيف أنَّ الأخيرَ
 من قول يحيى فيه تحسينُ حاله فقد نقلَ البغدادِيُّون عنه ما يدلُّ على ذلك .
 (١) لم أقف على قول النَّضْرِ .

(٢) روى عنه محمدُ بن عثمان بن أبي شيبة في سؤالاته رقم: ١٧٣ قال: « كان عند أصحابنا
 ضعيفاً » . وروى عبدُ الله بن عليٍّ بن المدينيِّ قال: « سمعتُ أبي - وذكرَ أبا أُوَيْسَ عبدَ الله
 ابن عبد الله - وضعِّفه » تاريخ بغداد ٧/١٠ .

(٣) نقلَ تضعيفَ أحمد لأبي أُوَيْسَ ابنُ الجوزيِّ في الضَّعفاء والمُتروكين ١٢٩/٢، رقم: ٢٠٥٤،
 والموضوعات ٣٣٨/٣ - ط أضواء السلف، وروى عن أحمد توثيقه انظر تاريخ بغداد ٧/١٠ .

(٤) انظر الكامل ١٤٩٩/٤ .

(٥) يعني بالرَّمْل - والله أعلم - ترابَ مقبرة عسقلان، وفي فضل هذه المقبرة أحاديثُ موضوعةٌ
 ذكرها ابنُ الجوزيِّ في الموضوعات ٣١١/٢ - ٣١٥ .

(٦) انظر معجم البلدان لياقوت ١٩٩/٤، رقم: ٨٧٠٢ . وللتألفاتي في هذه العين تصنيفُ سَمَاءَ:
 تحذير أعلام البشر من أحاديثِ عَكَا وعينها المسماة عين البقر في الخزانة التيمورية، انظر الفهرس
 الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - الحديث النبوي ٣٣٠/١، رقم: ٧٠ .

(٧) أخرجه ابنُ حَبَّانٍ في المجروحين ١٩٧/١، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات
 ١٦٢/١، رقم: ٢٤٣، من طريق بكر بن زيادِ الباهليِّ، قال: حدَّثنا ابنُ المبارك، عن

وهذه الأحاديثُ الموضوعّةُ ، في « تاريخ الشّام » مجموعة^(١).

وكذلك في فضل مدينة قزوين، ومدينة نصيبين، وبلاد طوس^(٢).

وإنّما وضعها الوضّاعون قصداً منهم لإفساد الشريعة، وإيقاع الشكّ فيها في قلوب العوام^(٣)، كعبد الكريم بن أبي العوّجاء^(٤) خال معن بن زائدة، ولما أمر الأمير الحسيب محمد بن سليمان بن علي^(٥) بضرب عنقه وأيقن بالقتل قال :

« والله لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديثٍ، أحرمُ فيها الحلال، وأحلُّ فيها الحرام، ولقد فطرتُكم في يوم صومكم، وصومتُكم في يوم فطركم »^(٦).

سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة به. وفيه بكرّ الباهليّ قال ابنُ حبان: « شيخٌ دجالٌ، يضعُ الحديثَ على الثّقات، لا يحلُّ ذكْرُه في الكتب إلّا على سبيل القدح فيه ... وهذا شيءٌ لا يشكُّ عوامُ أصحاب الحديث أنّه موضوعٌ، فكيف البُزْلُ في هذا الشّأن ».

(١) إخالُ ابنِ دحية يعني تاريخ دمشق لابن عساكر، وما فيه من أحاديثٍ موضوعّةٍ.

(٢) في فضل هذه المدن أحاديثُ موضوعّةٌ بينها ابنُ الجوزي رحمه الله في كتابه الموضوعات ٣١٦/٢ - ٣١٩، ٣٢٢ - ٣٢٤.

(٣) انظر الموضوعات ١٨/١.

(٤) انظر ترجمته في الميزان ٦٤٤/٢، والمغني في الضعفاء ٤٠٢/٢.

(٥) الأمير الهاشميّ العبّاسيّ، توفّي سنة ١٧٣هـ، انظر تاريخ بغداد ٢٩١/٥ - ٢٩٢، وسير أعلام النبلاء ٢٤٠/٨ - ٢٤١.

(٦) انظر القصّة في الموضوعات ١٨/١، والميزان ٦٤٤/٢، والمغني في الضعفاء ٤٠٢/٢.

وكأحمد بن عبد الله الجَوَيَّارِي^(١) كان دَجَّالاً وضَّاعاً، وهو الذي وضع الحديثَ في الشَّافعي^(٢)، ورواهُ عن عبد الله بن مَعْدَانَ الأزديّ، عن أنس بن مالكٍ، رواه عنه مأمونُ بن أحمد الهرويُّ .

وقد وضعَ مأمونٌ نحوَ مائة ألف حديثٍ ، وقد ذكره الحاكمُ في « المدخل إلى كتاب الإكليل »^(٣) .

وقال فيه الشَّافعيُّ : « مأمونٌ غيرُ مأمونٍ »^(٤).

والجَوَيَّارِيُّ هذا هو الذي أفسدَ عقيدةَ محمد بن كَرَّام بعد أن كان عابداً^(٥)، وهو منسوبٌ إلى جَوَيَّارَة، وهي محلَّةٌ من محالِّ أَصْبَهَانَ، وكان فيها في القديم نهرٌ، وهو « جَوَيٌّ » بلغتهم، « بَارَة » المتَّصفُ بكذا مثل قولهم: « مَيْسَارَة » المشتغل بالخمر، كذا^(٦) قيَّدته عن علماء أهل فارس، وقد سكنتُ جَوَيَّارَة مُدَّةً .

(١) انظر ترجمته في المجلد ١/١٤٢، والميزان ١/١٠٦، والكامل ١/١٨١ - ١٨٢.

(٢) يعني حديثه : « يكونُ في أمِّي رجلٌ يُقال له : محمدُ بن إدريس أضربُ على أمِّي من إبليس »، وهو حديثٌ باطلٌ موضوعٌ وضعه الجَوَيَّارِيُّ هذا وكان دَجَّالاً من الدَّجاجة، انظر المجلد ١/٤٥٣، والميزان ٣/٤٢٩ .

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ص ٥٤ ، ٥٦ .

(٤) انظر ما تقدّم ص ١٠٤ .

(٥) ذكرَ ذلك ابنُ عديٍّ في الكامل ١/١٨١ .

(٦) في ص : هكذا .

ومن كبار الوضّاعين وهبُ بن وهبٍ القاضي^(١)، و محمدُ بن السّائب الكلبي^(٢).

وقال النسائيُّ: «الكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: إبراهيمُ بن أبي يحيى الأسلميُّ بالمدينة، و محمدُ بن عمر الواقديُّ القاضي ببغداد، ومقاتلُ بن سليمان المفسّرُ بخُرَاسانَ، و محمدُ بن سعيدِ المصلوبُ بالشّام».

رواهُ الحسنُ بن رُشيق، عن النّسويّ، وقد أسندهُ عنه الخطيبُ^(٣).
ومن كبار الوضّاعين أيضاً أبو داودَ / النّخعيُّ^(٤)، وإسحاقُ بن نجيح المَلطيُّ^(٥)، و غياثُ بن إبراهيم^(٦) النّخعيُّ^(٧)، والمغيرةُ بن سعيدِ الكوفيُّ^(٨).
قال ابنُ نميرٍ: «كان المغيرةُ ساحراً، وكان ييانُ^(٩) زنديقاً، فقتلَهُما

(١) أبو البختريّ القرشيّ المدنيّ انظر ترجمته في الجرح والتّعديل ٢٥/٩ - ٢٦، والمجروحين ٧٤/٣، والتّاريخ الكبير ٢٥٨١/٨، والميزان ٣٥٣/٤ وغيرها.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٥/٢٤٦ - ٢٥٣، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) في تاريخ بغداد ١٦٨/١٣ بإسناده إليه.

(٤) سليمانُ بن عمرو الكوفيّ، انظر عنه أحوال الرّجال رقم: ٣٥٤، والميزان رقم: ٣٥٤، والمصادر التي في حاشية الأوّل.

(٥) انظر عنه تهذيب الكمال ٢/٤٨٤ - ٤٨٧، وأحوال الرّجال رقم: ٣٢٠، والمصادر التي في حاشيته.

(٦) وإسحاق ... إبراهيم : ساقطة من ص.

(٧) انظر عنه أحوال الرّجال رقم: ٣٧٠، والميزان ٣/٣٧٣، والمصادر التي في حاشية الأوّل.

(٨) رافضيُّ قُتل على ادّعاء النّبوة، انظر عنه الجرح والتّعديل ٨/٢٢٣، وأحوال الرّجال رقم: ٢٦، والكامل ٣/١١٥، والمجروحين ٧/٣، والميزان ٤/١٦٠.

(٩) هو ييانُ بن سمعان النّهديُّ من بني تميم، زنديقٌ ادّعى النّبوة، أورده الذهبيُّ في الميزان ١/٣٥٧ وقال: «وكتأبنا - يعني الميزان - ليس موضوعاً لهذا الضّرب إذ لم يرو شيئاً، وإنّما أطرّزه بهذه الطّرف».

خالد بن عبد الله القسري وأحرقهما بالنار»^(١).

ومحمد بن عكاشة الكرمانى^(٢)، ومحمد بن زياد اليشكري^(٣)، ومحمد ابن تميم الفاريابي^(٤)، إلى جماعة يكثر تعدادهم.

وقال حماد بن زيد: « وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر^(٥) ألف حديث »^(٦).

منها في الخضراوات، والبقول، وأكل الفول، والحلبة^(٧).

العامّة يقولون: الحلبا^(٨)، وإنما هي الحلبة^(٩)، كذا ذكره في كتاب « تقويم اللسان »^(١٠)، والحناء، وشَم النرجس، وفضل الأدهان بدهن

(١) كلام ابن نمير ذكره الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٥٢ قال: قال محمد بن

عبد الله البيروتي: سمعت جعفر بن أبان الحافظ يقول: سمعت ابن نمير يقول: فذكره.

(٢) انظر عنه الضعفاء والمتروكين رقم: ٤٨٨ للدارقطني، والمصادر التي في حاشيته.

(٣) انظر عنه المصدر السابق رقم: ٤٦٦.

(٤) انظر عنه المحروحين ٣٠٦/٢، والميزان ٤٩٤/٣.

(٥) أربعة عشر: ساقطة من ص.

(٦) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٤٣١، والعقيلي في الضعفاء ١٤/١، ومن طريقه ابن الجوزي في

الموضوعات ١٩/١ - ٢٠، من طريق أحمد بن علي الأبار، عن عبد الرحيم بن حازم البلخي، عن

الحكم بن المبارك، عن حماد بن زيد به. لكن عند العقيلي والخطيب: « اثني عشر ألفاً ».

(٧) في الخضراوات والبقول والفول والحلبة أحاديث موضوعة ذكرها ابن الجوزي في كتابه

الموضوعات ١١٧/٣ - ١٢٦.

(٨) الذي في تثقيف اللسان: « ويقولون لبعض الحبوب: حلبا، والصواب: حلبة ».

(٩) الحلبة: نبتة لها حب أصفر يُعالج به، ويُبيّت فيوكل، اللسان ٣٣٣/١، والقاموس المحيط ص ٩٩.

(١٠) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكّي الصقلّي ص ٧٨.

البنفسج ، و« أنه باردٌ في الصيف، حارٌ في الشتاء » الحديث^(١).

وأنَّ الْوَرْدَ مِنْ عَرَقِ رَسُولِ اللَّهِ^(٢) .

وأنَّ سَيِّدَ رِيحَانِ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْفَاغِيَّةُ^(٣)، وهو نَوْرُ شَجَرِ الْحِنَاءِ^(٤).

(١) أخرجه ابنُ حَبَّانٍ في المحروحين ١٠٣/٢، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢٤٦/٣، رقم: ١٤٧٤، عن عثمان بن عبد الله قال: أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: « فضلُ دهنِ البنفسج على سائر الأدهان كفضلي على سائر الخلق ». وفيه عثمان بن عبد الله المغربي الأموي أبو عمرو قال ابنُ حَبَّانٍ: « يضحُّ عليهم الأحاديث، كتبَ عنه أصحابُ الرأي، لا يحلُّ كتابةُ حديثه إلا على سبيل الاعتبار ». وهذا الحديث هو ضمن نسخة يرويه عثمان بن عبد الله المغربي عن موسى بن خالد الزنجي، قال عنها ابنُ حَبَّانٍ: « أكثرها موضوعة أو مقلوبة ».

(٢) في ذلك أحاديث موضوعة يزعم واضعوها أنَّ ليلةَ أُسري برسول الله ﷺ إلى السماء سقطَ مِنْ عَرَقِهِ إلى الأرض، فنبتَ منه الْوَرْدُ الْأَحْمَرُ أو الْأَبْيَضُ، وقد أورد تلك الأحاديث ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢٤٠/٣ - ٢٤٣ وقال: « هذه أحاديث كلها محال ».

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٥٦/٥، ومن طريقه ابنُ الجوزي في الموضوعات ٢٣٠/٣ - ٢٣١، رقم: ١٤٥٦، عن بكر بن بكار، والطبراني - كما في مجمع الزوائد ١٥٧/٥، وتنزيه الشريعة ٢٧٥/٢ -، عن معاذ بن هشام، كلاهما عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن عبد الله ابن عمرو أنَّ النبي ﷺ قال: « سيِّدُ رِيحَانِ الْجَنَّةِ الْحِنَاءُ ». وله شاهدٌ من حديث بُريدة أخرجه البيهقي في الشعب ٧٤/١١ - ٧٥، رقم: ٥٦٧٥، من طريق أبي هلال، عن قتادة، عن عبد الله ابن بريدة، عن أبيه به. وفي الباب عن أنس أخرجه أحمد في المسند ٢٠/٢٠، رقم: ١٢٥٤٦، والبيهقي في الشعب أيضاً ٧٣/١١، رقم: ٥٦٧٣، والطبراني في المعجم الكبير ٢٥٤/١، رقم: ٧٣٤، والعقيلي في الضعفاء ٤٧/٣، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ وآدابه ٣٣٥/٣، رقم: ٦٦٩، من طرق عن عبد الله بن رجاء، عن سليمان بن أبي داود، عن عبد الحميد بن قدامة، عن أنس قال: « كَانَ أَحَبَّ الرِّيحَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْفَاغِيَّةُ ». قال العقيلي: « عبدُ الحميد ابن قدامة عن أنس في الفاغية لا يُتابع عليه ». فالحديث هو من رواية عبد الحميد بن قدامة لا عبد الحميد بن المنذر كما ظنه محققا المسند، وكذا تصحَّف في كتاب أبي الشيخ « عبد الحميد » إلى « عبد المجيد ».

(٤) هو من تفسير الأصمعي ذكرَ ذلك البيهقي في شعب الإيمان ٧٦/١١.

وفي العَدَسِ وَأَنَّهُ مُبَارَكٌ مُّقَدَّسٌ، وَأَنَّهُ يُرِقُّ الْقَلْبَ، وَيُكَثِّرُ الدَّمْعَةَ، وَقَدْ بَارَكَ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا أَحَدُهُمْ ^(١) عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ^(٢) .

وفي فضل الخبز :

قَرَأْتُ بِمَدِينَةِ قَرْطَبَةَ عَلَى الْقَاضِي بِمَدِينَةِ أَرْكُشَ الْحَدَّثِ الْمُورِّخِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ بَشْكُوَالٍ، قَالَ: أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَتَّابٍ قَرَأَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ ^(٣)، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ ^(٤)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ ^(٥)، قَالَ: نَا الطُّوسِيُّ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا الْمُوقَّرِيُّ ^(٦)، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ ^(٧)، عَنْ عَائِشَةَ :

« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرَأَى كَسْرَةَ مَلَقَاءَ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَحْسِنِي مَجَاوِرَةَ نَعَمِ اللَّهِ عَلَيْكَ فَإِنَّهَا قَلَمًا نَفَدَتْ ^(٨) مِنْ قَوْمٍ فَعَادَتْ إِلَيْهِمْ ^(٩) ».

(١) فِي ص : آخِرُهُمْ .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ١١٢/٣ - ١١٤، رَقْم: ١٣٢٥، ١٣٢٦، مِنْ طَرِيقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: « هَازِدَانِ حَدِيثَانِ مَوْضُوعَانِ، كَافَا اللَّهُ مِنْ وَضَعَهُمَا، فَإِنَّهُ قَصَدَ شَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالتَّلَاعُبِ، فَإِنَّ الْعَدَسَ مِنْ أَرْدِ الْمَأْكُولَاتِ، فَإِذَا سَمِعَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ شَرْعِنَا هَذَا نَسَبَ نَبِيًّا ﷺ إِلَى غَيْرِ الْحِكْمَةِ »، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ الْمَتَّهَمَ بَوَضْعِ الْحَدِيثَيْنِ.

(٣) الْمَعْرُوفُ بِابْنِ حَوِيلٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

(٤) الْحَدَّثُ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَشَّاطِ، تُوَفِّيَ سَنَةَ ٣٥٢ هـ، انْظُرْ جَذْوَةَ الْمُقْتَبَسِ ص ١٣٨.

(٥) أَبُو عَثْمَانَ التَّجَمِّيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْأَعْنَاقِيُّ، تُوَفِّيَ سَنَةَ ٣٠٥ هـ، انْظُرْ تَارِيخَ ابْنِ الْفَرَضِيِّ

١٩٥/١ - ١٩٦، وَجَذْوَةَ الْمُقْتَبَسِ ص ٢١٤ .

(٦) الْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوقَّرِيُّ الْقَرَشِيُّ .

(٧) عَنْ عُرْوَةَ : سَاقِطَةٌ مِنْ ص .

(٨) فِي ص : فَقَدَتْ .

(٩) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ٦٤/٥، رَقْم: ٣٣٥٣، مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُوقَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِهِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ ٩١٢/٣، وَالْخَطِيبُ فِي

هذا إسناد لا يُساوي فلساً، وإنما دُلّسَ بالموقري كي لا يُعرفَ وهو الوليدُ بن محمدٍ .

قال الحافظُ أبو حاتم محمد بن حبان : « الموقريُّ روى عن الزُّهريِّ أشياءَ موضوعةً لم يروها الزُّهريُّ قطُّ^(١)، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ ».

وقال يحيى بن معين : « الموقريُّ ليس بشيءٍ »^(٢) .

وقال النسائيُّ : « متروكُ الحديثِ »^(٣) .

وحديث الهريسة / وأنَّ النبيَّ ﷺ شكَا إلى جَبْرِئِيلَ قَلَّةَ الجَمَاعِ قال : « فتبسّمَ جَبْرِئِيلُ^(٤) حتَّى تلاَّأَ مجلسُ رسولِ الله ﷺ من ثنَايا جبريلَ، ثمَّ قال: يا رسولَ الله ﷺ، أينَ أنتَ من أكلِ الهريسةِ فإنَّ فيها قوَّةَ أربعينَ رجلاً »^(٥).

تاريخ بغداد ٢٢٩/١١، من طريق خالد بن إسماعيل، عن هشام بن عروة، عن أبيه به. قال ابنُ عديٍّ: « وهذا الحديثُ يُروى أيضاً عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة. رواه عن الزُّهريِّ الوليدُ بن محمدٍ الموقريُّ شرٌّ من خالد بن إسماعيل ». وضعفَ الحديثَ العلامةُ الألبانيُّ في إرواء الغليل ٢٠/٧ - ٢٣، وتوسّع في تخريجِهِ رحمةُ الله عليه رحمةً واسعةً. (١) الذي في الجروحين ٧٧/٣: « لم يُحدِّثْ بها الزُّهريُّ قطُّ كما رُوِيَ عنه، وكان يرفعُ المراسيلَ، ويسنِّدُ الموقوفَ ... ».

(٢) تاريخ الدَّارميِّ عن ابنِ معينٍ رقم : ٨٣٧ .

(٣) الضعفاء والمتروكين رقم : ٦٣٢ .

(٤) في ص : جبريل ، وكذا في الموطن الذي بعده .

(٥) أخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٥٩/٣ - ١٦٠، رقم : ١٣٧٥، من طريق عبد

العزیز بن محمد بن زباله، قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، قال: حدَّثنا عمرو بن بكر، عن أرطاة، عن مكحول، عن أبي هريرة به. وفيه عمرو بن بكر، السَّكسَكِيُّ متروكٌ، وابنُ زباله مجهولٌ. وللحديثِ طرقٌ أخرى بنحوه لا تخلو من وضاعٍ،

وفي فضل مَنْ حضرَ خَتَانَ امرئٍ مسلمٍ، فكأنَّما صامَ يوماً في سبيلِ الله ، واليومُ بسبعمائة يومٍ^(١).

وحديث فضل طعام العُرسِ وأنَّ رسولَ الله ﷺ قال :

« في طعام العُرسِ^(٢) مثقالٌ من ريح الجنة ... » الحديث^(٣) بطوله^(٤).

وتفصيلُ ذلك في الموضوعات ١٥٧/٣ - ١٦١، والضَّعِيفَةُ ١٨٠/٤ - ١٨٣، رقم: ١٦٨٦ للعلامة الألباني رحمه الله عليه .

(١) أخرجه ابنُ عدي في الكامل ١٨٥١/٥ من طريق عليِّ بن عروة، عن عاصم بن عمر، عن محمود ابن لبيد، عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: « من حضرَ خَتَانَ امرئٍ مسلمٍ فكأنَّما صامَ يوماً في سبيلِ الله، واليومُ بسبعمائة يومٍ ». وفيه عليُّ بن عروة الدمشقيُّ القرشيُّ قال ابنُ معين: « ليس بشيءٍ ». وقال البخاريُّ: « مجهولٌ ». وقال ابنُ حبان: « يضعُ الحديثَ »، انظر تهذيب الكمال ٦٩/٢١ - ٧٠.

(٢) وأنَّ رسولَ الله ﷺ ... العرس : ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) أخرجه الحارثُ في مسنده - كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ٤٧٦/١، رقم: ٤٠٦ - قال: حدَّثنا عبدُ الرَّحِيمِ بن واقدٍ، ثنا العباسُ بن راشدٍ الخُراسانيُّ، حدَّثني الوليدُ بن مسلمٍ الدمشقيُّ، عن عنبسة بن عبد الرَّحْمَنِ، عن محمد بن عبد الصَّمَد، عن ابن رومان، قال: سئل عمرُ بن الخطَّاب عن طعام العُرسِ فقيل: يا أمير المؤمنين، ما بالُ ريح طعام العُرسِ أطيبُ من ريح طعامنا؟ فقال عمرُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في طعام العُرسِ: فيه مثقالٌ من ريح الجنة. وقال عمرُ: دعا له إبراهيمُ خليلُ الرَّحْمَنِ، ومحمدٌ ﷺ أن يُبارك له فيه ويطيِّبه. قال الحافظُ ابن حجر في المطالب العالِية ٣١٣/٤ - تحقيق: أيمن عليٍّ وأشرف صلاح عليٍّ: « هذا إسنادٌ مظلمٌ ». وقال البوصيريُّ في إتحاف الخيرة المهرة ٦٧/٥ - تحقيق: عادل بن سعد والسَّيِّد بن محمود لإسماعيل: « هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعف عبد الرَّحِيمِ، وتدليس الوليد بن مسلمٍ ».

وحديث الباذنجان^(١)، وحديث أكل الطين^(٢)، وأحاديث الحرمل^(٣)، وفضل التّختم بالعقيق^(٤)، والمشى حافياً في طلب العلم^(٥)، وأنّ الله جلّ وعلا ليغضب حتّى ينجذ لغضبه أهل السّماوات، وأنّ الملائكة تتسلّح^(٦)... الحديث بطوّله.

وحديث : « من أكل فولةً بقشرها » ، والعجب من بقيّ بن مخلد كيف ذكر ذلك في « مسنده »، وهو مسندٌ مصنّفٌ في نحو مائتي جزء^(٧).

حدّثني^(٨) المحدثُ العدلُ مؤرّخُ الأندلس أبو القاسم خلفُ بن عبد الملك بن بشكّوال الأنصاريُّ بقراءتي عليه بجامع قرطبة، قال: نا الفقيه أبو محمّد بن عتّاب، أنبأنا أبو عمر التّمريُّ، نا محمّد بن عبد الملك، نا عبد الله بن يونس^(٩)، نا بقيّ بن

(١) وفيه : « إنّما الباذنجانُ شفاءٌ من كلّ داءٍ، ولا داءَ فيه »، وهو حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ انظر الموضوعات ١٢٤/٣ - ١٢٦.

(٢) في التّهي عن أكل الطّين أحاديثٌ كثيرةٌ لا يصحُّ منها شيءٌ، وقد استوعب الكلام عليها الحافظ ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٨٣/٣ - ١٩٠. ولا شكَّ أنّ أكله ضارٌّ بيدن الإنسان لذا حزمٌ غيرٌ واحدٍ بتحريم أكله.

(٣) الحرملُ : نباتٌ صحراويٌّ يستعملُ في الطّبّ، انظر القاموس المحيط ص ١٢٧١، والمعجم الوسيط ص ١٦٩ « حرمل ».

(٤) في التّختم بالعقيق - واد مشهور في المدينة - أحاديثٌ ليس فيها أيضاً ما يصحُّ كما قال ابنُ الجوزي، وقد أوردها في الموضوعات ٢٣٢/٣ - ٢٣٧.

(٥) في المشى حافياً في طلب العلم أحاديثٌ ليس فيها أيضاً ما يصحُّ كما قال ابنُ الجوزي وقد أوردها في الموضوعات ٣٥٠/١ - ٣٥٣.

(٦) في ذلك حديثٌ لا يصحُّ وفيه ألفاظٌ منكّرةٌ وقد تكلم عليه ابنُ الجوزي في الموضوعات ١٨٢/١. (٧) ومسنّده هذا مدحه ابنُ حزم والعلماء، وهو ممّا فقد من تراث أعلام الأندلس، ولم تبق منه إلّا شذراتٌ ونقولٌ في كتب العلماء.

(٨) هذا إسنادٌ ابن دحية الذي يروي به مسند بقيّ بن مخلد الأندلسي.

(٩) أبو محمّد القبريُّ المراديُّ الأندلسيُّ، سمع من بقيّ بن مخلد كثيراً وصحبه، توفّي سنة ٣٣٠هـ، انظر تاريخ ابن الفرضي ٢٦٥/١ - ٢٦٦، وجزوة المقتبس ص ٢٤٨.

مخلد، قال: نا زهير بن عباد، نا عبد الله بن عمر الخراساني - فذكر من فضله -، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عروة، عن عائشة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول:

« مَنْ أَكَلَ فُولَةً بِقَشْرِهَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهُ مِنَ الدَّاءِ مِثْلَهَا » (١).

قال الإمام أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني في «تعديله وتجيحه»: «هذا حديث لا يرويه غير عبد الله بن عمر الخراساني وهو شيخ مجهول يُحدث عن الليث بمناكير (٢)» (٣).

وأحاديث دعوات الخواص بالكلمات السريانية والعبرانية التي منها: يا تَمْخِثًا، يا تَمْشِثًا، وأنَّ الإنسانَ يمشي بها على الماء، ويطير بها في الهواء (٤)، إلى غير ذلك مما لا يمكن ذكرها في هذا الكتاب. قال أبو العيناء: «أنا والجاحظ وضعنا حديث فذك» (٥).

(١) أخرجه بقي بن مخلد في مسنده - كما ذكر ابن دحية هنا وابن حجر في لسان الميزان ٣/٣١٩ -، وابن عدي في الكامل ٤/١٥٧٣، من طريق زهير بن عباد، عن عبد الله بن عمر الخراساني به. قال ابن عدي: «هذا حديث باطل لا يرويه غير عبد الله بن عمر الخراساني هذا، ولا يرويه عنه غير زهير». وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ٣/١١٠ - ١١١، رقم: ١٣٢٣، والذهبي في الميزان ٢/٦٢٠ من طريقين عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عروة، عن عائشة به. وفي إسناده النهي عبد الصمد بن مطير قال الذهبي: «هو صاحب هذا الباطل». وقال ابن الجوزي: «هذا حديث ليس بصحيح».

(٢) وحديث من أكل فولة... بمناكير: وقعت في ص بعد قوله: وأكل الفول والحلبة.

(٣) الكامل ٤/١٥٧٣.

(٤) لم أقف في ذلك على حديث معين، وقد ذكر الصَّغَانِي في موضوعاته ص ٦٢ أن بعض الأغبياء الجهال، والعوام الضلال، اعتنوا بهذا الدعاء الشرقي: يا تَمْخِثًا و تَمْشِثًا وشمخيتا، ونحوها، ولم يقل به أحد من العلماء والصلحاء، بل وضعه أغبياء الأدباء وسفهاء القصاص؛ لتغريب العوام، وجمع الخطام.

(٥) قال ابن حجر في لسان الميزان ٤/٣٥٦: «ما علمت ما أراد بحديث فذك».

ذكره الحاكم أبو عبد الله وقال: سمعتُ عبدَ العزيز / بن عبد الملك الأمويَّ يقول: سمعتُ إسماعيلَ بنَ حمَّادِ النَّحويِّ يقول: سمعتُ المحامليَّ يقول: سمعتُ أبا العيَّاء يقول. قال إسماعيلُ: « وكان أبو العيَّاء حدَّث بذلك بعد ما تاب »^(١).

والكلامُ في هؤلاء الوضَّاعين، نصيحةٌ لله^(٢) ربِّ العالمين، ولرسوله محمدٍ سيِّد المرسلين^(٣)، وليست بغيبةٍ عند جماعة فقهاء المسلمين.

قال يحيى بن سعيد^(٤) رئيسُ المحدثين: « سألتُ مالكَ بن أنسٍ وسفيانَ الثوريَّ وشعبةَ وسفيانَ بن عيينة عن الرَّجُلِ يَكْذِبُ في الحديثِ أو يَهْمُ أَكْبَنُ امرءٍ؟ قالوا: نعم، بَيِّنْ امرءَهُ للنَّاسِ »^(٥).

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٥٢ للحاكم أبي عبد الله .

(٢) في ص: لكلام .

(٣) في ص: ﷺ، بدل: سيِّد المرسلين .

(٤) القطان الإمام الحافظ .

(٥) أخرج كلامَ يحيى بن سعيدٍ القطان الترمذيُّ في العلل - ضمن جامعه ٧٣٩/٥، وابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل - المقدمة ٢/٢٤، وابنُ حبانٍ في المجروحين ١/٢٠، والرامهرمزيُّ في المحدث الفاصل ص ٥٩٣، ٥٩٤، والذَّارقطنيُّ في الضعفاء والمتروكين - المقدمة كما في تحذير الخواصَّ ص ١٧٣، ١٧٧ للشيوطيِّ ولم أره في المطبوع -، والجورقانيُّ في الأباطيل والمناكير ٨/١، رقم: ٥، والخطيبُ في الكفاية ص ٤٣، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٤٢ - تحقيق: محمد عجاج الخطيب، وشرف أصحاب الحديث رقم: ١٢٤، من طرقٍ عن يحيى بن سعيدٍ القطان به. وانظر التمهيد ١/٤٧، والموضوعات ١/٤٢، وتحذير الخواصَّ ص ١٧٧ .

وكان شعبة يقول : « تعالوا حتّى نغتاب^(١) في الله »^(٢).

وقال الشافعي : « إذا علم الرجل من محدث الكذب لم يسعه السكوت عنه، ولا يكون ذلك غيبة^(٣)، لأنّ العلماء كالنقاد، (و)^(٤) لا يسع الناقد في دينه إلّا أن يبين الزئوف من غيرها »^(٥).

سبحان الله ما أحسن ألفاظ هذا الكلام، لا زالت حسنات قائلها مرقومة في صحف الدوام.
قال ذو النّسبين أيده الله :

فيلزم المحدث أن يكون على الصّفة التي وصفنا في أول كتابنا من الحفظ والإتقان، والمعرفة بما يتعلّق بهذا الشأن، وأمّا من طلب^(٦) الحديث دون ميز^(٧) لصحيحه من سقيم، ولا حفظ لمثونه ولغته وعلومه، إلّا لمجرد الرواية، دون ضبط ولا حفظ ولا دراية، مقتصرأ على لقاء الشيخ^(٨) المسين وهو فلان، فكل ذلك وساوس وهذيان^(٩).

(١) في ص : نغتاب ، بدل : حتّى نغتاب .

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير - كما في تحذير الخواص ص ١٨٤ للسيوطي ولم أره فيه -، والعقيلي في الضعفاء ١/١١، ومن طريقه الخطيب في الكفاية ص ٤٥.

(٣) ولا يكون ذلك غيبة : ساقطة من ص .

(٤) من ص .

(٥) أخرج كلام الشافعي الجورقاني في الأباطيل والمناكير ٩/١، رقم: ٧ بإسناده إليه، وعنه نقله السيوطي في تحذير الخواص ص ١٨٣ ت ١٨٤.

(٦) في ص : طلبه ، بدل : من طلب .

(٧) عند أبي شامة : تمييز .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) نقل هذه الفقرة عن ابن دحية أبو شامة في الباعث ص ٢٣٧ معزوة لأداء ما وجب .

أنشدني المحدثُ الفاضلُ العَدْلُ أبو عبد الله محمدُ بن عليّ بن حفصِ
اليَحْصِيّ، قال: أنشدني القاضي بقرطبة المحدثُ الفاضلُ أبو مروان عبدُ الملك بن
مَسْرَةَ اليَحْصِيّ^(١)، قال: أنشدني محدثُ أهل زمانه، المُشارُ إليه بتقييده وإتقانه، أبو
بكرٍ محمدُ بن حَيْدَرَةَ بن مُفَوِّزٍ المَعافِرِيّ^(٢) لنفسه :

يا مَنْ تَعَنَّى لِأَمْرِ لَمْ يُعَنَّ بِهِ

خَلَّ الْعَنَاءَ وَوَلَّ الْقَوْسَ بَارِيهَا

تُرَوَّى^(٣) الْأَحَادِيثُ عَنْ كُلِّ مُسَامِحَةٍ

وَيَعْتَنِي بِمَعَانِيهَا مُعَانِيهَا^(٤)

(قَالَ الْمَصْنَفُ)^(٥) :

/ وهذا الكتابُ قد جعلته للمُحدثين غِيَاثًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ قَدْ
جَعَلَ الْحَدِيثَ لِي حَقًّا وَمِيرَاثًا^(٦)، فيجبُ لفضله أن يركُضَ الطَّلَّابُ إِلَيْهِ^(٧)

(١) من أهل قرطبة ، تُوْفِّي سنة ٥٥٢ هـ ، انظر صلة ابن بشكوال ٣٤٨/١ .

(٢) الشَّاطِئِيّ الحافظُ البارِعُ الجَوْدُ ، تُوْفِّي سنة ٥٠٥ هـ ، انظر السَّيْر ٤٢١/١٩ .

(٣) كذا ضبطت بالضمّ في الأصل المسموع على ابن دحية .

(٤) قالهما في الحافظ ابن حزم الأندلسي كما في نفح الطَّيِّب ٨٤/٢ ، ٣٧٥ ، وقدرُ ابن حزمٍ
أَجَلٌ مَّا ذَكَرَ ابْنُ مَفَوِّزٍ ، رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ .

(٥) من ص .

(٦) حَجَرَ ابْنُ دَحِيَّةٍ وَاسْعَا؛ فَعَلِمَ الْحَدِيثَ لَيْسَ مِيرَاثًا لِأَحَدٍ بَعِيْنِهِ، لَكِنَّهُ مُشَاعٌ بَيْنَ الْأُمَّةِ
يَتَفَضَّلُ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ .

(٧) إِلَيْهِ : سَقَطَتْ مِنْ س .

على نجائبهم حثاً، ويقتسمون فوائده الصّحيحة من ألفاظه الصّريحة بين السّند والمتن والمعنى أثلاثاً .

ويتلوه إن شاء الله تعالى ما جاء في فضل شعبان^(١) ، وهو الشّهر الذي ثبت صيامُ رسول الله ﷺ له وبان، وكانت الفضيلةُ في صيامه على شهر رَجَبٍ ناطقة، والألسنُ بصفته بجزيل الحسنات صادقة، وصلى الله على من شَرَفَ حقّه وعظّم، وتَمَّ به النّبوة والرّسالة وختم، سيّدنا محمّدٍ صلى الله عليه صلاةً دائمةً وسلّم، وعلى آله وأصحابه الذين حرّم وجوههم الخاشعة على النار تحريماً، وأعدّ لهم مغفرةً وأجرًا عظيماً^(٢).

وافق الفراغ من نسخه في يوم الأحد التّاسع والعشرين من شهر المحرم سنة خمس وعشرين وستمئة بالمدرسة الكاملية أعزّ الله أنصار مالكيها، بمحمّد وآله^(٣)، حسبنا الله ونعم الوكيل.



(١) هذا الباب المتعلّق بشعبان أورده ابنُ دحية في العلم المشهور مباشرةً بعد شهر رجب، وقد

سمّاه الأدفوي في البدر السّافر ل ٤١ / أ : ما وضع واستبان في فضائل شهر شعبان .

(٢) إلى هنا تنتهي نسخة صنعاء ص .

(٣) توسّل غير مشروع وفي الشّرع ما يغني عنه .

فهارس الكتاب

- فهرس الآيات (٢٢٧ - ٢٢٥)
- فهرس الأحاديث (٢٣١ - ٢٢٨)
- فهرس الآثار والأقوال (٢٣٥ - ٢٣٢)
- فهرس الشعر (٢٣٧ - ٢٣٦)
- فهرس الغريب (٢٣٨)
- فهرس الكتب الواردة في النصّ (٢٤٠ - ٢٣٩)
- فهرس المصطلحات العلميّة (٢٤٢ - ٢٤١)
- فهرس البلدان التي رحل إليها ابن دحية (٢٤٤ - ٢٤٣)
- فهرس شيوخ ابن دحية (٢٤٥ - ٢٤٤)
- فهرس أقوال ابن دحية في الجرح والتّعديل (٢٤٧ - ٢٤٦)
- فهرس المصادر والمراجع (٢٧٢ - ٢٤٨)
- فهرس الموضوعات (٢٨٧ - ٢٧٣)

فهرس الآيات

البقرة	الآية	الصفحة
﴿فَذَبِّحُوهَا﴾	٧١	١٤٥
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ... هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾	٢١٧	١٧٤
المائدة		
﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾	٢٤	٧٠
﴿بِمَا اسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾	٤٤	١٥٢
النساء		
﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾	١٢	٢٠١
الأعراف		
﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾	٧٧	١٤٥
الأنفال		
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾	٤١	١٧٤
التوبة		
﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾	٣٦	١٢٨
﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾	٣٦	١٢٨
﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾	٣٦	١٣٠
﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾	٩٢	١٩٧

﴿لَا تَعْتَدُوا لَنْ نُمِيزَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ ٩٤ ١٦٥

﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ ١٢٢ ١٧٨

الحجر

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ٩ ١٥٢

النمل

﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأُتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ ٣٠ - ٣١ ١٧٦

الفتح

﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ ٢٧ ٨٣

الحجرات

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ... عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ ٦ ١٢٤

الذاريات

﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرَمِينَ﴾ ٢٤ ١٦٥

القيامة

﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ١ ١٥٢

﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ ١٦ - ١٧ ١٥١

﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ ١٨ ١٥٢

﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ ١٩ ١٥٢

البروج

﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ﴾ ١٧ ١٦٥

الأعلى

﴿سُنْقَرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ ٦ ١٥١

الغاشية

﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ١ ١٦٥

الزلزلة

﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ٤ ١٦٤

الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ١١٢

الفلق

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ١ ١١٢

الناس

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ١ ١١٢



فهرس الأحاديث

٧٣ أتمتكم شفعاؤكم فانظروا.من تستشفعون
٢١٦ أحاديث الحرمل
٧٩ أحاديث الخرقه
٢١٦ أحاديث فضل التّختم بالعقيق
٢١٦ أحاديث المشي حافيا في طلب العلم
٢١٧ أحاديث دعوات الخواص بالكلمات السريانيّة والعبرانيّة
٢١١ أحاديث موضوعة في الخضراوات والبقول وأكل الفول والحلبة
١٥٤ ألا أعرض عليك ما حدثتني عائشة عن مرض النّبي ﷺ
٨٤ ألا هل بلغت اللهم اشهد
١٦٥ إنّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمّه أربعين يوما
٧٦ إنّ أوّل ما خلق الله العقل
١١٧ إنّ بحسبك أن تصوم من كلّ شهر ثلاثة أيام
١٦٦ - ١٦٧ إنّ خلق أحدكم يجمع في بطن أمّه أربعين يوماً أو أربعين ليلة
١١٧ أنّ رسول الله ﷺ أوصى أبا الدرداء بصوم ثلاثة أيام من كلّ شهر
٢١٣ أنّ رسول الله ﷺ دخل على عائشة فرأى كسرة ملقاة فقال: يا عائشة
١٣٦ أنّ رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشّاهد
١٢٢ أنّ رسول الله ﷺ نهى عن صيام رجب كلّّه
١٠٥ إنّ في الجنّة نهرا يقال له رجب

- ١٧٠ أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن في السنن
 ١٦٩ أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم أن لا يمسن
 ٨١ إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد
 ١٤٠ إن النبي ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس ...
 ١٩٥ أن النبي ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة
 ١٢١ أن النبي ﷺ نهى عن صيام رجب
 ١١٧ أوصى رسول الله ﷺ أبا هريرة بصوم ثلاثة أيام من كل شهر
 ١٣٥ الأيم أحق بنفسها من وليها
 ٨٤ بلغوا عني ولو آية
 ١٥٦ - ١٥٥ بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل
 ٢١٦ حديث أكل الطين
 ٢١٦ حديث أن الله جلّ وعلا ليغضب حتى ينجذ لغضبه أهل السموات
 ٢١٦ حديث الباذنجان
 ٧٤ حديث زريب
 ٧٥ حديث عكاشة في القصاص
 ٢٠٧ حديث فضل الرمل الذي بعسقلا
 ٢٠٧ حديث فضل عين البقر بعكّا
 ٢١٣ حديث في فضل العدس وأنه مبارك مقدّس
 ٧٤ حديث قسّ بن ساعدة
 ١٨١ - ١٨٠ حديث المغيرة في المسح على الخفين
 ٧٤ حديث هامة بن الهيم

- حديث الهريسة وأنَّ النَّبيَّ ﷺ شكَا إلى جبريل قلةَ الجماع ٢١٤
- رجب شهر الله وشعبان شهر ورمضان شهر أمّتي ٩٩ - ١٠٠
- السَّنة اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم ١٢٨
- سيّد ريحان الجنّة الحنّاء ٢١٢
- على أهل كلّ بيت أضحية وعتيرة في كلّ عام ٩٤ ، ٩٥
- عمر نور الإسلام في الدّنيا وسراج أهل الجنّة في الجنّة ٧٦
- فضل دهن البنفسج على سائر الأدهان كفضلي على سائر الخلق ٢١٢
- في طعام العرس مثقال من ريح الجنّة ٢١٥
- قال سليمان بن داود نبيّ الله : لأطيقنّ اللّيلة على سبعين امرأة ٢٠٠
- كان أحبّ الرّيحان إلى رسول الله ﷺ الفاغية ٢١٢
- كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه جبرئيل بالوحي ١٥١ - ١٥٢
- كان النَّبيّ ﷺ يحرم القتال في الأشهر الحرم ١٢٨
- لما خلق الله العقل قال له : أقبل ، فأقبل ٧٦
- لما رجع رسول الله ﷺ من طلب كرز بن جابر ١٧٣
- لم يكن يكن يالي من أيّ أيام الشّهر كان يصوم ١١٨
- لا تقرأه حتّى تبلغ مكان كذا وكذا ١٧٢
- لا تكذبوا عليّ فإنّه من كذب عليّ فليلج النار ٨٠ ، ٨٤
- لا فرعة ولا عتيرة ٩٢
- لا فرع ولا عتيرة ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣
- ليس للقاتل وصيّة ٢٠٢
- من أخلص لله أربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة على لسانه ٧٣

- من أكل فولة بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلها ٢١٦
- من بلغه فضل عن الله تعالى فعلم به أعطاه الله ذلك وإن لم يكن ذلك كذلك ١٢٤
- من تعمّد عليّ كذباً فليتبوّأ مقعده من النار ٨١
- من حدّث عنيّ بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين ٢٠٤، ٢٠٣، ٨٢
- من حضر ختان امرئ مسلم فكأنّما صام يوماً في سبيل الله ٢١٥
- مرحبا بابنتي ثمّ أجلسها عن يمينه أو عن شماله ١٥٤ - ١٥٣
- مرّ رسول الله ﷺ بحسّان بن ثابت وقد رشّ فناء أطمه ٢٠٥
- من صام ثلاثة أيام من رجب كتب الله له صيام شهر ١٠٢
- من صام السّابع والعشرين من رجب كتب الله له صيام ستّين شهراً ١٠٦
- من صلّى ليلة النّصف من رجب أربع عشرة ركعة ١١٢
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ١٩٣
- من كذب عليّ فليتبوّأ مقعده من النار ١٣١، ٨٠
- من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار ١٢٤
- من هاهنا عرج ربك إلى السّماء ٢٠٧
- من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ١٩١
- من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوّأ مقعده من النار ٨١
- نهاني رسول الله ﷺ ولا أقول نهاكم ١٨٤
- يا أيّها النّاس إنّ على أهل كلّ بيت في كلّ عام أضحية وعتيرة ٩٦



فهرس الآثار والأقوال

- الإجازة عندي على وجهها خير من السّماع الرّدىء ابن ميسّر ١٤٨
- إذا حدّثك العالم وحدك فقل حدّثني، وإذا حدّثك في ملا فقل: حدّثنا أحمد بن حنبل ١٦١
- إذا دخل شهر رجب قلنا : منصل الأسدّة العطارديّ ٨٧
- إذا سمعتَ الحديث الغريب فانشدّه كما تنشد الضّالّة يزيد بن سويد ١٩٨
- إذا علم الرّجل من محدّث الكذب لم يسعه السّكوت عنه الشّافعيّ ٢١٩
- إذا عمل الخلفاء بأحد الحديثين كان ترجيحاً ابن العربيّ ١٣٤
- إذا لم أجد خبز حنطة لا أكل خبز شعير ابن عيينة ١٩٩
- إذا قرأت على العالم فقل : أخبرنا ، وإذا قرأ عليك فقل : حدّثنا الشّافعيّ ١٦١
- إذا لم يسمع العالم شيئاً أنكره ثعلب ٧٨
- أسري برسول الله ﷺ ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الأوّل الحربيّ ١١٠
- الإسناد من الدّين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ابن المبارك ١٢٣
- اكتب إليّ أحاديث من الأقضية من أحاديث ابن شهاب يحيى الأنصاريّ ١٤١
- أنا والجاحظ وضعنا حديث فذك أبو العيناء ٢١٧
- إنّ الإجازة على وجهها خير من السّماع وأقوى الغمري ١٤٨
- أنّ عائشة أمرت أن يمرّ عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد أبو النّضر ١٨٨
- أنّ عمر بن الخطّاب كان يضرب أيدي الرّجال في رجب إذا رفعوا عن طعامه خرشة بن الحرّ ١١٣
- إنّ الله وكل حفظهما - التّوراة والإنجيل - إليهم فقال: ﴿يَمَا اسْتَحْفِظُوا...﴾ ابن عيينة ١٥٢
- أيوب سيّد شباب أهل البصرة الحسن البصريّ ١٨٢
- بلغني أنّ ابن وهب أوّل من سنّ في التّحديث بمصر أخبرنا فيما هو قراءة على الرّاوي الغمري ١٦١

- بل هو شفاء الصدور - يعني كتاب شفاء الصدور للنقاش -
 ١٠١ الخطيب
- تعالوا حتى نغتاب في الله
 ٢١٩ شعبة
- حدثنا وأخبرنا واحد
 ١٦٤ ابن سراج
- حكم الإجازة أن تقول فيها : حدثنا فلان أن فلانا حدثه
 ١٥٨ الخطابي
- حلف عطاء بن أبي رباح بالله ما يحل للناس أن يغزوا في الحرم
 ١٣٠ ابن جريج
- خذ كتب الرّعفراني وانسخها فقد أجزتها لك
 ١٥٠ الشافعي
- ذاكرت سهيلاً بهذا الحديث - يعني في القضاء بالشاهد واليمين - فلم يحفظه
 ١٣٦ ربيعة
- رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها مثل أن يقول في الإجازة : أخبرنا
 ١٤٣ الخطيب
- الرّشك هو القسم بلغة أهل البصرة
 ١١٨ الترمذي
- روينا عن مالك أن اختياره في أعلى مراتب نقل الحديث القراءة على الراوي عرضاً
 ١٥٧ الغمري
- سألت سفيان الثوري عن القتال في الشهر الحرام
 ١٢٩ ابن إسحاق
- سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة عن الرجل يكذب في الحديث
 ٢١٨ يحيى القطان
- الفرع أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحونه
 ٩٢ ابن رافع
- فلان عن فلان ليس بحديث
 ١٨٠ شعبة
- قال لي مالك : قراءتك عليّ أصحّ من قراءتي عليك
 ١٥٧ القعني
- قلت لميسرة : هذا الحديث الذي حدثت به في فضل العقل أيش هو؟
 ٧٧ ابن مهدي
- كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى حين خرج إلى الحرورية
 ١٤٠ أبو النضر
- كره ابن عباس صيام رجب كلّه خيفة أن يرى الجاهل أنه مفترض
 ١٢١ عطاء
- كان عند ابن عيينة : حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ واحداً
 ١٦٠ الحميدي
- كان أبو العيّن حدث بذلك - وضع حديث فذك - بعد ما تاب
 ٢١٨ إسماعيل النحوي
- كان الإمام عبد الله الأنصاري شيخ خراسان لا يصوم رجلاً
 ١١٢ الساجي

- كان القتال كبيرة من الكبائر في الأشهر الحرم ١٢٨ قتادة وعطاء
- كان المغيرة ساحرا وكان بيان زنديقا ٢١٠ ابن غير
- كان خرشة بن الحرّ يتيما في حجر عثمان رضي الله عنه ١١٥ ابن أبي حاتم
- كان يزيد بن مطرف يسرح لحيته فخرج منها عقرب ١٢٠ ابن معين
- كانوا يكرهون الحديث الغريب ١٩٨ النخعي
- كتاب العقل وضعه أربعة أولهم ميسرة بن عبد ربّه ٧٨ الدارقطني
- الكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة ٢١ النسائي
- كنت عند مالك بن أنس فجاءه رجل يحمل موطأه في كسائه ١٤٢ ابن وهب
- كنت يوم بعث النبي ﷺ غلاما أرعى الإبل على أهلي ٨٨ العطاردي
- لأن أرنى أحبّ إليّ من أن أحدث عن أبان بن أبي عياش ١٠٣ شعبة
- لا تكوننّ إماما في المحراب فإنّ المحراب موضع محنة ١٥٧ مالك بن أنس
- لا غنى للطالب عن الإجازة وإن سمع الديوان أو الحديث ١٤٦ ابن عتاب
- لا يثبت في هذا الفنّ - يعني أحاديث العقل - شيء بوجه ٧٧ العقيلي
- لا يحتجّ بحديث غريب ولو رواه مالك بن أنس ويحيى القطان ١٩٨ أبو داود
- لا يدع أهل بغداد قولهم : أيّش هذا أبدا ٧٨ الأصمعي
- لا يقطع الصلّاة شيء ممّا يمرّ بين يدي المصلّي ١٣٣ عليّ بن أبي طالب
- لما قدم الشافعيّ قدمته أتيتّه فقلتُ : أتأذن لي أن أقرأ عليك الكتب؟ ١٥٠ الكرابيسي
- لم نسمعها - يعني كلمة : أيّش - وهي فاشية في كلام العرب ٧٨ ثعلب
- لو أنّ رجلا احتجّ بحديث غريب وجاء من يطعن عليه فيه ترك الحديث الذي يحتجّ به ١٩٨ أبو داود
- ما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده ١٩٤ الترمذي
- من حدّث عن أبي جابر البياضي بيّض الله عينيه ١٢٦ الشافعي

- نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق
 الهاء في ﴿فِيهِنَّ﴾ يعود على الاثني عشر شهراً
 الهاء تعود على الأشهر الأربعة
 هذا الحديث - يعني الذي في فضل العقل - موضوع ليس له أصل
 هذه كتبي صححتها ورويتها فارووها عني
 وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث
 وضعتها - يعني أحاديث الرقائق - لنرقق بها قلوب العامة
 والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث
 يا أبا إسماعيل هل ذكر الله أصحاب الحديث في القرآن؟ فقال: بلى
 يقدر الشك في قلبه بأول عارض من الشبهة لم يستضيء بنور العلم
 أنس بن مالك ١٧٥
 ابن عباس ١٣٠
 قتادة ١٣١
 أحمد بن حنبل ٧٧
 مالك بن أنس ١٧٤
 حماد بن زيد ٢١١
 غلام خليل ٧٩
 ابن أبي المخارق ٢٠٨
 يزيد بن هارون ١٧٨
 علي بن أبي طالب ١٦٣



فهرس الشعر

- عَنَّا بَاطِلًا وَظُلْمًا كَمَا تُعَدُّ تَرُّ عَنْ حَجَرَةِ الرَّيِّضِ الظُّبَاءِ ٩٤
[الحارث بن حلزة]
- أَلَا أُبَلِّغَا عَنِّي حُرَيْثًا رِسَالَةً فَإِنَّكَ عَنْ قَصْدِ الْمَحَجَّةِ أَنْكَبُ ٨٩
أَتَعْجَبُ أَنْ أَوْفَيْتَ لِلجَارِ مَرَّةً فَحَنُ - لَعَمْرِي - الْيَوْمَ مِنْ ذَاكَ أَعْجَبُ ٨٩
وَقَبْلَكَ مَا أَوْفَى الرَّقَادُ لَجَارِهِ وَأُنْجَاهُ مِمَّا كَانَ يَخْشَى وَيَرْهَبُ ٨٩
تَدَارَكَهُ فِي مُنْصِلِ الْأَلِّ بَعْدَمَا مَضَى غَيْرَ دَأْدَاءٍ وَقَدْ كَادَ يَعْطَبُ ٨٩
[الأعشى]
- أَقُولُ زَيْدٌ بُنِيَ أَيُّشٍ حَالِي مِنَ الْيَوَاقِيتِ ٧٨
[أنشده ابن الأعرابي]
- هَلْ عَلَيَّ وَيَحْكُمَا إِنْ لَهَوْتُ مِنْ حَارَجٍ ٢٠٥
[أنشدته جارية]
- أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّاسَ مَاتَ كَبِيرُهُمْ وَقَدْ عَاشَ قَبْلَ الْبَعْثِ بَعَثَ مُحَمَّدٍ ٨٨
[الفرزدق]
- لَقَدْ بَاعَ شَهْرٌ دِينَهُ بِخَرِيطَةٍ فَمَنْ يَأْمَنُ الْقُرَاءَ بَعْدَكَ يَا شَهْرُ ١٠٨
[لم يذكر القائل]

العلمُ يَأْبَى أَهْلَهُ أنْ تَمْنَعُوهُ أَهْلَهُ ١٤٩
لَعْلَهُ يَبْذُلُهُ لأَهْلِهِ لَعْلَهُ ١٤٩

[الإمام الشافعي]

يَا مَنْ تَعَنَّى لِأَمْرِ لَمْ يُعَنَّ بِهِ خَلَّ الْعَنَاءَ وَوَلَّ الْقَوْسَ بَارِيَهَا ٢٢٠
تُرَوَّى الْأَحَادِيثُ عَنْ كُلِّ مُسَاعِدَةٍ وَيَعْتَنِي بِمَعَانِيهَا مُعَانِيَهَا ٢٢٠

[ابن مفلّح المعافري]



فهرس الغريب

١٣٨	المسند	سند	٨٨	الألّ	ألّ
١٣٨	استسند	سند	٩٨	المبرّىء	برأ
٦٩	شِفَار	شفر	٩٩	البراجم	برجم
٨٥	الأصمّ	صمم	٢٠٤	الباطل	بطل
٩١	العِترُ	عتر	٨٣	فليتبوأ	بوأ
٨٦	المعلّى	علو	٦٩	البوار	بور
٨٦	الفرْدُ	فرد	٨٥	الأصبّ	صبب
٩١	الفرْعُ	فرع	١٢٨	الحرام	حرم
٩٠	فلتة	فلت	٩٠	الدّآدي	دأدأ
٩٨	المُقَشَّقِشُ	قشققش	٨٩	الدّآداء	دأدأ
٨٦	المقيم	قوم	٨٩	الدّيداء	دأدأ
٨٢	الكذب	كذب	٨٥	رجب	رجب
٩١	مَنَزَعُ الأسنّة	نزع	٩٨	الرّواجب	رجب
١٠٧	النّيزك	نرك	٨٦	الرّجَم	رجم
٨٦	متصل الأسنّة	نصل	٨٢	الصّدق	صدق
٩٠	متصل الألّ	نصل	٨٢	رمح صدّق	صدق
٨٦	الهرم	هرم	٩٨	السّلامى	سلم
٢٠٤	الموضوع	وضع	٨٦	سرّد	سرد

فهرس الكتب الواردة في النصّ

- السيرة لمحمد بن إسحاق القرشي ١٢٩
- شفاء الصدور للنقاش يذكر ابن دحية
- أنّ مؤلفه ملأ أكثره بالكذب والزور ١٠١
- صحيح البخاري ٨٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ،
- ٩١ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٩٠ ، ١٩٩
- صحيح مسلم ٧٢ ، ٨٢ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٠٧ ،
- ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٥٤ ، ١٦٧ ، ١٨٩ ، ٢٠٤
- الصحيحان ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١١٣ ،
- ١١٧ ، ١٣٨ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ١٩٩
- صلة المفصول ونسبة المجهول في أبيات
- الغريب المصنّف لأبي عبيد البكري ٨٩
- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٤٣
- الضعفاء و المتروكين للعقيلي ١٠٨
- العلل على الصحيحين للدارقطني ١٨٩
- العلل من جامع الترمذي ١٩٤
- علوم الحديث للحاكم ٧٢ ، ١٢٠
- عيون المجالس للقاضي عبد الوهاب بن
- عليّ البغدادي المالكي ١٠٨ ، ١٩٢

- الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية ١١٠
- الألقاب في أسماء نقلة الحديث لأبي
- الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي ١١٩
- تاريخ الشام لابن عساكر الدمشقي ٢٠٨
- التعديل والتجريح لابن حبان البستي ١٠٤
- التعديل والتجريح لزكرياء الساجي ١٠٨
- التعديل والتجريح لابن عدي ٢١٧
- تقويم اللسان لابن مكّي الصقلّي ٢١١
- تقييد المهمل لأبي عليّ الغساني ١١٩
- التمهيد لابن عبد البرّ ويذكر ابن دحية
- أنّه يمتلك أصل الحافظ ابن عبد البرّ ١٨٥
- جامع الترمذي ١٩٣ ، ١٩٥
- ذكر الحوادث والبدع للطّوطوشيّ
- ويذكر ابن دحية أنّه يرويه عن جماعة من
- شيوخه إجازةً منهم أبو الطاهر إسماعيل بن
- مكّي بن عوف القرشيّ ٩١ ، ١١٦ ، ١٢١
- رسالة أبي داود إلى أهل مكّة ١٩٩
- رواة مالك لأبي الحسن الدارقطنيّ ١٧٤

- موسى اليحصيَّ أبي الفضل ١١٩
- مصنف البخاري ويعني به صحيحه ١٧٥
- مصنف سعيد بن منصور وهو السنن
- يرويه الحافظ ابن دحية عن شيخه أبي
- الحسن علي بن الحسين اللواتي ١١٥
- المعجم الكبير للطبراني قرأه ابن دحية
- بأصبهان على شيخه أبي جعفر الصّيدلاني ١٢٢
- الملخص لما اتصل من حديث الموطأ لأبي
- الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي ٨١
- موطأ مالك ١٣٣ (الإشارة إلى تنبيه
- مالك على معظم أصول الفقه فيه)،
- ١٤٢، ١٧٠، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٣
- الوجازة في صحّة القول بالإجازة لأبي
- العبّاس الوليد بن بكر بن مخلد الغمريّ
- الأندلسي السّرقسطي ١٤٧، ١٦٢

- القيس في شرح موطأ مالك بن أنس
- لأبي بكر بن العربي الأندلسي الإشبيلي ٩٤
- كتاب أبي طاهر السلفي ١٠٦
- كتاب مكة للفاكهي عمّد بن إسحاق ١١٣
- كتب سعيد بن المسيّب ١٨٢
- الجمل لأحمد بن فارس أبي الحسين ٢٠٤
- مختصر التاريخ لأبي الحسن المسعودي
- ذكر ابن دحية أنّه عنده في مجلّد ١٢٩
- المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ٢٠٩
- مسند أحمد ٨٢، ٩٢ (ذكر ابن
- دحية الكلبيّ إسنادين يروي بهما
- هذا الكتاب) ، ٩٥ ، ١٩١ ، ٢٠٣
- مسند بقي بن مخلد ذكر ابن دحية أنّه
- مصنّف في نحو مائتي جزء وهو يرويه
- عن شيخه الحافظ ابن بشكوال ٢١٦
- مشارق الأنوار للقاضي عياض بن



فهرس المصطلحات العلمیّة

رواية الشیخ عن التلمیذ ١٣٥	تفصیل متعارض	الإجازة ١٣٩
رواية الفاضل عن	الحديث ١٣٧	الإجماع ١٧٨
المفضول ١٣٥	توارىخ الرجال ١٣٤	أحوال الرجال ١٣٤
رواية الكبير عن الصّغير ١٣٥	حديث التّابعي الكبير ١٨٤	الاتّصال ١٨٧
السّماع ١٧٧	الحديث المتروك ٢٠١	استنباط الفقه من
سند الحديث ١٣٩، ١٧٩	الحسن ١٣٤، ١٨٩،	الحديث ١٣٧
صناعات الرجال ١٣٤	١٩٩، ١٩٤، ١٩٣	أسماء الرجال ١٣٤
الضعیف ١٣٤، ٢٠١	الحسن في اصطلاح	أعصار الرجال ١٣٤
طبقات الرجال ١٣٤	الترمذي ١٩٣، ١٩٤	أعمار الرجال ١٣٤
العامّ ١٣٢	حفظ لغة الحديث وغريه	ألقاب الرجال ١٣٤
العدل ١٣٧	وتفسير معناه ١٣٧	أنساب الرجال ١٣٤
العرض على العالم ١٥٤	حلى الرجال ١٣٤	إيجاب الحكم ١٨٧
الغريب ١٩٧، ١٩٨	الخاصّ ١٣٢	الانقطاع ١٨٨
قبائل الرجال ١٣٤	خير الواحد العدل ١٧٨	الباطل ١٣٤، ٢٠٤
القراءة على العالم ١٥٦	الرّحلة في طلب	بلاد الرجال ١٣٤
كنى الرجال ١٣٤	الحديث ١٣٧	تبيين ناسخ الحديث
المتّصل من الحديث	رفع الموقوفات ١٨٨	ومنسوخه ١٣٧
١٣٢، ١٧٩	روایات النّظير عن	التّعديل والتّجريح ١٣٧
المتروك ١٣٤	النّظير ١٣٤	التّعليق ٧٣

المجمل ١٣٢	معرفة من رُوي عنه من	من اختلط من العلماء ١٣٧
المجود ١٣٢	آباء الرجال وأمّهاتهم	من حفظ عن المختلطين
المختصر ١٣٢	وأبنائهم وبناتهم وإخوتهم	ومن احترقت كتبه قبل
المدبّج ١٣٢	وأخواتهم ١٣٤	هذه الأوقات ١٣٧
المرج ١٣٢	المعضل ١٣٢، ١٧٩، ١٨٤	من حرف من الحفاظ ١٣٧
المدمج ١٣٢	المعلّ ١٣٤	المنالولة ١٦٨، ١٦٩، ١٧٤
مراتب رواية الصّحابة عن	المعلول ١٣٤	المنقطع ١٣٢، ١٧٨،
النبي ﷺ ١٨٣ - ١٨٤	المعنن ١٣٢	١٧٩، ١٨٦
المرسل ١٣٢، ١٧٩، ١٨٥	المفسد ١٣٢	المنكر ١٣٤، ٢٠٣
مرسل الثّقة ١٨٤، ١٨٥	المفسّر ١٣٢	الموصول ١٣٢
المرفوع ١٣٢، ١٧٩	المفصّل ١٣٢	الموضوع ١٣٤، ٢٠٤
المسند ١٣٢، ١٣٨، ١٨٤	المفصول ١٣٢	الموقوف ١٣٢، ١٨٨
المشافهة ١٧٧	المقطوع ١٨٨	ميز الرجال ١٣٤
المشاهدة ١٨٧	المقيّد ١٣٢	النّدى ١٣٢
المطلق ١٣٢	المكاتبه ١٣٩	النّسيان ١٣٧
المطول ١٣٢	منازل الرجال ١٣٤	الواجب ١٣٢
معرفة فقه الصّحابة	من احترقت كتبه أو	وفيات الرجال ١٣٤
والتّابعين ١٣٧	ذهبت فرجع إلى	
	حفظه فساء ١٣٧	

فهرس البلدان التي رحل إليها ابنُ دحية

الإسكندرية : منها كتب السلفيُّ إلى ابن دحية وأجازه غير مرّة ١٢٦

إشبيلية : فيها حدّث ابنُ دحية عن شيخه ابن الجلدّ الفهريّ في منزله سنة ٥٧٢هـ
١٤٠، وفي مسجد الحصارين بإشبيلية حدّث ابنُ دحية عن شيخه القاضي أبي عبد الله
محمد بن سعيد الأنصاريّ ١٥٦، كما حدّث بها عن شيخه محمد بن خير في مسجده ١٦٤
أصبهان : فيها قرأ ابنُ دحية على شيخه أبي جعفر الصّيدلانيّ ١١١، وقرأ فيها أيضاً
المعجم الكبير للطبرانيّ ١٢٢، وفي موضع يذكر ابنُ دحية أنّه قرأ على شيخه الصّيدلانيّ
مرتين بمنزله بأصبهان ٢٠٥

بغداد : دخلها ابنُ دحية واجتمع بها بالحافظ ابن الجوزيّ ١٤٣، ويذكر لنا ابنُ دحية
أيضاً أنّ نسبته إلى حوزة وهي فرضة من فرض البصرة ١٤٣
جويبارة : ذكر ابنُ دحية أنّه سكنها مدّة ٢٠٩

خراسان : فيها قرأ ابنُ دحية مسند الإمام أحمد على شيخه أبي بكر عبد الوهاب بن
الحسن الكرمانيّ ٩٢، وفيها قرأ أيضاً على غير واحد من شيوخه منهم تاجُ الدّين أبو
القاسم منصور بن عبد المنعم الفراويّ ١١٧، وفي جامع المطرّز من نشاور بخراسان قرأ
أيضاً على هذا الشّيخ ١٥١، وفيها أيضاً قيّد عن أهل فارس ١١٨

سبته : فيها حدّث ابنُ دحية عن شيخه القاضي الفقيه أبي عبد الله محمد بن سعيد
الأنصاريّ بقراءته عليه ١٦٨

قرطبة : بجامع قرطبة قرأ ابنُ دحية سنة ٥٧٤هـ على شيخه ابن بشكوال ١٤١،
وبأركش من قرطبة قرأ عليه أيضاً ٢١٣

مالقة : فيها قرأ ابنُ دحية على شيخه أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي الحسن الخثعمي السَّهيليَّ صاحب الرُّوض الأنف ١٤٦
نيسابور : بشاذياخ نيسابور سمع ابنُ دحية من شيخه أحمد بن عبد الوهَّاب بن الحسن الكرمانيَّ رضيَّ الدين أبي بكر ١٧٧

فهرس شيوخ ابن دحية

أحمد بن عبد الوهَّاب بن الحسن الكرماني رضيَّ الدين أبو بكر : سمع منه ابنُ دحية بشاذياخ نيسابور ووصفه بالإمام ١٧٧
أحمد بن محمد السِّلَفيَّ أبو طاهر : وصفه بالشيخ المسند ١٠٦، كتب لابن دحية من الإسكندرية وأجازه غير مرَّة ١٢٦، ووصفه بالشيخ الثقة ١٢٦
إسماعيل بن مكِّي القرشي الإسكندرانيَّ أبو الطَّاهر : يروي عنه ابنُ دحية بالإجازة كتاب الحوادث والبدع للطَّروشي ١١٦
خلف بن عبد الملك بن بشكوال أبو القاسم : قرأ عليه ابنُ دحية سنة ٥٧٤هـ بقرطبة ووصفه بالشيخ المحدث العدل ١٤١، وبأركش من قرطبة قرأ عليه وحلَّاه بالقاضي المحدث المؤرَّخ ٢١٣
عبد الأوَّل بن عيسى السَّجزيَّ أبو الوقت : يروي عنه ابنُ دحية بالإجازة العامَّة ١٥٥
عبد الحق بن عبد الملك بن بُوثة بن سعيد العبدريَّ المالقيَّ المعروف بابن البيطار : وصفه ابنُ دحية بالثقة ١٩٧
عبد الرحمن بن أبي الحسن الخثعميَّ السَّهيليَّ أبو القاسم : قرأ عليه ابنُ دحية بمدينة مالقة ووصفه بالفقيه الأستاذ اللُّغويَّ ١٤٦

عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي جمال الدين أبو الفرج : اجتمع به لما دخل بغداد وحلّاه بفارس المنبر المحدث المصنّف ١٤٣

عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجريّ أبو محمد : قرأ عليه ابنُ دحية سنة ٥٧٢هـ، ووصفه بالشيخ المحدث الفاضل ٩٩

علي بن الحسين اللواتي أبو الحسن : ٧٨، ١٤٢، يروي عنه سنن سعيد بن منصور ١١٥، ووصفه بالفقيه العالم وأجازته إجازة شافهه بها ١٦٨

عيسى بن عمران المكناسي أبو موسى : وصفه ابنُ دحية بعالم المغرب وإنسانيه ومدرهه ولسانه قاضي الجماعة ١٤٩

القاسم بن عبد الرحمن المالقي أبو محمد : وصفه بشيخنا نحويّ الأندلس ١٣١
محمد بن أحمد المندائي أبو الفتح : قرأ عليه مسند الإمام أحمد وحلّاه بالقاضي العدل ٩٢
محمد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح بن محمد بن عمر الصّيدلانيّ أبو جعفر : قرأ عليه بأصبهان ١١١، قرأ عليه معجم الطبرانيّ الكبير ١٢٢، وصفه بالشيخ الصّالح الثّقة ١٥٣، ويذكر أنّه قرأ عليه مرّتين بمنزله بأصبهان ويصفه أيضا بالشيخ الثّقة الصّالح ٢٠٥
محمد بن خير الإشبيليّ أبو بكر : ٨٩، حدّث عنه بإشبيلية ووصفه بالمقرئ الفاضل المحدث النّحويّ ١٦٤

محمد بن سعيد القاضي الأنصاريّ أبو عبد الله : حدّث عنه ابنُ دحية بمسجد الحصارين بإشبيلية ١٥٦، قرأ عليه بسبّته ووصفه بالقاضي الفقيه ١٦٨

محمد بن عبد الله بن الجّد الفهريّ أبو بكر : حدّث عنه ابنُ دحية سنة ٥٧٢هـ بمنزله بإشبيلية ووصفه بحافظ أهل زمانه الفقيه العالم الإمام ١٤٠

محمد بن عليّ بن حفص اليحصبيّ أبو عبد الله : وصفه بالمحدث المتقن الفاضل العدل ٢٢٠
منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراويّ تاج الدين أبو القاسم : روى عنه بخراسان صحيح مسلم ١١٧، وفي موضع يذكر ابنُ دحية أنّه قرأ عليه بخراسان وبجامع المطرّز من نشاور ١٥١

فهرس أقوال ابن دحية في الجرح والتعديل

- أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم : اشتهرت عدالته وإمامته في جميع الآفاق ١٤٤
- أحمد بن عبد الله الجويباري : كان دجّالاً وضّاعاً ٢٠٩
- أحمد بن محمد السلفي أبو طاهر : الشيخ الثقة ١٢٦
- أحمد بن محمد بن غالب بن خالد بن مرداس غلام خليل : سؤل له الشيطان وضع الأحاديث ليتبرأ مقعده من النار يوم القيامة مع الأخايث ٧٩
- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : من جلة أهل المدينة و علمائهم وأشرفهم وعدولهم ١٧٠
- إسحاق بن نجيح الملقب أبو صالح أو أبو يزيد : من كبار الرضّاعين ٢١٠
- خلف بن عبد الملك بن بشكوال أبو القاسم : الشيخ المحدث العدل ١٤١، ٢١٦
- أبو رملة : قيل اسمه عامرٌ : مجهولٌ لا يعرف ٩٧
- سعيد بن منصور الخراساني أبو عثمان : الإمام المجمع على عدالته المتفق في الصّحّاحين على إخراج حديثه وروايته ١١٣
- سليمان بن عمرو الكوفي النخعي أبو داود : من كبار الرضّاعين ٢١٠
- شعبة بن الحجاج العتكي أبو بسطام : أجمع العلماء على عدالة شعبة ورسوخه في هذا العلم ونصيحته فيه لله ورسوله ولعامة المسلمين ١٠٣
- عبد الحق بن عبد الملك بن بونة بن سعيد العبدي الملقب المعروف بابن البيطار : الثقة ١٩٧
- عبد الكريم بن أبي المخارق البصري أبو أمية : لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه كلّهم يقول فيه : غير ثقة ٩٦
- عبد الكريم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة : ذكر أنه من الرضّاعين ٢٠٨
- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أبو محمد : كان من أهل العلم ثقة محدثاً مأموناً حافظاً فقيهاً ١٧١

- غياث بن إبراهيم النخعي : من كبار الرضّاعين ٢١٠
- كثير بن عبد الله المدني : لا تحلّ الرواية عنه بتجريح الأئمة له ١٩٥
- الكسائي : لا يعرفه أحد من خلق الله ١٠٢ (ليس هو النحوي)
- مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله : أمينٌ حديث رسول الله ﷺ عند جماعة أهل العلم، الثقة المأمون في دينه وورعه ١٤٣
- مأمون بن أحمد : من الرضّاعين ١٠٤
- محمد بن أحمد المندائي أبو الفتح : القاضي العدل ٩٢
- محمد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح بن محمد بن عمر الصّيدلاني أبو جعفر : الشيخ الصّالح الثقة ١١١ ، ١٥٣ ، ٢٠٥
- محمد بن تميم الفاريابي : من كبار الرضّاعين ٢١١
- محمد بن زياد اليشكري : من كبار الرضّاعين ٢١١
- محمد بن عكاشة الكرمانّي : من كبار الرضّاعين ٢١١
- محمد بن علي بن حفص اليحصبي أبو عبد الله : المحدث المتقن الفاضل العدل ٢٢٠
- مسعر بن كدام الهلالي أبو سلمة : المفضّل على سفيان الثوري في الحفظ والإتقان ١١٤
- المغيرة بن سعيد الكوفي : من كبار الرضّاعين ٢١٠
- منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراوي تاج الدين أبو القاسم : العدل ١١٧
- موسى بن عقبة القرشي أبو محمد : الثقة المجمع عليه ١٧٣
- هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني أبو القاسم : الثقة ٩٢
- هشام بن حجير المكي : كان قليل الحديث لا يحفظ حديثه ٢٠٠
- وبرة بن عبد الرحمن المذحجي الكوفي أبو خزيمة أو أبو العباس : مجمع على إخراج حديثه ، ثقة إمام ١١٥
- الوليد بن بكر الغمري الأندلسي أبو العباس : الإمام الحافظ ١٤٧
- وهب بن وهب القاضي أبو البختري : من كبار الرضّاعين ٢١٠

فهرس المصادر والمراجع

- ابن الأثير : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي ت ٦٥٨ هـ
- ١ - التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: د. عبد السلام الهراس، دار المعرفة - المغرب.
- إبراهيم أنيس وزملاؤه :
- ٢ - المعجم الوسيط، الناشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٤٠٦ هـ.
- ابن الأثير : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ت ٦٠٦ هـ
- ٣ - النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.
- أحمد محمد عيسوي ومحمد سعيد المليح : (معاصران)
- ٤ - فهرس مخطوطات المكتبة الغريبة بالجامع الكبير بصنعاء.
- أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١ هـ
- ٥ - العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٦ - المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة.
- الأذفوي : كمال الدين جعفر بن تغلب ت ٧٤٩ هـ
- ٧ - البدر السافر وتحفة المسافر في الوفيات، مخطوط مصور عن نسخة محفوظة في مكتبة فاتح بإستانبول تحت رقم : ٤٢٠١ .
- الأزهري : أبو منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠ هـ
- ٨ - تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، طبع المؤسسة المصرية العامة للتأليف، سنة ١٣٨٤ هـ .
- الأعشى : أبو بصير ميمون بن قيس ت سنة ٧ هـ
- ٩ - ديوان الأعشى، تحقيق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع،

بيروت - لبنان.

● الألباني : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ت ١٤٢٠ هـ

١٠ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، ط الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١١ - تخريج أحاديث مشكاة المصابيح للتبريزي، المكتب الإسلامي، ط الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، الرياض.

١٣ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، ط الثالثة، ١٤١٠ هـ.

١٤ - مختصر صحيح الإمام البخاري، المكتب الإسلامي، ط الخامسة، ١٤٠٦ هـ.

● البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦ هـ

١٥ - التاريخ الأوسط ، المطبوع باسم التاريخ الصغير - رواية أبي محمد زنجويه بن محمد اللباد النيسابوري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.

١٦ - التاريخ الأوسط ، رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد الخفاف النيسابوري، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الصميعي، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١٧ - التاريخ الصغير = التاريخ الأوسط ، رواية زنجويه .

١٨ - التاريخ الكبير، طبع جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ط الأولى، ١٣٦١ هـ.

١٩ - صحيح البخاري = انظر : ابن حجر : فتح الباري .

٢٠ - الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى،

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

● آل بسّام : عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسّام

٢١ - علماء نجد خلال ثمانية قرون، ط الثانية، دار العاصمة، ١٤١٩ هـ .

● ابن بشكوال : أبو القاسم خلف بن عبد الملك ت ٥٧٨ هـ

٢٢ - الصلّة في تاريخ أئمة الأندلس، عني بنشره عزّت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٣٧٤ هـ.

● البكريّ : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ت ٤٨٧ هـ

٢٣ - سمط اللآلء في شرح أمالي القاضي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مكتبة المثنى ببغداد.

● البوصيريّ : أحمد بن أبي بكر ت ٨٤٠ هـ

٢٤ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد وأبي إسحاق السيّد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٢٥ - مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: موسى محمّد عليّ ود. عزّت عطية، دار الكتب الإسلامية، القاهرة.

● البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين ت ٤٥٨ هـ

٢٦ - الخلافات، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار الصّميعي للنّشر والتّوزيع، الرياض، ط الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٢٧ - دلائل النّبوة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٢٨ - السنن الكبرى ، دار المعرفة ، بيروت، عن الطّبعة الأولى بحيدر آباد.

٢٩ - شعب الإيمان، تحقيق: د. عبد العليّ عبد الحميد، الدّار السّلفيّة بالهند،

١٤٠٧هـ، وتحقيق: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٠ - فضائل الأوقات، تحقيق: عدنان عبد الرحمن القيسي، مكتبة المنارة، مكّة المكرّمة، ط الأولى، ١٤١٠هـ.

٣١ - معرفة السنن والآثار، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: مجموعة من دور النشر، ط الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢ - مناقب الشافعي، حقه أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٩٧١م.

• الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩ هـ

٣٣ - الجامع، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٩٩٦م، وتحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط الثانية، ١٣٩٨ هـ.

• ابن تيمية: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ت ٧٢٨ هـ

٣٤ - الردّ على الأحنائي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الرئاسة العامّة لإدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٤ هـ.

٣٥ - مجموع الفتاوى، دار عالم الكتب، ١٤١٢ هـ.

• الجوزقاني: أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني ت ٥٤٣ هـ

٣٦ - الأباطيل والمناكير والصّحاح والمشاهير، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، المطبعة السلفيّة، الهند، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ.

• الجوزجاني: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب ت ٢٥٩ هـ

٣٧ - أحوال الرّجال، حقه السيّد صبحي البدري السّامرائي، مؤسسة الرّسالة، ط الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ابن الجوزي : أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ ت ٥٩٧ هـ
- ٣٨ - الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، بيروت - لبنان، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٣٩ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحقّ الأثريّ، فيصل آباد - باكستان، إدارة العلوم الأثريّة، ط الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٤٠ - القصّاص والمذكّرين، تحقيق: د. محمّد بن لطفي الصّبّاغ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ، ط الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٤١ - كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، تحقيق: د. عبد العزيز الصّاعديّ، دار السّلام، الرّياض، ط الأولى، ١٩٩٣ م.
- ٤٢ - الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، تحقيق: د. نور الدّين بن شكري بن عليّ بويّا جيلار، أضواء السّلف، ومكتبة التّدريّة، الرّياض، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حمّاد ت ٣٩٣ هـ .
- ٤٣ - الصّحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩ هـ.
- ابن أبي حاتم الرّازي : عبد الرحمن بن محمد ت ٣٢٧ هـ
- ٤٤ - آداب الشّافعيّ ومناقبه، تحقيق: عبد الغنيّ عبد الخالق، حلب، ١٩٥٣ م.
- ٤٥ - تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرّياض، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤٦ - الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلّميّ اليمانيّ، حيدر آباد، ١٣٧٣ هـ.
- الحاكم : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله النّيسابوري ت ٤٠٥ هـ
- ٤٧ - المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدّعوة بالإسكندريّة ، ١٩٨٣ م .

- ٤٨ - المستدرك على الصحيحين ، طبع دار المعرفة ، بيروت .
- ٤٩ - معرفة علوم الحديث ، تصحيح وتعليق: د. معظم حسين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط الثانية ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤ هـ
- ٥٠ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، لابن بلبان الفارسي ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م ، بيروت .
- ٥١ - الثقات ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الهند ، ط الأولى ، ١٣٩٣ هـ .
- ٥٢ - المجروحين ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، ط الثانية ، ١٤٠٢ هـ ، حلب .
- ابن حجر العسقلاني : شهاب الدّين أبو الفضل أحمد بن عليّ ت ٨٥٢ هـ
- ٥٣ - تبين العجب فيما ورد في فضل رجب ، تحقيق: طارق بن عوض الله الدّارعمي ، مؤسّسة قرطبة ، بدون تاريخ .
- ٥٤ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحقّ ، دار البشائر الإسلاميّة ، بيروت - لبنان ، ط الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- ٥٥ - تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ، دار الرشيد ، حلب ، ط الأولى ، ١٤٠٦ هـ .
- ٥٦ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير ، صحّحه السيّد عبد الله هاشم اليماني المدني ، شركة الطّباعة الفنّية المتّحدة بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٥٧ - تهذيب التهذيب ، طبع دائرة المعارف النظامية في حيدر آباد ، ط الأولى ، ١٣٢٥ هـ .
- ٥٨ - توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، ط الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٩ - فتح الباري ، دار الريّان للتراث ، والمكتبة السلفية ، حققه محب الدين الخطيب ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي .

- ٦٠ - لسان الميزان، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ، ط الأولى، ١٣٢٩هـ.
- ٦١ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ضبطه وأخرجه: أيمن علي أبو يماني وأشرف صلاح عليّ، مؤسّسة قرطبة، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٦٢ - النكت الظّراف لابن حجر = انظر المزيّ : تحفة الأشراف .
- ٦٣ - النكت على مقدّمة ابن الصّلاح، دراسة وتحقيق: الشّيخ ربيع بن هادي عمير، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٦٤ - هدي السّاري مقدّمة فتح الباري = انظر ابن حجر : فتح الباري .
- الحسن بن عرفة : أبو عليّ العبديّ البغداديّ ت ٢٥٧ هـ
- ٦٥ - جزء الحسن بن عرفة، تحقيق: عبد الرّحمن بن عبد الجبّار الفريوائيّ، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٦ هـ .
- ابن حميد : محمّد بن عبد الله بن حميد النّجديّ ثمّ المكيّ ت ١٢٩٥ هـ
- ٦٦ - السّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه : بكر بن عبد الله أبو زيد ود. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مؤسّسة الرّسالة، ط الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- الحميديّ : أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله ت ٤٨٨ هـ
- ٦٧ - جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر، قام بتصحيحه وتحقيقه محمد بن تاويت الطنجي، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع.
- الخطّابي : أبو سليمان حمد بن محمّد البستي ت ٣٨٨ هـ
- ٦٨ - معالم السنن، تحقيق: أحمد محمّد شاكر ومحمّد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنّة المحمّديّة، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

● الخطيب البغدادي : أبو بكر أحمد بن علي ت ٤٦٣ هـ

٦٩ - تاريخ بغداد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، والمكتبة العربية ببغداد، ط : الأولى، ١٣٤٩ هـ.

٧٠ - تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق: سكيّنة الشّهّابيّ، دار طلاس، دمشق، ط

الأولى ، ١٩٨٥ م .

٧١ - الجامع لأخلاق الرّواي وآداب السّامع، تحقيق: محمّد عجّاج الخطيب، مؤسّسة

الرّسالة، ط الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٧٢ - شرف أصحاب الحديث، تحقيق: د. محمّد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء

السّنة النبويّة، أنقرة - تركيا.

٧٣ - الكفاية في علوم الرّواية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦ هـ.

● الخلاّال : أبو محمّد الحسن بن محمّد ت ٤٣٩ هـ

٧٤ - فضائل شهر رجب، تحقيق: أبي يوسف عبد الرّحمن بن يوسف بن عبد الرّحمن

آل محمّد، دار ابن حزم، ط الأولى، ١٤١٦ هـ

● خليفة بن خيّاط : أبو عمرو العصفريّ ت ٢٤٠ هـ تقريباً

٧٥ - تاريخ خليفة بن خيّاط، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسّسة الرّسالة،

بيروت، ط الثانية، ١٣٩٧ هـ .

● ابن خير الإشبيليّ : أبو بكر محمد بن خير الأمويّ الأندلسيّ ت ٥٧٥ هـ

٧٦ - فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع

المعارف، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

● الدّارقطنيّ : أبو الحسن عليّ بن عمر ت ٣٨٥ هـ

٧٧ - الإلزامات والتّبّع، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الكتب العلميّة،

بيروت، ط الثانية، ١٤٠٥ هـ .

- ٧٨ - سؤالات البرقاني للدارقطني - رواية الكرجي عنه، تحقيق: د. عبد الرحيم بن محمد القشقرى، مطبعة لاهور كتب خانة، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ .
- ٧٩ - سنن الدارقطني، عني بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه وتحقيقه عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، القاهرة، وبهامشه التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.
- ٨٠ - الضعفاء والمتروكون، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٨١ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ
- ٨٢ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية ، بيروت .
- ٨٣ - السنن ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة الريان والمكتبة المكيّة، ط الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ابن دحية الكلبي : أبو الخطاب عمر بن الحسن ت ٦٣٣ هـ
- ٨٤ - الابتهاج في أحاديث المعراج، ابن دحية ٦٣٣ هـ، حققه وخرّج أحاديثه د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٨٥ - الآيات البيّنات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات، دراسة وتحقيق: جمال عزّون، مكتبة العمرين العلميّة، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، الإمارات العربيّة المتّحدة.
- ٨٦ - تنبيه البصائر في أسماء أمّ الكبائر، نسخة مصوّرة عن الأصل المحفوظ بمكتبة ليدن بهولندا تحت رقم : ٧٩ .

- ٨٧ - التّوير في مولد السّراج المنير، نسخة مصوّرة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الأحمديّة بحلب الشّهباء ، تحت رقم : ١٣٥٠٨ .
- ٨٨ - العلم المشهور في فضائل الأيّام والشّهور، نسخة مسجد صنعاء باليمن، وفي مكتبة شيخنا حمّاد بن محمّد الأنصاري رحمه الله تعالى صورة عنها.
- ٨٩ - قصيدة داليّة ، نسخة المكتبة الوطنيّة بباريس ضمن المجموع رقم : ٣١٤١ .
- ٩٠ - المستوفى في أسماء المصطفى، نسخة ناقصة من آخرها، أصلها موجود في المكتبة النّاصريّة في لكنو بالهند، ولها صورة على الميكروفلم في مخطوطات الجامعة الإسلامية تحت رقم : ٣٥٨٦ .
- ٩١ - النّبراس في تاريخ خلفاء بني العبّاس، صحّحه وعلّق عليه المحامي عبّاس العزّاوي، مطبعة المعارف - بغداد، ١٣٦٥هـ.
- ٩٢ - نهاية السّؤل في خصائص الرّسول ﷺ ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، عام ١٤١٦هـ، تحقيق د. عبد الله عبد القادر الشّيخ محمّد نور الفادني رحمه الله تعالى.
- الدّعجانيّ : سهم ضاوي (صحافيّ معاصر)
- ٩٣ - حوار مع الأستاذ عبد اللّطيف بن سعود البابطين، نشرته المجلّة العربيّة، شعبان ١٤١٩هـ ، ص ٥٠ - ٥٣ .
- الدّولابيّ : أبو بشر محمّد بن أحمد ت ٣١٠هـ
- ٩٤ - الكنى والأسماء، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- الذّهبيّ : شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد ت ٧٤٨هـ
- ٩٥ - تذكرة الحفاظ، صحّحه الشّيخ عبد الرحمن بن يحيى العلّميّ، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

- ٩٦ - ترتيب الموضوعات لابن الجوزي، اعتنى به وعلّق عليه: كمال بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، ط الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٩٧ - ديوان الضّعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: شيخنا حمّاد بن محمّد الأنصاريّ رحمه الله تعالى، مكتبة النهضة الحديثة، مكّة المكرّمة.
- ٩٨ - سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠١ هـ .
- ٩٩ - المغني في الضّعفاء، تحقيق نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.
- ١٠٠ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي.
- ابن رجب : أبو الفرج عبد الرّحمن بن أحمد ت ٧٩٥ هـ
- ١٠١ - الذّيل على طبقات الحنابلة، مطبعة السنّة المحمّديّة، القاهرة، ط الأولى، ١٣٧٢ هـ.
- ١٠٢ - لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، تحقيق: إبراهيم رمضان وسعيد اللّحّام، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ابن رشيد السّبيّي : أبو عبد الله محمّد بن عمر ت ٧٢١ هـ
- ١٠٣ - السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن، تحقيق: صلاح المصراطيّ، مكتبة الغرباء الأثريّة، ط الأولى، ١٤١٧ هـ .
- الزّبيديّ : أبو الفيض محمّد مرتضى الحسينيّ ت ١٢٠٥ هـ
- ١٠٤ - تاج العروس شرح القاموس، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط الأولى، ١٣٠٦ هـ.
- أبو زرعة الرّازي : عبيد الله بن عبد الكريم ت ٢٦٤ هـ
- ١٠٥ - الضّعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعيّ، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، مطبوعات المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- الزركشي : أبو عبد الله محمد بن عبد الله ت ٧٩٤ هـ
- ١٠٦ - النكت على ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بالافريج، مكتبة أضواء السلف ، ١٤١٩ هـ.
- الزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي ت ١٣٩٦ هـ
- ١٠٧ - الأعلام، دار العلم للملايين، ط التاسعة، ١٩٩٠م، بيروت - لبنان.
- الزوزني : أبو عبد الله حسين بن أحمد ت ٤٨٦ هـ
- ١٠٨ - شرح المعلقات العشر .
- الزيلعي : أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي ت ٧٦٢ هـ
- ١٠٩ - نصب الرأية لأحاديث الهداية ، دار الحديث ، مصورة عن الطبعة الأولى.
- السخاوي : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ت ٩٠٢ هـ
- ١١٠ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عليّ حسين عليّ، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١١١ - القول البديع في الصلاة على الحبيب الشّفيّ، طبع على نفقة المكتبة العلميّة بالمدينة المنورة، ط ٣ ، ١٣٩٧ هـ .
- ابن السريّ : أبو السريّ هناد بن السريّ الكوفي ت ٢٤٣ هـ
- ١١٢ - الزهد ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ .
- ابن سعد : أبو عبد الله محمد بن سعد البصري ت ٢٣٠ هـ
- ١١٣ - الطبقات الكبرى، دار صادر، ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٠ هـ.
- السمعاني : أبو سعد عبد الكريم بن محمد ت ٥٦٢ هـ
- ١١٤ - الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن المعلّم اليماني وآخرين، نشر محمد أمين دمج عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند .

- **السّيوطي** : جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ
- ١١٥ - الأمر بالاتباع والنّهي عن الابتداع، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار ابن القيم، ط الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١١٦ - البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق: د. أنيس أحمد طاهر، مكتبة الغرباء الأثريّة، المدينة النّبويّة ، ١٤٢٠ هـ.
- ١١٧ - تحذير الخواصّ من أكاذيب القصّاص، تحقيق: محمّد لطفي الصّبّاغ، المكتب الإسلاميّ، ١٤٠٤ هـ .
- ١١٨ - تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، تحقيق: نظير الفاريابي، مكتبة الكوثر ، الرّياض ، ط الثالثة ، ١٤١٧ هـ .
- ١١٩ - تذكرة المؤتسّي فيمن حدّث ونسي، حقّقه: صبحي البدري السّامرائيّ، الدّار السّلفيّة بالكويت، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٢٠ - الدّرّ المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر ، ط الأولى ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٢١ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار المعرفة، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠١ هـ.
- **الإمام الشافعيّ** : أبو عبد الله محمّد بن إدريس ت ٢٠٤ هـ
- ١٢٢ - الرّسالة ، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.عصر، ط الأولى، ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م .
- **أبو شامة المقدسيّ** : أبو محمّد عبد الرّحمن بن إسماعيل ت ٦٦٥ هـ
- ١٢٣ - الباعث على إنكار البدع والحوادث، حقّقه: مشهور حسن سلمان، دار الرّاية للنشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- **الشّجريّ** : أبو الحسين يحيى بن الحسين ت ٤٧٩ هـ
- ١٢٤ - الأمالي الشّهيرة بالأمالى الخميسيّة، ترتيب: محمّد بن أحمد بن عليّ بن الوليد القرشيّ ، عالم الكتب ، بيروت .

• ابن الشَّعَّار : أبو البركات المبارك بن أحمد الموصليّ ت ٦٥٤ هـ

١٢٥ - عقود الجمان في شعراء هذا الزّمان، مخطوط نشره مصوراً فؤاد سزكين بالتعاون مع مازن عماوي، نشره بعنوان: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزّمان، معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة في إطار جامعة فرانكفورت - ألمانيا الاتّحاديّة، عن مخطوطة المكتبة السّليمانية تحت رقم : ٢٣٢٦، ١٤١٠ هـ.

• ابن أبي شيبة : أبو بكر عبد الله بن محمّد ت ٢٣٥ هـ

١٢٦ - المصنّف في الأحاديث والآثار، تحقيق: عبد الخالق الأفغانيّ، طبع الدّار السّلفيّة بالهند، ١٣٩٩ هـ .

• أبو الشَّيخ : أبو محمّد عبد الله بن حيّان الأصبهانيّ ت ٣٦٩ هـ

١٢٧ - أخلاق النّبي ﷺ وآدابه، تحقيق: د. صالح بن محمّد الونيان، دار المسلم للنّشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٢٨ - ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضاً، دار الكتب العلميّة، تحقيق: سعد عبد الحميد محمّد السّعدنيّ، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

• الشَّيرازيّ : أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ ت ٤٧٦ هـ

١٢٩ - طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عبّاس، طبعة دار الرّائد العربيّ .

• ابن صاعد : أبو محمّد يحيى بن محمّد بن صاعد الهاشميّ البغداديّ ت ٣١٨ هـ

١٣٠ - مسند عبد الله بن أبي أوفى، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، مكتبة الرّشد، الرّياض ، ط الأولى .

• الصّريفيّ : أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن الأزهر ت ٦٤١ هـ

١٣١ - المنتخب من السيّاق لتاريخ نيسابور، تحقيق: محمّد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤٠٩ هـ ، (وهي نشرة سقيمة للغاية).

- الصّغانيّ: أبو الفضائل الحسن بن محمّد ت ٦٥٠ هـ
١٣٢ - الموضوعات .
- ابن الصّلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن ت ٦٤٣ هـ
١٣٣ - مقدّمة في علوم الحديث، تحقيق: د. نور الدّين عتر، المكتبة العلميّة، المدينة المنوّرة، ط الثّانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- الصّيمريّ: أبو عبد الله الحسين بن عليّ ت ٤٣٦ هـ
١٣٤ - أخبار أبي حنيفة وأصحابه، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، حيدر آباد، ١٣٩٤ هـ.
- ابن طاهر القيسرانيّ: أبو الفضل محمّد بن طاهر ت ٥٠٧ هـ
١٣٥ - أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ، تحقيق: محمود محمّد محمود حسن نصّار والسّيد يوسف، مكتبة عبّاس الباز. بمكّة المكرّمة، ط الأولى، ١٤١٩ هـ.
- الطّبرانيّ: أبو القاسم سليمان بن أحمد ت ٣٦٠ هـ
١٣٦ - الأحاديث الطّوال = انظر المعجم الكبير ، وهو ملحق بآخره .
- ١٣٧ - المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠ هـ، تحقيق طارق ابن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، منشورات دار الحرمين بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٣٨ - المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: وزارة الأوقاف، العراق، ط الأولى، ١٣٩٨ هـ.
- الطّبري: أبو جعفر محمّد بن جرير ت ٣١٠ هـ
١٣٩ - تاريخ الرّسل والملوك، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠ - ١٩٧٠ م .
- ١٤٠ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه وعلق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

- الطّحاويّ: أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الأزديّ ت ٣٢١ هـ
- ١٤١ - شرح معاني الآثار، الطحاوي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، بيروت - لبنان.
- الطّروطوشيّ: أبو بكر محمّد بن الوليد الفهريّ الأندلسيّ ت ٥٢٠ هـ
- ١٤٢ - الحوادث والبدع، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ابن طهمان: أبو خالد يزيد بن الهيثم ٢٨٤ هـ
- ١٤٣ - من كلام أبي زكريّا يحيى بن معين في الرّجال، رواية ابن طهمان، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى - مكّة المكرمة .
- ابن عبد البرّ: أبو عمر يوسف بن عبد الله ت ٤٦٣ هـ
- ١٤٤ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، مكتبة النهضة، مصر، ١٩٦٠ م.
- ١٤٥ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبع وزارة الأوقاف بالملكة المغربية، ط الأولى، ١٣٨٧ هـ - ١٤١٢ م.
- عبد الرزّاق الصّنّعيّ: أبو بكر عبد الرزّاق بن همام ت ٢١١ هـ
- ١٤٦ - تفسير القرآن، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمّد، مكتبة الرشد بالرياض، ط الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٤٧ - المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، بيروت.
- القاضي عبد الوهّاب: أبو محمّد عبد الوهّاب بن عليّ بن نصر البغداديّ ت ٤٢٢ هـ
- ١٤٨ - عيون المجالس، رسالة ماجستير مقدّمة من امباي بن كيا كاه، في الجامعة الإسلاميّة، لعام الدّراسيّ ١٤١٥ هـ .

- أبو عبيد : القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤ هـ
- ١٤٩ - النسخ والمنسوخ في القرآن العزيز، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، ط الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- العجلي : أبو الحسن أحمد بن عبد الله الكوفي ت ٢٦١ هـ
- ١٥٠ - معرفة الثقات، بترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ابن عدي : أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥ هـ
- ١٥١ - الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- ابن عراق الكناي : أبو الحسن علي بن محمد ت ٩٦٣ هـ
- ١٥٢ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، ط الثانية، ١٤٠١ هـ.
- ابن العربي : أبو بكر محمد بن عبد الله ت ٥٤٣ هـ
- ١٥٣ - القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- ابن عساكر : أبو القاسم علي بن الحسن ت ٥٧١ هـ
- ١٥٤ - تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، ١٤١٥ هـ.
- ابن العطار : علاء الدين علي بن إبراهيم الدمشقي ت ٧٢٤ هـ
- ١٥٥ - كتاب حكم صوم رجب وشعبان وما الصواب فيه عند أهل العلم والعرفان وما أحدث فيهما وما يكره من البدع التي يتعين إزالتها على أهل الإيمان، نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق الشام ، تحت الرقم العام : ٧١٦٤ .

● القاضي عياض : أبو الفضل عياض بن موسى ت ٥٤٤ هـ

١٥٦ - إكمال المعلم بفوائد مسلم - كتاب الإيمان منه، تحقيق: د. الحسين بن محمد شواط، دار الوطن، ط الأولى، ١٤١٧ هـ .

١٥٧ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: د. السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، ط الثانية، ١٩٨٧ م .

١٥٨ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط الأولى، ١٣٨٣ هـ.

١٥٩ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض ٥٤٤ هـ، نشر المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة تصويراً عن طبعة السلطان عبد الحفيظ بفاس.

● الغساني : أبو عليّ الحسين بن محمد الجباني الأندلسي ت ٤٩٨ هـ

١٦٠ - الألقاب = انظر : تقييد المهمل وتمييز المشكل .

١٦١ - تقييد المهمل وتمييز المشكل (كتاب الألقاب)، دراسة وتحقيق: د. محمد أبو الفضل، مطبعة فضالة بالمغرب، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

● ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس الرّازي اللّغويّ ت ٣٩٥ هـ

١٦٢ - مجمل اللّغة، تحقيق: هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت، ط الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

● الفاسي : أبو الطيّب محمد بن أحمد الحسيني المكيّ ت ٨٣٢ هـ

١٦٣ - ذيل التّقييد في رواة السّنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

● الفتني : محمد طاهر الصّديقيّ الهندي الكجراتي ت ٩٨٦ هـ

١٦٤ - مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدر آباد الدكن الهند، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- **ابن الفرضي** : أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي ت ٤٠٣ هـ
- ١٦٥ - تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، عني بنشره وصححه ووقف على طبعه عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط الثانية، ١٤٠٨ هـ.
- ١٦٦ - معرفة الألقاب .
- **الفسوي** : أبو يوسف يعقوب بن سفيان ت ٢٧٧ هـ
- ١٦٧ - المعرفة والتاريخ ، تحقيق : د. أكرم ضياء العمري ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، ط الأولى ، ١٤١٠ هـ .
- **ابن الفوطي** : أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المروزي الشيباني البغدادي ت ٧٢٣ هـ
- ١٦٨ - تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب (حرف اللام والميم)، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: محمد عبد القدوس القاسمي، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .
- **الفيروزابادي** : مجد الدين محمد بن يعقوب ت ٨١٧ هـ
- ١٦٩ - القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، و دار الريان للتراث .
- **القابسي** : أبو الحسن علي بن محمد المعافري ت ٤٠٣ هـ
- ١٧٠ - الملخص = انظر مالك بن أنس : الموطأ - رواية ابن القاسم .
- **القاري** : علي بن سلطان محمد الهروي ت ١٠١٤ هـ
- ١٧١ - الأدب في رجب ، تحقيق : مشهور حسن سلمان ، المكتب الإسلامي ، ط الأولى ، ١٤١١ هـ .
- **القاسمي** : محمد جمال الدين بن محمد سعيد ت ١٣٣٢ هـ
- ١٧٢ - إصلاح المساجد من البدع والعوائد .
- **ابن قانع** : أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي ت ٣٥١ هـ
- ١٧٣ - معجم الصحابة، تحقيق: مكتبة الغرباء الأثرية، ط الأولى، ١٤١٨ هـ .

● فتادة بن دِعامَة : أبو الخطّاب السّدُوسيّ ت ١١٧ هـ

١٧٤ - النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، ضمن سلسلة كتب النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، ط الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

● ابن قتيبة : أبو محمّد عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦ هـ

١٧٥ - غريب الحديث، تحقيق: د. عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني ببغداد، وزارة الأوقاف - إحياء التّراث الإسلاميّ بالجمهورية العراقية، ط الأولى، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

● القرطبيّ : أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ ت ٦٧١ هـ

١٧٦ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار إحياء التّراث العربيّ، ط الثانية، بيروت.

● القزوينيّ : عبد الكريم بن محمّد الرّافعيّ ت ٦٢٣ هـ

١٧٧ - التّدوين في أخبار قزوين، تحقيق: عزيز الله العطارديّ، المطبعة العزيزية بالهند، ١٤٠٤ هـ.

● ابن القُطّان الفاسيّ : أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الملك ت ٦٢٨ هـ

١٧٨ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

● قوام السّنة الأصبهانيّ : أبو القاسم إسماعيل بن محمّد التّيميّ ت ٥٣٥ هـ

١٧٩ - التّرجيب والتّرهيب، تحقيق: أيمن شعبان، طبع دار الحديث.

● ابن القيم : أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيّوب الزّرعيّ ت ٧٥١ هـ

١٨٠ - المنار المنيف في الصّحيح والضّعيف، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلب ومطابع دار القلم، بيروت - لبنان .

● ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقيّ ت ٧٧٤ هـ

١٨١ - تفسير القرآن العظيم، تحقيق عبد العزيز غنيم وزميله، ط الشّعب - مصر.

١٨٢ - البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بالتعاون مع دار هجر، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

• ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥ هـ

١٨٣ - السنن ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الجليل، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

• ابن ماكولا : عليّ بن هبة الله بن جعفر الأمير ت ٤٧٥ هـ

١٨٤ - الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف والأسماء والكنى والأنساب، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، حيدر آباد - الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط الأولى، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

• مالك بن أنس : أبو عبد الله الأصبحي الإمام ت ١٧٩ هـ

١٨٥ - الموطأ ، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: د. بشّار عوّاد ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ .

١٨٦ - الموطأ ، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٩٩٤ م .

١٨٧ - الموطأ ، رواية عبد الرحمن بن القاسم بتلخيص القابسي، تحقيق: محمد بن علوي المالكي، دار الشروق ، جدّة ، ط الثانية ، ١٤١٢ هـ .

١٨٨ - الموطأ ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

• ابن المديني : أبو الحسن علي بن عبد الله ت ٢٣٤ هـ

١٨٩ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلّي بن المديني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، ط الأولى، ١٤٠٤ هـ .

• **المزني** : أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن ت ٧٤٢هـ

١٩٠ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة بمبائي، الهند، ط : الأولى، ١٣٨٤هـ.

١٩١ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه وضبط نصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

• **ابن المستوفي** : شرف الدين أبو البركات المبارك بن أحمد الإربلي ت ٦٣٧هـ

١٩٢ - تاريخ إربل المسمّى نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأمائل، حققه وعلّق عليه سامي بن السيّد خمّاس الصقار.

• **مسلم بن الحجاج** : أبو الحسين القشيري ت ٢٦١هـ

١٩٣ - الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، ط الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

• **ابن معين** : أبو زكريّا يحيى بن معين ت ٢٣٣هـ

١٩٤ - تاريخ يحيى بن معين، رواية الدّارميّ، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة الملك عبد العزيز، مكّة المكرمة.

١٩٥ - تاريخ يحيى بن معين، رواية الدّوري، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بمكّة المحرّمة، ط الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٩٦ - سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريّا يحيى بن معين، مكتبة الدّار، المدينة المنورة، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.

• **المقري** : أبو العبّاس أحمد بن محمّد التلمساني ت ١٠٤١هـ

١٩٧ - نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب وذكر وزيرها لسان الدّين ابن الخطيب، حققه د. إحسان عبّاس، دار صادر - بيروت، لبنان.

- المقطريّ : عقيل بن محمد بن زيد المقطريّ (معاصر)
- ١٩٨ - إظهار العجب في بيان بدع شهر رجب، دار ابن حزم، ط الأولى، ١٤١٦هـ.
- ابن مكّي الصّقليّ : أبو حفص عمر بن خلف النّحويّ ت ٥٠١ هـ
- ١٩٩ - تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان .
- ابن الملقّن : أبو حفص عمر بن عليّ الأنصاريّ ت ٨٠٤ هـ
- ٢٠٠ - البدر المنير في تخريج أحاديث الشّرح الكبير، تحقيق: أحمد شريف الدين عبد الغني، دار العاصمة - بالرياض، ١٤١٤هـ .
- ابن منظور : أبو الفضل محمد بن مكرم ٧١١ هـ
- ٢٠١ - لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- أبو موسى : جمال الدّين عبد الله بن عبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ ت ٦٢٩ هـ
- ٢٠٢ - ثبت مسموعات الحافظ عبد الله بن عبد الغنيّ، نسخة مصوّرة عن الظّاهريّة.
- الميدانيّ : أبو الفضل أحمد بن محمّد ت ٥١٨ هـ
- ٢٠٣ - مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ابن ناصر الدّين : أبو عبد الله محمّد بن عبد الله القيسيّ ت ٨٤٢ هـ
- ٢٠٤ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- النّحاس : أبو جعفر أحمد بن محمّد ت ٣٣٨ هـ
- ٢٠٥ - النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله عزّ وجلّ واختلاف العلماء في ذلك، دراسة وتحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللّاحم، مؤسّسة الرّسالة، ط الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٢٠٦ - القطع والائتناف، تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني ببغداد،

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

● النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ت ٣٠٣ هـ

٢٠٧ - السنن المسمّى بالمجتبى ، اعتنى به عبد الفتّاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦ هـ .

٢٠٨ - الضّعفاء والمترّكين، للنسائي ٣٠٣ هـ، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٧ هـ.

● أبو نعيم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ

٢٠٩ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط الثانية ، ١٣٨٧ هـ .

٢١٠ - مسند الإمام أبي حنيفة، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر بالرياض، ط الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٢١١ - معرفة الصّحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزّازي، دار الوطن، ط الأولى، ١٤١٩ هـ.

● ابن نقطة : أبو بكر محمد بن عبد الغنيّ ت ٦٢٩ هـ

٢١٢ - تكملة الإكمال، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي ومحمد صالح عبد العزيز مراد، طبع مركز إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

● النووي : أبو زكريّا يحيى بن شرف ت ٦٧٦ هـ

٢١٣ - شرح صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، ط الثانية، ١٣٩٢ هـ.

● الهروي : أبو عبيد أحمد بن محمد ت ٤٠١ هـ

٢١٤ - الغريبين ، تحقيق: محمود الطّناحي، طبع المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية،

القاهرة ، ١٩٧٠ م ، و طبعة حديثة بتحقيق : الزبيدي ، عن مكتبة الباز بمكة المكرمة ، ١٤٢٠ هـ .

- ابن هشام : أبو محمد عبد الملك بن هشام ت ٢١٨ هـ
- ٢١٥ - السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وزميليه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- الهيثمي : أبو الحسن عليّ بن سليمان بن أبي بكر ت ٨٠٧ هـ
- ٢١٦ - بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢١٧ - كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤٠٤ هـ.
- ٢١٨ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين الهيثمي ٨٠٧ هـ، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٢هـ .
- أبو يعلى : أحمد بن عليّ بن المثنى ت ٣٠٧ هـ
- ٢١٩ - المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٤هـ.



فهرس الموضوعات

١٢ - ٥	مقدمة التحقيق
٥٠ - ١٣	طلائع الكتاب
١٨ - ١٥	الطليعة الأولى : مؤلف الكتاب وذكر ثمانى مؤلفات جديدة لابن دحية
٢١ - ١٨	التنويه بمصدرين هامّين تعرّضا لابن دحية بالترجمة
٢٦ - ٢٢	قصيدة دالية لابن دحية بثّ فيها ابن دحية خلاصة حياته العلميّة
٥٠ - ٢٧	الطليعة الثّانية : كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الوضعّاعين في رجب
٢٧	أولا : عنوان الكتاب
٢٨ - ٢٧	ثانيا : توثيق نسبة الكتاب
٣٤ - ٢٨	ثالثا : موضوع الكتاب وفيه ذكر لمؤلفات أفردت لشهر رجب
٣٥ - ٣٤	رابعا : تاريخ تأليف الكتاب
٣٦ - ٣٥	خامسا : قيمة الكتاب العلميّة
٣٨ - ٣٦	سادسا : منهج المؤلّف في الكتاب
٤٦ - ٣٨	سابعا : نسخ الكتاب
٥٠ - ٤٦	ثامنا : نظرة حول تحقيقين للكتاب
٦٣ - ٥١	نماذج من النّسخ الخطيّة
٢٢١ - ٦٩	نصّ الكتاب
٧٢ - ٦٩	مقدمة المؤلّف

- أول من تكلم في التعديل والتجريح ٧٢
- ظهور الوضع في الحديث وتمثيل المؤلف بحديثين موضوعين ٧٣
- من جملة الموضوعات التي يرويها الوعّاظ ٧٤ - ٧٦
- أحاديث فضل العقل وكلام الحفاظ في بيان وضعها ٧٦ - ٧٨
- كلمة : أيّش فاشية في كلام العرب وذكر المؤلف شاهداً من الشعر ٧٨
- أحاديث لبس الخرقة وبيان وضعها ٧٩
- الأحاديث التي وضعها غلام خليل في الرقائق ٧٩
- حديثان في التحذير من الكذب على النبي ﷺ ٨٠ - ٨١
- وجه اشتراط التعمّد في حصول الوعيد على الكذب على النبي ﷺ ٨٢
- معنى الصدق والكذب في لغة العرب ٨٢
- من غرائب اللغة ٨٣
- قولان في معنى النبوة في قوله ﷺ : فليتبوأ مقعده من النار ٨٣ - ٨٤
- كراهة جماعة من السلف رواية الأحاديث مقطوعة من غير إسناد ٨٤
- ثمانية عشر اسماً لشهر رجب ومباحث في اشتقاقه ٨٥ - ٩٩
- الأول : رجب لأنه كان يرجّب في الجاهلية ٨٥
- الثاني : الأصمّ لأنه ما كان يسمع فيه قعقة سلاح ٨٥
- الثالث : الأصبّ لأنّ كفّار مضر كانت تقول: إنّ الرّحمة تصبّ فيه صبّا ٨٥
- الرّابع : رجم لأنه ترجم فيه الشياطين ٨٦
- الخامس : الشهر الحرام لأنّ مضر كانت تقول: عظم الذّنّب فيه كما في البلد الحرام .. ٨٦
- السادس : الهرم لأنّ حرمة قديمة من زمن مضر ٨٦
- السابع : المقيم حرمة ثابتة لم تنسخ ٨٦

- الثامن : المَعْلَى لَأَنَّهُ رَفِيعٌ عِنْدَهُمْ فِيمَا بَيْنَ الشُّهُور ٨٦
- التاسع : الفرد وهذا اسمٌ شرعيّ ٨٦
- العاشر : منصل الأسنّة لأنّهم كانوا ينصلون فيه الأسنّة أي ينزعونها ٨٦ - ٨٧ ، ٩٠
- أثر أبي رجاء العطارديّ في ذلك ٨٧
- الاختلاف في اسم والد أبي رجاء على ثلاثة أقوال ٨٧
- أثر أبي رجاء في كونه كان غلاماً لما بعث النبي ﷺ ٨٨
- تعمير أبي رجاء وبيت شعريّ للفرزدق في ذلك ٨٨
- الحادي عشر : منصل الأَل ٨٨
- معنى الذيداء في لغة العرب ونقل في ذلك عن ثعلب اللّغويّ ٨٩ ، ٩٠
- أبيات في هجاء الحارث بن وعله منقولة من كتاب البكري صلة المفصول ٨٩ - ٩٠
- الثاني عشر : منزَع الأسنّة لأنّهم كانوا ينزعون الأسنّة من الرّماح فيه ٩١
- الثالث عشر : سُمّي رجلاً لترك القتال فيه من قول العرب: رجل أرجب ٩١
- الرّابع عشر : شهر العتيرة لأنّهم كانوا يذبحون شاة في رجب لأهلّتهم ٩١
- حديث أبي هريرة في أنّه لا فرع ولا عتيرة ٩١
- تفسير الزّهري للفرع والعتيرة ٩١
- العتيرُ في لغة العرب ٩١
- تفسير الفرع في رواية ابن رافع ٩٢
- كلام ابن دحية حول حديث : لا فرع ولا عتيرة ٩٣
- تصحيف للأصمعيّ في بيت شعريّ ٩٤
- العتيرة عند أهل الجاهليّة ٩٤
- كلام لابن العربيّ في دليل من نزع إلى وجوب العتيرة ٩٤

- ٩٥ تعقّب ابن دحية ابن العربي في حديث عزاه لصحيح مسلم وليس فيه
- ٩٦ - ٩٥ تضعيف ابن دحية لهذا الحديث بعد أن ذكر له طريقين عند الإمام أحمد
- ٩٧ - ٩٦ كلام علماء الجرح والتعديل في عبد الكريم بن أبي المخارق
- ٩٧ نسب مخنف بن سليم
- ٩٧ جهالة أبي رملة ويقال : أبو رميلة
- ٩٨ كلام ابن دحية في أنه لا تسنّ عترة أصلاً
- ٩٨ لا يحفظ لمخنف بن سليم ولا لابنه حبيب سوى حديث واحد في العترة
- ٩٨ الخامس عشر: المبرء لبراءة من لا يستحلّ فيه القتال من الظلم كما في اعتقاد الجاهلية
- ٩٨ السادس عشر : المشقشق لتمييز المتمسك بدينه من المقاتل فيه عند أهل الجاهلية
- ٩٨ السابع عشر : شهر الله وهو اسم وضع في الإسلام
- ٩٨ الثامن عشر : أنه مشتق من الرواجب وهي ظهور السلاّمات
- ٩٩ حقيقة البراجم والرواجب ونقل عن أبي جعفر النحاس
- ٩٩ قول المبرّد : من الرواجب اشتق اسم رجب لأنه في وسط السنة
- ٩٩ - ١٠١ حديث أبي سعيد الخدري في فضل صيام أيام من رجب ورواية ابن دحية له بإسناده ...
- ١٠١ حكم ابن دحية على هذا الحديث بالوضع
- ١٠١ ذمّ ابن دحية لكتاب شفاء الصدور للنقاش وكلمة للخطيب البغدادي
- ١٠٢ اتّهام العلماء النقاش بالوضع والكذب
- ١٠٢ جهالة الكسائي راوي حديث أبي سعيد الخدري
- ١٠٢ حديث أنس بن مالك في فضل صيام أيام من رجب واتّهام ابن الأزر بوضعه
- ١٠٣ كلمة شعبة في أبان بن أبي عيّاش
- ١٠٣ ثناء عاطر لابن دحية على شعبة بن الحجاج العتكي

- كلام علماء الجرح والتعديل في عمرو بن الأزهر ١٠٤
- من الوضّاعين في شهر رجب مأمون الذي وضع مائة ألف حديث ١٠٤ - ١٠٥
- حديث آخر عن أنس في نهر في الجنة اسمه رجب وهو حديث موضوع ١٠٥
- حديث أبي هريرة في فضل صوم السّابع والعشرين من رجب ورواية ابن دحية له بإسناده عن الحافظ السّلفي ١٠٦
- بيان علّة هذا الحديث وهو شهر بن حوشب وكلام العلماء فيه ١٠٧
- قصة شهر بن حوشب في سرقة الخريطة من بيت المال ١٠٨ - ١٠٩
- رواية ابن القاسم عن مالك فيمن سرق من بيت المال ١٠٩
- كراهة الإمام أحمد لأفراد رجب بالصّوم وتوجيه ابن دحية لتوثيق أحد لشهر بن حوشب ... ١٠٩
- الجرح عند الفقهاء أعمل من التعديل ١٠٩ - ١١٠
- تحديد بعض القصّاص لتاريخ الإسرائ برجب واعتبار ابن دحية ذاك عين الكذب ١١٠
- صلاة الرّغائب والمتهم بوضعها ١١١ - ١١٢
- كلمة عبد الله الأنصاريّ الهرويّ في عدم ثبوت شيء في فضل رجب ١١٢
- ما روي من كراهة صوم رجب عن أبي بكر وعمر ١١٣
- ثناء العلماء على مسعر بن كدام ١١٤
- ترجمة ابن دحية لوبرة بن عبد الرّحمن وخرشة بن الحرّ ١١٥
- سند ابن دحية في رواية سنن سعيد بن منصور الخراسانيّ ١١٥ - ١١٦
- كراهة صوم شهر رجب لثلاثة أوجه ذكرها الطّوطوشيّ ١١٦
- أحاديث في فضل صوم ثلاثة أيام من كلّ شهر ١١٧
- حديث عائشة في صوم رسول الله ﷺ ثلاثة أيام من كلّ شهر ورواية ابن دحية بإسناده عن شيخه أبي القاسم الفراويّ ١١٧ - ١١٨

- فائدتان مستنبطتان من هذا الحديث ذكرهما ابنُ دحية ١١٨
- يزيد بن سنان الضَّبْعِيُّ أبي الأزهر الملقَّب بالرَّشِك وتقييد ابن دحية له بِأَرَشِك ١١٨
- الرَّشِك بلغة أهل البصرة القسَّام وكلمة التَّرمِذي في ذلك ١١٨
- تقييد ابن دحية له بخراسان بفتح الرَّاء عن أهل فارس وهو الغيور عندهم ١١٨
- قولان في سبب تسميته بالرَّشِك ١١٩
- استغراب ابن دحية لبث العقرب في لحية يزيد بن سنان ثلاثة أيام ورأي لطيف
- له في ذلك واعتباره أولى من تكذيب قصَّة العقرب ١١٩ - ١٢٠
- قاعدة مهمَّة في استعمال الخير وأنه ينبغي أن يكون صحيحا مشروعا ١٢٠ - ١٢١
- كراهة ابن عباس صيام رجب خيفة أن يرى الجاهل أنه مفترض ١٢١
- وصول ابن دحية إلى أصبهان وقراءته جميع معجم الطَّبراني الكبير وهو ستون
- ألف حديث على شيخه أبي جعفر الصَّيدلاني ١٢٢
- حديث ابن عباس في نهى رسول الله ﷺ عن صيام رجب كلُّه ورواية ابن دحية
- له بإسناده عن شيخه أبي جعفر الصَّيدلاني ١٢٢
- بيان علَّة الحديث وهو داود بن عطاء وتضعيف الإمام أحمد له ١٢٣
- كيفية معرفة صحَّة الحديث ١٢٣
- كلمة الإمام عبد الله بن المبارك في أنَّ الإسناد من الدِّين ١٢٣
- أثر الأحاديث الموضوعة والضعيفة جدًّا والمنكرة في إفساد السَّنن ١٢٣
- نقل الحديث أعظم الشَّهادات لأنها شهادةٌ على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ١٢٤
- بعد ابن دحية عن الاستدلال بالموضوعات والغرائب والأفراد من رواية الكذبة والمجروحين ١٢٤
- حديث أبي هريرة في خطر تعمُّد الكذب على النَّبي ﷺ ١٢٤
- حديث موضوع فيمن بلغه فضل عن الله تعالى فعمل به أعطاه الله ذلك وإن لم

١٢٧ - ١٢٤	يكن كذلك وبيان طرقه وعمله
١٢٦	كلام الشافعيّ في أبي جابر البياضي ورواية ابن دحية له بإسناده
١٢٧	الكذب وإن كان حراماً فهو على رسول الله ﷺ أعظمُ إثماً
١٢٧	سبب تعظيم أهل الجاهليّة لشهر رجب
١٢٧	بقاء حرمة شهر رجب في الإسلام لأنه أحد الأربعة الحرم
١٢٨	الحرام في لغة العرب
١٣١ - ١٢٨	اختلاف العلماء في تحريم القتال في الأشهر الحرم
١٣١	فوائد مستنبطة من حديث : من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار
١٣٧ - ١٣٢	أنواع علوم الحديث وتصريح ابن دحية بأنها تنقسم إلى تسعين قسمًا
١٣٢	تعريف المفصل
١٣٢	تعريف المفسّر
١٣٢	تعريف المجمل
١٣٢	تعريف الواجب
١٣٣	تعريف المندوب
١٣٣	تعريف الخاصّ
١٣٣	تعريف العامّ
١٣٣	تعريف المطلق
١٣٣	تعريف المقيد
١٣٣	تعريف الشاذّ
١٣٣	بم يكون الترجيح بين الرواة ؟
١٣٣	تنبيه الإمام مالك في موطنه على معظم أصول الفقه ومثال لذلك

- تعريف المعلّ والمعلول في اللغة ١٣٤
- رواية النظير عن النظير ومثاله ١٣٤ - ١٣٥
- رواية الكبير عن الصّغير ومثاله ١٣٥
- رواية الفاضل عن المفضول ومثاله ١٣٥
- رواية الشّيخ عن التّلميذ ومثاله ١٣٥
- رواية من حدّث ثمّ نسي ومثاله ١٣٦ - ١٣٧
- تعريف المسند ومثاله ١٣٨ - ١٣٩
- تعريف سند الحديث ١٣٩
- السّند هو الذي عليه المعتمد وتكون فيه الإجازة والمكاتبّة ومثاله ١٣٩ - ١٤٠
- طلب يحيى بن سعيد الأنصاريّ من مالك أن يكتب له أحاديث من الأقضية من
أحاديث ابن شهاب الزّهريّ ورواية ابن دحية ذلك بإسناده ١٤٠ - ١٤١
- اختلاف القائلين بصحّة الإجازة في عبارة التّحديث بها ١٤١ - ١٤٤
- مذهب مالك بن أنس في ذلك وقصّة رواها ابن دحية بإسناده ١٤١ - ١٤٣
- دخول ابن دحية بغداد واجتماعه بالحافظ ابن الجوزيّ ١٤٣
- مذهب أبي نعيم في الإجازة ودفاع ابن دحية عنه ١٤٣ - ١٤٤
- أدلة استعمال حدّثنا وأخبرنا في الإجازة ١٤٥ - ١٤٦
- ضرورة الإجازة في الرواية وكلام ابن عتاب في ذلك رواه ابن دحية بإسناده ... ١٤٦ - ١٤٧
- بصحّة الإجازة والمكاتبّة قال جماعة من كبار العلماء ١٤٧
- من حجج القول بالإجازة منقولة من كتاب نادر لأبي العبّاس الوليد بن بكر
الغمريّ الأندلسيّ: الرّجاسة في صحّة القول بالإجازة ١٤٧ - ١٤٨
- بيتان من الشّعور استدعى بهما الشّافعيّ من محمّد بن الحسن إجازة كتبه

- وإباحتها له لينسخ منها ورواية ابن دحية ذلك بإسناده ١٤٩ - ١٥٠
- إجازة الشافعيّ كتبه لحسين الكرايسيّ ١٥٠
- باب القول في بيان القراءة والعرض والسّماع والمناولة ١٥١
- أولها وأعظمها : القراءة على العالم أو من العالم المعصوم على التّلميز ١٥١
- حديث عبد الله بن عباس في نزول جبريل عليه السّلام بالوحي على رسول الله ﷺ
- ورواية ابن دحية للحديث بإسناده ١٥١ - ١٥٢
- ما يستنبط من حديث ابن عباس المذكور ١٥٢
- قول سفيان بن عيينة في سبب تغيير التّوراة والإنجيل وهما من عند الله ١٥٢
- حديث عائشة في أنّ جبريل كان يعارض النّبي ﷺ القرآن كلّ عام ورواية ابن دحية له بإسناده عن شيخه أبي جعفر الصّيدلانيّ ١٥٣ - ١٥٤
- معنى العرض على العالم ١٥٤
- حديث الأعرابيّ الذي شدّد على رسول الله ﷺ في المسألة ورواية ابن دحية له بإسناده عن أبي الوقت السّجزيّ بالإجازة العامّة ١٥٥ - ١٥٦
- كون هذا الحديث حجّة في القراءة على العالم ١٥٦
- اختيار مالك بن أنس في أعلى مراتب نقل الحديث القراءة على الرّاوي عرضاً كعرض القرآن ورواية ابن دحية ذلك عنه بإسناده إلى الغمريّ الأندلسيّ ١٥٦ - ١٥٧
- ما رواه القعنبّي عن مالك في تفضيل القراءة على الشّيخ على قراءة الشّيخ على التّلميز ... ١٥٧
- حجّة مالك في ذلك ١٥٧
- نصيحة مالك لنافع بن أبي نعيم القاريّ أن لا يكون إماماً في المحراب ١٥٧ - ١٥٨
- ماذا يقال في الإجازة ١٥٨
- رأي مالك بن أنس ١٥٨

- رأي الأوزاعي رأي الأوزاعي ١٥٨
- رأي أبي سليمان الخطابي رأي أبي سليمان الخطابي ١٥٨ - ١٦٠
- ردّ أبي العباس الوليد بن بكر الغمريّ الأندلسيّ على الخطابيّ ١٥٩
- ترجمة البخاريّ في كتاب العلم : باب قول المحدث : حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا ١٦٠
- عبد الله بن وهب أوّل من سنّ في التّحديث بمصر أخبرنا فيما هو قراءة على الرّاوي وحدّثنا فيما هو سماع من لفظ الرّاوي ١٦١
- قول الشّافعيّ في : أخبرنا وحدّثنا ١٦١
- قول أحمد بن حنبل في : أخبرنا وحدّثنا ١٦١
- استحسان التّجزيّ لقول الإمام أحمد بن حنبل ١٦٢
- قول إسحاق بن راهويه وطائفة من أهل خراسان في : أخبرنا وحدّثنا ١٦٢
- قول يحيى بن يحيى الليثيّ في صحيح مسلم : قرأتُ على مالك وسبب ذلك ١٦٢
- رأي أبي العباس الوليد بن بكر الغمريّ الأندلسيّ في عبارة يحيى الليثيّ ١٦٣
- قول عليّ بن أبي طالب في عوارض الشّبه القادحة في القلب ١٦٣
- قول ابن عينة وأهل المدينة في : حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ وأنا شيء واحد ١٦٣ - ١٦٤
- قول أبي مروان بن سراج في كون حدّثنا وأخبرنا شيئاً واحداً ورواية الحافظ ابن دحية ذلك عنه بإسناده ١٦٤
- استدلال ابن دحية ببعض الآيات على أنّ الحديث والخبر والنّبأ شيء واحد ١٦٥
- استدلال الطّحاويّ بحديث ابن مسعود واستبطاء ابن دحية بعض فوائده ١٦٥ - ١٦٨
- الحجّة في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان ١٦٨
- كتاب عمرو بن حزم أصل في صحّة الرّواية على وجه المناولة ورواية ابن دحية
- لذلك الحديث بإسناده عن شيخه محمّد بن سعيد الأنصاريّ ١٦٨ - ١٦٩

- ترجمة عمرو بن حزم ١٦٩ - ١٧٠
- ترجمة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١٧٠ - ١٧١
- ترجمة عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١٧١
- تلقي جمهور العلماء كتاب عمرو بن حزم بالقبول والعمل ١٧١
- حكم مسّ المصحف لمن كان على غير وضوء ١٧١
- حديث احتجّ به البخاريّ على المناولة ١٧٢ - ١٧٤
- ترجمة عبد الله بن جحش الأسديّ الصّحابيّ ١٧٢ - ١٧٣
- نقل عن مالك بن أنس في المناولة ١٧٤ - ١٧٥
- أحاديث وآثار فيها حجة على المناولة ١٧٥
- كلام مطوّل لأبي العبّاس الوليد بن بكر الغمريّ الأندلسيّ في المناولة ١٧٦
- السّماع هو الأصل المعوّل عليه ١٧٧
- قول حمّاد بن زيد في ذكر الله لأهل الحديث في القرآن ورواية ابن دحية ذلك بإسناده ١٧٧ - ١٧٨
- إجماع أهل العلم على قبول خبر الواحد العدل ١٧٨
- تعريف المتّصل ١٧٩
- تعريف المرفوع ١٧٩
- تعريف المعنعن ١٧٩
- شروط حمل العنينة على الاتّصال ١٧٩ - ١٨٠
- قول شعبة : فلان عن فلان ليس بحديث ١٨٠
- عيب الإمام أحمد على الوليد بن مسلم في قوله: عن في منقطع ليدخله في الاتّصال ١٨٠ - ١٨١
- الاختلاف في أنّ هل هي بمعنى عن ١٨١ - ١٨٢
- مراتب الرّواية من الصّحابة عن النّبي ﷺ ١٨٣ - ١٨٤

- تعريف المرسل ومثاله ١٨٤
- ما أرسله غير كبار التابعين يسمونه المعضل ١٨٤
- مرسل الثقة تجب به الحجّة في مذهب مالك والحجّة في ذلك ١٨٤ - ١٨٥
- قول الطبريّ : إنّ التابعين أجمعوا على قبول المرسل وردّ ابن دحية عليه ١٨٥
- الشافعيّ أوّل من أبى قبول المرسل ١٨٥
- المرسل عند أحمد بن حنبل حجّة ! ١٨٥
- عند طائفة من المالكيّين مراسيل الثقات أولى من المسندات ! ١٨٥ - ١٨٦
- تعريف المنقطع وأمثله ١٨٦ - ١٨٧
- حجّة ردّ الحديث المنقطع ١٨٧ - ١٨٨
- تعريف الموقوف ومثاله ١٨٨
- رفع الموقوفات ومخالفة من وقفه من الثقات ومثاله ١٨٨ - ١٨٩
- تعريف الحسن ومثاله ١٨٩ - ١٩٠
- كلام علماء الجرح والتعديل في عمرو بن أبي عمرو ١٩٠ - ١٩١
- حكم إتيان البهيمة ١٩١ - ١٩٢
- حكم أكل البهيمة التي أُتيت ١٩٢
- حكم قتل البهيمة التي أُتيت ١٩٢ - ١٩٣
- الحسن عند الإمام الترمذيّ ومثاله ١٩٣ - ١٩٤
- تنبيه ابن دحية إلى صحّة إسناده حديث أنّه لا معنى لتحسينه كما قال الترمذيّ ١٩٤
- بيان الترمذيّ نفسه لمراده بالحديث الحسن ١٩٤
- ردّ ابن دحية على الإمام الترمذيّ في حديث قال: هو أحسنُ شيء في الباب
- واعتباره أقبح حديث في ذلك الكتاب ! ١٩٥

- كلام علماء الجرح والتعديل في كثير بن عبد الله ١٩٦
- ترجمة عمرو بن عوف المزنيّ الصحابيّ ١٩٧
- الحديث الغريب لا يحتجّ به ولو رواه مالك بن أنس ويحيى القطان وقول أبي داود في ذلك ورواية ابن دحية له بإسناده ١٩٨ - ١٩٧
- نقول في الحديث الغريب من رسالة أبي داود إلى أهل مكّة في وصف سننه ١٩٩ - ١٩٨
- احتجاجهم بالحديث الحسن ١٩٩
- كلام أهل الجرح والتعديل في هشام بن حجير ٢٠٠ - ١٩٩
- تعريف الضّعيف ٢٠١
- تقديم الإمام أحمد الضّعيف على القياس ومرادهم بالضّعيف عند أحمد ٢٠١
- عدم احتجاج الإمام أحمد بالحديث المتروك ٢٠١
- مسألة الوصيّة للقاتل وفيه حديث لم يحتج به أحمد لشدة ضعفه ٢٠٢ - ٢٠١
- كلام علماء الجرح والتعديل في مبشر بن عبيد والحجاج بن أرطاة ٢٠٣ - ٢٠٢
- رأي لابن دحية في احتجاج الحنابلة بأحاديث مسند الإمام أحمد رغم أنّ أكثرها لا يحلّ الاحتجاجُ بها وتعقّب الألباني رحمه الله ابن دحية في ذلك ٢٠٣
- لا يحلّ الآن لمسلم عالم أن يذكر إلّا ما صحّ عن رسول الله ﷺ ٢٠٣
- تعريف المنكر ٢٠٤ - ٢٠٣
- تعريف الباطل ٢٠٤
- تعريف الموضوع ٢٠٤
- كثرة الأحاديث الموضوعة ٢٠٥
- حديث تمزيق الرداء موضوع ورواية ابن دحية له بإسناده مع بيانه لوضعه ٢٠٦ - ٢٠٥
- كلام علماء الجرح والتعديل في حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس

- وعبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي أبي أويس ٢٠٦ - ٢٠٧
- إشارة ابن دحية إلى جملة من الأحاديث الموضوعة ٢٠٧ - ٢٠٨
- من كبار الضّاعين عبد الكريم بن أبي العوجاء وكلمته لما أيقن بالقتل ٢٠٨
- ومن كبارهم أحمد بن عبد الله الجوياري واضع الحديث في ثلب الإمام الشافعي ٢٠٩
- ومنهم مأمون بن أحمد الهروي ٢٠٩
- إفساد الجوياري عقيدة محمد بن كرام ٢٠٩
- كلام ابن دحية عن نسبة الجوياري ٢٠٩
- سكن ابن دحية في جويارة مدة ٢٠٩
- جملة من كبار الضّاعين وكلمة للإمام النسائي وابن غير ٢١٠ - ٢١١
- كلمة حماد بن زيد في وضع الزنادقة أربعة عشر ألف حديث ٢١١
- جملة من الأحاديث الموضوعة ٢١١ - ٢١٣
- من الموضوعات حديث في فضل الخبز ورواية ابن دحية له بإسناده وبيانه لوضعه ٢١٣ - ٢١٤
- كلام علماء الجرح والتعديل في الوليد بن محمد الموقري ٢١٤
- جملة أخرى من الأحاديث الموضوعة ٢١٤ - ٢١٦
- حديث موضوع في فضل من أكل فولةً بقشرها وتعجب ابن دحية من الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي كيف ذكر ذلك في مسنده ٢١٦
- رواية ابن دحية هذا الحديث بإسناده إلى بقي بن مخلد ٢١٦ - ٢١٧
- بيان ابن دحية لعلّة هذا الحديث وهو عبد الله بن عمر الخراساني ٢١٧
- من الموضوعات أحاديث دعوات الخواصّ بالكلمات السريانية والعبرانية ٢١٧
- اعتزاف أبي العيّن أنّه والجاحظ وضعاً حديث فذك ٢١٧ - ٢١٨
- الكلام في الضّاعين من النصيحة لله ورسوله وليس بغيبة ٢١٨

٢١٨ بيان أمر الكذاب في الحديث وأمر أئمة الحديث بذلك
٢١٩ كلمة شعبة في كون بيان حال الكذاب من الغيبة في الله
٢١٩ كلمة الشافعي في عدم السكوت عن أمر الكذاب
٢١٩ كلمة ابن دحية في الصفات التي تلزم المحدث
٢٢٠ شعر لابن مفلح الأندلسي في رواية الأحاديث بلا تمييز
٢٢١ آخر الكتاب وإشارة ابن دحية إلى كتابه في فضائل شعبان
٢٨٧ - ٢٢٣ فهارس الكتاب
٢٢٧ - ٢٢٥ فهرس الآيات
٢٣١ - ٢٢٨ فهرس الأحاديث
٢٣٥ - ٢٣٢ فهرس الآثار والأقوال
٢٣٧ - ٢٣٦ فهرس الشعر
٢٣٨ فهرس الغريب
٢٤٠ - ٢٣٩ فهرس الكتب الواردة في النص
٢٤٢ - ٢٤١ فهرس المصطلحات العلمية
٢٤٤ - ٢٤٣ فهرس البلدان التي رحل إليها ابن دحية
٢٤٥ - ٢٤٤ فهرس شيوخ ابن دحية
٢٤٧ - ٢٤٦ فهرس أقوال ابن دحية في الجرح والتعديل
٢٧٢ - ٢٤٨ فهرس المصادر والمراجع
٢٨٧ - ٢٧٣ فهرس الموضوعات

جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ

مِنْ إِمْلَاءِ

السَّيِّخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرِ
رِوَايَةِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هَبِيبَةَ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

جَمَالُ عَزُّونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد :

فهذا جزءٌ لطيف من إملاء الحافظ الكبير محدث الشام أبي القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقيّ المتوفى ٥٧١ هـ صاحب التآليف الغزيرة والأجزاء الكثيرة والإملاءات الوفيرة؛ التي دلت على سعة حفظه، وعلوّ كعبه في علم الحديث.

وقد ذكر هذا الجزء وعزاه للحافظ ابن عساكر أبو شامة المقدسيّ في « الباعث على إنكار البدع والحوادث » فقال :

« قد أملى في فضل رجب الشيخ الحافظ أبو القاسم عليّ بن الحسن محدث الشام مجلساً، وهو السادس بعد الأربعمئة من أماليه، وقد سمعناه من غير واحد ممن سمعه عليه، ذكر فيه ثلاثة أحاديث منكورة »، ثم ذكر أبو شامة تلك الأحاديث الثلاثة وقال: « وله فيه إملاء آخر »، وغالب الظنّ أنّه يشير بهذا إلى جزئنا هذا الذي ضمّ مجلسين في فضل رجب، بدليل أنّ الأحاديث الثلاثة التي نقلها أبو شامة عن ابن عساكر لا توجد في جزئنا

هذا. ويؤكد ذلك أنّ أبا شامة نقل عن ابن عساكر بيتين من الشعر لا نرى لهما أثراً في جزئنا هذا ، قال أبو شامة :

« وقد ذكر الحافظ أبو القاسم حديث أبي هريرة هذا بعد تلك الأحاديث الثلاثة في المجلس الذي أملاه في فضل رجب، ثمّ أنشد أبياتاً لنفسه منها :

يا طالبَ الشَّربِ في الفردوسِ في رجبٍ إن رمتَ ذاكَ فصمَّ الله في رَجَبِ
وصلِّ فيه صلاةَ الرَّاعِبِينَ وصُوم فكلُّ مَنْ جدَّ في الطَّاعاتِ لم يَحِبِّ

و كنتُ أودُّ أنّ الحافظَ رحمه الله لم يفعل ذلك فإنّ فيه تقريراً لما في تلك الأحاديث المنكرة، فقدّره كان أرفعَ من أن يُحدّث عن رسول الله ﷺ بحديثٍ يرى أنّه كذبٌ، ولكنّه جرى في ذلك على عادة جماعةٍ من أهل الحديث يتساهلون في أحاديث فضائل الأعمال ونحوها، وهذا عند المحقّقين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقهاء خطأ، بل ينبغي أن يبيّن أمره إن علم ذلك وإلاّ دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ : من حدّث عني حديثاً يرى أنّه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبِينَ»^(١).

والحاصلُ الذي يظهر أنّ للحافظ ابن عساكر إملاءان في فضل شهر رجب، أحدهما هذا الذي بين أيدينا^(٢)، والآخر الذي نقل عنه أبو شامة وهو المجلس السادس بعد الأربعمئة ، ولم يصلنا والله تعالى أعلم .

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) في بداية المجلس الثاني من هذا الجزء جاء فيه ما يلي: « مجلس آخر وهو السّابع والسّتون بعد ... »، وفيه طمسٌ بسبب الرطوبة تعذّر معه معرفة المائة التي بعد كلمة : « بعد ».

وذكر هذا الجزء أيضا جلال الدين السيوطي فقال: « جزء فيه مجلسان في فضل رجب لابن عساكر »^(١).

وهو من مجاميع المدرسة العمرية بدار الكتب الظاهرية بدمشق الشام، ويقع ضمن مجموع [رقم : ٧١] ، ق (١٠٧ - ١١٥) .

لقد احتوى هذا الجزء على مجلسين أملاهما الحافظ ابن عساكر في فضل رجب، وكان الإملاء سنة ٥٦٦ هـ أي قبل وفاته بخمس سنوات، وسمع عليه المجلس الأول بلفظه وإملائه ابن أخيه أبو الفضل أحمد بن محمد ابن الحسن بن هبة الله الشافعي (٥٤٢ هـ - ٦١٠ هـ) في ١٥ رجب من السنة المذكورة، وحضر السماع جمع غفير وردت أسماء بعضهم في طباق السماع.

وبعد هذا التاريخ بيوم واحد وتحديدًا في يوم الجمعة ١٦ رجب من عام ٥٦٦ هـ أملى الحافظ ابن عساكر المجلس الأول وسمعه منه جماعة منهم إبراهيم بن بركات الخشوعي (٥٥٨ هـ - ٦٤٠ هـ) .

وفي يوم الخميس ٢٣ رجب أملى ابن عساكر المجلس الثاني من هذا الجزء بالمدرسة النورية بدمشق وسمعه عليه جماعة منهم ابن أخيه أبو الفضل أحمد بن محمد بن الحسن بن هبة الله الشافعي، وعلى هذا الأخير قرأ الجزء كله بمجلسيه كاتبه محمد بن أبي القاسم بن محمد بن أسعد بن الحلیم الحنفي^(٢)، وحضر السماع أخوه أبو طالب الحسين وشرف الدين عمر بن

(١) المنجم في المعجم ص ١٠٢ .

(٢) كتبه لنفسه بخط معتاد بجامع دمشق، وقد أصابت الرطوبة الأوراق الأخيرة وطمست كثيراً من كلماتها، وانظر انظر فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وضعه ياسين السّوّاس ص ٣٦٤ .

عبد العزيز بن محمد الخوارزمي القاضي، وذلك في يوم الأحد ١٣ رجب من عام ٦٠٩ هـ، أي قبل وفاة ابن أخي ابن عساكر تاج الأمناء أبي الفضل بسنة واحدة .

وممن سمع المجلس الأول من هذا الجزء على ابن عساكر أبو المعالي أسعد بن المسلم بن مكّي بن خلف بن علّان القيسي (٥٦٠هـ - ٦٣٦هـ)، ثم سُمع عليه هو في شهر رمضان من عام ٦٢٣هـ بجامع دمشق .

وأخيراً يذكر يوسف بن عبد الهادي (٨٤٠هـ - ٩٠٩هـ) سنده في سماع هذا الجزء قائلاً: « أخبرنا به جماعة من شيوخنا إجازةً عن ابن الحب^(١)، وكتب يوسف بن عبد الهادي^(٢) .

وهذه السّماعاتُ صحيحةٌ ثابتةٌ تؤكّد على صحّة نسبة هذا الجزء للحافظ ابن عساكر الذي يروي في ثناياه عن شيوخ له معروفين بأسانيد معلومة مشهورة تكرر ذكرها في تاريخ دمشق وفي أجزاء كثيرة أملاها الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى .

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله المقدسي الشهير بابن الحب الصّامت (٧١٣هـ - ٧٨٩هـ) محدث ضابط متقن، سماعه مثبت على كثير من أجزاء المقادسة بالمكتبة الظاهرية، وهو مؤلف الكتاب النفيس صفات ربّ العالمين، ويعمل على تحقيقه وخدمة الحياة فيه أخونا الفاضل عمّار بن سعيد تملت، وانظر عن ابن الحبّ الجمع المؤسّس للمعجم المفهرس ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ للحافظ ابن حجر العسقلاني .

(٢) ل ١١٥ ب من هذا الجزء .

الحمد لله
على ما افاض

الحمد لله



في فضل رجب

من الامام (عليه السلام) ان رجب ايام
تدبر فيها نبي رافع العلم امن الدنيا نافع الانسان في الدنيا
اتمنى ان يكون هذا اليوم في رجب
سبحان من جعل رجب اياما عظيمة الخلق والوفاء
والمعروف والبر الحسن معهما اليه العلم والهدى
الحمد لله

الحمد لله على ما افاض
الحمد لله على ما افاض

الحمد لله على ما افاض
الحمد لله على ما افاض
الحمد لله على ما افاض
الحمد لله على ما افاض

فانت الغافر التواب والمنان بالرب و انت الفادر الوهاب والمغفل
وبما ترجوا اجابتنا شواك الفادح الكرب
ثم الاملا وبعده الحمد لله

على ابره خط انج ناهج الافنا لصوتو تلفت ساعا من انقط غمي وباطني
وسمع معي الحبيبي الحسن وعبد الله وعبد الرحمن بن احمد بن الحسن بن محمد بن
واناه انج الامام الكاظم ابو محمد القاسم بن علي واناه ابو طاهر بن علي بن محمد بن
نور العقبه ابو بكر عبد الرحمن بن سلطان بن يحيى واناه عبد الله بن احمد وعبد
الله بن محمد بن محمد بن يحيى بن الوصي والكاظم ابو الخطاب عمر بن محمد بن علي بن الحسن
واحمد بن شاهبه الله بن محمود بن نصر بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين
بن علي بن واناه محمد بن محمد بن احمد بن عبد الرحمن بن ربه بن محمد بن محمد بن
الحسين بن الحسن بن محمد بن احمد بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين
بن علي بن محمد بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين
بن علي بن محمد بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين

شعنا وانا فاذ ان السمع الممل فاعده منهم ابرههم الحويك دارت ابرههم الحويك
ابنهم والله بن احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين

آخر المجلس الأول من الجزء

33

استغنى قال انما سمى رجا لان الخلاء من
الجبانة وطه احدنا ابو الفتح المصبي الغصني في الفتح الغصني
ابو عبد الله محمد بن الحسن السمراني لنفسه

یا صاحب الملک فرج ابشر لشرف الحق من رحمت
فرجی و الجنان شاربه ان حام فی بغیة العرب
فرج الشهد و اغتته و کن فی عید الخاف من غبت
نار حم عت ک بطینها عنک یوم فی انق الاوب

سورة الاحقاف

صفحة الحاشية محمد بن النعمان بن محمد بن الحسين

[illegible]

جُزْءٌ فِي فَضْلِ رَجَبٍ

مِنْ إِمْلَاءِ

السَّيِّخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْحَافِظِ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرِ
رِوَايَةِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هَبِيبَةَ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ عَنْهُ

قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

جَمَالَ عَزُّونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - حَدَّثَنَا^(١) عَمِّي الشَّيْخُ الْأَجَلِيُّ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ هُبَاشَةَ اللَّهِ إِمْلَاءً مِنْ لَفْظِهِ وَقِرَاءَةً عَلَيْهِ مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ خَامِسَ عَشَرَ رَجَبَ سَنَةِ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُسْتَمْلِيُّ^(٢) ، أَنَا أَبُو عَثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَحِيرِيُّ ، أَنَا أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَحِيرِيُّ ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْعَسْكَرِيُّ ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ النَّمِيرِيُّ ، ثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ^(٣) ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ^(٤) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :

« لَا أَمْرُ بِصُومِ شَهْرٍ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِرَجَبٍ وَشَعْبَانَ »^(٥) .
لَمْ أَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

-
- (١) قَائِلُ ذَلِكَ هُوَ تَاجُ الْأَمْنَاءِ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هُبَاشَةَ اللَّهِ الدَّمَشَقِيُّ رَاوِي هَذَا الْجُزْءِ عَنْ عَمِّهِ ابْنِ عَسَاكِرَ ، انْظُرْ عَنْهُ : سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢٢٢/٢٦ .
- (٢) زَاهِرُ بْنُ طَاهِرِ الشَّحَّامِيِّ .
- (٣) ابْنُ بَابِ الصَّفَّارِ أَبُو سَهْلٍ الْأَنْصَارِيُّ .
- (٤) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْدُوسِيُّ .
- (٥) إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا مِنْ أَجْلِ يَوْسُفَ بْنِ عَطِيَّةَ وَهُوَ مَتْرُوكٌ كَمَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَالْحَدِيثُ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرِ ابْنِ عَسَاكِرَ .

٢ - أخبرنا^(١) أبو الحسن عليُّ بن الحسن السُّلَميُّ^(٢) إذناً، أنا أبو القاسم عبدُ العزيز بن بندار في كتابه إليَّ من مكَّة .

ح^(٣) : وأخبرنا أبو الحسن عليُّ بن المُسَلِّمِ الفقيه، ثنا عبدُ العزيز بن أحمد بن محمَّد التَّميميُّ^(٤) لفظاً، ثنا أبو القاسم عبدُ العزيز بن بندار بن عليُّ الشَّيرازيُّ من لفظه بالمسجد الحرام .

ح : وأنا أبو القاسم إسماعيلُ بن محمَّد بن الفضل التَّيميُّ الحافظُ بأصبهان، أنا عبدُ الملك بن الحسن الأنصاريُّ بمكَّة، ثنا عبدُ العزيز بن بندار، ثنا أحمدُ بن إبراهيم . قال إسماعيلُ^(٥) : ابنُ فراسٍ ، ثنا أحمدُ بن الحسن بن هارون . وقال عليُّ^(٦) : الحسن بن أحمد بن الحسن بن هارون^(٧) .

وقال الدِّينوريُّ الورَّاق^(٨) : ثنا أبو جعفر محمَّد بن هشام، ثنا أبو همام^(٩) ،

(١) قائلُ ذلك الآن فصاعداً الحافظُ ابنُ عساكر .

(٢) المشهورُ بابنِ المَوازي .

(٣) علامةُ تحويلِ الإسناد .

(٤) الكتَّانيُّ صاحبُ جزءِ فضلِ رجب الذي ينقلُ عنه ابنُ حجر وغيره .

(٥) يعني قوامُ السُّنة إسماعيلُ بن محمَّد حيث قال في إسناده: « أحمد بن إبراهيم بن فراس، ثنا أحمد بن الحسن بن هارون الدِّينوريُّ الورَّاق ... » .

(٦) لا يظهرُ أيُّ عليٍّ أراد هنا ابنُ عساكر فقد رواه عن اثنين بهذا الاسم الأوَّل: عليُّ بن الحسن السُّلَميُّ أبو الحسن، والثَّاني: عليُّ بن المُسَلِّمِ الفقيه، وإن كان هذا أقربَ للمراد والله أعلم .

(٧) يعني بدل : أحمد بن الحسن بن هارون .

(٨) وهو : أحمد بن الحسن بن هارون الدِّينوريُّ الورَّاق .

(٩) أبو همام الوليدُ بن شجاع السَّكُونيُّ .

ثنا عثمان بن مطر، [عن عبد الغفور بن سعيد^(١)]، عن عبد العزيز بن سعيد^(٢)، عن أبيه^(٣) قال : قال رسول الله ﷺ :

« إِنَّ رَجَبَ شَهْرٌ عَظِيمٌ، تُضَاعَفُ فِيهِ الْحَسَنَاتُ، فَمَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَجَبٍ كَانَ كَصِيَامِ سَنَةٍ، وَمَنْ صَامَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ أَغْلَقَ عَنْهُ سَبْعَةُ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَمَنْ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَمَنْ صَامَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ : أَنْ قَدْ غُفِرَ لَكَ مَا قَدْ سَلَفَ، فَاسْتَأْنَفِ الْعَمَلَ وَقَدْ بُدِّلَتْ بِالسَّيِّئَاتِ الْحَسَنَاتُ »^(٤) .

(١) من التَّغْيِبِ والتَّهْيِيبِ لقوام السُّنَّةِ فقد رواه ابنُ عساكر عنه به، وكذا هو في مصادر التَّخْرِيجِ الأُخْرَى .

(٢) ابنُ سعد بن عبادة ، ذكره ابنُ حَبَّانٍ في الثَّقَاتِ ١٢٥/٥ - ١٢٦ .

(٣) سعيد أبو عبد العزيز الأنصاريُّ غيرُ منسوبٍ كما قال الطَّبْرَانِيُّ في المعجم الكبير ٨٣/٦ ، لكن رأيتُ الحافظَ ابنَ حَبَّانٍ في ثقاته ١٢٥/٥ - ١٢٦ نسبه حين ذَكَرَ ولدهُ فقال : «عبدُ العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة ...» . وقد ذَكَرَ سعيداً في الصَّحَابَةِ ابنُ قَانِعٍ في معجم الصَّحَابَةِ ٢٦٣/١ ، وأبو نعيمٍ في معرفة الصَّحَابَةِ ١٣٠٤/٣ ، وابنُ حجرٍ في الإصَابَةِ ٥٢/٢ - ٥٣ ، وغيرُهم .

(٤) أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في المعجم الكبير ٨٣/٦ - ٨٤ ، رقم: ٥٥٣٨ ، والبيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٨٢/٧ - ٣٨٣ ، رقم: ٣٥٢٠ ، وفصائل الأوقات رقم: ٩ ، وقوائم السُّنَّةِ أبو القاسم إسماعيلُ بن حمَّد بن الفضل في التَّغْيِبِ والتَّهْيِيبِ ٣٩٢/٢ ، رقم: ١٨٤٩ ، وعنه ابنُ عساكرٍ في هذا الجزء، من طريقين عن عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن سعيد، عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه به. وعثمان بن مطر اتَّفَقُوا على ضعفه حتَّى قال ابنُ حَبَّانٍ في المَجْرُوحِينَ ٩٩/٢ : « كان مِّنْ يَّرْوِي الموضوعات عن الأثبات، لا يحلُّ الاحتجاجُ به » .

وقال إسماعيل^(١) : « وبُذِلَت السَّيِّئَاتُ بِالْحَسَنَاتِ » وانتهى حديثه، وزادًا إلى آخر الحديث فقالا :

« ومن زادَ زادهُ الله عزَّ وجلَّ. وفي رجب حملَ الله نوحاً في السَّفينة، وصامَ نوحٌ وأمرَ من معه أن يصُوموا، وفيه جرت السَّفينةُ ستَّةَ أشهرٍ إلى آخر ذلك لعشر خلونَ من المحرمِ يومَ عاشوراء، وأهبطَ على الجوديِّ بها نوحٌ ومن معه والوحشُ، وفيه تابَ على آدمَ يومَ عاشوراء، ونبذَ يونسَ يومَ عاشوراء، وفيه فلقَ البحرَ لبني إسرائيل، وفيه ولدَ إبراهيمَ وعيسى بن مريمَ صلَّى الله عليهما ». »

٣ - أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشَّحَامِيُّ، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ^(٢)، أنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا خلف بن محمد الكرايسيُّ ببخارى، ثنا مكِّي بن خلف، ثنا نصر بن الحسين وإسحاق بن حمزة، قالوا: أنا عيسى وهو

وقال ابن حجر في تبيين العجب ص ١٩ : « كَذَبَهُ ابْنُ حَبَّانَ ، وَاجْمَعَ الْأَئِمَّةُ عَلَى ضَعْفِهِ ». وشيخه عبد الغفور بن سعيد أبو الصَّباح الواسطيُّ قال فيه البخاريُّ في التَّاريخ الكبير ١٣٧/٦ : « تَرْكُوهُ ، مَنْكَرُ الْحَدِيثِ ». وفي الثَّقَات ١٢٥/٥ - ترجمة عبد العزيز بن سعيد قال ابن حَبَّانَ : « عبد الغفور بن عبد العزيز الواسطيُّ عندنا عنه نسخةٌ بهذا الإسناد - يعني : عبد الغفور، عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ - وفيها ما لا يصحُّ، البَلِيَّةُ فيها من أبي الصَّباح لأنَّه كان يُخطِئُ ويَتَّهَمُ ». وقد تابعَ عبد الغفور بن سعيد عن عبد العزيز بن سعيد لاحق بن النِّعمان أخرجه قوامُ السُّنَّةِ في التَّرجيب والتَّرهيب ٣٩٤/٢، رقم: ١٨٥٣، والشَّحْرِيُّ في أماليه ٩٥/٢ .

- (١) يعني قوام السُّنَّةِ لإسماعيل بن محمد بن الفضل، وذلك في كتابه التَّرجيب والتَّرهيب.
(٢) البيهقيُّ، وقد أخرج الحديثَ في كتابيه: شعب الإيمان، وفضائل الأوقات، كما سيأتي.

الْغُنَجَارُ، عَنْ أَبِي بِنِ بْنِ سَفْيَانَ^(١)، عَنْ غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

« إِنَّ رَجَبَ شَهْرُ اللَّهِ، وَيُدْعَى الْأَصَمَّ، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا دَخَلَ رَجَبٌ يُعْطَلُونَ أَسْلِحَتَهُمْ وَيَضَعُونَهَا، فَكَانَ النَّاسُ يَأْمَنُونَ وَتَأْمَنُ السَّبِيلُ، وَلَا يَخَافُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حَتَّى يَنْقُضِيَ »^(٢).

٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو سَهْلٍ مُحَمَّدٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدُويه الْمَزْكِي الْأَصْبَهَانِيُّ بِبَغْدَادَ، أَنَا أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الرَّازِيُّ الْقُرِيُّ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ فَنَّاكِي الرَّازِيِّ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرَّوْيَانِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْدِي الْعَطَّارِ الْمَصْرِيُّ، ثَنَا عمرو بن أَبِي سلمة، ثَنَا صدقة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن حماد بن أبي سليمان :

« أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِرَجُلٍ أَعْمَى مُقْعَدٍ فَقَالَ: أَمَا كَانَ هَذَا يَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَمَا تَعْرِفُ هَذَا؟

(١) فِي شَعْبِ الْإِيمَانِ : ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ ، قَالَ مُحَقِّقُهُ : « ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ لَمْ أَعْرِفْهُ » ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ ابْنُ سَفْيَانَ وَهُوَ أَبِي بْنُ سَفْيَانَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ، لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي الْمِيزَانِ وَغَيْرِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ ٣٨٥/٧ - ٣٨٦ ، رَقْمٌ : ٣٥٢٣ ، وَفُضِّلَ الْأَوْقَاتُ ص ٨٥ ، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي هَذَا الْجُزْءِ ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بِنِ بْنِ سَفْيَانَ بِهِ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : « وَهَذَا الَّذِي رَوَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّوَارِيخِ أَنَّ الْأَمَرَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا الْمُنْكَرُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ رَفْعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَايَتُهُ عَنْهُ ... » . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَبْيِينِ الْعَجَبِ ص ١٧ : « وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَوَاهُ عَيْسَى غُنَجَارٌ ، عَنْ أَبِي بِنِ بْنِ سَفْيَانَ ، عَنْ غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ وَأَبُو غَالِبٍ مَعْرُوفٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ » .

هذا الذي بهلَهُ بُرَيْقٌ، فقال عمر: إِنَّ بُرَيْقاً لَقَبٌ، ولكن اذْغُ لي عِياضاً، فقال: حَدَّثَنِي حَدِيثَ بَنِي الضَّبْعَاءِ، فقال: يا أمير المؤمنين، إِنَّهُ حَدِيثُ جاهِلِيَّةٍ، وإنَّه لا أَرَبَ لَكَ به في الإسلام، قال: ذلك أخرى أن تُحَدِّثَنَا، فقال: إِنَّ بَنِي الضَّبْعَاءِ كَانُوا عَشْرَةً، وكانت أختُهم تحتي، فأرادوا أن ينزِعُوها مِنِّي، فنشدتهم الله والقُرابةَ والرَّحِمَ فأبوا إلا أن ينزِعُوها مِنِّي، فأمهلتهم حتَّى دخل رجبُ مُضَرَ شهرُ الله المُحَرَّمُ فقلتُ :

اللهم أدعوك دُعَاءَ جاهِلِدا على بني الضَّبْعَاءِ فاترك واحِدا

وكسر الرِّجْلَ فدَعَهُ قاعِدا أعمى إذا قِيدَ يُعْنِي القائِدا

قال : فهلكوا جميعاً ليس هذا، فقال عمرُ رضي الله عنه: تا الله ما رأيتُ كالِيومَ حديثاً أعجبَ. فقال رجلٌ من القوم: يا أمير المؤمنين، أفلا أُحَدِّثُكَ بأعجبَ من ذلك؟ قال: حَدِّثْ حتَّى يَسمعَ القومُ، قال : إِنِّي كنتُ من حيٍّ من أحياء العربِ فماتوا كُلُّهم فأصبْتُ مَوارِثَهُم، فانتَجَعْتُ حَيًّا من أحياء العرب يُقال لهم: بَنُو المؤمِّل، كنتُ فيهم زماناً طويلاً، ثمَّ إنَّهم أرادوا أخذَ مالي، فنشدتهم الله فأبوا إلا أن ينزِعُوا مالي، وقد كان منهم رجلٌ يُقال له: رياح، فقال: يا بني مؤمِّل، جارُكم وخفيرُكم لا ينبغي لكم أخذُ مالِه، قال: فعصوه وأخذثوا مالي، فأمهلتهم حتَّى دخلَ رجبُ مُضَرَ شهرُ الله المُحَرَّمُ فقلتُ :

اللهم أرلها عن بني مؤمِّل وارم على أقفائهم بمنكِّل

بصخرة أو عرض جيشٍ جَحْفَلٍ إلا رياحاً إنَّه لم يَفْعَل

قال : فبينما هم يسيرون في أصل جبل أو في سفح جبل إذ تداعى عليهم الجبلُ، فهلكوا جميعاً، ليس رياحاً نَجَّاهُ اللهُ، فقال عمرُ رضي الله عنه:

تأله ما رأيتُ كالْيَوْمِ حَدِيثاً أعجَبَ. فقامَ رجلٌ من القوم فقال: يا أمير المؤمنين، أفلا أُحدِّثُكَ بأعجَبَ من ذلك؟ فقال: حَدِّثْ حَتَّى يَسْمَعَ القَوْمُ، فقال: إِنَّ أَبِي وَعَمِّي وَرِثَا أَبَاهُمَا، فَأَسْرَعَ عَمِّي فِي الَّذِي لَهُ وَبَقِيَ مَالِي، فَأَرَادَ بَنُوهُ أَنْ يَنْزِعُوا مَالِي، فَأَمَهَلْتُهُمْ حَتَّى دَخَلَ رَجَبُ مُضَرَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ فَقُلْتُ :

اللَّهُمَّ رَبَّ كُلِّ آمِنٍ وَخَائِفٍ وَسَامِعاً نِدَاءَ كُلِّ هَاتِفٍ
إِنَّ الْخِنَاعِيَّ أَبَا تَقَاصُفٍ لَمْ يُعْطِنِي الْحَقَّ وَلَمْ يُنَاصِفِ
فاجْمَعْ لَهُ الْأَحَبَّةَ الْأَلَاطِفِ بَيْنَ الْقِرَانِ السُّودِ وَالنَّوَاصِفِ

قال : فَبَيْنَمَا بَنُوهُ وَهُمْ عَشْرَةٌ فِي بَيْتٍ يَحْفَرُونَهَا إِذْ تَهَاوَتْ عَلَيْهِمُ الْبُئْرُ فَكَانَتْ قُبُورَهُمْ، فَقَالَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَأَلَّهَ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ حَدِيثاً أعجَبَ. فقال القومُ: يا أمير المؤمنين، أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ اللَّهُ يَصْنَعُ بِهِمْ مَا تَرَى فَأَهْلُ الْإِسْلَامِ أُخْرَى بِذَلِكَ، فقال: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ اللَّهُ يَصْنَعُ بِهِمْ مَا تَسْمَعُونَ لِيَحْجِزَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ السَّاعَةَ مَوْعِدَكُمْ، وَالسَّاعَةُ أَدهى وَأَمْرٌ .

هذا منقطعٌ بين حمادٍ وعُمَرَ، وقد رُوِيَ مَوْصُولاً مِنْ وَجْهِ أُخَرَ^(١).

(١) فرواه ابنُ لهيعة قال: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَذَكَرَ الْقِصَّةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ لُكْنٍ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي مَوَاطِنَ عِدَّةٍ وَتَأْخِيرٍ وَزِيَادَةٍ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ ٧/٣٩٠ - ٣٩٣، رَقْم: ٣٥٢٩، وَفُضَائِلُ الْأَوْقَاتِ رَقْم: ١٣، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْعَدْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ التَّمَامِ بِهِ، وَابْنُ لَهْيَعَةَ سَيِّئُ الْخِفْظِ. وَقَدْ تَابَعَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ عَكْرَمَةَ أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي السَّيَرَةِ رَقْم: ١٥ - تَحْقِيقُ:

٥ - أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن المُسَلَّمِ الفقيه، ثنا أبو محمَّد عبد العزيز بن أحمد، أنا عبد الرحمن بن عمر بن نصر إجازةً، ثنا أبو الطَّيِّب غندر بن عبد الله بمصر، ثنا أبو خليفة، ثنا حمَّاد بن زاذان، عن مهدي بن ميمون، عن ابن أبي النَّضر^(١)، عن أبيه، عن قيس بن عباد قال :

« يومُ العاشرِ من رجبٍ يحوُّ الله عزَّ وجلَّ ما يشاءُ ويثبتُ »^(٢).

٦ - أخبرنا أبو القاسم المُسْتَمَلِيّ، أنا أبو بكرٍ الحافظُ، أنا أبو سعيدٍ محمَّد بن موسى، ثنا أبو العبَّاس محمَّد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي، ثنا أبي،

محمَّد حميد الله، قال: حدَّثني من سمع عكرمة يذكر عن ابن عبَّاس به مع اختلاف وزيادة، وفيه إبهامٌ وجهالةٌ. وله طريقٌ أخرى علَّقها البيهقيُّ في الشعب ٣٩٣/٧ عن شهاب بن خراش، عن نصير بن أبي الأشعث، عن عمر بن الخطَّاب. وشهابٌ صدوقٌ يخطيء، ونصيرٌ ثقةٌ لكنَّه لم يدرك عمر فالإسنادُ منقطع. فلعلَّ الخبر بمجموع هذه الطُّرق يرتقي إلى الحسن لغيره، وقد قال البيهقيُّ في الشعب: « هذا حديثٌ قد رواه محمَّد بن إسحاق ابن يسار في المغازي عمَّن سمع عكرمة عن ابن عبَّاس دون ذكر بني ضمرة، وذلك يؤكِّد رواية ابن لهيعة ». وقال في فضائل الأوقات: « قد روي في استحابة الدَّعاء في الأشهر الحرم - ورجبٍ منهنَّ - حديثٌ حسنُ الإسناد في مثل هذا »، ثم ذكر قصَّة عمر هذه.

(١) كذا في الأصل، والصَّواب: ابن النَّضر، وهو عبيد الله بن النَّضر أبو النَّضر، انظر الجرح والتَّعديل ٣٣٥/٥ - ٣٣٦ لابن أبي حاتم .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٨٩/١٦ - تحقيق: أحمد شاكر، والبيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٣٢/٧، رقم: ٣٤٦٦، والخلال في فضل رجب رقم: ١٢، من طرق عن عبيد الله بن النَّضر، عن أبيه، عن قيس بن عباد. وأخرجه بهذا الطُّريق البيهقيُّ في الشعب رقم: ٣٤٦٧ إلا أنَّه أدخل: « عن جدِّه » بين النَّضر وقيس. والإسنادُ على كلِّ حال مداره على النَّضر بن عبد الله والد عبيد الله ذكره ابنُ أبي حاتم في الجرح والتَّعديل ٤٧٧/٨ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثنا زهير، عن بيان، سمعتُ قيسَ بن أبي حازمٍ - وذكرنا رجبَ - فقال :

« كُنَّا نُسَمِّيهِ الْأَصْمَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ حَرَمَتِهِ أَوْ شِدَّةِ حَرَمَتِهِ فِي أَنْفُسِنَا »^(١).

٧ - و قيل :

تَوَخَّ الخَيْرَ فِي رَجَبٍ	وَصُئْمُهُ صِيَامَ مُحْتَسِبٍ
وَذَرَّ عَنْكَ التَّشَاغُلَ فِيهِ	لَهُ بِالْعَصِيَانِ وَالرَّيْبِ
وَلَا تَعْصِ الْإِلَهَ وَتُبْ	وَحُفَّ مِنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ
فَكَمْ قَدْ تَابَ فِيهِ فَتًى	وَأَشْيَبُ فِيهِ لَمْ يُتَبْ
وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ وَكُنْ	عَلَى حَذَرٍ مِنَ النُّوبِ
فَكَمْ بَاغٍ بَغَى فِيهِ	فَأَسْلَمَهُ إِلَى الْعَطَبِ
أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا حَلَّ	بِالْبَاغِينَ فِي الْحُقُبِ
بَنِي الضَّبْعَاءِ أَهْلَكُهُمْ	وغيرهم من الْعَرَبِ
وَكَانُوا قَبْلَ مَهْلِكِهِمْ	بِغِيهِمْ ذَوِي نَشَبِ
فَلَمَّا أَنْ بَغَوْا هَلَكُوا	وَذَاقُوا شِدَّةَ الْحَرْبِ
فَشَمَّرَ فِي انْتِهَازِكَ مَا	تَقَدَّمَ مِنَ الْقُرْبِ
فَمَا فَازَ الَّذِينَ نَجَّوْا	بِغَيْرِ الْجِدِّ وَالتَّعَبِ
فِيَا ذَا الطُّوْلِ مَنْ عَلَى	الْجَمِيعِ بِحُسْنِ مُنْقَلَبِ

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٣٨٨/٧ - ٣٨٩، رقم: ٣٥٢٦، ومن طريقه ابنُ عساكر في جزئه هذا، من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، حدثنا أبي، حدثنا زهير، عن بيان، قال: سمعتُ قيسَ بن أبي حازم به، وإسناده ضعيفٌ من أجل العطاردي ضعفه غير واحدٍ .

فَأَنْتَ الْغَافِرُ التَّوَّابُ وَالْمَنَّانُ بِالرُّتَبِ
وَأَنْتَ الْقَادِرُ الْوَهَّابُ وَالْمُعْتَلِي بِلا سَبَبِ
وَمَا تَرْجُو جَمَاعَتُنَا سِوَاكَ لِفَادِحِ الْكُرْبِ (٢)

تَمَّ الْإِمْلَاءُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ .



(٢) يحسن هنا أن نذكر ما سبق أن قاله أبو شامة المقدسي في بيتين من الشعر أملاهما الحافظ ابن عساكر في فضل رجب قال رحمه الله : « وَكُنْتُ أَوْدُ أَنْ الْحَافِظَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَإِنَّ فِيهِ تَقْرِيراً لِمَا فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ، فَقَدَرُهُ كَانَ أَرْفَعَ مِنْ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، وَلَكِنَّهُ جَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَتَسَاهَلُونَ فِي أَحَادِيثِ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَنَحْوِهَا، وَهَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَعِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ وَالْفَقْهِ خَطَأٌ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَبَيَّنَ أَمْرَهُ إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ وَإِلَّا دَخَلَ تَحْتَ الْوَعِيدِ فِي قَوْلِهِ ﷺ : مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس آخر وهو السَّابِعُ والسُّتُون بعد ... (١) .

قال رضي الله عنه :

٨ - ثنا عَمِّي الشَّيْخُ الْأَجَلُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الثَّقَةُ نَاصِرُ السُّنَّةِ حَدَّثَ الشَّامِ أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ إِمْلَاءً مِنْ لَفْظِهِ وَقِرَاءَةً عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ ثَانِي وَعِشْرِينَ رَجَبَ سَنَةِ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَخَمْسَ مِائَةِ بَدَارِ السُّنَّةِ بِدَمَشَقَ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ زَاهِرُ بْنُ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّحَامِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبِيهَقِيُّ، أَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرْزُكِيُّ، ثنا أَبُو الْحَسَنِ الطَّرَائِقِيُّ^(٢)، ثنا عِثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ - هُوَ الرَّازِيُّ -، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣) ، قَالَ :

« لَا تَظْلِمُوا أَنْفُسَكُمْ فِي كُلِّهِنَّ، ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَجَعَلَهُنَّ حُرُمًا، وَعَظَّمَ حُرْمَاتَهُنَّ، وَجَعَلَ الذَّنْبَ فِيهِنَّ أَعْظَمَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ وَالْأَجَرَ أَعْظَمَ »^(٤).

(١) طمسَ تعذَّر معه معرفة المائة التي بعد كلمة : « بعد » .

(٢) فِي شُعْبِ الْإِيمَان - تَحْقِيقُ : عَبْدُ الْعَلِيِّ : الطَّرَائِقِيُّ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) التَّوْبَةُ : الْآيَةُ ٣٦ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٢٣٨/١٤ ، رَقْمُ : ١٦٦٩٦ ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ ١٧٩١/٦ ، رَقْمُ : ١٠٠٠٠ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ فِي الْقَطْعِ وَالِاتِّتِنَافِ ص ٣٦١ ، وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ

ما فسّره الصّحابيُّ يُعَدُّ في جملة المسانيدِ لأنّ الصّحابةَ شهدوا التّزِيلَ.

٩ - أخبرنا أبو القاسم إسماعيلُ بن محمّدٍ الأصبهانيُّ الحافظُ^(١)، أنا سليمانُ ابن إبراهيمٍ وغيره قالوا: ثنا أبو سعيدٍ النّقاشُ، ثنا أبو أحمد العسّالُ، ثنا جعفرُ بن أحمد ابن فارس ، ثنا محمّدُ بن إسماعيل البخاريُّ ، ثنا محمّدُ بن المغيرة ، ثنا منصورُ - يعني ابنَ يزيد^(٢) - ، ثنا موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاريُّ ، سمعتُ أنسَ بن مالكٍ قال: قال رسول الله ﷺ :

« إنّ في الجنّةِ نهراً يُقال له رجب، أشدُّ بياضاً من اللّبن، وأحلى من العسل، من صام يوماً من رجب سقاه الله عزّ وجلّ من ذلك النّهر »^(٣).
نسبُ موسى هذا أصحُّ من قول مَنْ قال : موسى بن عمران^(٤) .

١٠ - أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن المُسلم بن محمّدٍ الفَرَضِيُّ ، ثنا أبو محمّد عبد العزيز بن أحمد بن محمّد الكتّانيُّ لفظاً، أنا إسماعيلُ بن عبد الرّحمن الحافظُ، أنا أبو يعقوب إسحاقُ بن إبراهيم المعدّل القَرّابُ، أنا أبو محمّدٍ محمّدُ بن أحمد بن محمّد ابن الفضل السّعديُّ، أنا أبو نصرٍ أحمدُ بن محمّد بن دلوّيه، أنا الحسينُ بن إدريس، ثنا خالدُ بن الهياج، عن أبيه، عن سليمان التّيميِّ، عن أبي عثمان النّهديِّ، عن سلمان الفارسيِّ قال : قال رسول الله ﷺ : « في رجب يومٌ وليلةٌ ، من صام

في شعب الإيمان ٣٨٨/٧، رقم: ٣٥٢٥، ومن طريقه ابنُ عساكر في هذا الجزء، من طرق عن أبي صالح عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبّاس به ، وعليُّ بن أبي طلحة لم يلق ابنَ عبّاس .

(١) أخرجه قوائم السنّة بهذا الإسناد في كتابه التّرجيب والتّرهيب ٣٩١/٢ - ٣٩٢ .

(٢) في الأصل : ابن زيد ، والتّصويب من مصادر التّخريج المتقدّمة ص ١٠٥ .

(٣) تقدّم تخريجُه ويبانُ من حكم بطلانه ص ١٠٥ من كتاب ابن دحية أداء ما وجب .

(٤) وهو الذي صوّبه ابنُ حجر في تبين العجب ص ١٠، وانظر أداء ما وجب ص ١٠٥ .

ذلك اليوم وقام تلك الليلة كان له من الأجر كمن صام مائة سنة، وهو لثلاث بقين من رجب، وذلك اليوم الذي بعث الله عز وجل فيه محمداً ﷺ» (١).

١١ - أخبرناه عالياً أبو القاسم زاهر بن طاهر المستملي، أنا أبو بكر أحمد ابن الحسين الحافظ، أنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو نصر رشيق بن عبد الله الرومي إملاءً من أصل كتابه بالطائبان، ثنا الحسين بن إدريس الأنصاري، ثنا خالد بن الهياج، عن أبيه، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ:

« في رجب يومٌ وليلةٌ ، من صام ذلك اليوم وقام تلك الليلة كان كمن صام من الدهر مائة سنة وقام مائة سنة، وهو لثلاث بقين من رجب، وفيه بعث الله عز وجل محمداً ﷺ» (٢).

اسم أبي عثمان عبد الرحمن بن ملٍّ مخضرم .

١٢ - أخبرنا أبو القاسم بن أبي عبد الرحمن المعدل، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الخسروجردي^(٣)، أنا محمد بن عبد الله الحافظ، أنا أبو صالح خلف بن محمد

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٣٩٣/٧ - ٣٩٤، رقم: ٣٥٣٠، وفصائل الأوقات ص ٩٦ - ٩٧، وابن عساكر في جزئه هذا، من طريقين عن الحسين بن إدريس به. وخالد بن الهياج وأبوه ضعيفان؛ ولذا قال البيهقي: «ومن المناكير التي رويت في هذا الباب ...»، ثم ذكر حديث سلمان هذا. وقال ابن حجر في تبیین العجب ص ٣٠: «هذا حديث منكر إلى الغاية، وهياج هو ابن بسطام التميمي الهروي، روى عن جماعة من التابعين، وضعفه ابن معين، وقال أبو داود: تركوه، وقال صالح بن محمد الحافظ الملقب بجزرة: الهياج منكر الحديث».

(٢) انظر الحديث الذي قبله .

(٣) هو الإمام الحافظ البيهقي .

بُخارى، أنا مكيُّ بن خلف وإسحاق بن أحمد ، قالا : ثنا نصرُ بن الحسين ، ثنا عيسى - وهو الغنجرُ -، عن محمد بن الفضل، عن أبان، عن أنس، عن رسول الله ﷺ قال :

« في رجب ليلة يُكتب للعامل فيها حسناتُ مائة سنة، وذلك لثلاثِ بقين من رجب، فمن صَلَّى فيها اثنتي عشرة ركعةً فقرأ في كلِّ ركعة فاتحة الكتاب وسورة من القرآن، يتشهد في كلِّ ركعتين ويُسلم في آخرهن، ثم يقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر مائة مرة، ويستغفر الله مائة مرة، ويصلي على النبي ﷺ مائة مرة، ويدعو لنفسه ما شاء من أمر دنياء وآخرته، ويصبحُ صائماً، فإنَّ الله يستجيبُ دعاءَهُ كُلَّهُ إلا أن يدعوَ في معصية » (١) .

هذا الحديثُ والذي قبله غريبان .

١٣ - أخبرنا أبو القاسم الشَّحاميُّ، أنا أبو بكر البيهقيُّ سماعاً أو إجازةً، أنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَميُّ، أنا محمد بن عبد الله بن قريش، أنا الحسنُ ابن سفيان، ثنا أبو زرعة، ثنا محمد بن عبد الله الأزديُّ (٢)، ثنا أبو سهل يوسف بن عطية الصَّفَّار ، ثنا هشامُ القُرْدُوسِيُّ ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة : « أنَّ رسول الله ﷺ لم يصم بعد رمضان إلا رجب وشعبان » (٣) .

(١) أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٩٤/٧ - ٣٩٥ ، رقم : ٣٥٣١ ، وفضائل الأوقات رقم : ١٢ ، ومن طريقه ابنُ عساكر في جزئه هذا، قال الحافظ ابنُ حجر : « فيه متهمان : محمد ابن الفضل بن عطية، وأبان بن أبي عيَّاش » نقله عنه ابنُ عَرَّاق في تنزيه الشريعة ٩٠/٢ ، وحكم عليه ابنُ حجر أيضاً في تبين العجب ص ٣٠ بأنَّ إسناده مظلَّم .

(٢) في حاشية الأصل : « صوابه : الأزديُّ » .

(٣) أخرجه الطبرانيُّ في الأوسط ١٦١/٩ ، والشَّجَرِيُّ في أماليه ٩٥/٢ ، والبيهقيُّ في شعب الإيمان ٣٨٤/٧ - ٣٨٥ ، ومن طريقه ابنُ عساكر في هذا الجزء، من طريق عن يوسف بن

١٤ - أخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم الفقيه، ثنا أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الحافظ^(١) من لفظه، قال: ذَكَرَ أبو الحسن علي بن يعقوب بن يوسف بن^(٢) عمران القزويني المعروف بالبلاذري قدم دمشق في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة وحدثهم بها، ثنا أبو سعيد الحسن بن أحمد بن المبارك الطوسي بتُسْتَر^(٣) إملاء يوم الجمعة بعد الصلاة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، ثنا العباس بن إبراهيم القراطيسي بالموصل، ثنا محمد بن زرارة^(٤) السليطي، ثنا محمد بن عمرو الأنصاري، عن مالك بن دينار [وأبان ، عن]^(٥) ، أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

« خطبنا رسول الله ﷺ قبل [رجب]^(٦) بجمعة فقال : أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ أَظْلَكُم شَهْرٌ عَظِيمٌ، شَهْرُ رَجَبٍ شَهْرُ اللَّهِ [الْأَصَمَّ]^(٧)، تُضَاعَفُ فِيهِ الْحَسَنَاتُ، وَتُسْتَجَابُ فِيهِ الدَّعَوَاتُ، وَيُفَرِّجُ فِيهِ عَنِ الْكُرْبَاتِ، لَا يُرَدُّ لِلْمُؤْمِنِ فِيهِ دَعْوَةٌ، فَمَنْ اكْتَسَبَ فِيهِ خَيْرًا ضَوْعُفَ لَهُ فِيهِ أضعافاً مضاعفةً،

عطية الصَّفَّار به. قال الطبراني: « لم يروه عن هشام إلا يوسف بن عطية »، قال ابن حجر في تبين العجب ص ١٢ - ١٣: « هو حديث منكر من أجل يوسف بن عطية فإنه ضعيف جداً ».

(١) الكتاني صاحب جزء فضل رجب، وقد أخرج الحديث بهذا الإسناد كما قال الحافظ ابن حجر في تبين العجب ص ٢٨ .

(٢) في تبين العجب : عن ، وهو تصحيف .

(٣) في تبين العجب : بتيس !

(٤) في تبين العجب : محمد بن زوران ، وهو تحريف .

(٥) من تبين العجب ، وفي الأصل مطموسة .

(٦) من تبين العجب ، وفي الأصل مطموسة .

(٧) من تبين العجب ، وفي الأصل مطموسة .

والله يُضَاعِفُ لمن يشاء؛ فعليكم بقيام ليله، وصيام نهاره، فمن صَلَّى في يوم فيه خمسين صلاةً يقرأ في كلِّ ركعة ما تيسر من القرآن، أعطاه الله عزَّ وجلَّ من الحسنات بعدد الشفع والوتر، وبعدد الشعر والوبر، ومن صام يوماً كتب الله له به صيام سنة، ومن خزن فيه لسانه لقنه الله عزَّ وجلَّ حُجَّتُهُ عند مُسائلة منكر ونكير، ومن تصدَّق فيه بصدقة كان بها فكاً رقبته من النار، ومن وصلَّ فيه رَحِمَهُ وَصَلَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ في الدنيا والآخرة، ونصره على أعدائه أيام حياته، ومن عادَّ فيه مريضاً أمر الله عزَّ وجلَّ كرام ملائكته بزيارته والتسليم عليه، ومن صَلَّى فيه على جنازة فكأنما أحيأ موءودة، [ومن أطعم مؤمناً طعاماً ^(١)] أجلسه الله عزَّ وجلَّ يوم القيامة على مائدة عليها إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما، ومن سقى شربة من ماء سقاه الله عزَّ وجلَّ من الرحيق المختوم، ومن كسا مؤمناً كساه الله ألف حلة من حُلل الجنة، ومن أكرم يتيماً ومسح يده على رأسه غفر الله له بعدد كلِّ شجرة مسَّت ^(٢) يده، ومن استغفر الله عزَّ وجلَّ فيه مرة واحدة غفر الله عزَّ وجلَّ له، ومن سبح الله عزَّ وجلَّ تسبيحة، أو هلله تهليلاً، كتب عند الله من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات، ومن ختم فيه القرآن مرة واحدة ألبس هو ووالده يوم القيامة كل واحد منهم تاجاً مُكَلَّلاً باللؤلؤ والمرجان، وأمين من فزع يوم القيامة ^(٣).

(١) من تاريخ دمشق، وفي تبين العجب زيادة كلمة: «فيه» بعد قوله: «مؤمناً»، والجملة في الأصل مطموسة.

(٢) في تاريخ دمشق و تبين العجب: مسَّتْها.

(٣) أخرجه ابن عساكر بالإسناد نفسه في تاريخ دمشق ٢٩١/٤٣ - ٢٩٢ - ترجمة البلاذري، وأشار إلى انقطاعه فقال: «حكى عنه عبد العزيز منقطعاً»، ثم أورد ابن عساكر الحديث

١٥ - أخبرنا أبو الحسن الفقيه ، ثنا عبدُ العزيز بن أحمد .

ح : وأنبأنا أبو الحسن المَوازِينيُّ، قالَا : أنا القاضي أبو الحسن مُحَمَّدُ بن عليّ ابن صخرٍ إجازةً، ثنا أبو الحسن عليُّ بن أحمد الغَزَالُ الأصبهانيُّ بالبصرة، قال: في كتابي عن ميمون بن مُحَمَّد بن ميمون وليس عليه علامة السَّماع ، ثنا عثمانُ بن عبد الله العثماني^(١)، ثنا مالكُ بن أنسٍ، عن ابن شهابٍ، عن عروة، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال :

« إِنَّمَا سُمِّيَ رَجَبٌ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَرْجَبُ فِيهِ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّمْجِيدِ لِلْجَبَّارِ عَزَّ وَجَلَّ »^(٢) .

وقال: « هذا حديثٌ منكرٌ بمرّةٍ، لم أكتبه إلّا من هذا الوجه ». وقال الذَّهَبِيُّ في الميزان ١٦٣/٣ - ترجمة البلاذريّ: « حَدَّثَ بَعْدَ السَّبْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةِ بَخْرٍ بَاطِلٌ » يشيرُ إلى هذا الحديث فقد حَدَّثَ به البلاذريُّ سنة ٣٧٤هـ كما في إسناد ابن عساكر. وقال ابنُ حجر في تبين العجب ص ٢٩: « هذا حديثٌ موضوعٌ بمرّةٍ ». وحكم بنكراته أيضاً الفتني في تذكرة الموضوعات ص ١١٦، والشُّوكانيُّ في الفوائد المجموعة ص ٣٨٠.

(١) عند الخلال: الشَّاميّ، ونقل المحقِّقُ عن حاشية الأصل: « عثمان بن عبد الله الشَّاميّ يُقال له الآبريُّ، روى عن مالك وغيره متروكٌ ».

(٢) أثرٌ موضوعٌ أخرجه الخلالُ في فضائل شهر رجب رقم: ١٦ من طريق حماد بن مدرك، عن عثمان بن عبد الله الشَّاميّ، عن مالكٍ به. وعُلتَه عثمانُ بن عبد الله العثمانيُّ كذَّبه الحاكمُ والجوزقانيُّ، وقال ابنُ حبانٍ في المجروحين ١٠٢/٢ - ١٠٣: « يروي عن اللَّيْثِ ابن سعد ومالك وابن لهيعة ويضع عليهم الحديثَ ». وثمة راوٍ يختلطُ اسمه مع هذا وهو عثمانُ بن عبد الله الشَّاميّ، ولذا فرَّقَ بينهما الخطيبُ البغداديُّ وابنُ الجوزيِّ، بينما جمع بينهما الذَّهَبِيُّ في الميزان. وعلى التَّسليم بأنَّهما اثنان فلا يخرج الأثرُ عن دائرة الوضع إذ

١٦ - أخبرنا أبو الفتح المصيصيُّ الفقيه، ثنا أبو الفتح الفقيه، ثنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الشيرازيُّ لنفسه :

يا صائماً للمليك في رَجَبٍ أبشر بشرب الرِّحِيق من رَجَبٍ
نَهْرٌ حَرِيٌّ فِي الْجِنَانِ شَارِبُهُ إن صامَ يوماً يقيه في الكربِ
فَرَجَبِ الشَّهَرِ واغتنمه وكنْ فيه عُبيداً يخافُ من لَهَبِ
نار جحيمٍ عساكَ يُطْفِئُهَا عنكَ بصومٍ مُوافق الأَدَبِ^(١)

تمَّ الإملاء والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله .
كتبه لنفسه محمد بن أبي القاسم بن محمد بن أسعد بن الحلیم [الحنفيّ
العراقي]^(٢) .

قرأتُ جميعَ هذا الجزء على القاضي الأجلِّ الفقيه الإمام العالم [أمين الدِّين
تاج]^(٢) الأمانء أبي الفضل أحمد بن محمد بن الحسن بن هبة الله الشافعيّ أثابهُ الله .
فسمعهُ الفقيهُ العالمُ شرفُ الدِّين عمرُ بن عبد العزيز بن محمد الخوارزميُّ
القاضي، وأخي أبو طالبِ الحسين بن أبي القاسم، وذلك في يوم الأحد ثالث عشر
رجب سنة تسع وستمائة.

وكتبَ محمدُ بن أبي القاسم بن محمد بن أسعد بن الحلیم الحنفيّ .
صحيحٌ ذلك ، وكتبَ أحمدُ بن محمد بن الحسن بن هبة الله .

كلاهما رمي بالكذب. وانظر الكامل ١٨٢٣/٥ - ١٨٢٤، وتاريخ بغداد ٢٨٢/١١ -

٢٨٣، والميزان ٤١/٣ - ٤٢، ولسان الميزان ٦١٢/٤ - ٦١٧ .

(١) انظر في التعليق على مثل هذه الأبيات ما سبق ص ٣١٢ .

(٢) مطموسة في الأصل ، لكن يدلُّ عليها ما في طرّة النسخة .

الجزء

فيه حديثان أحدهما في فضل رجب

مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْمُقْرِئِ
رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَكَرِيَّا الطَّرَيْثِيِّ عَنْهُ
رِوَايَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الشَّالَنْجِيِّ الْحِطَّاطِ عَنْهُ
رِوَايَةِ الْعَلَّامَةِ أَبِي الْيَمَنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ الْكِنْدِيِّ عَنْهُ
سَمَاعُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَنْمَاطِيِّ

قَرَأَهُ وَ عُلِّقَ عَلَيْهِ

جَمَالُ عَزُور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

قد يكون من الترف العلمي الاشتغال بجزء حوى حديثين أحدهما موضوعٌ صنعه أحدُ الوضّاعين ليروّج صلاةً مبتدعةً وهي المسماة صلاة الرغائب، تُصلّى في زعم واضعها ليلة أول جمعة من شهر رجب، وهي صلاةٌ موضوعةٌ مكذوبةٌ لم يفعلها سيّدُ الخلق ﷺ ولا الخلفاءُ الراشدون المهديّون، ولا غيرُهم من أصحابه الكرام، ولم يعرفها السلفُ الصالح، لكن الأمر الذي يُسلّي الباحث في نشر مثل هذا الجزء ما يراه من سماعاتٍ عتيقةٍ من علماء كبار ومحدّثين جهابذة، وهو أمرٌ يدلُّ على عنايتهم الشديدة بسماع الحديث وحضور مجالسه، وعذرُهم في سماع مثل هذا الجزء كونه مقروناً بالسند الذي يريّء ساحة من يرويه لأنّ العلة فيه حينئذٍ لا تخفى، ولذا قالوا: من أسند لك فقد أحالك. والجزء بعد هذا يمثّل نموذجاً لاهتمام المحدّثين برواية أجزاءٍ حديثيّة مسندة ولو كان محتواها لا تصحُّ نسبته إلى رسول الله ﷺ؛ فالفائدة على كلّ حالٍ حاصلةٌ لأنّ راويه حفظ لنا إسنادَ حديثٍ موضوعٍ ويسّر لنا بذلك وسيلة الحكم عليه وغربلته أمام النّقد الحديثي الرّصين.

وهذا الجزء تحتفظُ بنسخته الأصلية المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجاميع الغمرية، وتحديدًا ضمن المجموع رقم عام : ٣٧٥٠ ، مجاميع : ١٣ ، وجزؤنا هو الحادي عشر في الترتيب ، وقد احتوى على خمس ورقاتٍ (١٥٢ - ١٥٦).

وقد وقف هذا الجزء العالم المشهور علي بن مسعود الموصلي المتوفى سنة ٧٠٤ هـ على مدرسة الحافظ ضياء الدين المقدسي بسفح جبل قاسيون، وقد جرت عادته بذلك مع عدد هائل من الكتب والأجزاء الحديثة.

وهو مقابل على أصل فيه سماع تاج الدين أبي اليمان زيد بن الحسن ابن زيد الكندي (٥٢٠ هـ - ٦١٣ هـ) على الشيخ أبي عبد الله الحسين بن علي بن أحمد الخياط (٤٥٨ هـ - ٥٣٧ هـ)، بقراءة أبي الحسن علي بن أبي طاهر بن هبة الله بن مسعود، وذلك بتاريخ الأربعاء ١٤ رمضان من عام ٥٣٠ هـ، وذلك يعني أن تاج الدين الكندي لم يجاوز عشر سنوات حين سمع هذا الجزء على شيخه الخياط^(١).

والذي قام بمعارضة هذا الجزء على أصله ابن الأنماطي الراوي عن الكندي، والجزء بخطه ولم يثبت لنا تاريخ نسخه له وإن كان المتأمل يجزم أنه كتب قبل سنة ٦٠٠ هـ بدليل أن طبقة السماع التي بعد هذه المعارضة كتبت سنة ٦٠٠ هـ بقلم يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي.

وبعد سبعين عاماً من تاريخ تلك المعارضة والمقابلة وتحديد في يوم الثلاثاء ٢٥ شعبان من عام ٦٠٠ هـ سُمع هذا الجزء على تاج الدين الكندي في جمع غفير من الأعلام بمدرسة الحنابلة بدمشق بناحية باب الفراديس، والقارئ للجزء علم مشهور هو الإمام العالم الحافظ أبو الفتح محمد بن الحافظ الإمام الكبير عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٥٦٦ هـ - ٦١٣ هـ)،

(١) قال ابن النجار في ترجمة الكندي: «أسلمه أبوه إلى سبط الخياط فلقنه القرآن وجوّد عليه، ثم حفظه القراءات وله عشر سنين» كما في سير أعلام النبلاء ٣٦/٢٢.

وحضر المجلسَ عددٌ كبير من الحنابلة أثبتت أسماؤهم في طبقة السّماع ومنهم صاحبُ الجزءِ الشَّيخُ الفقيهُ الحافظُ تقيُّ الدِّينِ أبو الطَّاهرِ إسماعيلُ بن عبد الله ابن عبد المحسن الأنصاريّ المعروفُ بابن الأنماطيّ (٥٧٠هـ - ٦١٩هـ). ومن مشاهير من حضر هذا المجلسَ راويةُ الإسلام وشيخُ المحدثين أبو الحجاج يوسفُ ابن خليل الدَّمشقيّ (٥٥٥هـ - ٦٤٨هـ) صاحبُ الحافظ عبد الغني المقدسيّ، وهو كاتبُ طباق السّماع في هذا الجزء بخطّه المتقنُ الحلو^(١).

وبعد هذا التاريخ بثمان وستين عاماً وتحديداً في يوم الأحد ٢ جمادى الآخرة من عام ٦٦٨ هـ بجامع دمشق سُمع هذا الجزء على الشَّيخ الإمام العلامة مسند الشام أبي محمّد إسماعيل بن إبراهيم بن شاكر بن عبد الله بن سليمان التَّنوخِيّ، سمعه عليه أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن حسين الكنجيُّ وأحمد بن يونس بن أحمد بن بركة الإربليّ، بقراءة الشَّيخ المحدث أبي الحسن عليّ بن مسعود بن نفيس الموصليّ الذي آل إليه هذا الجزء ثم وقفه على مدرسة الحافظ ضياء الدِّين المقدسيّ بسفح جبل قاسيون كما سبق ذكره. وبعد شهرٍ تقريباً من هذا التاريخ وتحديداً في ٢٧ جمادى الأولى من عام ٦٦٨ هـ نرى صاحبَ الجزء عليّ بن مسعود بن نفيس الموصليّ يقرؤه مجدداً على شيخ آخر هو المسندُ نجمُ الدِّين أبو بكر محمّد بن عليّ بن المظفر بن القاسم بحضور بعض الأعلام وذلك في جامع دمشق بالشَّام.

وبعد هذا التاريخ بنحو قرن من الزّمان وتحديداً في يوم الخميس ٢٨ من شهر الله المحرم من عام ٨٧٠ هـ يقع هذا الجزء بيد الشَّيخ العلامة الفقيه الحنبليّ

(١) وصفه بذلك الحافظُ الذَّهبيُّ في سير أعلام النِّبلاء ١٥١/٢٣.

يوسف بن حسن بن عبد الهادي (٨٤٠ هـ - ٩٠٩ هـ) فيقرؤه على الشيخة الأصبيلة فاطمة بنت الحرساني، بإجازتها من ابن البالسي وابن الحرساني وعلي بن أحمد المرداوي، بإجازتهم من المزي وعبد الله بن الحب، بإجازتهما من ابن الأنماطي راوي الجزء عن تاج الدين الكندي.

وفي يوم الخميس ٢٧ رجب من عام ٨٩٧ هـ يميز يوسف بن عبد الهادي شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن طيلوي برواية هذا الجزء بعد أن أنهاه على ابن عبد الهادي قراءة، بل ويميزه بجميع ما يجوز له وعنه روايته بشرطه.

وهكذا يظهر لنا بوضوح مدى اهتمام المحدثين بسماع الأجزاء الحديثية ومنها هذا الجزء الذي مرّ بمراحل زمنية تداولته من خلالها أيدي علماء وضمته مجالس محدّثين، إلى أن يسّر الله الكريم أن يجتمع هذا الجزء الذي سُمع على تاج الدين الكندي مع هذا المجموع الذي نشره اليوم مع كتاب ابن دحية، يجتمعان اليوم كما اجتمع أمس ابن دحية وتاج الدين الكندي في دمشق الشّام في مجلس حافل وثارت بينهما مناقشة حادة، لكنهما في هذا المجموع متجاوران متقاربان، قد مضى على وفاتيهما قرون، نسأل الله عزّ وجلّ لهم جميعاً الرّحمة والرّضوان إنّه جواد كريم.



تراجم رواة هذا الجزء :

هذا الجزء من رواية :

١ - أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد بن محمّد بن عليّ الطّبريّ
القطّان المقرئ المتوفى سنة ٤٧٨ هـ :

قال الذهبي : « كان إماماً مجوّداً بارعاً مصنّفاً، له كتبٌ في القراءات »^(١).
ويرويه عن أبي معشر :

٢ - أبو أحمد بن عليّ بن الحسين بن زكريّا الطّريثيّ (٤١٢ هـ - ٤٩٧ هـ) :
وهو متّهمٌ بالوضع والكذب .

قال شجاع الذهليّ : « حالُ الطّريثيّ في الضّعف أشهرُ من أن
يخفى، أجمع الناسُ على ضعفه »^(٢).

وقال أيضاً : « كان الطّريثيّ ضعيفاً مجمّعا على ضعفه، وله سماعاتٌ
صحيحةٌ خلط بها غيرها »^(٣).

وقال ابنُ الجوزيّ : « كان سماعه صحيحاً كثيراً، فأفسد سماعه بأن روى
ما لم يسمع، وادّعى أنّه سمع من أبي الحسن بن رزقويه وما يصحُّ ذلك »^(٤).

(١) تاريخ الإسلام - وفیات ٤٧٨ هـ ، ص ٢٢٨ . والجدير بالذكر أنّ أبا سعد الحَرَميّ ذكر
أنّ سماع أبي معشر لجزء ابن نظيف لم يكن صحيحاً وإنّما أخذ نسخةً فرواها، نقله
الذهبيّ في طبقات القراء ٦٦١/٢ - طبع مركز الملك فيصل، ولا يخفى ما فيه لأنّ روايته
للجزء إنّما هي وجادة وهي إحدى طرق التّحمّل المعتمدة، ولذا قال الحافظ ابن حجر
متعقباً أبا سعد : « وهذا قدحٌ مردودٌ » .

(٢) المنتظم ٨٦/١٧ .

(٣) لسان الميزان ٢٢٨/١ .

(٤) المنتظم ٨٦/١٧ .

وقال ابن طاهر: « رأيتهم ببغداد مجتمعين على ضعفه »^(١).

وقال ابن النجّار: « أجمعوا على ترك الاحتجاج به »^(٢).

وقال ابن الأنماطي: « كان مخلطاً، وأبو عليّ الكرمانيّ^(٣) هو الذي أفسده »^(٤).

وقال السلفيّ: « هو أجلّ شيخ رأيتُهُ للصوفيّة، وأكثرهم حرمةً وهيبةً عند أصحابه، لم يُقرأ عليه إلّا من أصل، وكُفّ بصره بأخرة، وكتب له أبو عليّ الكرمانيّ أجزاءً طريّةً فحدّث بها اعتماداً عليه، ولم يكن ممّن يعرف طريقَ المحدثين ودقائقهم، وإلّا فكان من الثّقات الأثبات، وأصوله كالشمس وضوحاً »^(٥).

وقال أبو القاسم بن السّمَرَقنديّ: « دخلتُ على الطّريثيّ وكان يُقرأ عليه جزءٌ من حديث أبي الحسين بن رزقويه، فقلتُ: متى وُلدت؟ فقال: في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة، قلتُ: ففي هذه السّنة توفّي ابنُ رزقويه، ثمّ قمتُ فأخرجتُ وفيات الشّيوخ بخطّ أبي الفضل بن خيرون، فحملتُ إليه وإذا فيه مكتوبٌ: توفّي أبو الحسين بن رزقويه سنة اثنتي عشرة، فأخذتُ الجزءَ من يده وقد سمعوا فيه، فضربتُ على السّماع، فقام ونفض سجّادته وخرج من المسجد »^(٦).

(١) ميزان الاعتدال ١٢٢/١ .

(٢) لسان الميزان ٢٢٨/١ .

(٣) أبو عليّ الحسن بن محمّد بن أحمد بن عبد الله الشّيرجانيّ الكرمانيّ الصّوفيّ متهمٌ بالكذب، توفّي سنة ٤٩٥ هـ، مترجم في سير أعلام النّبلاء ١٨٩/١٩ - ١٩٠ .

(٤) لسان الميزان ٢٢٨/١ .

(٥) سير أعلام النّبلاء ١٦١/١٩ .

(٦) المنتظم ٨٦/١٧، وانظر سير أعلام النّبلاء ١٦١/١٩، وطبقات السّبكيّ ٤٠/٤ .

وعلق على هذا السبكي قائلًا :

« قلت : ومن ثم قال ابن ناصر: كان كذاباً لا يُحتج بروايته .

وهذا من مبالغات ابن ناصر التي عُهدت منه، ولم يكن الرجلُ يكذب، وليس فيه غيرُ ما قاله ابنُ السَّمعاني لِمَا أُدخل عليه، ولا يوجب ذلك قدحاً فيه، ولا ردّاً لما صحَّ من سماعاته؛ ولهذا كان السَّلَفِيُّ يقول: أخبرنا الطُّرَيْثِيُّ من أصل سماعه، ولو كان كذاباً لم يرو عنه ... وقد صرح السَّلَفِيُّ في معجمه بأنَّ الطُّرَيْثِيَّ من الثَّقات الأثبات، وأنَّه لم يقرأ عليه إلّا من أصول سماعه، وأنَّها كالشَّمس وضوحاً»^(١).

قال الحافظُ ابن حجر : « فما كان من حديثٍ يرويه السَّلَفِيُّ عنه^(٢) فإنّا نعلمُ في الجملة أنَّه من صحيح سماعاته »^(٣).

ويرويه عن الطُّرَيْثِيَّ :

٣ - أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن أحمد بن عبد الله الشَّالَنْجِي^(٤) الخياطُ البغداديُّ (٤٥٨ هـ - ٥٣٧ هـ) :

قال السَّمعانيُّ : « كان مقرئاً فاضلاً حسنَ السَّيرة من بيت الحديث »^(٥).

وقال الذهبيُّ : « الشيخُ الإمامُ المسندُ المقرئُ الصَّالحُ بقيَّةُ السلف »^(٦).

(١) طبقات الشَّافعية ٤/ ٤٠ .

(٢) ولا يخفى أنَّ هذا الجزء ليس من رواية السَّلَفِي عنه .

(٣) لسان الميزان ١/ ٢٢٨ .

(٤) الشَّالَنْجِيُّ : نسبة إلى حرفة يدوية، انظر الأنساب ٣/ ٣٨٣ - الشَّالَنْجِيُّ، وقد قال ابنُ الجوزي: « كان صالحاً يأكلُ من كَدِّ يده من الخياطة » .

(٥) الأنساب ٢/ ٤٢٦ - الخياط .

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٢٩ .

ويرويه عن الخياط :

٤ - أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي (٥٢٠ هـ - ٦١٣ هـ) :
قال ابن النجار : « ما رأيتُ شيخاً أكملَ منه عقلاً ونبلاً وثقةً
وصدقاً وتحقيقاً ورزانةً »^(١) .

وقال ابن نقطة : « كان ثقةً في الحديث والقراءات صحيحَ السماع »^(٢) .
وقال الذهبي : « كان صحيحَ السماع ، ثقةً في نقله »^(٣) .
ويرويه عن الكندي :

٥ - أبو الطاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن بن أبي بكر بن
هبة الله الأنصاري الشافعي ابن الأنماطي (٥٧٠ هـ - ٦١٩ هـ) :
قال عمر بن الحاجب : « كان ثقةً حافظاً »^(٤) .
وقال الضياء المقدسي : « حافظٌ ثقةٌ مفيدٌ »^(٥) .



(١) سير أعلام النبلاء ٣٦/٢٢ .

(٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ٣٣٤/١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٥/٢٢ .

(٤) نفسه ١٧٣/٢٢ .

(٥) نفسه ١٧٤/٢٢ .

وہم علیٰ عہد الصلوات قبلہ



الحرف في حنا زجاجة وفي حنا

[illegible]

سید علی محمد علی علی

[illegible]

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

عليه السلام في صفة لسمها سلف من ذنوبه وعصه
فما تقوى محمداً وأسماء العظمت يوم العرض الأكبر
فما شح ضيق فناء ما شوال فيه الخجسته صياحه
فما روي الدليل القليل على كل ضم وأرويه منه فأن الحسنه
عنه لما لها في كل يوم منه وأجرويه منه فأنه نقطه
نواريه صياحه وكذا يصفها على ليل الخجسته
فما لله التمتع بها على الملايكه الغائب وذلك انه اذا
مضت ليلته لم يثبت ما كان جميع السماوات والارض
والجميع في الكعبه وتوالياً وطلع الله المطلاع
مفقو الكعبه على كل من في شح مفقو في رجا حاشا
الك ان يعرف لضمه في جبهه مفقو الكعبه رجا ففعل ذلك
ثم قال في الدليل القليل على كل من في جبهه مفقو الكعبه
اول خمسه رجا ثم مضى على العشا والفتنه اثنا عشر
رجعه فصل بين رجا وكعبه في شح مفقو الكعبه
شاحه الكعبه وهو ان اثر ليله في ليله الفتيه ثلاث
فما هو الكعبه احد اسعده موقفاً اذا خرج من صلاته

الجزء

فيه حديثان أحدهما في فضل رجب

من رواية أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد المقرئ
رواية أبي بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثي عنه
رواية أبي عبد الله الحسين بن علي بن أحمد الشالنجي الحياط عنه
رواية العلامة أبي اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي عنه
سماع إسماعيل بن عبد الله ابن الأنماطي

قرأه وعلق عليه

جمال عزون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

١ - أخبرنا الإمام العلامة حجة العرب تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن ابن زيد الكندي أيده الله ، قال: أخبرنا الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد سبط الشيخ أبي منصور المقرئ^(١)، قال: أبنا الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثي قراءة عليه بقراءة أبي بكر بن الخاضبة^(٢) عليه وأنا أسمع، وذلك في رجب من سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة، قال: ثنا الشيخ الإمام الأوحى أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد المقرئ رضي الله عنه بأمل سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، قال: أخبرني أبو الحسن علي بن عبد الله بن جهضم الهمداني، قال: ثنا أبو الحسن علي بن سعيد البصري^(٣)، قال: ثنا أبي^(٤) رحمه الله ، قال: ثنا

(١) أبو منصور المقرئ هو محمد بن أحمد البغدادي الخياط الزاهد، توفي سنة ٤٩٩ هـ، انظر سير أعلام النبلاء ٢٢٢/١٩ - ٢٢٤ .

(٢) الإمام المحدث أبو بكر محمد بن أحمد البغدادي المعروف بابن الخاضبة، كان مقرئ المحدثين ببغداد، حسن القراءة جداً للحديث، وبإفادته سمع سبط أبي منصور الخياط الكثير، توفي سنة ٤٨٩ هـ، انظر سير أعلام النبلاء ١٠٩/١٩ - ١١٣، ١٣٠/٢٠ .

(٣) هو علي بن محمد بن سعيد البصري أبو الحسن ذكره العراقي في ذيل الميزان رقم: ٥٩٣، وابن حجر في اللسان ٢٥٥/٤، وذكرنا حديث الرغائب .

(٤) أبدى الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٤٠٣/٢ احتمال كون محمد بن سعيد البصري أحد اثنين أحدهما: الكريزي الأثرم، والثاني: الأزرق، وكلاهما بصري، وذكرهما ابن

خلف بن عبيد [الله] الصنعاني^(١)، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

« رجب شهر الله، وشعبان شهري، ورمضان شهر أمّتي. قيل: يا رسول الله، ما معنى قولك: شهر الله؟ قال: لأنّه مخصوص بالمغفرة، وفيه تُحصن الدماء، وفيه تاب الله على أنبيائه، وفيه أنقذ أوليائه من يد أعدائه. وقال رسول الله ﷺ: من صامه استوجب على الله ثلاثة أشياء: مغفرة لجميع ما سلف من ذنوبه، وعصمة فيما بقي من عمره، وأماناً من العطش يوم العرض الأكبر. فقام شيخ ضعيف فقال: يا رسول الله، إنني أعجز عن صيامه كلّ، فقال رسول الله ﷺ: صُم أوّل يومٍ منه فإنّ الحسنة بعشر أمثالها، وأوسط يومٍ منه، وآخر يومٍ منه، فإنّك تُعطى ثواب من صامه كلّ. ولكن لا تغفلوا عن ليلة أوّل جمعة فيه فإنّها ليلة تُسمّىها - يعني - الملائكة: الرغائب، وذلك أنّه إذا مضى ثلث الليل لا يبقى ملكٌ في جميع السماوات والأرض إلّا ويجتمعون في الكعبة وحواليها، ويطلّع الله إليهم اطلاعاً فيقول لهم: يا ملائكتي، سلوني ما شئتم، فيقولون: ربّنا حاجتنا إليك أن تغفر لصوأم رجب، فيقول الله عزّ وجلّ: قد فعلت ذلك. ثمّ قال رسول الله ﷺ: فما من أحدٍ يصوم يوم الخميس أوّل خميسٍ في رجب، ثمّ

عديّ في الكامل فعن الأوّل ينقل قولَ حمّد بن هارون: «أراه يكذب»، وعن الثاني يقول فيه ابنُ عديّ: «يضع الحديث»، انظر الكامل ٢٢٩٣/٦، ٢٢٩٦.

(١) ذكره العراقيّ في ذيل الميزان رقم: ٣٣٩، وابنُ حجر في اللّسان ٧٦٩/٢ - ٧٧٠، ط دار إحياء التّراث العربيّ، وذكرنا حديث صلاة الرغائب، والزّيادة منهما. ووقع عند الجوزيّ في الموضوعات: «خلف بن عبد الله الصّعاني»، وهو تصحيف.

يُصَلِّي فيما بين العشاء والعتمة اثنا عشر ركعة، يفصلُ بين كل ركعتين بتسليمة، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرةً، وإنا أنزلناه في ليلة القدر ثلاث مرّاتٍ، وقل هو الله أحدٌ اثنا عشر مرةً، فإذا فرغ من صلاته صَلَّى عَلَيَّ سبعين مرةً يقول: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَةً ويقول في سجوده سبعين مرةً: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فيقول سبعين مرةً: رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وتجاوز عمّا تعلم، فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيُّ الْأَعْظَمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَةً أُخْرَى فيقول فيها مثلاً ما قال في السّجدة الأولى، ثُمَّ يَسْأَلُ حَاجَتَهُ فِي سَجُودِهِ فَإِنَّهَا تُقْضَى.

قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لا يصلي عبداً أو أمةً هذه الصّلاة إلا غفر الله له جميع ذنوبه ولو كانت ذنوبه مثل زبد البحر، وعدد الرمل، ووزن الجبال، وورق الشجر، وشُفَع له يوم القيامة في سبعمئة من أهل بيته ممن قد استوجب النار، فإذا كان أول ليلةٍ في قبره بُعث إليه ثوابُ هذه الصّلاة في أحسن صورةٍ، فتحييه بوجهٍ طلقٍ، ولسان ذلقٍ، فيقول له: يا حبيبي، أبشِرْ فقد نجوتَ من كلِّ شدةٍ، فيقول: من أنتِ، فوالله ما رأيتُ وجهاً أحسنَ من وجهك، ولا سمعتُ كلاماً أحلى من كلامك، ولا شممتُ رائحةً أطيبَ من رائحتك، فتقول: يا حبيبي، أنا ثوابُ تلك الصّلاة التي صليتَها في ليلة كذا من شهر كذا من سنة كذا، جئتُ الليلةَ لأقضي حقك، وأنسُ وحدتك، وأرفعُ عنك وحشتك، فإذا نفخ في الصور أظللّتُ في عَرَصَةِ الْقِيَامَةِ عَلَى رَأْسِكَ، وأبشر فلن تعدم الخيرَ من مولاك أبداً»^(١).

(١) حديثٌ موضوعٌ أخرجه أبو محمد عبد العزيز الكتاني في كتاب فضل رجب - كما في تبين العجب ص ٥٥ -، وأبو موسى المديني في وظائف الليالي والأيام - كما في ذيل

٢ - أخبرنا الشيخ الإمام الأوحْدُ أبو معشر عبدُ الكريم بن عبد الصمد الطبريُّ المقرئُ بآمل، قال: أخبرنا الشيخُ أبو عليُّ الحسنُ بن الأشعث المنبجيُّ^(١) بها، ثنا القاضي أبو عمرو عثمانُ بن إبراهيم الطرسوسيُّ^(٢) بمَعْرَةَ النُّعْمَان، قال: قرئ على أبي الحسن أحمد بن محمد

الميزان للعراقي ص ٣٦٣ -، وابنُ الجوزيِّ في الموضوعات ٤٣٦/٢ - ٤٣٧، رقم: ١٠٠٨، وأبو معشر الطبريُّ في هذا الجزء، من طريق أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن جهضم الهمدانيّ به. قال ابنُ الجوزيِّ: « هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ وقد اتَّهَمُوا به ابنَ جهضم ونسبوه إلى الكذب، وسمعتُ شيخنا عبدَ الوهاب الحافظ يقول: رجاله مجهولون وقد فتشتُ عليهم جميعَ الكتب فما وجدتُهم ». قال الذهبيُّ في ترتيب الموضوعات ص ١٦٢: « بل لعلَّهم لم يُخلَقُوا ». ثم قال ابنُ الجوزيِّ: « والله لقد أبدع من وضعها فإنَّه يحتاجُ من يصلِّيها إلى أن يصوم وربما كان النهارُ شديدَ الحرِّ، فإذا صام لم يتمكَّن من الأكل حتَّى يصلِّي المغربَ، ثم يقفُ فيها ويقعُ في ذلك التَّسبيح الطَّويل والسَّجود الطَّويل، فيتأدَّى غايةَ الأذى، وإنِّي لأغارُ لرمضان ولصلاة التَّراويح كيف زُوجم بهذه، بل هذه عند العوامِ أعظمُ وأحلى فإنَّه يحضرُها من لا يحضرُ الجماعات ». وانظر ذيل الميزان ص ٣٦٣ للعراقي، وتبيين العجب ص ٥٥، والآلئ المصنوعة ٥٥/٢ - ٥٦، وتنزيه الشريعة ٩٠/٢ - ٩٢، والآثار المرفوعة ص ٦٢ - ٦٦.

(١) الشافعيُّ من أهل منبج، ذكره ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٣٨/١٣، وابنُ العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب ٥/٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد حدَّث بمنبج عن جماعة منهم أبو عمرو عثمانُ بن عبد الله بن إبراهيم الطرسوسيُّ القاضي، وروى عن جماعة منهم أبو معشر الطبريُّ، قال عنه أبو الحسن عليُّ بن أحمد الشهرزوريُّ: « كان بمنبج شيخٌ يقال له أبو عليّ بن الأشعث »، توفي بعد سنة ٤١٧هـ.

(٢) هو أبو عمرو عثمانُ بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد الطرسوسيُّ الكرجيُّ قاضي معرّة النعمان، ذكره ابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٤١٨/٣٨ - ٤٢٠، والذهبيُّ في تاريخ الإسلام - وفيات ٤٠١هـ، ص ٤٥، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، نعم ذكر ياقوت في إرشاد الأريب ١٢٨/١٢ أنه كان من الأدباء الفضلاء، ورأى بخطه الكثير من كتب

ابن سلام الطرسوسي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، قال : ثنا أبو القاسم عبد الرحمن ابن محمد بن سلام، قال: ثنا بشير بن زاذان^(١)، عن عمر بن صبيح^(٢)، عن أبي هاشم الواسطي^(٣)، عن أبي رجاء العطاردي، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: « أن رجلاً قال: يا رسول الله، أُنبئت أنك قلت: الصلوات الخمس والجمعة كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر، فقال رسول الله ﷺ: قلت ذلك ، وأنا أقول: والغسل يوم الجمعة كفارة، والمشي إلى الجمعة كفارة، كل خطوة كعبادة عشرين سنة، قيام ليلها وصيام نهارها، فإذا قضى الجمعة على السنة كتب الله له أجر عباد مائتي سنة، قيام ليلها وصيام نهارها »^(٤).

الأدب والشعر، وصنف كتباً، وكان متقن الخط سريع الكتابة، وولي القضاء بمعرة النعمان، وسمع الحديث الكثير ورواه. وقد ذكر له ابن عساكر ثلاثة أبيات ينتقد فيها شيخا يلقب برأس الجالوت يلحن في الحديث.

(١) بشير بن زاذان : ضعفه الدارقطني وغيره، وآتهمه ابن الجوزي، وقال ابن معين: « ليس بشيء »، انظر الميزان ١/٣٢٨.

(٢) عمر بن صبيح: لا يعرف، قاله العقيلي في الضعفاء ٣/١٧٥، والذهبي في الميزان ٣/٢٠٧.

(٣) أبو هاشم الواسطي : هو رحمة بن مصعب أبو هشام قال فيه ابن معين: « ليس بشيء ». وقال الآجري: « سألت أبا داود عنه فأنى عليه خيراً ». وأورده ابن حبان في الثقات. انظر الضعفاء للعقيلي ٢/٧٠، وابن الجوزي ١/٢٨٣، والميزان ٢/٤٧، والمغني في الضعفاء ١/٢٣١ للذهبي، ولسان ابن حجر ٣/٩٤، وثقات ابن حبان ٨/٢٤٤.

(٤) إسناده أبي معشر ظلمات بعضها فوق بعض، لم يخل من متهم أو ضعيف أو مجهول، وفيه أيضاً إرسال، وقد أخرج الحديث بنحوه الطبراني في الكبير ١٨/١٣٩ - ١٤٠، رقم: ٢٩٢، والأوسط ٤/٣٥٣، رقم: ٤٤١٣، والعقيلي في الضعفاء ٢/٢٢٠ - ترجمة الضحّاك بن حمزة، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٤٦٠ - ٤٦١، رقم: ٧٨٧، من طريقين عن الضحّاك بن حمزة،

آخرُ الجزء ، والحمدُ لله ربَّ العالمين ، وصلواته تَتَرَى على سيِّدنا محمدٍ وآله وأصحابه وأزواجه وذريَّته الطَّاهرين ، وسلِّم تسليماً .

عارضته بالأصل وشاهدتُ فيه سماعَ شيخنا تاج الدِّين أبي اليمَن زيد ابن الحسن بن زيد الكنديَّ على الشَّيخ أبي عبد الله الحسين بن عليّ بن أحمد الخياط بقراءة أبي الحسن عليّ بن أبي طاهر بن هبة الله بن مسعود ومعه مسعود بن ... وجماعةٌ يوم الأربعاء رابع عشر شهر رمضان المعظم من سنة ثلاثين وخمسمائة^(١) .



عن أبي مغيرة، عن أبي رجاء العطارديّ، عن أبي بكر الصّدِّيق وعمران بن حصين به. وذكر النّهي في الميزان ٣٢٣/٢ أنّ الإمام البخاريّ أخرجه في الضّعفاء تعليقاً من رواية إسحاق بن راهويه عن بقية. قال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصحُّ قال يحيى: الضّحّاك ليس بشيءٍ ». وأخرجه الطّبرانيّ في الأوسط ٣٥٧/٣ - ٣٥٨، رقم: ٣٣٩٧ من طريق عبّاد بن عبد الصّمد أبي معمر، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر الصّدِّيق، عن النّبيّ ﷺ بنحوه. قال الطّبرانيّ: « لا يروى عن أبي بكر إلّا بهذا الإسناد تفرّد به يحيى بن سليمان ». وقال الهيثميّ في مجمع الزوائد ١٧٤/٢: « رواه الطّبرانيّ في الكبير والأوسط وفيه الضّحّاك بن حمزة ضعّفه ابنُ معين والنّسائيّ وذكره ابنُ حبان في الثّقات » .

(١) ثمة سماعات أخرى سبق عرضُ صورها والحديثُ عنها مفصلاً .

methodology of the scholars in handling the narrations and teachings eventhough the shadow of doubt may be casted against these traditions.

Written by Jamal Azzoun
Medinah 7 Shawwal 1420 AH

-
- (1) - Surah 15. Al-hijr 9 ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
 - (2) - Surah 16. An- Nahl 44 ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾
 - (3) - Surah 4. An-Nissa 122 ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾
 - (4) - Surah 75. Al-Qiyamat 17 ﴿إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ﴾
 - (5) - أخرجه أحمد ٤١٠/٢٨ ، وأبو داود ١٠/٥ ، وغيرهما بإسناد صحيح -
 - (6) - إن كذباً عليّ ليس ككذب علي أحدكم من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار -
 - (7) - إسناد
 - (8) - أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ١٥٩/٢ ، رقم: ١٤٨٢ -
 - (9) - أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب لابن دحية الكلبي -
 - (10) - الحافظ ابن عساكر -
 - (11) - تاريخ دمشق -
 - (12) - أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصّمد الطّبريّ المقرئ -

ALLAH. Relying on unauthentic untrue narrations wrong and misguided practices resulted. some people practice fast during the day and perform qiyam-ullayl during night throughout the month of Ragab. Another narration claims that "fasting of the 27th day of the month of Ragab ALLAH would reward him the fast of sixty months " or the other one that claims "he who ever performs a salat of 14 raka'as throught the fifteenth night of the month of Ragab reciting in each Raka'ah surat ul-Fatiha and Al-moa'wethatein (the last two suras) in certain numbers ALLAH would send one thousand angels", and so many like strange traditions presented by ibn Dehya. Claiming that these sayings lack authenticity and were nothing but fake statements and false and wrong words that were put in the mouth of the prophet. Such traditions do not rank in either substance or style of the prophet pbuh and should not be taken into consideration or accepted for performance of acts of prayers. To be sincere in the worship of Allah is to perform all the religious duties according to true and authentic traditions. Individuals should consult authorities on hadith with respect to authenticity of the traditions.

I also added two chapters about the blessings of the month of Ragab. One was written by the noted Al-Hafez ibn Asaker (d 571 AH)⁽¹⁰⁾ author of well Known work "History of Damascus"⁽¹¹⁾, while the other was narrated by Abi-Ma'ashar Abdul-Karim ibn AbdulSamad Al-Tabaray Al Maqry (d 478 AH)⁽¹²⁾. The two chapters contained some of the narrations about blessings of this special month. these narrations are only but forged traditions that could be traced back to the prophet pbuh, however, the two chapters present an image for the

Motivated by their hostility to the revelation of Allah and jeaoulousy towards the prophet pbuh of Allah, wicked individuals attributed false actions, works and wrong sayings to the prophet. Unfortunately for them, their work was uncovered and rejected. It was denied authenticity. Over the history scholars worked hard to justify the information and narrations said after the prophet pbuh. They studied the generations of earlier authors, writers and narrators and were able to trace back, verify and link the chain of narrators with the companions of the prophet pbuh. Coming up with a set of rules and guidelines to verify the authenticity and truth of these traditions they established the science of " Isnad "⁽⁷⁾. Accordingly they were able to identify certain individuals who were not sincere in their documentation. The shadow of doubt was cast at their works, their documentations were declared untrust-worthy. Scholars such as Ibn Ul-Mubarak declared that in keeping with true and authentic traditions are by far better and more beneficial than wasting time with unauthentic ones⁽⁸⁾.

One of these works was " The right justification for those who have forged the case of the month of Ragab " authored by Ibn Dehya Al-Kalby (d 633 AH)⁽⁹⁾. It is a collection of narrations and traditions that do not rise up to the degree of authenticity to be said by the prophet pbuh. Nothing related to this month's importance could neither be seen nor witnessed to be true and factual, nor would be traced back to the prophet pbuh. No doubt the subject of this work is worth of study and learning. Many people believed that the month of Ragab is of special place over other months of the hijra calendar, and would rise above the other four sacred ones ordained by

move his tongue attempting to memorise it before its revelation is completed. ALLAH would certainly complete it according to HIS plan, and see that it was collected and preserved for men, and not lost. " It is OUR responsibility to have it remembered and read. Therefore, when WE are reciting it, listen to its recital carefully. upon US resteth the putting together thereof and promulgation of it. It is OUR responsibility to explain its meaning "(4)

The same took place with regards to the sunna of the Prophet pbuh. Companions of the prophet pbuh memorized everything; of what they have seen, heard and witnessed, and all his dialogues. Complementing each other they presented us with a great deal of textual information taken after the prophet pbuh. Later on with the development of means of printing these traditions were written down and documented in the form of books.

Knowing beforehand that over the course of time, many opponent, liars and deceivers would appear after his death to exploit, deceive, defraud, offer wrong, false teachings and traditions after him; put false, fake statements and wrong testimonies about him into his mouth, the prophet pbuh declared that he was given the Holy book (= the Qur'an) and another one like it (meaning the sunnah)⁽⁵⁾. To protect the original and authentic traditions from forgery, interpolations, changes, insertions, addition, omissions, or making innovations and alterations that do not belong there, prophet Muhammad pbuh forewarned the people against such acts. such acts would be severely punished by ALLAH. Individuals who commit those acts or who deliberately invent lies, deceive or defraud the traditions of the prophet pbuh would surely expect a permanent deprivation of ALLAH' s grace, and a home in hell fire⁽⁶⁾ !

In the name of Allah, the most Gracious, the most Merciful

Introduction

Glory to ALLAH Most High, full of Grace and Mercy, assumed responsibility to have the Holy Qur'an preserved, protected and remembered. Ever since its revelation onto the prophet pbuh, the literal Word of God in the Qur'an remained preserved intact; "WE have sent down, (= revealed) the ZIKR (= the Holy Qur'an). WE verily are it's Guardian. WE would assuredly guard it from corruption"⁽¹⁾ ". Through his prophet Muhammad pbuh, ALLAH bestowed this ZIKR on his servants that he may clearly explain to mankind what has been revealed"⁽²⁾. " And who can be more truthful in utterance, or whose word can be truer than ALLAH? "⁽³⁾. The purity of the text of the Qur'an through fourteen centuries is a foretaste of the eternal care with which Allah's Truth is guarded through all ages. No tampering with, modification, falsification or even the loss of any part of the Qur'an or the sunnah have taken place. Crusaders' attacks of opponents, and attempts of people with harmful intentions to modify it and falsify its meanings did never work out. Unsurpassed good-natured individuals were able to commit the textual material to memory. It began with the prophet pbuh, upon whom revelation of the Qur'an took place. the moment the Holy Spirit finishes the connection with him, the Qur'an would have been committed to his memory. the prophet pbuh was commanded to allow the revelation conveyed to him to sink into his mind and heart and not to hasten to recite it or

**ADAA' MA WAJAB
MIN BAYAN WAD' AL - WADA'IN FI RAGAB**

BY

**IBN DEHYA AL - KALBI
(M. 633 AH)**

Including a critical edition and an introduction

BY

Jamal Azzoun